

جمال البنا

الأصلان العظيمان «الكتاب والسُّنة» رؤية جديدة

القرآن كمعجزة وكتاب هداية
تفسير القرآن بين القدامى والمحدثين
تفنيد دعوى النسخ
السُّنة وحجيتها ومكانتها من الكتاب
قضية الدلالة وقضية الثبوت

رقم الإيداع بدار الكتب: ٣٣٢٠ لسنة ١٩٨٢م

فهرس

مقدمة

الباب الأول

الأصل الأول العظيم (القرآن)

الفصل الأول: القرآن كمعجزة الإسلام

الفصل الثاني: القرآن ككتاب هداية

الفصل الثالث: تفسير القرآن بين القدامى والمحدثين

- عشرات المفسرين القدامى
- اللغويون
- المذهبيون
- الاخباريون ورواة الآثار
- دعوة لتجريد التفاسير القديمة من الإسرائيليات والمؤتفكات
- التفسير والمفسرون المحدثون
- قيمة التفاسير السلفية

الفصل الرابع: دعوى النسخ

- الدعوى مداها وجريرتها
- دعوة أنصار النسخ
- تنفيذ دعوى النسخ
- تنفيذ دعوى النسخ بأدلة من القرآن
- تنفيذ دعوى النسخ بأدلة من السنة
- تنفيذ دعوى بأدلة موضوعية
- السر وإيضاحه

الباب الثاني

الأصل الثاني العظیم (السنة)

الفصل الأول: حجية السنة

الفصل الثاني: مكان السنة من الكتاب

الفصل الثالث: السنة بين الإبداع والاتباع

الفصل الرابع: قضية الدلالة

الفصل الخامس: قضية الثبوت

• تأخر تدوين السنة

• الإرسال بالنسبة للصحابة

• تعريف الصحابة وعدالهم

• شبهات حول بعض الرواة

• أحاديث الأحاد والظنية

خلاصة الباب الثاني

مُتَلَمَّتْ

ما أكثر الكتب والمجلدات التي صدرت عن الكتاب والسنة.

أجيال بعد أجيال وأعمار تلو أعمار طوال أربعة عشر قرناً متوالية، وعلى امتداد أربعة أركان الأرض - والعلماء - من أعماق أفريقيا إلى مشارف سيبيريا يعكفون على كلام الله وحديث رسوله ﷺ يحتسبون عند الله ما يلقون من مشقة وما يضحون به من عمر وما يكابدون من سير وترحال؛ بحثاً عن مرجع أو تثبتاً من حديث.. أو سماعاً من شيخ ويعتصرون أذهانهم في شرح غامضه وتيسير عسيره.. وما أن يظن واحد منهم أنه أشفى على الغاية أو قارب النهاية حتى يتبدى أفق جديد؛ لفتيه جديد يبدأ حيث انتهى الأول ثم يتكرر الأمر معه كما تكرر مع من سبقه.

كل هذا والكتاب المجيد والسنة المطهرة كبحرين طاميين لا يلحقهما نقص ولا يمسهما لغوب، ينفسحان لكل بحار وبرزقان كل صياد ويعطيان كل واحد حسب جهده ولا يخيبان أمل أمل أو عمل عامل.

ولكن الأمر العجيب حقاً أن هذه المكتبة الضخمة الحافلة بالألوف من المجلدات والكتب انطلقت كلها - والاستثناء النادر لا حكم له - من منطلق واحد وسلكت سبيلاً واحداً سواء في هذا الكتب التي صدرت عن القرآن من تفسير أو معالجة لأسباب النزول أو أسرار الإعجاز وما إلى هذا كله، مما أطلق عليه «علوم القرآن»، أو الكتب التي صدرت عن الحديث وما تفرع عنه ما أطلق عليه «مصطلح الحديث»، ومنذ أن اهتدت إلى المنطلق وإلى المنهج في أوائل عهد التدوين وهي تبدأ منه وتسير عليه.

ويمكن القول بأن المكتبة الإسلامية بدأت منذ عهد التدوين، ما بين القرن الأول والقرن الثالث الهجري، ووضعت خلال هذه المدة الأساس الصلد للفكر الإسلامي ومراجعته المعتمدة، وأن كل ما تلا ذلك على امتداد عشرة قرون، إنما كان محاكاة لها أو تعليقاً عليهما، ولا تزال التفاسير المعتمدة والمسانيد المقررة، هي التي ظهرت خلال هذه

الفترة، ولا تزال أصول الفقه تدرس كما وضعها الشافعي.. ويرجع في التفسير إلى ابن عباس، ولا يزال يحيى بن معين، ملك الحديث في القرن الثالث ملكاً في القرن الثالث عشر وما وضعه من أحكام في الجرح والتعديل يسري حتى الآن، وكل ما حدث خلال القرون العشرة كان العكوف عليها وشرح غامضها وتفصيل مجملها دون أي تجديد في المنطلق أو المنهج، وفي فترات الانحلال أصبح الطابع البارز للإضافات في الفكر الإسلامي هو التعقيد والإسعاف.

وهذه الظاهرة الفارقة تعود بدورها إلى أصل سابق عليها، فمنذ أن وضعت أسس الفكر الإسلامي، وقد غلب عليه الطابع النقلي والدوران حول النص، فإذا وجد النص فلا اجتهاد واعتبر ذلك أصلاً بديهياً ومقدساً وفي كل شيء، في حين أن القرآن يأمر بالنظر والفكر وإعمال الذهن وإنما يكون الوقوف عند النص في الإلهيات التي يعجز الفكر الإنساني عن التوصل إلى ماهيتها وإن استدل عليها.. وقد أدى التركيز على الطابع النقلي إلى نتيجة مضادة، وإن كانت - وسط مناخها - متوقعة، فالفرقة التي ثارت - شيئاً ما - على الطابع النقلي وأرادت إعمال الذهن (المعتزلة) استخدمت ذلك - وكأنها تتحدى - في مجال الإلهيات، وهو منحى غير مفهوم وغير منطقي إلا إذا وضع في الاعتبار المناخ الذي تحكم في الفكر الإسلامي وقتئذ، ولولاه لوجب على المعتزلة أن يعالجوا «العدل» بالنسبة للخلفاء والحكام وليس بالنسبة لله، وأن يعنوا بقضية المظلومين والمستبعبدين في الأرض، أكثر مما يعنوا بقضية مقترف الكبيرة وأين مكانه في الآخرة، وأن يضعوا منهجاً جديداً في معالجة التفسير والحديث بدلاً من أن يبدعوا هذا العلم المعقد «علم الكلام»، وأن يعالجوا المشكلة الاجتماعية، وعناية الإسلام بها كبيرة وشاملة، فضلاً عن أنها في أصل تهاوي الخلافة العباسية أمام هولاء.

فحتى المدرسة الفكرية التي استخدمت النظر العقلي، فإنها استخدمته في مجال بعيد عن وأهملت استخدامه في مجاله الطبيعي، فلم تحقق شيئاً بل لعلها أساءت أكثر مما أحسنت؛ لأنها وضعت الأمور في غير مواضعها، وبددت جهداً وزمناً في غير طائل.

ولما توالى القرون وتكاثفت الظلمات، أصبحت المهمة الوحيدة أمام الشيوخ هي وضع الحواشي والشروح لكتب شيوخهم المباشرين، لأنهم لا يستطيعون النظر حتى في

كتب الأئمة، وأصبحت فكرة إبداع رأي مستبعدة تمامًا، وظل الأمر كذلك منذ أن أغلق باب الاجتهاد حتى مشارف العصر الحديث عندما بدأت الصحوة والانطلاق من الإسار التقليدي على يد مجموعة محدودة من المفكرين لا تزال حتى الآن تلقى العنت والمعارضة من أغلبية الشيوخ.

وعندما أجاب الشيخ محمد عبده سنة ١٣٢٠هـ الترانسفالبيين المسلمين عن لبس القبعة وذباح أهل الكتاب وصلاة الشافعي خلف الحنفي بإجابات متحررة من غشاوات الحشوية، ثارت ثائرة الشيوخ وسلخوه بألسنة حداد وأصدر أحدهم - الشيخ يوسف شلبي الشبرابخومي (من كبار علماء الأزهر) كتابًا بعنوان «التعادل الإسلامية في تخطئة حزب الفتاوى الترانسفالبية» عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م تعرض فيه لقضية الاجتهاد ونفى نفيًا قاطعًا أن يوجد «على ظهر البسيطة مجتهد منذ أن أغلق الباب»، وأشار إلى أن السيوطي عندما ادعى الاجتهاد «قامت عليه القيامة ولم تسلم له هامة ورماه معاصروه عن قوس واحد»، ونقل عن ابن حجر «من تصور مرتبة الاجتهاد المطلق استحيا من أن ينسبها لأحد من أهل هذه الأزمنة»، بل قال ابن الصلاح ومن تبعه «انقطعت من نحو ثلاثمائة سنة»، ولابن الصلاح نحو الثلاثمائة سنة فتكون انقطعت من نحو ستمائة، أي إلى زمن السيوطي، بل نقل ابن الصلاح عن بعض الأصوليين «إنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل إلى هنا»، ثم قال «وإذا كان بين الأئمة نزاع طويل في أن إمام الحرمين وحجة الإسلام الغزالي وناهيك بهما هما من أصحاب الوجوه الذين هم أقل من المجتهدين أولًا، فما ظنك بغيرهما؟، وفي الأنوار عن الإمام الرافعي «القوم كالمجمعين على أنه لا مجتهد اليوم»، وقال عالم الأقطار الشامية ابن أبي الدم بعد سرده شروط الاجتهاد المطلق هذه الشرائط يعز وجودها في زمننا في شخص من العلماء، بل لا يوجد في البسيطة اليوم مجتهد مطلق هذا مع تدوين العلماء كتب التفسير والسُنن والأصول والفروع حتى ملأوا الأرض من مؤلفات صنفوها، ومع هذا فلا يوجد في صقع من الأصقاع مجتهد مطلق، بل ولا مجتهد في مذهب إمام تعتبر أقواله وجوهًا مخرجة في مذهب إمامه وما ذلك إلا أن الله أعجز الخلائق في هذا إعلامًا لعباده بتصرم الزمان وقرب الساعة، وإن ذلك من أشراتها».

ولا شيء يوضح مدى انتكاس المسلمين وتدهور الشخصية الإسلامية ووهنها وفقد الثقة بالنفس مثل هذا الكلام، إنه إعلان صريح بالإفلاس والتسليم دون قيد أو شرط، وهو أمر مرفوض تمامًا، ولا يمكن أن يقبل في فترة التحديات والمجابهة التي يمر بها العالم الإسلامي، ولم يعد ممكنًا أبدًا أن نعيش في عصر الأسلاف، أو أن نطبق على الحياة الآن ما كان مطبقًا منذ عشرة قرون، ليس فحسب لما أشرنا إليه من الاستحالة العملية في هذا العصر المتفتح الحديث والمعقد، بل أيضًا لأن هذا المسلك ليس من الإسلام في شيء، ولعل أول من يضيق به ويأخذه علينا هو هؤلاء الأسلاف أنفسهم، الذين لم يطلبوا من أحد أن يتبعهم اتباعًا أعمى أو يتقيد بأقوالهم ولكنهم اجتهدوا، وعلى من جاء بعدهم أن يجتهد كما اجتهدوا.

وقد حدثت النكسة للمسلمين وغلبوا على أمرهم وهزموا في عقر دارهم وتداعت عليهم الأمم، لأنهم وقعوا فيما حذرهم منه القرآن الكريم وأذرهم به النبي العظيم ﷺ، فقد دعاهم القرآن إلى التفكير والتأمل والنظر والتدبر وضرب الأمثلة في الغفلة والجمود بالذين قالوا: «حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا»، وقال: «أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا»، وقال: «وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا»، وكان النبي ﷺ عندما يقرأ «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ» يقول: «ويل لمن قرأها ولم يتفكر».

وقد وقع هذا الويل لأن المسلمين لم يتفكروا أو يعملوا أذهانهم أو يستخدموا عقولهم وكانت قلوبهم أقفالًا، وإذا ذُكِّروا بآيات الله «يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا»، إذا شاهدوا آلاء الله وشواهد عظمته كان حسبهم أن يردوا على طرف اللسان «سبحان الله» كأن الله تعالى حرّمهم العقول والأذهان ولم يبق لهم إلا طرف اللسان.

وأسوأ من هذه كله أن نتيجة المعركة بين أحرار الفكر الإسلامي والحاجرين عليه قد لا تكون بالضرورة أو على الأقل في المدى القصير انتصارًا للأولين، فقد ينتصر الحاجرون بدعوى أنهم «أهل الذكر» الذين درسوا الفقه والأصول سنوات طوال، ومن حقهم أن يراجعوا كل ما يكتب عن الإسلام، كأنهم احتكروا الإسلام أو جعلوه إحدى إدارات الأزهر.

على أن هذا الحديث المؤلم الذي يفتأ القروح وينكأ الجروح حديث يطول، وما نريد أن نصل إليه هو توجيه النظر إلى ظاهرة عدم وجود المعالجات الأصلية في دراسة القرآن والسنة التي تتطرق من زوايا جديدة أو تستخدم أساليب جديدة أو تستخلص أحكاماً، وأن ما تمطرنا به سماء المطابع يكاد يكون غثاءً كغثاء السيل.

والكتاب الذي نضعه اليوم بين أيدي القراء يقدم محاولة لمعالجة جديدة تطرح

قضيتين:

القضية الأولى: ما يمكن أن يفهم من اسم الكتاب، وهو أن أصلي الإسلام العظيمين هما الكتاب والسنة، أما ما يورده الفقهاء من قياس أو إجماع فإنهما لا ينزلان المنزلة نفسها، ولا تكون لهما قداسة التحليل والتحريم المنزليين، ولم يتعرض الكتاب لهذه النقطة بتفصيل أو حتى بإيجاز، ولكن اسمه وحده يطرح القضية، أما مناقشتها فهذا ما يستحق معالجة مستقلة.

القضية الثانية: هي الفهم الجديد الذي تعالج به القضايا القديمة، ويدرك في ضوئه هذان الأصلان العظيمان، وهذا الفهم الجديد هو في حقيقة الحال ورغم ما في ذلك من مفارقة هو أقدم الأفهام والإصرار على كلمة «الجديد» فيه هو - كما قلنا في أحد كتبنا - «لقرع أسماع الذين تكاثفت الظلمات والغشاوات على فهمهم بحيث أصبح الإتياع والتقليد وليس التفكير والتجديد هو الدأب المتصور والمقرر»، وهذا الفهم الجديد القديم لا يقتضي ضرورة الالتزام بآراء السلف الذين يقدمون رؤيتهم الخاصة للكتاب والسنة، وفكرة أنهم أقدر على فهم النصوص قضية جدلية، وهي على كل حال لا ترقى إلى مرتبة الإلزام، وقد رفض علي بن أبي طالب نفسه أن يتعهد بالالتزام بسنة الشيخين (أبي بكر وعمر) كشرط لمبايعته، مكثفياً بالالتزام بالكتاب والسنة، ونحن نؤمن أن أمة محمد تستطيع اليوم أن تنجب أمثال أبي حنيفة والشافعي وغيرهما وأن من الغفلة تجاهل ما أحدثته المطبعة والنشر وانتشار الثقافة من تيسيرات في البحث والتوصل إلى الحقيقة لم تكن متاحة للسلف.

والتبرير الأصولي لهذا المنطق يتطلب معالجة مستقلة، ولكن قد يكفي في هذا المجال الإشارة إلى أن هذا المنطق جعل الكتاب، وإن لم يحاول - على وجه التحديد - التطبيق ينتهي إلى ثلاث نتائج هامة هي:

(أ) استبعاد دعوى النسخ في القرآن وتفنيدها من كافة جوانبها.

(ب) أن تفسير القرآن تبعاً لأسباب النزول، أو حتى في ضوء أسباب النزول المدعاة (لأن معظمها ملفق أو موضوع)، أو بما يسمونه «المأثور» يمكن أن يشوه معاني القرآن ويبعدها عما أراد الله لها.

(ج) تقديم رؤية جديدة للسنة لا تخالف مطلقاً الأصول العامة للإسلام، ولكنها تختلف عن الفهم السائد لدى التقليديين أو المقرر في «مصطلح الحديث».

ولا يخالجا ريب أن تطبيق هذا المنهج على تفسير القرآن أو تحقيق السنة يبرز لنا تفسيراً وحديداً، يختلف عما تتضمنه الكتب التقليدية المعروفة ويسهم في حل مشكلة فهم القرآن، وهي مهمة ندعها لمن يكون في عمرهم متسع لمثل هذه المهمة الجليّة والثقيلة، وحسبنا أننا قدمنا إليهم المفتاح وأنا بهذا المنطلق - أعنى الاقتصار على الأصلين العظيمين دون التقيد بالمنهج السلفية المقررة - والفهم الذي قدمناه لهذين الأصلين - فتحنا الباب على مصراعيه أمام الجميع - بما فيهم الذين يحبك في صدورهم وجود نصوص يظنون أنها متخلفة؛ لأن هذا المنهج يثبت أنه بجانب هذه النصوص المظنونة، نصوص أخرى أكثر «تقدمية» مما يذهبون إليه، كما أن وجود هذه النصوص لا يشين الإسلام أو يمسه في شيء؛ لأنه مادام الإسلام قد ظهر منذ أكثر من ألف عام، ومادام يتقدم للناس كافة، ومادام هو الدين حتى نهاية البشرية، ومادام يتعامل مع النظم الاجتماعية والأوضاع العملية.. فمن البدهي أن توجد فيه «مستويات» عديدة؛ ليتمكن لكل عصر أن يجد فيها حاجته ولكل شعب أن يجد فيها ضالته، ولا يتصور موقفاً للإسلام غيره أو بديلاً عنه، لأن هذا البديل لن يكون سوى اقتصار الإسلام على شعب واحد، في وقت واحد، ورسالة الإسلام أعظم من ذلك أو كبت التطور وابتسار التنوع والتعدد والاختلاف، ما بين عصر وعصر وشعب وشعب، وهو أمر لا يقره الإسلام الذي يعترف بالاختلاف فلم يكن

مناص من وجود نصوص متعددة ليتمكن لكل عصر أو يجد فيها ما يتجاوب معه وما يتفق مع أوضاعه، دون أن يلتزم ضرورة بنصوص أخرى لا يجد فيها ما يجده في النصوص التي اختارها، دون أن يكون في هذا المسلك مساس بالالتزام الواجب أو خروج عن جوهر الإسلام؛ لأن الإسلام واحد في جوهره ولن يوجد نص في القرآن أو الصحيح الثابت من الحديث يخرج عن هذا الجوهر، ومن هنا فلن يشذ أي نص عن الجوهر، حتى وإن اختلفت القوالب والظواهر والمستويات.

وقد يقرأ النص الواحد اثنان فيفهم أحدهما غير ما يفهم الآخر؛ لأن كلاً منهما يمت إلى جيل معين، أو يقرأ في ضوء مختلف، ولأن الإعجاز القرآني جعل النص القرآني من المرونة والانفتاح؛ بحيث يحمل دون ابتسار أو تكلف من المعاني ما يتفق مع الأفهام المتغيرة، فالمفسر القديم لا يفهم من «فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى» أو «فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَآلَعَرَفْنَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ» سوى المعنى التقليدي، ولكن عالم الذرة يقف طويلاً أمام «فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى»، ويتداعى إلى ذهنه انشطار أو فلق النواة في الذرة، كما يتداعى إلى ذهن العالم السيكلوجي بمجرد أن يقرأ «فِي لَحْنِ الْقَوْلِ» نظرية فرويد عن سقطات اللسان، وأنها تعبير اللاشعور عن نفسه رغم رقابات الشعور، ومن ثم فيمكن للحن القول أن يكشف عما يضمرة صاحبه، وقد يمر المفسر القديم مرّاً سريعاً على كلمات مثل «نَسَلَخُ» أو «يَعْرُجُونَ» أو «أَغَطَّشُ»، وقد لا يرى فيها سوى القدرة والتمكن على تطويع هذه الألفاظ ولكن عالم الفلك الحديث يؤخذ لأن القرآن استخدم اللفظة التي تعبر بالضبط عن الوصف أو الحركة في الأجرام السماوية التي توصلت إليها آخر الاكتشافات والأبحاث العلمية، وقد يتصارع عالم النبات مع عالم الطبيعة حول الآية «وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ» كل يدعيها لفنه.. والآية تقبل هذا وذلك.

واغلب الظن أن يقرأ الذين سيأتون بعدنا القرآن والحديث في ضوءهم الخاص؛ فيفهمون منهما ما لا نفهم ويجدون فيهما غير ما نجد، وفي نظرنا أن هذا هو المعنى الحقيقي للقول المأثور أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان.

وأخيراً فقد يسأل سائل: ما الذي دفعنا لتأليف هذا الكتاب وتحمل مشاق ذلك؟ وما يؤدي إليه اختلاف النظر من عداوات أو إساءة للظنون؟ ونحن نقول أن ذلك يعود إلى أننا نؤمن إيماناً لا يتطرق إليه الشك في أن أعظم خدمة يمكن أن تقدم للإسلام في هذا العصر الذي تشتجر فيه الآراء والمذاهب وتتفتح الأبواب والمنافذ ويسير التطور بخطى حثيثة هو استنقاذه من فهم ضيق متقوقع، يحجر على الفكر ويرفض أن ينشد الحكمة أينما كانت ويتبع سياسة النعامة، ويقصى الإسلام عن صميم المجتمع وقضاياه الحية، ويدعي أن هذا هو الحفاظ على الإسلام.

إن التنبيه على هذه الحقيقة المفجعة وإيجاد المعالجة التي تكفل استنقاذ الإسلام من وهدة هذا التصور الضيق المتخلف، وترجمة المبادئ الإسلامية التي وضعها القرآن والصحيح الثابت من السُّنة إلى اللغة، التي يتعامل بها هذا العصر بحيث تكون مفهومة وقابلة للعمل.. إن هذه المهمة المزدوجة هي سبب تأليفنا لهذا الكتاب.. ولقد تريثنا حتى أصبح هذا التأليف «فرض عين» عندما لم ينهض لهذه المهمة أحد.

«وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ».

جمال البنا

القاهرة في : رجب ١٤٠٢هـ/مايو ١٩٨٢م

الباب الأول
الأصل الأول العظيم
(القرآن)

القرآن هو الأصل الأول العظيم للإسلام عقيدة وشريعة وهو معجزته الكبرى ودليل صدقه.. هذه قضية لا نجد أنفسنا في حاجة للتدليل عليها، لأنها من البدائة والمسلمات لدى كل مسلم، ولكن القضية هي كيفية فهم ذلك، هي إزالة الغشاوات التي أحاط بها المفسرون القرآن، وهي تنفيذ دعوى خطيرة، ثم تعالج حتى الآن المعالجة الجديرة بها، كدعوى النسخ، هذه القضايا كلها هي ما يتعرض لها الباب الأول من الكتاب.

الفصل الأول القرآن كمعجزة الإسلام

عندما نقول أن القرآن هو معجزة الإسلام الكبرى فإن هذا لا ينفي وجود معجزات أخرى، لأن المعجزات بالنسبة للنبوات أمر مفهوم ولا بد من التسليم بها بهذا الوضع، مادام هناك إيمان بالله، ولكنه يعني أن القرآن نفسه هو المعجزة العظمى للإسلام، ولعل القرآن وضح هذه النقطة بأفصح وأصرح مما ذهبنا إليه «وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ * أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ» (العنكبوت: ٥٠-٥١)؛ فهذه الآية الأخيرة جعلت في القرآن الكفاية من المعجزات وفسرت ذلك بأن فيه الرحمة والذكرى ويمكن حتى للذين لا يؤمنون بالمعجزات الاحتجاج بها، لأن مثل الرحمة والذكرى بين الناس هو أكبر معجزة وفي تأييد هذا المعنى، روي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ما من نبي من الأنبياء إلا قد أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحياً أوحى إليّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة».

ومع أن الإسلام أنزل للناس جميعاً، إلا أنه كان لابد أن يتوجه أولاً إلى قوم معينين وأن ينزل القرآن بلغة معينة، وقد اصطفى الله العرب والعربية؛ لأن هذا الاصطفاء كان يتفق مع ما أراده الله للإسلام من أن يكون آخر الأديان وأشملها إذ إن مثل هذا الدين الذين يأتي بعده دين ولن تأتي معه معجزة كان لابد أن يكون ذا معجزة دائمة خالدة باقية مع الناس - ما بقوا - كذلك أن تكون هذه المعجزة متفقة مع ما ستبلغه البشرية من رشد، وما ستكون عليه من رقى بفضل العلم والمعرفة بوجه خاص، كان لابد إذن أن تكون معجزة آخر الأديان وأبقاها «كتاباً» يعيش مع الناس ما عاشوا.. ويتفق مع مستواهم الفكري بحيث كلما تقدموا وجدوا أن هذا الكتاب لا يتخلف عنهم، بل هو آونة معهم وآونة أخرى أمامهم بحيث يأخذون منه ما يفهمون وما يتفق معهم ويجدون فيه ما قد لا يفهمونه تماماً؛

لأن فهمه من حظ أجيال تأتي بعدهم ويتوافر لهم علم أكثر، وهذا كله يستبعد أن تكون معجزة الإسلام «حدثاً» مثل إحياء الموتى أو شفاء المرضى أو ضرب البحر بالعصا فينفلق كل فرق كالطود العظيم.. لأن هذه الأحداث العظام وإن أفتحت المعاصرين لها فإنها تكون غير ذات معنى للأجيال التالية التي لم تعاصرها وتشهدها وإنما كانت هذه المعجزات سائغة لأن هذه الأديان كانت مرحلية.. أما بالنسبة للدين الأخير الدائم فكان لابد أن تكون معجزته - كما ذكرنا - كتاباً يجد فيه كل جيل هدىً ورحمةً ومعرفةً وحكمةً.. وفي شرح هذا المعنى قال صاحب الوفا: «فلو قال ملحد اليوم أي دليل على صدق محمد وموسى فقل له محمد شق له القمر وموسى شق له البحر لقال هذا محال؟ فجعل الله سبحانه وتعالى هذا القرآن معجزاً لمحمد ليظهر دليل صدقه بعد وفاته، وجعله دليلاً على صدق الأنبياء، إذ هو مصدق لهم ومخير عن حالهم».

فلما تعين هذا، تعين بالتالي أن يتنزل هذا الكتاب على العرب.. وأن يكون بالعربية.. لأن العرب لم يكن لهم ما يفخرون به من حضارة قديمة أو دولة عريقة.. كما كان الحال لدى المصريين القدماء.. أو من فنون وآداب وفلسفة ومعرفة كما كان الحال لدى اليونان.. ولكن فخرهم انحصر في صياغة الكلمة والتعبير بها والوصول بذلك إلى درجة من البلاغة تكون محل الفخر، بحيث تعلق على أستار الكعبة.. فكان نزول كتاب يصل من البلاغة إلى درجة تفوق كل ما وصلوا إليه.. وتجاوز كل ما بلغوه هو ما يحملهم على الإيمان به ويكون بالنسبة لهم أعظم المعجزات.

ومنذ أن تنزل القرآن وقد شغل إعجازه الأذهان.. وعنى به القدماء والمحدثون وألّفوا في ذلك مئات أو ألوف الكتب.. وتركزت عناية القدماء حول البلاغة الأسلوبية للقرآن.. وبينما تركزت عناية المحدثين حول المعاني.. وما يكشف عنه العلم مرة بعد أخرى من اتفاق مع إشارات القرآن، وليس معنى هذا أن القدماء قد أغفلوا جانب المعاني، وأن المحدثين لم يأخذوا بإعجاز الصياغة.. ولكن معناه أن الصياغة الأسلوبية المعجزة للقرآن كانت أول ما قرع الأذان وما أشعرها الإعجاز؛ لأنها بالنسبة للكلام كالجمال بالنسبة للأشخاص أول ما يفتأ النظر.. ولأن العرب مثل بقية الأمم قبل شيوع التعليم أو تطور الحضارة كانوا أميين تعظم لديهم ملكة الإحساس وإرهاق السمع والبصر والتذوق،

قبل أن تطرأ على هذه الملكات صنوف الفساد المستحدثة.. ومن هنا فإن أبرز عناصر الإعجاز في الصياغة القرآنية كانت:

(أ) الإيقاع الموسيقي للنظم القرآني.

(ب) التصوير الفني.

(ج) الصياغة الأسلوبية الفريدة.

(د) البعد عن التفاصيل والسرد الممل.

(هـ) استخدام وسائل التأثير النفسية (السيكولوجية).

(أ) نحن نعني بالإيقاع الموسيقي للنظم القرآني أن الكلمات والألفاظ اختيرت اختياراً خاصاً بحيث يحقق التناغم الموسيقي مدّاً وغمّاً وارتفاعاً وانخفاضاً فالكلمات الثلاث «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا»، على سبيل المثال تضم الحركات الثلاث للكسر والفتح والضم مشبعة وكأنها درجات في سلم موسيقي، ويمكن أن توضع في نوتة موسيقية طبقاً «لتون» كل كلمة، وقد كانت هذه الحقيقة في أصل نشأة علم التجويد، الذي كان بدوره أصل التلحين في الموسيقى العربية، وكان كبار الملحنين هم كبار القراء.

وقد يبدأ القرآن بعض سورة لكلمة تمثل بعض الحروف (ألف لام ميم) أو (طاء سين ميم) وكأنها استهلال موسيقي لإثارة الاهتمام وإحداث الأثر الإيقاعي لما في هذه الحروف من مد وكسر، فضلاً عما لهذا الاستهلال من إبداع لم يسبق إليه أو يلحق به، وما يوحى به من قسم بالحروف وتقدير «للكلمة» المكتوبة، أو المقروءة، وهي إحدى المميزات الرئيسية للإنسان.. كما يجرى القرآن من التأخير والتقديم والإعلال والإبدال والإضافة ويطوع في الأساليب بما يجعل النحويين حيارى، ولكنه يحقق الهدف المطلوب أعنى أن تكون الجملة القرآنية رسالة إرسال تتجاوب مع «شفرة» أو «موجة» محطة الاستقبال، وهي الأذن الإنسانية بحكم ما فيها من جرس الإيقاع وتنغيم.

وأهمية الجرس الموسيقي لا تقف عند أنه أول ما يطرق النفس عن طريق نافذتها على عالم الأصوات، ولكنها أيضاً أشمل عوامل التأثير؛ إذ يتأثر به الجاهل والعالم الصغير والكبير الأعمى والبصير وقد تخفى الحكمة في المعاني على من يرزق حظاً من

الذكاء، وقد يدق التصوير الفني على من تضعف على أحد حاسة التذوق الفني، ولكن قلما تدق النغمة الحلو المثيرة على أحد، فالنغم يدفع إلى رقص البدائيين في أفريقيا والمعاصرين في أوروبا، وإن اختلف الأداء.

وقد يجوز أن نقطع للإشارة إلى أن هذه الحقيقة قد وسعت من إطار الاستخدامات النحوية، وإن كان هناك شك في مدى الإفادة من هذه الاستخدامات؛ لأنه لم يكن من السهل على سدنة النحو أن يخلصوا أنفسهم من الهيكل الذي أقاموه لقواعد النحو وأصبح سجنًا لهم يحول دون أن يصعدوا إلى السموات التي حلفت فيها الصياغة القرآنية - فأخلدوا ومعهم نحوهم - إلى الأرض.

كما يجب الإشارة إلى أن الإيقاع الموسيقي يسر الاستمتاع بقراءة القرآن والتعبد بتلاوته وحفظه والاستشهاد به في المناسبات والخطب والأحاديث وتكوين الملكة الأسلوبية التي يتوافر لها الإيقاع والبلاغة.

فإذا كانت الصياغة الموسيقية قد وسعت من التصرف النحوي ويسرت الاستمتاع بقراءة القرآن وحفظه والاستشهاد به فلا يقل عن هذا أهمية أنها كانت في أصل نشأة الموسيقى العربية، وعلم التجويد هو أساساً علم موسيقى، وإذا أريد لمعاهد الموسيقى والكونسرفتوار أن تتوصل إلى موسيقى عربية، فإن أحد المكونات الرئيسية التي تكفل لها العرق العربي هو التجويد الذي يجب أن يدرس لطلاب وطالبات هذه المعاهد، وبدون هذه المادة يمكن أن يقحم في عالم الموسيقى نمط غريب تنبو عنه الأذن العربية ولا يكون من مبرر للأخذ به إلا مجرد التقليد؛ وليس في هذا الاقتراح أي غرابة أو حتى تجديد؛ لأن كبار الموسيقيين المصريين تتلمذوا على أيدي كبار القراء وكان هؤلاء القراء أنفسهم يجمعون بين قراءة القرآن وإنشاد المدائح ويقومون بتلحين الأغاني، وقد تتلمذ المغنيان البارزان عبد الوهاب وأم كلثوم على أيدي القراء، وتأثرت أم كلثوم بوجه خاص بأستاذها الأول الشيخ أبو العلا تأثرًا كبيرًا، بل إن الأستاذ فتحي رضوان روى أنه سمع سيدة إنجليزية كانت مشغولة بفن الباليه وطافت البلاد الإسلامية؛ بحثًا عن موضوعات للباليه من التراث الإسلامي وهي تتلو سورة النجم وتردد آياتها ورأسها تتمايل مع إيقاع الآيات، وقال: «وقيد خيل إليّ وأنا أسمع هذا اللفظ القرآني المبين على لسان هذه الأعجمية - التي لا تكاد تنطق القافات والعينات إلا بشق الأنفس - أنني أسمع هذه السورة للمرة الأولى

وحسبت أن هذه السيدة تصطنع النشوة والبهجة الوجدانية، لولا أن الانفعال بقي فترة غالباً عليها، وهي تحاول أن تضبط شعورها وقد مدت يدها خلسة وفيها مندبل صغير لتموه عبرة تفرقت في عيونها»^(١).

على أن حديثنا عن الإيقاع الموسيقي للنظم القرآني يجب أن لا يلفتنا عن الطبيعة الفريدة لهذه الموسيقى، وأنها تختلف عن مألوف الموسيقى فهي لم تصطبب أبداً بالآلات، ولا ينتظر أن يحدث شيء كهذا رغم أن المقرئين كانوا في فترة معينة هم الملحنين الموسيقيين وإنما ارتبطت بالصوت البشري، لأن ذلك يستتبع عادة إمام التالي أو القارئ بالصياغة العربية ومعاني الألفاظ بحيث يكون «موصلاً» حسناً للأثر القرآني.

ويتبين أثر الإيقاع الموسيقي وأهميته من أن القرآن الكريم يستخدم كلمة الاستماع ومشقاتها لإحداث الأثر المطلوب، وعملياً كانت الخطوة الأولى والرئيسية في هداية الرعيل الأول من المسلمين هي الاستماع للقرآن، لأنه ما أن يستمع أي واحد إلى القرآن حتى تملك الصياغة الموسيقية الجذابة أذنيه ثم ترقى به إلى سماء «التصوير الفني» الرائع أو المعاني الرفيعة السامية فيؤدي التفاعل ما بين الإيقاع والتصوير والمعنى إلى مثل ما صوره القرآن «يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سَجْدًا»، «وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا»، أو بالطريقة التصويرية الرمزية للقرآن «لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَائِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ».

وهذه الحقيقة تثير قضية سنتحدث عنها بالتفصيل في موضعها وحسبنا وما يحدثه ذلك من ومضة تضيئ جنبات النفس أو شرارة تشعلها بالإيمان.. فإن «التفسير» وما أطنبوا فيه من «علوم القرآن» قد لا تكون الأهمية المظنونة بل أنها يمكن أن تفسد الأثر الطبيعي السليم للاستماع أو تميم هذا الأثر أو تذهب به في متاهات لا تخلو من لبس أو فضول أو تكلف أو غير ذلك من المزالق.

(ب) ولهذا، فإن الوقائع والأحداث والمشاهد والمعاني والتوجيهات تساق في معالجة فنية مع الاحتفاظ بموسيقية النظم بحيث تصبح كل مجموعة، الآيات لوحة فنية تتضح بالألوان وتنبض بالحياة، ومن العسير الاستشهاد بأمثلة على ذلك لتعددتها

(١) «أراء حرة في الدين والحياة»، الأستاذ فتحي رضوان، كتاب الهلال، ص ص ٧٦-٧٧.

ولكثرتها، ولأنها تكاد تكون المعالجة الغالبة.. وقد يصور ذلك هذه الآيات: «اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * فِي بُيُوتِ أَدْنَى اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ * لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بَقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فُوقَاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ * أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ * أَلَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَافَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ» (النور: ٣٥-٤١).

ففي هذه الآيات نجد اللوحات التصويرية تتلاحق بل تتلاصق وأن كان لكل منها كيانها وموضوعها الخاص.. فالأولى تصور نور الله والثانية تصور المساجد ومشاهد العبادة فيها، أما الذين كفروا فتصور اللوحة الثالثة أعمالهم كسراب، أو كظلمات متكاثرة «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا»، وتختتم اللوحات بلوحة تصور تسبيح الجميع «وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ»، وهذه اللوحات الأربع تكاد تكون «نفس واحد»: رغم أن لكل منها موضوعها الخاص؛ لأن السلك الذي انتظمها جعلها عقداً نضيداً تساعد كل حبة في إبراز العقد كما نجد الإيقاع الموسيقي من مد وكسر، رفع وخفض، ومن وصل وقطع، يسير جنباً إلى جنب التصوير الفني؛ بحيث يؤدي إلى تزاوج التصوير الفني بالتنعيم اللفظي بالإضافة إلى سمو المعاني إلى الإعجاز القرآني.

أما آثار الغابرين وما تركوه من «وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ».. وما خلفوه «مِنْ جَنَّاتٍ وَعَيُْونٍ».. «وَنِعْمَةً كَانُوا فِيهَا فَآكِهِينَ».. «فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ».. وأما لوحات الطبيعة التي تمثل «وَاللَّيْلُ إِذَا عَسَسَ * وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ».. والأمطار «مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا».. وما تتحلى به من «جَنَّاتٍ وَحَبَّ

الْحَصِيدِ * وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ .. وأما مشاهد القيامة، وما فيها «زَفِيرٌ وَشَهيقٌ» .. و«سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا» .. و«نارًا وقودها الناس والحجارة» .. أو جنة «وفيها ما تشتهيهِ الأنفس وتلذُّ الأعين»، فهذه كلها أكثر من أن تحصى وتكاد تكون مادة القرآن.

وقد يخاطب القرآن النبي ﷺ نفسه كفرد تختلج في نفسه شتى المشاعر الإنسانية ويحدد له المسار والمسلوك، بل قد يشرك القارئ في القضية الفكرية أو اللوحة الفنية بلفته لا تكاد تحس كما في تصوير مشهد الكهف: «وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَتَرَاوَرُّ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْسِدًا * وَتَحْسَبُهُمْ آيِقَاتًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمَلَّيْتَ مِنْهُمْ رُعبًا» فبكلمة واحدة لا تكاد تحس هي «وَتَرَى» يجد القارئ نفسه قد اختطف من عالمه وزمنه ودنياه؛ ليندمج في هذا الحدث البعيد وتأتي «وَتَحْسَبُهُمْ» و«لَوِ اطَّلَعْتَ» لتعزز من إشراك القارئ واستغراقه في حدث وقع من آلاف السنين ولا يعلم عنه شيئاً.

(ج) ومما انفرد به القرآن الصياغة الخاصة التي جاء بها والتي لا تعد نثرًا أو شعرًا كملوف النثر والشعر، فالنظم القرآني يقوم على فقرات أو جمل تسمى كل جملة (أو بضعة جمل) آية، وتنتهي هذه الآية بخاتمة أو «قفلة» تشبه القافية بحيث يتحقق إيقاع واحد أو كتقارب بين النهايات مع تكوين كيان خاص للآية يتصل بما بعدها من آيات. وقد حار العرب أين يضعون القرآن. فليس هو بالنثر، وليس هو بالشعر، وإنما هو ضرب جديد لم يكن لهم به عهد من قبل. وعندما سمعوه لأول مرة بهتوا وصورّ مشاعرهم أصدق تمثيل كلام الوليد بن المغيرة: «إن له لحلاوة وأن عليه لطلاوة وأن أعلاه لمثمر وأن أسفله لمغدق وأنه ليعلو ولا يعلي عليه»، وعندما ضغط عليه قومه ليقول شيئاً يمس به هذا القرآن قال «إن هو إلا سحر يؤثر»، ولم يمس هذا القرآن، بل كان أعظم تصوير لإعجازه.

ولعل ما يمكن أن يضاف إلى هذا القرآن وأنه انفرد بهذه الصياغة، فلم يحاول أحد أن يحاكيه أو ينسج على منواله بحيث أصبحت صياغة الأسلوب العربي تنقسم إلى شعر

أو نثر أو قرآن إلا أن قسماً كبيراً من القرآن لو أعيد طريقة كتابته لكان شبيهاً بما يسمونه «الشعر المنثور» مثال ذلك:

لا أقسمُ بهذا البلدِ..
 وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ..
 وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدٍ..
 لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ..
 أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ..
 يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا..
 أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ..
 أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ..
 وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ..
 وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ.. إلخ.

أو:

وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا..
 وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا..
 وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَاهَا..
 وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا..
 وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا..
 وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا..
 وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا..
 فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا..
 قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا..
 وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا.. إلخ.

ولم يقتصر ذلك على السور المكية ذات الفقرات القصار، فمن الآيات المدنية ما يمكن كتابتها كالاتي:

يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ..

وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ..
 وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ..
 وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا..
 إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ..
 وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ..
 إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ..

أو:

فِي بُيُوتِ أذنَ اللَّهِ..
 أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ..
 يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ..
 لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ..
 عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ..
 وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ.. إلخ.

ونحن في عرضنا لهذه اللفتة، إنما نكشف فحسب شاهداً جديداً على الحيوية الفذة التي تتمتع بها الصياغة القرآنية، وقدرتها على التجاوب مع الأفهام والأذواق على اختلافها.

(د) من خصائص الأسلوب القرآني إهمال التفاصيل، سواء كانت في الأحداث أو تعلقت بالأمكنة والأعداد والتواريخ؛ لأن ذلك سيجني على الإيقاع الموسيقي وبيتدّل الصياغة الفنية التي هي كالمسبكة المحكمة وسيؤدي إلى السرد الجارح الممل، وبالإضافة إلى هذه الضرورة الفنية الأسلوبية فإن هذا الإغفال كان لازماً بالنسبة لكتاب للناس كافة أي من مختلف البلاد ولمختلف العصور، لأن التفاصيل لا يمكن أن تكون محل فهمًا حتى اتفاق لكل الناس في كل العصور.. فالأصول والكليات هي محل العظة وموطن العبرة، ولم يأت القرآن ليزود الناس بمعلومة أو عدد من المعلومات الجديدة أو ليعلمهم التاريخ والجغرافيا والحساب.. ولكن الحكمة في - أو وراء - هذه العلوم.. وليس من الممكن تعليم الناس قدرًا ثابتًا جامدًا من المعرفة في هذه الموضوعات فقد يكون هذا القدر متقدمًا بالنسبة للقادمي ومتخلفًا عند المحدثين،

أو لا يمكن فهمه إلا في ظل درجة معينة من التقدم لا يفترض بلوغ الجميع إياها، كما أن هذا المسلك - أي إغفال التفاصيل - يتفق مع هدف القرآن في تحقيق التأثير النفسي؛ وذلك بإبراز الفكرة العامة وتركيزها وإفرادها وعدم الإقبال عليها بالتفاصيل والجزئيات، التي تشتت الاهتمام، وبذلك تتغلغل العبرة بالفكرة العامة ويتحقق الإيمان وهو هدف الإسلام، كما هو هدف كل الأديان .

والقرآن في هذا يختلف عن التوراة^(١) التي تتحدث في سفر التكوين عن خلق الدنيا في ستة أيام بالتفصيل وما خلقه الله كل يوم حتى استراح في اليوم السابع، ثم تنقضى بالتفصيل قصة آدم وغواية الحية لحواء وتتابع أبناء آدم ابناً حتى بني إسرائيل، فالقرآن يشير إجمالاً إلى هذه الأمور، وهو لا يتحدث عنها في سورة واحدة أو بضعة سور ولكنه يشير إليها أو يتحدث عن طرف منها في معظم السور، وعلى كثرة إشارته إلى آدم فإنه لم يشر أبداً إلى ما ذكره العهد القديم عن خلق الله لحواء من أحد أضلاع آدم عندما كان نائمًا، وحديث الحية لحواء وإغرائها، كما أن تكيف القرآن يختلف عن تكيف التوراة، فالتوراة تذهب إلى أن الله تعالى حرم على آدم الأكل من شجرة المعرفة، ولكن القرآن يصفه بأنها شجرة الخلد وملك لا يبلى، فالمخالفة في التوراة لا تتضمن مأرباً ذاتياً، أي أن آدم وحواء عندما أكلا من شجرة المعرفة لم يستهدفا نفعاً خاصاً لهما وإنما أرادا معرفة الخير والشر، وهو أمر جدير أن لا يكون موضوع عقاب أو يمثل مخالفة، ولكن المخالفة في القرآن تمثل الذاتية المفرطة التي تستهدف خلوداً وملكاً لا يبلى، وكذلك نكل التوراة مهمة الغواية إلى الحية وهو أمر لا معنى له، ولكن القرآن ينسب هذه المهمة البغيطة إلى إبليس أو الشيطان الذي يظل يمثل الغواية دائماً، ويقوم بهذه المهمة كما يقوم أتباعه بها من بعده مستخدمين وسائل الغواية من مال أو نساء أو ملك بحيث تكون معركة دائمة بين الخير والشر تبدأ مع آدم وتنتهي بنهاية البشرية.

بل إن واقعة معينة حددها العهد القديم بتفاصيل، باعتبارها أول حادثة قتل في البشرية وهي كما ذكر العهد القديم - قتل قابيل لهابيل - يشير إليها القرآن إشارة عامة ودون ذكر الأسماء، بحيث احتملت أن يفسرها أحد الكتاب على أساس أنها لم تحدث بين

(١) المقصود التوراة المتداولة بين الأيدي الآن، والتي تعرضت لتحريف جعلها ما هي عليه، خلافاً لما كانت عليه عندما أنزلها الله تعالى.

هابيل وقابيل، ولكن بين اثنين من بني إسرائيل، لأن نص الآية القرآنية يشير إليهما باعتبارهما «ابني آدم»، مما يحتمل العموم على أساس أن البشرية كلها «بني آدم»، وأن القرآن يخاطب الناس - أكثر من مرة - بعبارة «يا بني آدم»، ويستدل الكاتب بالآية التي تتلو إشارة القرآن إلى الواقعة وهي «مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ» (المائدة: ٣٢)، وقد يكون الكاتب أبعد وأغرب في اجتهاده.. ولكن الآية لا تتضمن نفيًا قاطعًا لهذا الرأي.

(هـ) ومن عناصر الإعجاز في الصياغة القرآنية رنة الثقة والتأكيد واليقين واستخدام أدوات التأثير النفسية، التي تتماشى في أسلوبه، وتجرى في محاوراته، وتجعل المعنى يدخل النفس ويتغلغل في أعماقها، سواء كانت هذه الأدوات لغوية كالتكرار، أو موضوعية.. كالوجهة والمنطقية في المحاجة، وبهذا يقطع الطريق على الشبهات ويقضي على التردد والتشكك، وقد ظن بعض اللغويين أن التكرار يعيب البلاغة ويخالف الإيجاز المأثور.. وهو جهل بالنفس البشرية.. وما يجب أن ينسم به الأسلوب الذي يوجه إليها، وما يصطنعه من أدوات لينفذ إلى قلب القارئ والسماع من تأكيد قاطع للحقائق ونفي بات للشبهات ورد مقنع على التساؤلات «وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ»، «وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُّ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَاحِقٌ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ * وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ»، «وَقَالُوا أَنَذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا»، «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ».. ومثل هذا كثير

وهو يتسم بالقوة والتكرار واليقين وترادف الآيات والتأكيد، دون أن يخل التكرار والترادف بالمستوى الفني والسياق والإيقاع ويغرس المعنى المقصود ويعمقه في النفس شيئاً فشيئاً.

ولكن هذا كله، أعنى الأسلوب الإيقاعي المنغم الذي يتوافر له الجرس الموسيقي والتصوير الفني الذي يعطي الصورة كاملة، والصياغة الفنية التي تحقق التركيز باستبعادها للتفاصيل المشتتة واستخدام أدوات التأكيد والتكرار واليقين السيكولوجية، إنما أريد بها في النهاية خدمة المعاني، وهنا في عالم المعاني نجد إعجازاً لا يقل عن الإعجاز اللغوي، ويفضله بأنه ينسحب على غير العرب فيمكن عند الترجمة أن تحتفظ المعاني بقدر كبير من إعجازها يكفي - عندما تكون الترجمة أمينة - لإيمان المطلع عليها، حتى عندما يحرم تأثير الإعجاز الأسلوبي واللفظي.

والإعجاز في المعاني يضمن شقين.. الشق الأول: أن قسماً كبيراً من المعاني القرآنية يعالج النفس البشرية وينفذ إلى ما وراء «يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ»، ويصور تقلباتها ومشاعرها كالضعف أمام المال والنساء «وَالْفَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ»، والجزع أمام الفاقة، والبغي عند الغني والاستخاء أمام الضراء، والبطر عند السراء، وقد يشير إلى الضعف البشري والوقوع في الأخطاء والذنوب في بعض الحالات، ويفتح باب الرجاء على مصراعيه وينادي «قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا»، ويصور النفس الإنسانية عندما يزودها الإيمان بقوة لا تقهر ولا تضعف أمام طغيان الطاغين، وما يوقعونه بالمؤمنين من عسف وتعذيب من تصليب أو تحريق أو استحياء أو تذبذب، ويضرب الأمثلة بأفراد من الأمم القديمة «فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا» أو من المؤمنين بالنبي ﷺ الذين عندما رأوا الأحزاب قالوا: «هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا»، ويرسم صورة الجماهير المستغلة المستبعدة المضللة من قياداتها، وقد تملكها الندم على سلبيتها أمام قادتها وزعمائها الذين أضلواها السبيلا، ويذكر أنباء الأمم الماضية وصراعهم ومصارعهم وآثارهم الدارسة من «وَبِئْسَ مَعْطَلَةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ».. «مَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ».

فهذا القسم من المعاني القرآنية أقرب إلى الفنون وهو يعرض أدباً إنسانياً وتصويراً نفسياً يبقى ما بقيت النفس البشرية، ويفضل أسمى ما تقدمه الفنون والآداب في هذا المضمار، لأنه يتميز عليها بالإيجاز في المضمون والإعجاز في الأسلوب، مما يمكن حفظه والاستشهاد به.

أما الشق الثاني من الإعجاز في المعاني.. فإنه يتعلق بالله والكون والمجتمع، وهو في هذه كلها يعرض معان لا نجدتها في غير القرآن، ولا يستثنى من هذا الكتب السماوية الأخرى، أو الروائع التي وضعها الأدباء والعلماء والمفكرون والفلاسفة، فلا نجد فيها الإحكام والوضوح الذي في القرآن.. أو التماسك العجيب بينها، وأنها كلها تبدأ من منطلق واحد لتنتهي كلها إلى غاية واحدة، لأنها كلها ليست إلا شواهد لقدرة الله وأدلة على إرادته.

وقد استنقذ القرآن مفهوم «الله» من الإقليمية الضيقة التي كانت تحكمه وتجعله رهناً بأقوام معينين يحمل اسماً ويتصف بصفة لدى قوم ما غير ما يحمله وما يتصف به لدى قوم آخرين، كما برأه من التجسيم والوثنية التي افتعلها الكهنة والسدنة ليتمكنوا لأنفسهم من ورائها، ومن التجريد الذي ذهب إليه الفلاسفة بحيث جعلوا من الله مجرد بلورة للقيم والمثل العليا، وبدلاً من هذه التصورات المشوهة التي نجدتها في الكتب السماوية المحرفة أو الأفكار التي كانت منتهى ما وصل إليه الفلاسفة، يعرض القرآن الصورة التي لا يمكن إلا للوحي أن يأتي بها صورة الإله القادر الخالق الرحمن الرحيم الذي لا يقربه تجسيم أو تشبيه.. ويتعالى علواً كبيراً عن تجريد يحرمه الحياة والإرادة، لأنه الخلاق لكل ما في هذا الكون من حياة وإرادة.

ولما كان العقل البشري يعجز عن تصور ذات الله، وكان أسلوب «المناطقة» والفلاسفة المعقد مما لا يكون متاحاً أو سائغاً لكل الناس، ولا يريد القرآن - في الوقت نفسه - أن يخضع الناس لهيمنة كهنة يحتكرون المعرفة الإلهية ويعلمونها للناس، فإنه رسم للفرد العادي الطريقة السائغة - وفي الوقت نفسه المثلى - للتعرف على الله، وذلك بالتفكير في نعمه وآلائه ومخلوقاته من الشمس والنجوم والبحار والأنهار والحيوان والأشجار «رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا»، ووجه الأنظار إلى حقيقة أن هذه المخلوقات التي

قد تتناهى في الكبر كالمجرات اللانهائية - كما قد تتناهى في الصغر - كالذرات الدقيقة «أُمَّمٌ أُمَّتَالُكُمْ»، وأنها كلها تسير طبقاً لنظام دقيق وغاية محكمة فـ «لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ»، فهذا الكون منضبط قصدي، يسير طبقاً لقوانين محكمة حتى يأذن الله بنهايته فيسمح لهذه القوانين بالاختلال.

ويعرض القرآن للمجتمع البشري، فيقدم صورة المجتمع الوثني الذي يقوم على الاستغلال والطغيان وإرهاب الملوك والأحبار والكهنة للشعوب والجماهير واستحواذهم على السلطة والمال.. إلخ.. فهذا المجتمع الوثني هو ما جاء القرآن ليخلص الناس منه وليوجد مجتمعاً جديداً يقوم على المساواة والتكافل والشورى «الَّذِينَ إِنْ مَكَنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ»، ويكون محور هذا المجتمع العدل الذي تحدث عنه كما لم يتحدث عنه كتاب آخر وأوجهه، حتى تجاه شتات العداوة أو أواصر القربى وعمل محكمة في الحياة الآخرة بما لا تفلت صغيرة ولا كبيرة ولا متقال ذرة، ويشهد فيها على الجاني جلده وأعضاء جسمه نفسها، وبذلك يمكن استدراك الانتصاف من أي ظالم يفلت من العقاب في الحياة الدنيا.

ومن أكبر ظواهر الإعجاز القرآني التي تجمع بين الإعجاز في الألفاظ والإعجاز في المعاني أن اللفظة القرآنية تتقبل عديداً من المعاني بحيث لا تتخلف ابداً عن ركب التقدم في كل مرحلة من مراحل تطور الفهم الإنساني، أو تتغيب عند ظهور معان جديدة.. وآفاق جديدة لم تظهر من قبل.. ولم يفتن الأولون بالطبع لهذه الظاهرة الفذة والخرافة من ظواهر الإعجاز وإنما يلمسها ويقدرها هذا الجيل الذي تخلفت فيه الكتب السماوية عن مفاهيم العصر بحيث أصبحت تراثاً لا يعتد بها إلا بالنسبة للوقت الذي نزلت فيه أو المجتمع الذي نزلت له، حاشا القرآن الذي تقدم فيه اللفظة القرآنية معاني جديدة تتطابق مع مفاهيم العصر، كما ستتطابق مع ما سيأتي من العصور.. فإذا قال قائل وكيف يتفق هذا؟!.. قلنا إنه الإعجاز القرآني المنزل من لدن علّام الغيوب، وإذا كنا نفهم اليوم من القرآن ما عجز عن فهمه الأولون، فما الذي يمنع أن يفهم من يأتي بعدنا معان عجزنا نحن عن فهمها؟

وهكذا نجد أن الإعجاز القرآني يتضمن شقين.. الأول: الصياغة وما يتفرع منها من أسلوب وإيقاع.. والثاني: المعاني والتوجيهات.. وأن كل شق منها له تفريعاته

الخاصة، ولكن الاقتصار على الإعجاز اللغوي الذي استأثر بمعظم اهتمام الذين يعنون بإعجاز القرآن يهمل إعجاز المعاني وهو الهدف والغاية من الإعجاز اللغوي، فضلاً عن الإعجاز اللغوي بأسره يمكن أن يفقد أثره نتيجة عدم المعرفة باللغة العربية، فترجمة القرآن تذهب قطعاً بإعجازه اللغوي الذي لا يمكن أبداً أن يترجم، ولكنها لا تذهب المعاني وروعة هذه المعاني وإعجازها تدفع كل المنصفين للإيمان به، إن لم يكن الإيمان بالمعنى الاصطلاحي، فبالاعتراف بعظمته وتفوقه وتضافر الإعجاز اللغوي في المعاني واتساقهما وتفاعلهما جعل القرآن معجزة لا يمكن جردها أو المرء فيها، وجعل الكتاب والفنانين أسرى الإعجاز القرآني بدءاً من المشرك الذي سمعه من فم محمد فقال: «إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة.. إلخ»، حتى الشاعر الفلسطيني المولد، الشيوعي المذهب، محمود درويش الذي قال في حديث له مع مندوب مجلة الحزب الشيوعي الفرنسي: «فرانس نوفيه»: «علاقتي بالإسلام كشاعر هي علاقة لغوية فقط.. القرآن هو أكبر إنجاز لغوي حققه العرب.. إن ديالكتيك الكلمات في ما بينها في القرآن هو شيء ثوري بحد ذاته، وكذلك إيقاع هذا النص.. الإيقاع العميق الذي يقرأ النص وعلاقة الصور بالكلمة»^(١).

وعندما يسئل الكاتب القصصي والصحفي الأستاذ إحسان عبد القدوس عن المؤثرات في تكوينه يذكر منها: «القرآن.. أقولها بكل اعتزاز وأنا مؤمن بأن الأديب الذي يكتب بالعربية لكي يستقيم له جمال العبارة وموسيقى الجملة يجب أن يوثق صلته بالقرآن قراءة ودراسة، وهذا ما حدث لي بالفعل فقد قرأت القرآن عشرات المرات، وقد بدأت بحكم نشأتي مع جدي العالم الأزهري - اقرأه من باب التدين - وأذكر إنني أصبت بحالة نفسية وأنا في السابعة عشر من عمري ألزمتني الفراش فترة طويلة وتخلصت منها بقراءة القرآن ثلاث مرات متوالية كعلاج نفسي ثم بدأت بعد ذلك أقرأ القرآن قراءة الدراسة والتذوق لجمال عبارته والإحساس بموسيقاه التي لا تدانيها موسيقى»^(٢).

وبعد بضع سنوات من نشره هذا الرأي كرره في مقاله بجريدة الأهرام الذي كان ينشر تحت عنوان «أمس.. اليوم.. وغداً»، فقال: «وأنا مؤمن بأنه لا يمكن أن يصل القلم

(١) جريدة البيان المغربية، ٢٣ - ٢٤/١٢/١٩٧٩م، ص ٧.

(٢) مجلة الجديد، العدد ٢٦ في ١/٣/١٩٧٣م، ص ٦.

إلى أسلوب له رنينه وله جاذبيته إلا إذا كان الكاتب قد قرأ القرآن وتأثر بنغمات أسلوبه.. إن أسلوب القرآن هو الموسيقى الأساسية للغة العربية»^(١).

وهذا أمين الخولي يتحدث عن القرآن باعتباره «كتاب العربية الأكبر وأثرها الأدبي الأعظم، فهو الكتاب الذي أخذ العربية وحمي كيائها وخلد معها، فصار فخرها وزينة تراثها.. وتلك صفة القرآن يعرفها العربي مهما يختلف به الدين أو يفترق به الهوى، ما دام شاعراً بعروبيته، مدركاً أن العروبة أصله في الناس، وجنسه بين الأجناس، وسواء بعد ذلك أكان العربي مسيحياً أو وثنياً.. أم كان طبيعياً دهرياً لا دينياً.. أم كان - المسلم المتحنف - فإنه سيعرف بعروبيته منزلة هذا الكتاب في العربية ومكانته في اللغة دون أن يقوم ذلك على شيء من الإيمان بصفة دينية للكتاب أو تصديق خاص بعقيدة فيه».

أما طه حسين فإنه يتحدث عن أثر القرآن في تقويم الألسنة العربية: «حين تلتوي باللهجات العامية المختلفة، فالذين يحفظون القرآن في الصبا، ويكثرون قراءته ويجودونها أصح الناس نطقاً بالعربية وأقلهم تخليطاً فيها.. ومن أجل ذلك كانت الأجيال السابقة إلى عهد قريب تأخذ الصبية حين يتعلمون القراءة والكتابة بحفظ القرآن كله أو بعضه.. والقرآن بعد هذا كله هو الذي حفظ اللغة العربية أن تذوب في اللغات الأجنبية التي تغلبت على اللغة العربية بحكم السياسة في عصور كثيرة وظروف مختلفة.. عصم القرآن هذه اللغة من الضياع وحال بين الخطوب الجسام وبين التأثير فيها..».

كما نقل من حديث طه حسين عن إعجاز القرآن قوله: «والقرآن كله من عند الله وهو وحده في روحه وإعجازه مهما يختلف تنزيل سوره، ومهما تختلف موضوعات السور ومذاهب القول فيها، فالقرآن وحدته من حيث أنه يدعو دائماً إلى أصول معينة: إلى توحيد الله ونبذ الشرك على اختلاف صورة الإيمان بمحمد ﷺ وما جاء به القرآن والإيمان بالرسول الذين جاءوا قبل محمد وما أنزل عليهم من الكتب والإيمان بالبعث وبالحياة الأخرى بعد هذه الحياة الأولى، وما يكون فيها من ثواب ونعيم، ومن عذاب وجحيم، ثم هو يأمر الناس بأن يقيموا حياتهم فيما بينهم وبين نفوسهم بحيث يبرأون من الرذائل كلها كبارها وصغارها.. والمهم أن يلائم الإنسان بين إيمانه بالله الواحد

(١) الأهرام، ذكريات في كلمة «وداع.. أمس واليوم وغداً»، ٢٧/١/١٩٧٣م.

القوي العالم بكل شيء القادر على كل شيء وما أعد من خير للمحسنين وما أعد من شر للمسيئين أن يلائم بين إيمانه الصادق، بهذا كله وبين ما يخفى وما يظهر من ذات نفسه وما يأتي من الأعمال وما يدع منها، ومن أجل هذا يشرع الله للناس في القرآن من الأحكام والأصول ما بين لهم السبيل إلى هذه الملائمة، ويمهد لهم الطريق إلى أن يقيموا حياتهم على السلام بينهم وبين الله ما عاشوا في هذه الدنيا.. والنفس مطمئنة التي ذكرها الله في سورة «الفجر» ودعاها إلى أن ترجع إلى ربها راضية مرضية وإلى أن تدخل في عباده وتدخل جنته، إنما هي هذه النفس التي صدقت في إيمانها بالله ورسله وكتبه مع الله لا تحاربه بالمعصية حرباً ظاهرة أو باطنة».

بل إن أكبر المغنيات العربيات قاطبة - السيدة أم كلثوم - كانت تكرر أن أعظم توفيق وفقته في حياتها، هو أن حملها والدها على حفظ القرآن الكريم في الصغر.

فهؤلاء جميعاً أخذوا بروعة النظم وسمو المعاني في القرآن، ويمكن القول دون مبالغة أن الإعجاز القرآني كان هو باب هؤلاء الفنانين والأدباء إلى الإسلام، وأنه كان الحبل الذي يربطهم بالإسلام، مهما أخذتهم بعيداً عنه الملابس والدواعي والظروف، وقد كان الشهيد سيد قطب هو الابن البكر للعقاد وتصدى لمهاجمة المرحوم محمد سعيد العريان الذي كان يدافع عن الداعية الإسلامي مصطفى صادق الرافعي، ولم يكن له علاقة خاصة بالإسلام.. ولكن «التصوير الفني» و«مشاهد القيامة في القرآن» جذبت سيد قطب إلى القرآن، وما أن عاش فيه حتى كتب «العدالة الاجتماعية»، ومن العدالة الاجتماعية إلى النظريات السياسية التي جعلت منه داعية ثم شهيداً إسلامياً.

أما الذين حرموا لذة تذوق الإعجاز اللغوي ممن لا يعرف العربية، فقد لا يفوتهم تذوق الإيقاع الموسيقي للنظم القرآني، وأن يستمعوا إليه كما يستمعون إلى «سيمفونية»، وسيجدون في المعاني التي أبرزها القرآن، والتي يمكن أن تترجم ما يعينهم على فهمه والإيمان به، ولكن من المؤسف أن المسلمين لم يعنوا بترجمة المعاني ترجمة سليمة، ولم يهتمون بتوصيلها إلى أوروبا وأمريكا وغيرها من الدول التي تجهل الإسلام، ولو تم هذا الحدث لامتد الإسلام في هذه الدول، التي تعاني من التعقيدات اللاهوتية من ناحية، والملل المادية من ناحية أخرى.

وأخيراً جداً.. فعندما نتحدث عن القرآن كمعجزة الإسلام ونتقصى عناصر هذا الإعجاز وشواهد، يجب أن لا ننسى أن القرآن هو الذي وحدَّ العرب، وأنه هو الذي أعطاهم السيف والميزان «لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ» ثم جعلهم شهداء على الناس فانطلق العرب حاملين هذه الرسالة، وداعين إلى حضارة جديدة فقضوا على الإمبراطوريات التي قامت على القهر والرق والطبقية والطغيان والوثنية، وأحلوا محلها مجتمعات إنسانية تقوم على المساواة وتجعل الناس جميعاً كأسنان المشط لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، ويبدع من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما لم تبلغه حتى الآن أرقى النظم، كما تشهد بذلك مقارنة توجيهات الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين للولاة والقادة في الحرب والسلم بما تتضمنه الدساتير والنظم الحديثة.

وعندما تسللت عوامل الضعف والتحلل إلى هذه المجتمعات، لم يفقد القرآن دوره المعجز، لأنه عندما عدت عوادي التحلل والانقسام، وخضع العالم الإسلامي للاستعمار البريطاني والفرنسي والهولندي والبلجيكي والبرتغالي، ما رسمته هذه النظم الاستعمارية من تمزيق العلام الإسلامي، وصبغ كل منطقة بصبغة الدولة المستعمرة، ظل القرآن الرباط الوحيد الذي يربط هذه الأشلء، ويحفظ لها الروح والحياة، ويحول دون أن تنفصل عن بعض كلية - وقدم اللغة القياسية والموحدة - التي تتكلم بها هذه الشعوب، أو على الأقل تلم بطرف منها وتأنس إليها.. فكان القرآن في الحالتين قوة انطلاق وقوة حفاظ.

أفلا يعد ذلك معجزة من معجزات القرآن.. نلمسها في الحاضر.. وثبتتها لنا وقائع التاريخ في الماضي.

الفصل الثاني

القرآن ككتاب هداية

إذا كان القرآن هو معجزة الإسلام بحكم صياغته ومعانيه، وما قام به ويقوم به من دور في حياة ألاف الملايين - منذ أن أنزل حتى الآن - فلا يقل عن هذا أن القرآن أبدع طريقة للهداية لم تسبق ولن تلحق، وتبلغ الغاية التي لا غاية وراءها من إحكام وشمول.

ذلك أن الموضوع الرئيسي للقرآن هو «الإنسان»، والهدف الرئيسي له هو «هداية» هذا الإنسان، وتوجيهه الوجهة المثلى في الحياة الدنيا، وضمان سيره تبعاً لها، وقد وجدت كتب عديدة وضعها أنبغ من أنجبهم البشرية، على مدار العصور من عباقرة وفلاسفة ومفكرين، وبلغ بعضها شأواً بعيداً من الامتياز، ككتب فلاسفة الإغريق القدامى أو فلاسفة الألمان المحدثين أو من جاء بعضهم حتى الفترة المعاصرة.

ولكن كتاباً من هذه الكتب لم يرزق ما رزقه القرآن من شمول وعمق.. أو يستطيع أن يتوصل إلى نهج القرآن لتحقيق الهداية.. هذا النهج الذي يقوم على عقيدة تتغلغل في أعماق الفرد وتكون «بوصلة» مسيرته في الحياة، وشريعة تقيم المجتمع على أساس العدل، وتصول بقوة القانون وما يصطحب به من ردع وإلزام، وسلوك ما بين أفراد بعضهم من بعضاً يملأ الثغرة ما بين البوصلة والقانون ويصحح الميل والتحيز الذي يحدث دائماً عندما لا يحدد السلوك تحديداً صريحاً.

العقيدة.. الشريعة.. السلوك..

هذه هي الركائز الثلاث التي تقوم عليها هداية القرآن.

أما العقيدة فهي مفتاح الهداية، وواسطة العقد فيها هي فكرة الله التي يقدمها القرآن والتي تتسم بالنصوح والبساطة والقوة.. فالله هو «خالق» هذا الكون ومسيره، وهذه الصفة الرئيسية هي سر القوة التي تتسم بها فكرة الله.. كما أنها في الوقت نفسه الدليل عليه.. لأن هذه الأكوان والشموس والأقمار والكائنات الحية كلها لا يمكن أن تكون قد نشأت

عشوائياً ولا يمكن أن تسير بهذه الدرجة من الضبط التي تضبط عليه كل أجهزة الضبط التي ابتدعها الإنسان - تلقائياً أو عشوائياً أو ذاتياً فلا بد لها من ضوابط وخالق، وهذا الخالق هو الله وبقدر ما تكون عظمة هذه المخلوقات وضبطها بقدر ما تكون عظمة وقدرة خالقها وضابطها ومسيرها، فالمدخل الكوني للقرآن قدم فكرة الله في أقوى وأبسط صورها، كما قدم في الوقت نفسه الدليل على وجود الله، وبهذا تمهد الطريق إلى الإيمان، وهو أول وأهم خطوة نحو الهداية، وأمكن للنفس البشرية أن تنتشر به وأن تسيغه لأنه يخلو من أي تعقيد لاهوتي أو تكلف أو تعسف، بل أنه يحل المشكلة الخالدة مشكلة الوجود حلاً تطمئن إليه النفوس ولا تطعن فيه العقول.

وكما ذكرنا في الفصل السابق فإن القرآن استنفذ مفهوم الله من «الإقليمية الضيقة» التي كانت تحكمه وتجعله رهناً بأقوام معينين يحمل اسماً ويتصف بصفة لدى أقوام غير ما يحمله وما يتصف به عند قوم آخرين - كما برأه من التجسيم والوثنية التي افتعلها الكهنة والسدنة ليتمكنوا لأنفسهم من ورائها ومن التجريد الذي ذهب إليه الفلاسفة بحيث جعلوا من الله مجرد بلورة للقيم والمثل العليا - وطريقة القرآن للتوصل إلى ذلك تمثل الأسلوب المعجز للقرآن فهو يتحدث عن الله الحي الخالق القوي السميع البصير الذي يستوي على العرش ويطوي السماوات بيمينه بحيث يمكن للفكر الإنساني أن يأخذ صورة عن قدرة الله تبعاً لأدوات فهمه ومداه، ولكن القرآن في الوقت نفسه يردف ذلك بأوصاف أخرى «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» أو «هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ» أو «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ»، بحيث يعجز الفكر الإنساني عن إدراك كنه الله، وبهذا يأنلف جنباً إلى جنب قدر من المعرفة بالله؛ نتيجة لتقريب القرآن ووصفة الله تعالى بما يفهمه الإنسان وقدر من العجز عن التعرف على ما هيته وكنهه، وكلا العنصرين يعززان نتيجة واحدة، هي التسليم بعظمة الله والإيمان بقدرته.

فإذا تشربت النفس البشرية هذه الفكرة وآمنت بها، فستؤمن تبعاً لذلك بالفكرة التي تلي مباشرة فكرة الله في الأهمية، وهي الحياة الآخرة، ووجود ثواب وعقاب، جنة ونار.

وقد عنى الإسلام بهذا العنصر من عناصر العقيدة عناية لا نجدها في أي دين آخر، باستثناء الديانة المصرية القديمة التي تنبعت إليه في صورة ساذجة، وهو يأتي في الأهمية بعد فكرة الله مباشرة وينم عن الطابع المميز للإسلام وهو العدل.

إن الصورة الباهرة التي يقدمها القرآن لمدلول الألوهية وتأكيد وجود الثواب والعقاب في الحياة الأخرى، هما أبرز وأقوى عناصر العقيدة القرآنية وإليهما أكثر من أي شيء آخر تعود هيمنة هذه العقيدة على نفوس المسلمين، حتى عندما تفهم فهماً مغلوطاً أو منقوصاً أو مشوهاً.

وليس هذان العنصران هما كل عناصر العقيدة التي يقدمها الإسلام، فهناك الرسل والكتب والملائكة والقدر.. ولكن هذه العناصر كلها تأتي تابعة للعنصرين الرئيسيين، وإن كانت ولا شك تعزز العقيدة وتستكمل لها أطرافها.

والركيزة الثانية من ركائز الهداية القرآنية هي الشريعة؛ لأن القرآن على خلاف كتب رسالات أخرى لا يكتفي بأن يعطي الفرد البوصلة التي تهديه سواء السبيل، وهي كما ذكرنا العقيدة، ولكنه أيضاً يعني بأن يزيل من طريقه ما عسى أن يقابله من العوامل المضادة التي لا بد وأن توجد ما لم تصلح أوضاع المجتمع، فالإسلام يؤمن أن إصلاح الفرد وإن كان أول ما يعني به إلا أنه ليس كافياً، ولا بد من إصلاح المجتمع، الذي هو أكبر وأعقد من أن يكون مجموعة أفراد، إذا صلحوا صلح كما قد يتصور البعض، ومن هنا جاء دور «الشريعة»؛ أي الفصل في الأوضاع والنظم الاجتماعية، وما يقترن بهذا من قانون ومن أجهزة ومن وسائل ردع وقسر.

وأبرز خصائص الشريعة الإسلامية أنها منزلة من الله، منصوص عليها في القرآن وبذلك تكتسب قداسة لا تكون للقوانين والشرائع الأخرى.. وأن طابعها الرئيسي العدل.

والقرآن لا يذكر أحكاماً تفصيلية، ولكنه يضع الخطوط العريضة في كل مجال من مجالات الشريعة.. ففي السياسة مثلاً يضع خطوط المساواة والعدل والشورى، وفي الاقتصاد يوجب الزكاة ويحرم الربا والاكنتاز ويحث على الإنفاق، أما تفاصيل ذلك كله فيتركها إلى السُّنة أو الاجتهاد، وبهذا يجمع القرآن ما بين الالتزام في الأصول العامة والمرونة في التفاصيل.

ويتسم الجانب الجنائي من الشريعة الإسلامية بطابع الحسم، وأن العقوبة شخصية، لأنها - جلدًا أو قطعًا أو رجماً أو رجماً تنصب على شخص الجنائي، وليس أسرته، كما هو الحال في عقوبة السجن، كما لا تتطلب أجهزة إدارية وعقابية تكون عبئاً

على المجتمع ونسيء إلى المسجونين وتسمح بالتحايل أو الإفلات.. وتعود قسوة العقوبة الملحوظة إلى أنها رادعة، وأنها لا تمثل ظلماً للجاني مادام قد خرج على المجتمع، الذي كفل له العدل الإسلامي، والانحراف الإجرامي شيء سيء وشذوذ وخروج يجعل هذه القسوة ضرورية، حتى وإن كانت ضرورة بغیضة، كما أن هذه القسوة نفسها رحمة من ناحية أخرى لأنها تردع الآخرين فتبعدهم عن إطار الجريمة والعقوبة، في حين أن ميوعة النظام العقابي في المجتمعات الحديثة قد أغرى الكثيرين بالإقدام على الجريمة أملاً في الإفلات من العقاب، أو لأنهم يرون أنهم سيكونون الرابحين حتى لو وقع عليهم العقاب، ونسمع عن مجرمين لهم عشرات السوابق وعن لصوص محكوم على كل واحد منهم بعشرات السنين لتعدد سرقاتهم وجرائمهم، ونسمع عن صور من الجراءة والوقاحة والوحشية بين آونة وأخرى ومثل هذه الصور تنتفي من المجتمع الإسلامي بفضل حسم الشريعة.

وهناك حكمة عظمى في أن يكون القرآن هو المصدر الرئيسي للتشريع، تلك هي أن ذلك يحقق سيادة القانون في أكمل صورته، لأن استمداد الأحكام التشريعية من القرآن نفسه سيجعلها بمنأى عن التغيير والتبديل وسيستتبع تطبيقها على المجتمع دون استثناء، لأنه ما من واحد يمكن أن يقف أمام القرآن أو يتحدى أحكامه أو يكون بمنأى عنها. فالقرآن أعظم وأكبر منهم جميعاً، وأول من يبدأ بهم القرآن هم الحكام ملكاً أو خليفة أو رئيس جمهورية، وعندما يكون القرآن هو مصدر التشريع فإن هذا سيغلق الباب أمام التحايل والاستثناء والأغراض أو تدخل الحكام والأثرياء!!.. إلخ، وهي آفة القوانين الوضعية.

وفي التاريخ الاشتراكي واقعة معروفة، فعندما حوكم ماركس بعد فشل ثورة ١٨٤٨م أمام محكمة كولون (ألمانيا) أمسك بيده نسخة من القانون وخاطب قضااته: (إن هذا القانون لا يحكم المجتمع، ولكن المجتمع هو الذي يحكمه، لأن القانون ليس إلا تعبيراً عن الوضع الطبقي في المجتمع وترجمة لمصالحه، وعندما يتغير هذا الوضع، فإن القانون سيتغير أيضاً، فالقانون بعيد عن أن يكون واحداً خالياً معصوماً من التأثير بالمصالح الطبقي).

ومثل هذا النقد لا يمكن أن يمس القانون القرآني؛ فسواء تغير التركيب الاجتماعي للمجتمع أو لم يتغير فإن أصول الأحكام واحدة ولن تتغير - وهو ما يعطينا الصورة الحقيقية للمبدئية وسيادة القانون - ولم يكن هذا ممكناً لو لم يستمد القانون من الله، ولو لم يثبت في القرآن، ومن هنا فإن المجتمع الإسلامي هو المجتمع الذي يقوم على سيادة القانون أكثر من أي مجتمع آخر، ولا تبلغ سيادة القانون في أي مجتمع المدى الذي تبلغه في المجتمع الإسلامي.

وبقدر ما يفتات الفقهاء على هذه القاعدة بمختلف الصور بقدر ما ينالون من هذه الميزة الفريدة ويفتاتون على حصانة القانون وسيادته وموضوعيته، وبقدر ما يسيئون فهم القرآن، بقدر ما يسيئون إلى سلامة وصحة أحكامه.

وأخيراً نأتي إلى الركيزة الثالثة من ركائز الهداية القرآنية، وهي السلوك الذي يقف ما بين البوصلة.. والقانون.. والنص عليه يحول دون أن يأخذ هذا السلوك المنحى العبادي أو يقتصر على ما تطوله يد القانون وهي قصيرة، فالإيمان بالله يضع المؤمن ما بين الرغبة والرغبة: الرغبة في الحصول على رضا الله.. والرغبة من الوقوع في غضبه، والسبيل المباشر والتقليدي إلى ذلك هو الدعاء والابتهال والصلاة ومختلف العبادات، وبهذه يحقق القربى إلى الله والحصول على رضائه.

ولكن هذا الاتجاه قد لا يمتد ضرورة إلى ما بين الناس من معاملات، بل قد يكون له انعكاسات سيئة عليها لسوء فهم الأغلبية الكبرى من الناس، ولما اعتور العبادات من غشاوات وما يكتنفها من شكلية قد تذهب بالجواهر وتبقي على المظهر.. كما أن وجود القانون لا يغطي المدى أو لا يصل إلى الدرجة المنشودة لما تكون عليه المعاملات ما بين أفراد المجتمع بعضهم بعضاً.. لأن دائرة القانون محدودة.

لابد إذن لاستكمال الهداية من النص على سلوك معين، يكفل السلام بين الناس، وقد نصَّ القرآن على أنماط من السلوك تكون في مجموعها «الخلق الإسلامي».

والخلق الإسلامي يختلف عن الخلق المسيحي.. كما يختلف عن الخلق الروماني - الأوروبي، وهو عادة يدور حول الاعتدال فهناك رحمة في غير ضعف وقوة في غير

عنف، وهناك تعبد دون إيغال، واستمتاع دون إسراف، والقرآن يبيح المعاملة بالمثل، ولكنه يؤثر الصفح.. ويقوم على العدل، ولكنه يوصي بالرحمة، والمسلم النمطي طبقاً لما يعرضه القرآن بعيد كل البعد عن موبقات معينة كالغفلة والأثرة والنفاق والجهالة والنكث بالعهد، وكافة ما ينبثق عن الظلم من استغلال أو طغيان أو انتقاص للحقوق.. ويفترض أن يكون لدى المسلم: «وعي» بمسئولية خاصة به دون غيره لمجرد أنه مسلم يحمل رسالة حضارية ويلتزم بها، وأنه لم يخلق سدى أو يوجد عبثاً.

ومع هذا فالقرآن لا ينفي عن المسلم الوقوع في هنات أو الاستسلام للضعف البشري في بعض الحالات، ولكنه يفتح مجال التكفير عن ذلك بالتوبة، والاستغفار ومضاعفة الحسنات، لأن «الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ»، وهذه اللفتة تبرز معنى ايجابياً في الخلق المسلم قلما يوجد في غيره.. فقد تؤثر بعض المذاهب والعقائد المسلك السلبي حتى لا يقع الإنسان في خطأ.

والقرآن يرى أن الأصل في الأشياء الإباحة.. وفي المعاملات البراءة، وأن الفطرة الإنسانية سليمة أصلاً لأن فيها نفثة إلهية، أما عوامل الانحراف فهي طارئة عليها ويمكن للإنسان أن يقاومها إن استخدم ما وهبه الله من ملكات وقوى خاصة، وأنه يُعان على ذلك بالرسالات السماوية التي تضع له سبل الهداية، وكل واحد يقرأ القرآن يخرج بهذا الإجمال للخلق الإسلامي.

* * *

وهكذا نرى أن القرآن ككتاب هداية، يقدم عقيدة تكفل الاتجاه السليم وتمثل الضمير، وشريعة تحسم عوامل الفساد وتمثل القانون، وسلوكاً يحول دون الانحراف أو السرف، ويتناول العلاقات والأواصر ما بين أفراد المجتمع ويتمثل في الخلق الإسلامي، وقد تضمن القرآن عرضاً مسهباً لكل ركيزة من هذه الركائز في كل سورة تقريباً وضرب الأمثلة بالرسول والأنبياء، كما عرض صوراً عديدة لمغبات الضلال وما انتهى بأصحابه من دمار وزوال، واستخدم كل وسائل الإعجاز القرآني ليصل توجيهه إلى النفوس، وأعذر في هذا أعداء لا يصد عنه إلا الذين يستفيدون من الانحراف من حكام وطغاة أو ثروة مستغلين أو إتباع لهؤلاء، وأولئك يعيشون على فتات موآدهم.

فإذا قيل فما بال المسلمين اليوم أبعد الناس عن هذه الهداية؟ ذلك لأن منهم من نبذوا القرآن ظهرياً، ومنهم من حملوه «كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا»، ومنهم من اتخذوه تميمة تقيهم الحسد وتحميهم من الكوارث وتقربهم إلى الله زلفى، ومنهم من اتخذوه دكاناً يتعيشون منه؛ فعلاقة المسلمين بالقرآن علاقة نفعية أو تقليدية، لا تقوم في كل الحالات على الفهم أو الاستيقان.. ومنذ خمسين عاماً تقريباً كتب السيد محمد رشيد رضا - رحمه الله - عن «إضاعة علماء النقل والعقل للقرآن»، وأوضح جريرتهم في فهم القرآن واستطرد: «ثم استقر الرأي العام عند جماهير المسلمين بعموم التقليد، على أن عقائد الإسلام يجب أخذها من كتب الكلام، وأحكامه من كتب الفقه المذهبية، وآدابه وأخلاقه من كتب التصوف، وبهذا أمست فائدة القرآن محصورة في التبرك والتعبد بتلاوة ألفاظه - ندباً لا وجوباً - بغير فهم له ولا عمل به، بل لما ورد من أن لتاليه بكل حرف عشر حسنات، وأنه لا يفترض على مسلم أن يعلم أو يقرأ منه شيئاً إلا ما تصح به صلاته كسورة الفاتحة، بل هبط كثير منهم الجهل بالقرآن والإعراض عن القرآن، والكفر بالقرآن أن حرموا أخذ الدين من القرآن»^(١).

(١) المنار، الجزء الأول من المجلد الخامس والثلاثين، ص ٩.

الفصل الثالث

تفسير القرآن بين القديم والحديث

أوضحنا في الفصل الأول كيف أن الهدف الرئيسي للقرآن، وهو دعوة الناس إلى الإيمان بالله، اقتضى أن تأخذ الصياغة القرآنية إيقاعاً موسيقياً وتصويراً فنياً، حتى يمكن أن يدخل الأذان فالقلوب، وكيف أنه لما كان المعجزة الدائمة الخالدة التي تعود إليها الأجيال جيلاً بعد جيل، وعصرًا بعد عصر لتجد فيها الحكمة، والهدى والتوجيه السليم، بحيث تكون لها ما كانته بالنسبة للجيل الأول الذي استنقذه القرآن من الظلمات إلى النور.. نقول عن ذلك اقتضى أن يقتصر القرآن على الأصول والكلبيات، وأن يهمل الفروع والتفاصيل والجزئيات، وان يستخدم التعبيرات المرنة التي تتسع لتأويل والتفسير وتأخذ منها الأفهام قدر طاقتها ومنشود حاجتها.

ولم يكن من هذا كله بُد، لأن الله تعالى وضع للكون سنناً لا بد أن تتبع، ومعجزة القرآن ليست أن يخرق هذه السنن، ولكن أن يتلى على الناس ليجدوا فيه الرحمة والذكرى «أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن في ذلك لرحمةً وذكرى لقوم يؤمنون».

ولهذا يستحيل تخيل صورة أخرى يمكن لمعجزة دائمة خالدة.. لكل الناس في كل العصور.. وفي كل الأماكن غير أن تكون «كتاباً»، ويستحيل تخيل صورة أخرى لمثل هذا الكتاب غير ما أخذها القرآن.. ليتمكن معها تحقيق هدفه العظيم الهداية الإلهية للبشرية كافة على مدار العصور والأزمان.

وكان الصحابة الذين عاصروا نزول القرآن يجدون فيه رياً لنفوسهم، وشفاءً لصدورهم، ونهجاً لما تكون عليه حياتهم وسلوكهم، ولم يطمحوا - باستثناء قلة - أن يحملوا القرآن كله، وكان حسبهم عدد من السور، يتدبرها الواحد منهم فتغنيه، لأنها قد تكون ذات معان واضحة فيفهمها، أو تكون ذات إعجاز لغوي فتخشع لها نفسه، ويمكن أن يكون هذا أو ذلك معاً، وفي هذا أو ذلك رضا ومقنع، وكانوا على ما روي إذا تعلموا

عشر آيات لم يتجاوزها حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل، وقد استغرق عمر بن الخطاب ثمان سنوات في حفظ البقرة، ولما أتمها نحر جزوراً ووقف عند كلمة «أباً» في سورة عبس (الآية ٣١)، ثم إن جهله بها لا يضيره، بل إن تقصيرها هو التكلف بعينه.

ومما يزيد في دلالة هذا المسلك ومغزاه أن النبي ﷺ كان بين ظهرائهم، وكان يمكنهم أن يسألوه؛ خاصة وقد كان كل ما جاء في القرآن جديداً عليهم، ولكنهم آثروا أن لا يفعلوا ورأوا في ذلك نوعاً من الفضول يثقل عليهم لارتباط العلم بالعمل عندهم، فالقليل الذي يطبقونه خير من الكثير الذي لا يقومون به أو لا يؤدون شكره، ويتنافى مع ما ينبغي للمؤمن من سمت وخلق، ولعلمهم تذكروا ضيق النبي ﷺ بمن يسأل تزييداً وتعنتاً أو تفصيلاً أو دون حاجة ملحة لذلك، «ذروني ما تركتكم» وما جاء في القرآن من تحريم السؤال عن أشياء «إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوُكُمْ».

بل أعجب من ذلك في الدلالة أن النبي ﷺ وقد تنزل عليه القرآن لم يخبرهم بتفاصيل عن تفسير أو تأويل ما جاء به، إذ لو فعل ذلك لوصل إلينا قطعاً، ليس فحسب من باب الرواية كعشرات الألف من الأحاديث الأخرى، ولكن من باب الأحكام لأن ما سيقوله سيعيد الحكم الفصل في الأمر، ولكن الذي وصل إلينا من التفسير المرفوع إلى النبي ﷺ لا يتعدى ثلاثة عشر صفحة على ما صوره السيوطي في كتابه «لإتقان في علوم القرآن» أجمل فيها التفاسير المصرح برفعها «صحيحها وحسنها وضعيفها ومرسلها ومعزلها»، وإن لم يعول على «الموضوعات والأباطيل»، كما استبعد ثلاثة أحاديث طويلة مرفوعة لم يثبت له صحتها، أحدهما حديث موسى مع الخضر.. والثاني حديث الفتون.. والثالث حديث الصور (الذي يتناوله يوم القيامة)، فسكوت النبي ﷺ عن تفسير القرآن أو معظمه له دلالاته، التي لا يمكن إهمالها لما فيها من حكمة.

ولخص أحد الشيوخ المعاصرين الموقف في هذه النقطة فقال: «إن القرآن الكريم لم يحظ بتفسير مروي عن الرسول ﷺ، ولا عن صحابته إلا في آيات قليلة جداً ومتناثرة، فلا يمكن أن تكون تفسيراً كاملاً بالرواية يعتمد عليه»^(١).

(١) «التفسير والمفسرون»، بقلم الشيخ عبد المنعم النمر، مجلة العربي، العدد ١٢٥، محرم ١٣٨٩هـ/ أبريل ١٩٦٩م، ص ٢٥.

وعلى كل حال فقد اختلفت الصورة بعد أن قبض النبي ﷺ وانقضى جيل الصحابة، وجاءت الفتوح بالألوف المؤلفة من الذين أسلموا مع انتصار الإسلام من يهود أو نصارى أو صابئة.. وحملوا معهم بقايا معتقداتهم القديمة التي لم يكن من السهل عليهم التخلص منها، ولم تسعفهم معرفتهم المحدودة بالعربية في تفهم القرآن أو إدراك إيجازه ومجازه، استعارته وإشارته، ولم يكن فيهم ذلك الحرص على الجمع بين العلم والعمل، وإنما كان في معظمهم فضول للتعرف على ما جاء في القرآن ومدى اتفاق أو افتراق ذلك عما كانوا يعتقدونه، وعزز هذا كله أن توسع المجتمع وتشعبت قضاياها وتعددت مسائله، ولم يكن الذين ولوا الأمر بمنزلة النبي ﷺ المشرع الذي يفصل في الأمور بما لا يرد، فانفتح الباب أمام ما أطلق عليه «علوم القرآن»، وعكفت مجموعات من الناس على تأويل وتحليل وتفسير آيات القرآن كل من زاويتها الخاصة مستعينة في ذلك بما كان في الكتب القديمة وبوجه خاص التوراة، وما كان بين يدي أهل الكتاب من أقاصيص وروايات طافحة بالتفاصيل ولم يجدوا حرجاً من ذلك لما رووه من أحاديث لا تحرم ذلك، بل لقد رووا «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»، فنقلوا عن «علماء اليهود أو من ظنهم علماء بالتوراة وربما لم يكونون من العلماء، بل من النقلة المحرفين الذين يحرفون ويزيدون، أو من عوامهم الذين يسمعون وينقلون ويزيدون، ويستمتع منهم المسلمون حتى لتجد كتب التفسير محشوة بتفاصيل هذه القصص لم يذكرها القرآن، ولكنها مأخوذة عن هؤلاء، مما اشتهرت تسميته «بالإسرائيليات»، وبعض هذه الإسرائيليات تجدها معزوة إلى ابن عباس أو غيره من الصحابة والتابعين مما يوهم روايتها عن الرسول ﷺ وما هي كذلك، وإنما هذا مصدرها الذي أتت منه، اليهود الذين أسلموا ونصبوا من أنفسهم أو نصب منهم المسلمون معلمين مخبرين، مما لم يذكره القرآن من تفاصيل القصص»^(١)، وامتلأت كتب التفسير بهذه الأفاصيص وغيرها كأن ذكر ذلك هو القصد وليس تفسير القرآن بعينه حتى صح على بعضها ما قيل على تفسير الرازي «فيه كل شيء إلا التفسير».

وإذا تصورنا حالة المجتمع الإسلامي وقتئذ، وقد اكتسحه مد متلاحق من الأجناس التي آمنت بالإسلام، دون أن يتوفر للأغلبية الساحقة الورع من ناحية أو العلم بالأساليب

(١) المرجع السابق، ص ٢٣.

العربية من ناحية أخرى، ودون أن تتخلص تماماً من مؤثراتها القديمة ورواسبها ونقاليدها العرقية والحضارية، وإذا وضعنا في تقديرنا أن هذا المجتمع الذي خرج لتوه من البيئة الصحراوية الساذجة، كان يبني كل نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الإسلام، أي على القرآن أساساً، لتأكد لنا وجود تناقض بين أمس هذا المجتمع ويومه، وفراغ كبير نتيجة لخروجه من البيئة البسيطة إلى العالم المعقد، وكان لابد من ملء هذا الفراغ وتوسيع الأطر الإسلامية ليتمكن أن تحيط بإطراف هذا المجتمع المتمدن وتفي باحتياجاته المتزايدة، وتحديد الموقف إزاء الفلسفات والنظريات الوافدة، سواء كان هذا الموقف رفضاً أو اتفاقاً أو تسوية.

من أجل هذا نقول إن ظهور العلوم الإسلامية، سواء كانت فقهاً أو تفسيراً كان أمراً مقضياً تطلبته الظروف المعينة التي مر بها المجتمع الإسلامي وقتئذ، وإن لم يستتبع هذا أن تلك الظروف كانت هي الظروف المثلى، أو أن النتيجة كانت موفقة ومبرأة من المآخذ، ذلك لأن الله تعالى أنزل القرآن - على ما هو عليه - لحكمة عظمى وكان يمكنه أن يؤكد الأسماء والأرقام والتفاصيل - ولكن القرآن ليس كتاباً للسرد - والواقعة عنده ليست إلا سبيلاً لإيراد المضمون العام أو الحكمة الموضوعية المطلقة، ومن هنا فإن القرآن يعتمد الإبهام حتى عندما يكون للسياق دلالة معينة؛ لأن قراءة الآية محكومة بالسياق شيء، وذكر الآية دون السياق شيء آخر، فهذا الأخير يجعل من المستطاع الاستشهاد بالآية في غير ما نزلت فيه على وجه التخصيص، مادامت تحتل ذلك، وهي بالطبع تحتل ما دام النص لا يقصرها، فالآية مثلاً «وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أُمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ» مقصود بها بحكم الآيات التي تسبقها، والآيات التي تعقبها «بَنِي إِسْرَائِيلَ»، ولكن الآية مادامت لا تتضمن النص على ذلك صراحة يمكن أن تقدم مبدأً لاستنهاض كل الذين يستضعفون في الأرض بحكم ظروف كظروف استضعاف بني إسرائيل سواء كانوا في الهند أو السند، الشمال أو الجنوب، الحاضر أو المستقبل، وتسهم في وضع قاعدة رئيسية من قواعد تحرير الشعوب وتحقيق العدالة.. الأمر الذي يستحيل لو ذكر في صلب الآية «بَنِي إِسْرَائِيلَ»، على وجه التحديد.

عشرات المفسرين القدامى:

عندما أقدم المفسرون على تفسير القرآن بحكم الظروف والملابسات التي أشرنا إليها.. وجدوا القرآن كالبحر، هيهات أن يمشروا عبابه أو يسبروا أعماقه أو يدركوا دخائله، ورأوا أمواجًا عالية تدفعهم ذات اليمين وذات الشمال، وتيارات عميقة تشدهم من خلف أو أمام فدهشوا وسلم بعضهم، وارتضوا ما جذبته شباكهم من أسماك أو لآليء بحسب قدرتهم ومهارتهم، لا بحسب ما يضمه البحر من ذخائر أو يكتنه من لآليء.. بينما كابر البعض الآخر أو ادعى أو اختلق ما شاء من أقاويل أو ارتضى من روايات تحل مغاليق هذا البحر وتوضح مجاهله.

وكانت هناك ثلاث مجموعات أقدمت على التفسير وعنيت به، فاللغويون أرادوا أن يصلوا إلى أسرار الإعجاز اللغوي في القرآن، وما جاء به من نظم بديع ونسق فريد.. وتطويع في بنية الكلمات ليحقق وحدة الإيقاع وتغنيم الألفاظ، وليصل بالجملة القرآنية إلى أقصى درجة من إحداث الأثر وأداء المعنى.. والمذهبيون حاولوا إثبات مذاهبهم في جوانب من العقيدة بمختلف الآيات مستغلين مرونة التعبير، وما يمكن أن يحمله تركيب الجملة القرآنية من معاني، وبوجه خاص الآيات المتشابهات.. والإخباريون تتبعوا الوقائع التي ذكرت في القرآن من خلق آدم حتى قيام الساعة وما بين ذلك من أحداث، وقصص الأمم التي تحدث عنها القرآن، وفي مقدمتها بني إسرائيل.

ونحن نفترض في معظم هؤلاء حسن النية، وإنهم أقدموا على هذه المهمة لخدمة القرآن والتقرب إلى الله، كما لا ننكر عليهم ما بذلوا من جهد وما تحملوه من مشقة وما توصلوا إليه من نتائج، ولكن هذا لا ينفي وجود عوامل عديدة أثرت عليهم كتمسكهم بالمفاهيم السابقة.. فاللغويون دخلوا الميدان مسلحين بقواعدهم النحوية، فوجدوا القرآن في بعض الحالات، يضرب بهذه القواعد عرض الحائط، والمذهبيون وجدوا ظاهر النص قد لا يؤيدهم تمامًا، أو هو أقرب إلى المخالفة، فعمد هؤلاء وأولئك على التعسف في التأويل.. أما المؤرخون الذين لم يكن لهم منهج، وغلبت عليهم السذاجة فقد كانوا ضحايا للوضاعين، وأسرى الإسناد، وجازت عليهم نصوص لا حصر لها، يمكن القول دون مبالغة - أنها مفتريات على الإسلام - ومكائد نصبت للنيل منه.

ولعل أكبر مأخذ يؤخذ على هؤلاء جميعاً أنهم في غمرة اهتماماتهم بتخصصاتهم وعلمهم لإثبات وجهات نظرهم أهملوا الإشارة إلى روح القرآن نفسه تلك الروح التي تنتظم آياته جميعاً ككتاب إحياء ونهضة وهداية، يستهدف إخراج الناس من الظلمات إلى النور.

وكانت النتيجة أن المفسرين - كما لاحظ ذلك أحد أعضاء مجمع البحوث الإسلامية - «قد تصوروا مهمتهم على نحو خاص، كان له أثر بيّن في توجيه التفسير التي وضعوها، فقد واجهوا القرآن في البداية كنص يراد شرحه، وإيضاح معانيه فشرحوا غامضه وحرروا معانيه، وأشاروا إلى ما يتضمنه من مبادئ وأصول، ولكن الأمر لم يلبث أن تتطور إلى صورة لم تكن تخطر لأحد على بال، ولن نستطيع أن ندرك هذا التطور الجديد حق إدراكه إلا إذا تذكرنا أن العلوم العربية كانت في هذه الحقبة تنمو وتزدهر في دراستها، فأوغل فريق في دراسة البلاغة، وتوسع آخرون في دراسة النحو والصرف أو اللغة، وجمع غيرهم في دائرة تخصصهم بين كل هذه العلوم أو عدد كبيرة معها.

والأمر الخطير هنا أن التخصص العميق يصبغ صاحبه بصبغته الخاصة بصورة قوية فعالة لا يستطيع أحياناً أن يتحرر منها حتى أنه لينظر إلى الأشياء من وجهة نظر تخصصه شاء أم أبى، وقد اتجه كثير من هؤلاء اللغويين على تفسير القرآن، فماذا كانت النتيجة؟ بحسبك أن تنتظر في تفسير الزمخشري مثلاً أن تتذكر حين النظر فيه أن الرجل من كبار علماء النحو الصرف واللغة والبلاغة فستجد في تفسيره مصداق لما أشرنا إليه آنفاً من تأثر الرجل تأثراً عميقاً بالعلوم التي تخصص فيها، فأول ما يأخذه نظره من القرآن، فيحاول بحثه ودرسه هو الاستعارات والمجازات وغريب القرآن، ثم نحو القرآن وصرفه حتى إذا وصلت إلى حاشية الجمل على الجلالين، خيل إليك أن الرجل إنما كان يعنيه أن يتخذ من القرآن مجالاً لتطبيق علوم اللغة وبخاصة النحو والصرف، أما معاني الآيات وموضوع القرآن، فقد أصبح بمعزل عن مجال الشرح والعرض، وخالصة الأمر أن القرآن تنقلت به الحال من كتاب لتربية المسلمين وتعليمهم الدين والشريعة إلى نص لمجرد الفهم، إلى ميدان فسيح لتطبيق علوم اللغة على اختلاف أنواعها، وبهذا تم عزل

القرآن كعامل يعمل لتربية المسلمين وتكوين عقائدهم وأخلاقهم وشريعتهم وتوجيه سلوكهم»^(١).

(أ) اللغويون:

لما كان الإعجاز اللغوي أسبق إلى الأذن وأظهر للعين من إعجاز المعاني الذي يتطلب إعمال الذهن، فإن الاهتمام الأعظم لكثير من المفسرين عني باللغة والأسلوب والصياغة والنحو أو الصرف.

وعثرة اللغويين من المفسرين نشأت من أنهم ركزوا العناية على الصناعة اللغوية والنحوية بصورة تفرغ الأسلوب من المضمون، فقالوا إن في آية: «وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَأْسَمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ» عشرين ضرباً من البديع، وأن قوله تعالى: «قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» قد جمع الخبر والطلب والإثبات والنفي والتوكيد والحذف والوعد والوعيد.. وفضلوا الآية: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ» على التعبير العربي القديم «القتل أنفى للقتل»، وتقصوا ما في القرآن من تشبيه واستعارة وكناية وتعريض وإيجاز وإطناب وخبر وإنشاء.. إلخ.. وألفت كتب كاملة عديدة في أنواع ذلك.

ولا ريب أن هذه الكتابات ألفت أضواء عديدة على فنون من الإعجاز القرآني، ولكن الله تعالى لم ينزل القرآن ليقارع اللغويين الذين يتصدون للحكم في البلاغة على ساحتهم وبسلاحهم وليلزمهم الحجة ويحملهم على الاعتراف، إن القرآن أنزل لعامة الناس الذين لا تكون لهم عدة اللغويين ويكون التأثير عليهم بغير هذا التقنن اللغوي، وأهم من هذا وهو ما أغفله اللغويون، وهم يبحثون في تفاصيل ومفردات الإعجاز أن القرآن أولاً وقبل كل شيء كتاب دعوة أنزله الله هدى ورحمة ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بأن يحدث في نفوسهم تلك الثورة التي أطلق عليها «الإيمان بالله»، فتعريف الله تعالى وتقريبه إلى الأذهان ودعوة الناس للإيمان به ووضع الإنسان مكانه في الكون والمجتمع هو الهدف الرئيسي للقرآن، وكل ما جاء في القرآن من بلاغة وإعجاز إنما أريد به تحقيق

(١) الأستاذ إبراهيم البنان في بحثه عن «القرآن وتجديد المجتمع» نشر في «التوجيه الاجتماعي في الإسلام»، من بحوث ومؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م، الجزء الثاني، ص ١٦١.

هذا الهدف، ومن هنا فإن إعجاز القرآن وإن تضمن فيما تضمن ما أشار إليه البلاغيون القدامى، إلا أن تكييف هذا الإعجاز والتعرف على منطلقه وجوهره هو ما فات اللغويين القدامى، وكان السبب الرئيسي لذلك هو نظرهم إلى القرآن ككتاب بلاغة، وليس ككتاب دعوة، وإغفالهم أن هدف هذا الإعجاز، إن كان يتضمن إقحام المخالفين إلا أنه بالدرجة الأولى اكتساب المؤمنين.

وأسوأ من عثرة التركيز على الصناعة بصورة تفرغ القرآن من مضمونه أنهم في بعض الحالات افتاتوا على أسلوب القرآن وحاولوا أن يخضعوه لقواعدهم، فإذا نزلوا على ذلك قالوا - كما روي السيوطي - «هذا تفسير معنى وهذا تفسير إعراب.. والفرق بينهما أن تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا تضره مخالفة ذلك»^(١).

أشار كاتب محقق هو الأستاذ أحمد عبد الستار الجواري في كتابه «نحو القرآن» إلى المأزق الذي وقع فيه النحاة واللغويون، عندما أرادوا الجمع بين مذاهبهم المقررة وما تشمل عليه الصياغة القرآنية من بلاغة، بدلاً من أن يجعلوا أساليب القرآن المثال الذي يقتدى به وتقتبس منه قواعد اللغة. فقال: «ولكن الذي كان ممن وضعوا النحو في أول الأمر غير ذلك، بل عكس ذلك من بعض الوجوه، فقد اشتطت بهم السبل وعميت عليهم المسالك فتكبدوا سبل القصد واعتمدوا في وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب شعره ورجزه ومثله، أو آثروا جانب المنطق فتصوروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية وركبوا مركب الشطط فحاولوا أن يجعلوا للقواعد المجردة سلطاناً على المروي المأثور يحكمونها فيه ويحسبون أن ذلك هو الصواب وما هو إلا مجانية الصواب، ولقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ الإيغال والغلو فحكموا على مواضع من أي القرآن بخروجها على نحو العربية.. وركنوا إلى التأويل والتخريج، حتى تتسجم تلك المواضع بأساليبها الرائعة وتراكيبيها الدقيقة مع ما افترضوا من قواعد وما رسموا للنحو من حدود.

وثمة جانب آخر يستأهل التأمل والتفكير، ذلك أن النحاة القدامى قد احتكموا إلى المنطق كثيراً وأقاموا عليه قواعد النحو، ناسين أن التعبير باللغة فن ما أكثر ما يتجاوز

(١) الإتيان، للسيوطي، ص ١٨٢، ج ٢، الطبعة الثانية، مكتبة محمود توفيق بالأزهر.

حدود المنطق ورسومه فيحذف أو يذكر، ويقدم أو يؤخر استجابة لدواعٍ لا تتعلق بالمنطق ولا تخضع له.

ولقد أدى بهم ذلك الاستناد إلى المنطق إلى أن يرسموا للتركيب صوراً ثابتة جعلوها هي الأصل، وما عداها خروجاً على الأصل فقالوا: إن التركيب لا بد أن يشتمل على ركنين مسند ومسند إليه أو موضوع ومحمول، وذلك هو المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، فإذا حذف أحدهما فعلى نية ذكره، ولا بد حينئذ من التقدير.

وقالوا: إن المعمول لا بد له من عامل يلتمس في التركيب، فإذا وجدوه ردوا إليه العمل وإلا قدروه.

وتراهم أحياناً يتلمسون وجع الصواب ويقفون على الحقيقة أو بعض الحقيقة فيقولون: عدم التقدير أسلم من التقدير.

وتراهم يسلمون بوجوب حذف العدة في مواضع استقرأوها أحسن استقراء ولكنهم يوجبون في الوقت عينه تقدير المحذوف فيفسدون بذلك معنى الكلام ويضيعون على منشئه ما قصد إليه بالحذف أو التقديم والتأخير، وهم بذلك يعزلون النحو عن المعنى بل يجردونه من فنية التعبير التي لا يمكن أن ينسلخ عنها لو كان حقاً دراسة شاملة للتركيب^(١).

وتعقب المؤلف بعض سقطات النحويين وتعسفاتهم، وما حاولوه من الحجر على الطلاقة القرآنية بدعوى مبادئهم المقدسة.

«مثال ذلك قول الفراء في إعراب «ويقولون طاعة، الرفع على قولك منا طاعة أو أمرك طاعة»، وكذلك: «قل لا تقسموا: طاعة معروفة» معناه، والله أعلم قولوا سمع وطاعة، وكذلك التي في سورة محمد ﷺ «طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ» ليست مرتفعة بـ (لهم)، هي مرتفعة على الوجه الذي ذكرت لك، وذلك أنهم أنزل الأمر بالقتال فقالوا: سمع وطاعة فإذا فارقوا محمد ﷺ غيروا قولهم فقال الله تبارك وتعالى: «قَلُّوا صَدَقُوا اللَّهُ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ»، وقد يقول بعض النحويين وذكر فيها القتال وذكرت طاعة وليست فيها واو

(١) كتاب «نحو القرآن»، للأستاذ أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، بغداد، ص ٧ - ١٠، (بتصرف).

فيجوز هذا الوجه، ولو وردت الطاعة وجعلت كأنها تفسير للقتال جاز رفعها ونصبها.. أما النصب فعلى: ذكر فيها القتال بالطاعة أو على الطاعة والرفع على: ذكر فيها القتال ذكر فيها طاعة.

كل هذا السلوك في الدروب الملتوية لتحقيق القاعدة التي يقوم عليها مذهب الفراء أن المبتدأ مرفوع بالخبر وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ (ذلك مذهب أهل الكوفة).

وأنت ترى أن لا حاجة إطلاقاً لأي زيادة في الكلام، وهذا الألفاظ المفرد المرفوع (طاعة) يغني عن تركيب، ويستغنى عن كل تقدير يقدم عليه أو يؤخر عنه، فهو أما إخبار يسد مسد تركيب، وأما إنشاء لا يحتاج إلى مزيد.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الزمخشري في: «أَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ» معناه أمن كان يريد الحياة الدنيا فمن كان على بيته، أي لا يعقبونهم في المنزلة ولا يقاربونهم.

وأي بون بين هذا التأويل ومعنى ما قصدت إليه العبارة في الآية، وأنى للمعرب أن يضيف إلى العبارة ما ليس منها صراحة ولا ضمناً^(١).

ويضيق النحاة بأسلوب القرآن في الحذف الذي يخالف قواعدهم ولم يحط بالاستعمالات الواردة في العبارة القرآنية.

«ومن ذلك حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف إليه، في أسلوب تفردت به العبارة القرآنية، وقضت قواعد النحاة أن يهجر فلا يستعمله المنشئون، ويكثر ذلك حين يكون المحذوف المتصور علة لما قبله، أو بعبارة النحاة مفعولاً له أو سبباً، من ذلك قوله تعالى في سورة هود: «فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ كِتَابٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ».

قال الزمخشري: إن يقولوا مخافة أن يقولوا.. وقال أيضاً في قوله تعالى من سورة النحل: «وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ».. كراهة أن تميل بكم وتضطرب^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١-٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤.

وأدى تمسكهم بقواعدهم بالزمخشري لأن ينزلق دون أن يشعر فيقول في تفسير «الَّذِينَ يَسْتَحْيُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا» والأصل ويبيغون لها عوجًا «فحذف الجار وأوصل الفعل»، ولم يستشعر الزمخشري حساسية أو أنه أساء التعبير عندما قال «والأصل...»، الأمر الذي استشعره مؤلف «نحو القرآن» فوضع لفظة (والأصل) بين قوسين وأتبعها بعلامة تعجب واستفهام لأن الزمخشري دخل الحلبة كنحوي ولغوي يرى الأصل فيما يراه النحاة واللغويون.. بينما رأى الأستاذ الجوارى الأصل فيما يضعه القرآن^(١).

ويستطرد الأستاذ عبد الستار الجوارى: «ومما يقذف بالنحاة في لجج الحيرة والتخبط قوله تعالى في سورة النساء: «وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ»؛ لأن الفعل «رغب» يصل إلى المفعول بحرفين يؤدبان معنيين متعاكسين ولا بد من ذكر أحدهم إذا أريد معنى بعينه، فإذا قيل «رغب في» دل على معنى الإيجابية، وإذا قيل «رغب عن» دل على الرغبة السلبية، وحذف الحرف هنا يوقع في اللبس على حد ما يزعمون، يقول ابن مالك:

وعد لازمًا بحرف جر فإن حذف فالنصب للمنجر
نقلًا وفي أن وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت أو يدوا

ولذلك يقول الزمخشري في توجيه هذه المسألة: «يحتمل في أن تتكوهن لجمالهن وعن أن تتكوهن لدماמתهن».

وكان بعض أساتذتنا يذهب في تأويل هذه الآية مذهبًا آخر فيقول: إن الرغبة هنا «في» أو «عن» مستوية، ومن أجل ذلك حذف حرف الجر.

وأحسب أن الأمر هما أيسر مما يذهبون إليه، لأن معنى الفعل أصلًا هو المعمول عليه، والحرف هو الذي يحدد علاقته بالمفعول سلبًا أو إيجابًا، والأصل في الرغبة هو الذي يحدد علاقته بالمفعول سلبًا أي أن تكون رغبة في الشيء.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٣.

الإصلاح العظیم

أما الرغبة عن الشيء فهي الفرع الذي لا يعرف إلا بذكر الحرف «عن» وهذا المعنى هو الذي يقتضي إثبات الحرف، أما حذف الحرف فيصرف معنى الفعل إلى أصله وهو الرغبة في الشيء.

وإذن فلا مجال للالتباس على الإطلاق^(١).

وأدى تمسك النحاة بما تواضعوا عليه إلى الإخلال المعنى القرآني، فنجد أبا الحسن على بن عيسى الرماني النحوي يقول في كتابه «معاني الحروف» في تفسير «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» لأن باء الجر دخلت على المفعول.

وعندما لم يفهموا ضرورة النغم في التعبير والإيقاع في السباق وما يؤدي هذه المهمة من حروف أو كلمات، زعموا أن كل شيء يوجد لتحقيق ذلك، ولا يدخل في استخداماتهم النحوية، يكون - بتعبيرهم - «لغوًا» ولم يجدوا حرجًا من قول ذلك بالنسبة لنصوص قرآنية.. فنقرأ في استخدامات «ما».

«والثاني أن يكون لغوًا وذلك نحو قوله تعالى «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ» أي فبرحمة.. ومثل «فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ» أي بنقضهم.

وأما قوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً»، ففيه قولان: أحدهما أن ما لغو، والتقدير أن الله لا يستحي أن يضرب مثلًا بعوضة، والثاني أن ما نكرة، و«بَعُوضَةً» بدلًا منها يسد مسد الوصف، ويجوز الرفع في بعوضة من وجهين أحدهما أن تكون خبر مبتدأ محذوف على طريق الجواب، كأن قائلًا قال ما هذا المثل فقيل بعوضة، أي هي بعوضة، والثاني: أن تكون ما بمعنى الذي، وبعوضة خبر مبتدئ محذوف، والجملة من صلة ما، والتقدير أن الله لا يستحي أن يضرب مثلًا الذي هو بعوضة^(٢).

وعن الآية «إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ» قالوا: يحتمل عود ضمير الفاعل في يرفعه إلى ما عاد عليه ضمير إليه وهو الله، ويحتمل عوده إلى العمل،

(١) المرجع السابق، ص ٥٣ - ٥٤.

(٢) «معاني الحروف»، تأليف أبي الحسن على بن عيسى الرماني النحوي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، ص ٩٠.

والمعنى أن العمل الصالح هو الذي يرفع الكلم الطيب ويحتمل عوده إلى الكلم الطيب وهو التوحيد يرفع العمل الصالح.

فانظر إلى هذه الافتيات والتعسفات والتعبيرات الركيكة والتفسيرات السقيمة على حين يمر التعبير القرآني مرور النسيم العليل ويدخل الآذان دخول النغم الجميل.

وقد يتلطفون فلا يقولون «لغوا»، ولكن زائدة كما قالوا في «من» في قوله تعالى «مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ»، كأنه قيل «مَا لَكُمْ إِلَهٍ غَيْرُهُ»، في حين أن تركيز الجملة القرآنية يكاد يتأتى من حرف «من» الذي اعتبروه زائداً.

وقد لفت إطلاق تعبير «زائدة» على حروف أو كلمات أوردها القرآن، ومدى لياقة ذلك الإمام السيوطي، فأورد فيما يجب على المفسر.. «.. أن يجتنب إطلاق لفظ الزائدة في كتاب الله، فإن الزائدة قد يفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله منزّه عن ذلك، ولهذا فر بعضهم إلى التعبير بدله بالتأكيد والصلة والمقحم، وقال ابن الخشاب: اختلفوا في جواز إطلاق لفظ الزائد في القرآن، فالأكثر على جوازه نظراً إلى أنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم، ولأن الزيادة بإزاء الحذف، هذا للاختصار والتخفيف وهذا للتوكيد والتوطئة، ومنهم من أبى ذلك وقال هذه الألفاظ المحمولة على الزيادة جاءت لفوائد ومعان تخصها فلا أفضي عليها بالزيادة قال: والتحقيق أنه إن أريد بالزيادة إثبات معنى لا حجة إليه فباطل، لأنه عبث فتعين أن إلينا به حاجة، لكن الحاجة إلى الأشياء قد تختلف بحسب المقاصد، فليست الحاجة إلى اللفظ الذي عده هؤلاء زيادة كالحاجة إلى اللفظ المزيد عليه، وأقول بل الحاجة إليه كالحاجة إلى سواه بالنظر إلى مقتضى الفصاحة والبلاغة وأنه لو ترك كان الكلام دونه مع إفادته أصل المعنى المقصود أبتّر خاليًا عن الرونق البلاغي لا شبهة في ذلك، ومثل هذا يستشهد عليه بالإسناد البياني الذي خالط كلام الفصحاء وعرف مواقع استعمالهم وذاق حلاوة ألفاظهم، أما النحوي الجافي، فعن ذلك بمنقطع الثرى»^(١).

وأدت بهم تفرعاتهم إلى تفسيرات باردة، غثة تفتت على المعنى، فالمجاز في التركيب، ويسمى مجاز الإسناد والمجاز العقلي وعلاقة الملابس مثل «وَأِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا» نسبت الزيادة وهي فعل الله إلى الآيات وفي تعبير «يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ»

(١) «الإتقان في علوم القرآن»، للإمام السيوطي، ص ١٨٢، الجزء الأول.

و«يَا هَامَانُ ابْنِ لِي»، نسب الذبح - وهو فعل الأعوان - إلى فرعون والبناء وهو فعل العملة إلى هامان، وفي مجاز إطلاق اسم الكل على الجزء، «وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ» أي وجوههم، «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»، أطلق الشهر وهو اسم الثلاثين ليلة وأراد جزءاً منها، كذلك أجاب به الإمام فخر الدين عن استشكل أن الجزء إنما يكون بعد تمام الشرط، والشرط أن يشهد الشهر وهو اسم لعله حقيقة فكأنه أمر بالصوم بعد مضي الشهر وليس كذلك «ومن مثله اطلاق الجزء على الكل» «فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» أي ذواتكم لأن الاستقبال يجب بالصدر.. إلخ.. ومن أسخف ما أثاروه التساؤل عما إذا كان تعبير «يَا أَيُّهَا النَّاسُ» يشمل الكافر والعبد «لعموم اللفظ أو لا يشمل الكافر بناء على عدم تكليفه بالفروع ولا العبد لصرف منافعه إلى سيده شرعاً» فهل هناك ما هو أكثر ركاكة ومناقضة لنص القرآن وروح الإسلام من هذا الكلام.

على أن مواقفهم تلك كلها تهون أمام موقفهم تجاه «لحن القرآن»، كما زعموا أن التعبيرات من نوع «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ»، «وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ»، «وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ» فهنا حطم القرآن أقدس المقدرات النحوية من رفع أو نصب وكان أهون عليهم أن يسموا قداسة القرآن، من أن يسموا أوثانهم التي ظلوا لها عابدين فأوردوا أحاديث مؤتفكات، فروؤوا عن عروة إنه سأل عائشة عن ذلك فقالت: «يا ابن اختي هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب»، وروؤوا عن عكرمة قال: «لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد فيها حروفاً من اللحن فقال لا تغيروها فإن العرب ستغيرها أو قال ستعربها بألسنتها لو كان الكاتب من تقيف والمملى من هذيل لم توجد هذه الحروف»^(١)، كما رووا عن إبان بن عثمان يرويه الزبير يقول قلت لأبان بن عثمان كيف صارت «لَكِنَّ الرَّاْسِيْحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ»، «لَمَّا بَيَّنَّ يَدَيَّهَا وَمَا خَلَفَهَا» رفع وهي نصب؟ قال من قبل الكتاب كتب ما قبلها ثم قال ما أكتب؟ قال أكتب «وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ»، فكتب ما قيل له، ونسبوا إلى سعيد بن جبير أنه قال في القرآن أربعة أحرف لحن «وَالصَّابِئُونَ»، «وَالْمُقِيمِينَ»، «فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ»، «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ».

(١) «الإتقان في علوم القرآن»، ج ١، ص ١٨٣.

ومن هذا أيضاً ما أخرجه ابن جرير وسعيد بن منصور في سننه عن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قول «حتى تستأنسوا وتسلموا»، قال إنما هي خطأ من الكاتب حتى تستأذنوا وتسلموا، أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ هو فيما أحسبه مما أخطأت به الكتاب وما أخرجه ابن الأثير عن طريق عكرمة عن ابن عباس أنه قرأ «أفلم يتبين الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً» فقليل له إنها في المصحف أفلم ييأس فقال أظن الكاتب كتبها وهو ناعس، وما أخرجه سعيد بن منصور عن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقول «وقضى ربك» إنما هي ووصى ربك التزقت الواو بالصاد.. «وأخرجه من طريق الضحاك عن ابن عباس أنه كان يقرأ ووصى ربك ويقول أمر بك أنهما واوان التصقت أحدهما بالصاد وأخرجه عن طريق أخرى عن الضحاك، قال: كيف تقرأ هذا الحرف وقضى ربك فقال ليس كذلك نقرأها نحن ولا ابن عباس إنما هي ووصى ربك وكذلك كانت تقرأ وتكتب فاستمد كاتبكم فاحتمل القلم مداداً كثيراً فالتزقت الواو بالصاد»^(١).. فهذه كلها إما أن تكون روايات متهافئة وإما أن تكون من باب «وكم من عاتب قلاً صحيحاً، وأفته من الفهم السقيم» وهذا واضح عند مقارنة دعاوى القوم بنص التنزيل العظيم تتعالى عما يزعمون، ولا يخالجننا شك في أن هذا الكلام بأسره موضوع أو موهوم حتى عندما يحكم المحدثون بأنه فيه ما هو صحيح على شرط الشيخين، فلا عائشة ولا عثمان، ومن باب أولى عروة وعكرمة وغيرهما يمكن أن يقولوا ذلك أو أن يحملوننا على قبوله والأسهل علينا أن نقول أن القرآن أراد أن يحطم وثنية هؤلاء النحاة الذين يعبدون القواعد دون المعاني، كما أراد أن يحطم وثنية الذين يعبدون الملوك والأباء والشموس والأقمار دون خالقها جميعاً.

والعجيب أن الذين رووا هذه الآثار أوردوا ما يفندوها.. فهذا السيوطي الذي نقل كل هذه الروايات يقول «وهذه الآثار مشكلة جداً وكيف يظن بالصحابة أولاً أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللد، ثم كيف يظن بهم ثانياً في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أنزل وحفظوه وضبطوه وأتقنوه، ثم كيف يظن بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته، ثم كيف يظن بهم رابعاً عدم تنبيههم ورجوعهم عنه، ثم كيف يظن بعثمان أنه ينهي عن تغييره، ثم كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك

(١) الإتيان، ج ١، ص ١٨٥.

الخطأ وهو مروى بالتواتر خلفاً عن سلفاً، هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة، وقد أجاب العلماء عن ذلك بثلاثة أجوبة، أحدها أن ذلك لا يصح عن عثمان، فإن إسناده ضعيف مضطرب منقطع، لأن عثمان جعل للناس إماماً يقتدون به، فكيف يرى فيه لحناً وتركه لتقييمه العرب بألسنتها، فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابتها لم يقيموا ذلك وهم بالخيار، فكيف يقيمه غيرهم.. وأيضاً فإنه لم يكتب مصحفاً واحداً، بل كتب عدة مصاحف، فإن قيل إن اللحن وقع في جميعها فبعيد اتفاقهم على ذلك أو في بعضهم، فهو اعتراف بصحة البعض ولم يذكر أحد من الناس أن اللحن كان في مصحف دون مصحف ولم تأت المصاحف قط مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءة وليس ذلك بلحن، والوجه الثاني على تقدير صحة الرواية أن ذلك محمول على الرمز والإشارة ومواضع الحذف نحو الكتاب والصابرين وما أشبه ذلك، والثالث أنه مؤول على أشياء خالف لفظها رسمها كما كتبوا لأوضاعها ولأدبها بألف بعد لا وجزأوا الظالمين بواو وألف وبأييد بياءين، فلو قرئ ذلك بظاهر الخط لكان لحناً.. وبهذا الجواب وما قبله جزم ابن أخته في كتاب المصاحف وقال الأتباري في كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان في الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك لا يقوم بها حجة لأنها منقطعة غير متصلة وما يشهد عقل بأن عثمان وهو إمام الأمة الذي هو إمام الناس في زمنه وقوتهم يجمعهم على المصحف الذي هو الإمام فيتبين فيه خللاً ويشاهد في خطه زللاً فلا يصلحه، والله ما يتوهم عليه هذا ذو إنصاف وتمييز»^(١).

وقد أشار أحد الكُتَّاب إلى تخريجات الزمخشري لتعليل هذه الحالات لمخالفة القرآن على قواعد النحاة بأسس من لغات العرب، ولاحظ هذا الكاتب أن عثمان رضي الله عنه اختار حين كتب مصحفه رجلين هما زيد بن ثابت وكان أكتب الناس وسعيد بن العاصي وكان أفصح الناس وأشبههم لهجة برسول الله وقال: «وما كانت تغيب عن عثمان ولا عن كانوا مع عثمان يوم شمروا لكتابه المصاحف هذه الاختلافات في الرسم الإملائي التي ظهرت بعد كتابة المصحف، وتمنى عثمان لو لم تكن، حين قال: «لو كان المملي من هذيل، والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا».

(١) الإتيقان، ج ١، ص ١٨٣.

ثم كيف ترد هذه التي وردت في الحديث الأول عن عثمان، وهو الذي كان من وراء من يكتبان، يراجع ما يكتبانه حرفاً حرفاً وكلمة كلمة ويصلح ما فاتها، وما نظن عثمان ونى في هذا العبء ولا فتر وهو يعلم جده وخطره، وهو يعلم المتحفزين به من وراء ذلك على عمل حمل عبئه على الرغم منهم.

وأما ما جاء منسوباً إلى عائشة فما أظن عائشة تسكت على خطأ الكتاب في كتاب الله وترضى له يشيع ويخرج عن المدينة إلى الأمصار ولم تكن بعيدة عن عثمان ولا عن الصحابة الكاتبين وما أظنها كانت أقل منهم حرصاً على سلامة كتاب الله.

وأما عن تلك التي ينسبونها لأبان بن عثمان فلا أدري كيف جاء على لسانه مع العلم بأنه ممن لم يشهدوا عصر التدوين، ولا كان حاضراً ذلك فقد كانت وفاته سنة ١٠٥ وعثمان مات سنة ٣٥.

وبعد فهذا الذي نسب على أبان استنباط لا رواية مأثورة، وهذا الاستنباط الذي استنبطه لا يصح إلا عن مشاهدة أو سماع عن مشاهدة، وكلاهما لم يتوفر لهذا الحكم^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض قدامى النحاة كالإمام السكاكي انتهوا بعد المسيرة النحوية البلاغية الطويلة لتعليل الإعجاز اللغوي للقرآن إلى أن الأفضل هو عدم تعليل الإعجاز؛ لأن الإعجاز يدرك ولا يمكن وصفه، ولأن ما يدرك هو الذوق، ومن هنا كان معظم الكتاب والأدباء المحدثين أكثر توفيقاً من أسلافهم النحاة في تعليل الإعجاز القرآني؛ إذ أخذوا بما انتهى إليه السكاكي، ولم يكدوا الذهن في تتبع ما في الاستخدام القرآني الفريد للحروف والكلمات، وما فيه من وجوه البلاغة من استعارة أو تشبيه أو مجازاً.. إلخ.. وآثروا إعادة الإعجاز بأسره إلى عامل أكثر أصالة، مما تواضع عليه البلاغيون أنفسهم، فالشيخ أمين الخولي يراه إعجازاً نفسياً، ويرى فيه رجوعاً بالبلاغة «إلى مصدر الحياة الفنية للإنسان ووصلاً لأصول الفن القولي عنده بأصول الحس الفني في خلق هذا الإنسان فهو وجه في إدراك البلاغة وتبين أوجهها؛ ثم لا تزال البلاغة في أي صورة درست مادة تكوين الذوق وأداة إرهاف الحس وسبيل صقل المزاج؛ حتى تنتهي لأصاحب ذلك المزاج أحكام فنية صحيحة وتذوق للفن دقيق، فيدرك جمال القول الجميل وإعجاز الكلام المعجز

(١) الأستاذ إبراهيم الابياري في كتابه «تاريخ القرآن»، صفحات ١٠٤-١١٠/١٠٥-١١١ بتصرف.

محاولاً حينما يعبر عن ذلك ويؤديه أن يقيم قوله في هذا على أساس من كيان النفس وخصائص الشعور الفني»^(١).

وتحدث أحد الكتاب المعاصرين عن إعجاز القرآن فقال: «كثيرون تحدثوا عن إعجاز القرآن في التشريع وعن إعجازه البلاغي وعن إعجازه الفني، لكن القرآن كان له إعجاز في وجداني يعلو على كل إعجاز، بل هو مصدر كل إعجاز، إعجاز الصدق في مواجهة الحياة، وفي التأمل في حال الدنيا ومصير الإنسان والكائنات والأشياء وفي رؤية الإنسان كما هو، والإنسان كما ينبغي أخلاقاً ومثلاً أن يكون؛ لكي يتحرر من عبوديات الأشياء والناس على السواء.

ومن هذا الصدق ينبع إعجاز القرآن الأول والأكبر، إعجاز الروح الذي يجعله لا يخلق مثل كل شعر، مثل كل نثر، بكثرة التكرار والترديد، نفس المعنى أدركه المعارضون في عصره وعبر عنه المفكر محمد فريد وجدي حين يقول: «إن روحانية القرآن الخالصة هي سبب إعجازه وإعجاز المعاصرين لنزوله عن محاكاة أقصر سورة منه، لقد أضفت الروحانية العالية على كل جانب من جوانب القرآن جلالاً وقوة، فأخرست فصاحة القرآن فصاحة فرسان البلاغة، وبهرت حكمته عباقرة الحكمة»^(٢).

(ب) المذهبيون:

أما أصحاب المذاهب في العقائد، وخاصة ما يتعلق بذات الله تعالى فقد أخذهم هوس بقضية الصفات ما بين ناف لها ومثبت إياها، وهي قضية كان يفترض أن لا توجد أصلاً بين المفكرين الإسلاميين؛ لأن القرآن قد أوضح أن الاستدلال على الله يكون عن طريق النظر في بدائع خلقه وروائع صنعه من شمس وأقمار وبحار وأنهار وجبال وأمطار وحيوان وأشجار، وحياة بعد موت وموت بعد حياة، والسُّنن والقوانين التي وضعها الله لها وللمجتمعات الإنسانية، واستبعد صراحة إمكان العقل البشري إدراك ذات الله وكنهه عندما قال «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ»، «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»، ثم جاءت السُّنَّة مؤكدة

(١) البلاغة وعلم النفس، بقلم أمين الخولي، مستخرج من مجلة كلية الآداب، المجلد الرابع، الجزء الثاني، ص ١٦٨، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية.

(٢) انظر مقالاً للأستاذ سليمان فياض بعنوان «رحلتي مع القرآن في طفولتي وصباي ورجولتي»، مجلة العربي، العدد ١٦٠، في محرم ١٣٩٢هـ/مارس ١٩٧٢م، ص ٩٥.

هذا النهج، أمره المسلمين أن لا يبحثوا في ذات الله، وإنما في آلاءه ونعم ومخلوقات الله، فكان يجب الوقوف عند هذا ليس فحسب لوجوب الامتثال للقرآن والسنة - وإن كان هذا في حد ذاته كافٍ - ولكن أيضاً لأن الذهاب أبعد من ذلك لن يكون إلا نوعاً من التعسف وتسخير العقل فيما هو غير مؤهل له، وما يخالف مقوماً من مقومات الإيمان، هو الإيمان بالغيب، وليس غيباً ما يدركه النظر العقلي أو النظر العيني.

وبعد هذا كله، فإن آيات الصفات لم تكن لتستحق هذا الجدل، فضلاً عن أن تكون محوراً لفرقة عظيمة؛ لأن أي عارف بالأساليب العربية، بل إن أي قارئ للقرآن يعلم أن القرآن يستخدم المجاز والتشبيه والاستعارة.. إلخ.. وقد جاء فيه «وَإِخْفُضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ»، و«حَتَّىٰ يَنْبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ» و«فَمَا رِبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ» و«إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» و«مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا».. إلخ.. وعندما يتضمن القرآن آيات مثل «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ» أو «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ» أو «وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» أو «وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ» أو «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ»، فمن المفهوم بداهة أنه يستخدم هذه العبارات، كما استخدم العبارات السابقة (جَنَاحَ الذُّلِّ - الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ..) لمجرد إعطاء المعنى المطلوب، وأن التشبيه باليد والعين يعود إلى أن اليد هي أداة الفعل والبطش، وأن العين هي أداة النظر والأذن أداة السمع، فلما أراد القرآن أن يوضح قوة الله تعالى ومقدرته استخدم هذه التشبيهات ليعطينا المعنى بالألفاظ التي نفهمها دون أن تكون الحقيقة الإلهية هي ما نفهمه نحن من تعبيرات اليد والوجه.. لأن ذاته تعالى هي مما تعجز العقول عن تصورها فليس هناك أشكال، ولأن القلب المؤمن، والفطرة العربية السليمة لا تجادل في مضمون كلمة وجه أو يد بالنسبة لله تعالى.. وإنما هي تتجاوز مع التأثير الذي أراده القرآن.

ولكن كما ذكرنا، لم يكن من السهل على محدثي الإسلام أن ينسو رواسيهم، أو أن يفهموا التعبير العربي، بالإضافة إلى الذين أرادوا أن يكيدوا للإسلام غداة انتصاره واكتساحه للروم والفرس.. إلخ.. مع جهالة العامة، وغلبة السفسطة على الفكر الإسلامي حيناً من الدهر.. وكانت النتيجة أن أصبحت قضية الصفات مسألة المسائل ومحك الاعتقاد ووجدت «مجسمة» يؤمنون بأن لله يداً وأذناً وعيناً.. وأنه يجلس على العرش.. إلخ.. كما وجدت معتزلة يستبعدون استبعاداً تاماً كل هذه الصفات بحيث كادوا عندما نفوا رؤية الله

تعالى أن يصلوا إلى مشارف التجريد الفلسفي الذي يجعل الله بلورة للمثل الأعلى.. وما بين ذلك من مذاهب أقرب إلى هذه أو تلك وظل الخلاف قائماً من القرن الأول الهجري حتى السنوات الأولى للحكم السعودي في الحجاز عندما كان السؤال «ماذا تقول في الاستواء» هو الامتحان العام لكل مرشح لوظيفة.. وكان الرد المرضي هو مؤهل التعيين سواء كان مدرساً أو طبيباً أو مهندساً.

وكانت وجهة نظر المعتزلة أن هذه الصفات مما لا يمكن أن تنسب إلى الله تعالى واضطرهم هذا إلى التعسف في تفسير بعض العبارات التي جاءت في القرآن.. فقالوا في تفسير الآية «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» أن «كَلَّمَ» ليست من «الكلام» بمعنى الحديث أو الكلام، ولكنها من «الكَلَم» بفتح الكاف وسكون اللام بمعنى الجرح، وقالوا إن المعنى هو جرح الله لموسى بأظفار المحن ومخالب الفتن.

«ومثل هذا ما فعلوه في قوله تعالى: «وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ»، فبدلاً من أن يقرأوا كلمة غلف بضم الغين وسكون اللام قرأوها بضم الغين واللام، أي جمع غلاف أي وعاء.. كأنهم يفتخرون بأن قلوبهم أوعية للعلم، وإنما لجأ المعتزلة إلى هذا التحوير حتى لا يقال إن طبيعة قلوبهم هي المانع من قبول الإسلام، فلا يكون عليهم ذنب في الكفر لأنهم هكذا خلقهم الله»^(١).

وعلق الشريف المرتضى على الآية الكريمة «وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ» «أنه إذا ثبت بأدلة القبول التي لا يدخلها الاحتمال والمجاز ووجوه التأويلات أن المعاصي لا تجوز على الأنبياء عليهم السلام، صرفنا كل ما ورد ظاهره بخلاف ذلك من كتاب أو سنة إلى ما يطابق الأدلة ويوافقها، كما يفعل ذلك فيما يرد بظاهره، مخالفاً لما تدل عليه العقول من صفاته تعالى وما يجوز وما لا يجوز»^(٢).

فهذا النص يتضمن التباسات التبتت على الشريف المرتضى في شقي حديثه، فالزج بتعبير «المعاصي» بصدد الآية «وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا» مما لا ينطبق على

(١) قصة التفسير، للشيخ أحمد الشرباصي، ص ١١٣.

(٢) أمالي المرتضى، ج ٢، ص ص ١٢٥-١٢٩.

مضمون الحديث، فليس هو «معصية» يتوفر لها العمد والإرادة، كما توحى كلمة «معصية» قدر ما هو تراخ في لحظة ضعف، والأنبياء بعد بشر. وقد أكد القرآن بشرية الأنبياء وجوز عليهم في غير تأديتهم لرسالتهم - الضعف والخطأ - وتحدث عن خطيئات آدم وموسى وسليمان وداود وذى النون.. الخ.. وقال شاملاً كل الأنبياء: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلَقَى الشَّيْطَانَ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ».

وإذا كان الأنبياء معصومين، فبرحمة الله ورعايته لهم كما توضح ذلك تعبيرات «لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ»، «كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ»، وهناك بعد تفرقة بين التصرف الخاص للنبي الذي يصدر عن إرادته وشخصه، وبين تبليغ الرسالة التي يوحى بها الله الأنبياء.

فالشق الأول من كلام الشريف المرتضى، بالطريقة التي ساقها لا يستقيم لا مع ظاهر الآيات ولا ما تشترطه العقول في الأنبياء.. والشق الثاني أيضاً إيهام للعقل البشري بما ينوء به.. وما يمكن أن يتخبط فيه عندما نحكمه في صفاته تعالى.. وما يجوز عليه أو ما لا يجوز لأن أكثر ما تدعيه العقول، وما يدور عليه صلاح الدنيا بأسرها، وما رفعته عاليًا المعتزلة بالذات وهو العدل - لا يمكن أن نلزم له الله تعالى - لأن أحكامنا لا تخلو من خطأ أو قصور في تصور العدل وتعريفنا له.. وهي مقيدة بعالمنا هذا ومقصورة عليه، وليست هي بالمعصومة.. وقد تطرقت «السببية» حتى إلى المبادئ الحسابية والرياضية، والأمر بالنسبة لله تعالى أعظم من ذلك والله تعالى أن يصف نفسه بالعدل، ولكن ليس لنا أن نلزمه العدل.. ونحن لا نخلق الله كما يخلق الفلاسفة «الفكرة»، ولكن الله تعالى هو الذي يخلقنا، و قسارى ما نصل إليه هو أن نكتشف جانباً من جوانب عظمتة.

وليس معنى هذا أن نستبعد حكم العدل، ولكن أن نستهدف به كما يوجهنا القرآن - الحكام والنظم - وليس الله تعالى.. ويكون ما نعمل له ونركز عليه هو إقامة جادة العدالة في الدنيا.. وتصحيح النظم بما يحقق ذلك.. وإلزام الحكام به.. وليس أن نحقق ما إذا كان الله تعالى يدخل الجنة مسيئاً أو يدخل النار محسناً.. فالله تعالى أعلم، وهو بعد يفعل ما يشاء.. وتركيز الحديث حول هذه المسألة يبعدنا عن المسألة التي تهمننا

حقاً وهي العدل في الحياة الدنيا.. وكان جديراً بالمعتزلة أن يتساءلوا عن عدل الخلفاء، بدلاً من أن ينفقوا أعمارهم في قضية ذهنية جدلية، ليس لها أثر عملي في حياة الناس.

وفي مقابل المعتزلة نجد الحنابلة ومنهم إسحاق المروزي يقولون في تفسير الآية «وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا»، أن المقام المحمود هو قعود النبي ﷺ على العرش يوم القيامة.. ولما قال الطبري إن حديث الجلوس على العرش محال «ثار عليه طائفة من الحنابلة وقذفوه بالمحابر وقذفوا داره بالحجارة»^(١).

وتفاهم الأمر، بحيث «عدل ببعض الآيات عن معانيها وأغراضها التي سيقت لها».. على ما ذكر الشيخ شلتوت ويستطرد الشيخ فيقول: «وكثيراً ما تفسر الآية على مقتضى القواعد الأصولية التي استخلصها أرباب المذاهب من الفروع الفقهية واتخذوها أصولاً تحاكموا إليها في فهم القرآن والسنة واستنباط الأحكام.. ولم يقف ذلك عند التشريع وآيات الأحكام.. بل تعداه إلى العقائد وآراء الفرق، فتراهم يقولون هذه الآية لا تتفق ومذهب أهل السنة فهي مؤولة بكذا وكذا.. وكما يقولون هذه الآية لا تتفق ومذهب الحنفية وتأويلها كذا وكذا.. وكما يقولون هذه الآية أو تلك الآيات - وربما نيفت على السبعين - لا تتفق ومشروعية القتال فهي منسوخة.

وهكذا صار القرآن فرعاً بعد أن كان أصلاً، وتابعا بعد أن كان متبوعاً، وموزوناً بغيره بعد أن كان ميزاناً.. يقول الله تعالى «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»، والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إلى سنته الصحيحة.. ولكن هؤلاء عكسوا القضية وقلبوا التشريع وردوا كتاب الله وسنة رسوله إلى ما لهم من آراء ومن مذاهب.

وقد نقل الفخر الرازي وهو بصدد تفسير قوله تعالى: «اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ» عن شيخه خاتم المحققين والمجتهدين «وقد شاهدت جماعة من مقلدة الفقهاء قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب الله في بعض المسائل وكانت مذاهبهم بخلاف

(١) المرجع السابق، ص ١٢١.

تلك الآيات فلم يقبلوا تلك الآيات ولم يلتفتوا إليها وبقوا ينظرون إلى كالمتعجب، يعني كيف يمكن العمل بظواهر هذه الآيات مع أن الرواية عن سلفنا وردت على خلافها^(١).

من أجل هذا، فإن كل ما سود به المفسرون والعلماء صفحاتهم عن آيات الصفات أمر لا داع له، بل هو إهدار للجهود والتزام بما لا يلزم، وهو أمر دخيل على قضية الإيمان، وليس من أركانه كما وهموا.. وصرف النظر عن هذه القضية أجدى من محاولة تفنيد الخطأ فيها، لأن التفنيد يستتبع ترديد واستخدام أدلة المنطق العقيمة نفسها، أي أن هذا التفنيد سيستنزى الفقهاء والمفسرون إلى الحديث بلغة المخالفين واستخدام أسلحتهم، وهو ما لم يوصلهم إلى طائل.

وقد كان هذا هو المأزق الذي وقع فيه المتأخرون من سُنَّة أو معتزلة، أما المتقدمون فقد عصمهم إيمانهم وجعلهم ورعهم يرفضون القضية أصلاً، وكان للمتأخرين مندوحة ويسعهم ما وسع أسلافهم.

(ج) الإخباريون ورواة الآثار:

والمجموعة الثالثة التي عنيت بالتفسير وكتبت عنه، هي مجموعة الإخباريين ورواة الآثار الذي عنوا بالأخبار التي تضمنها القرآن، وتتبعها منذ خلق آدم حتى قيام الساعة وجمع الآثار التي تفسر آيات القرآن، وهو ما يطلق عليه «التفسير بالمأثور».

وتضم كلمة المأثور كل ما يؤثر عن النبي ﷺ وعن التابعين، وقد اختلف في المأثور عن الرسول ﷺ، فذهبت عائشة وبعض الصحابة والفقهاء إنه نذر قليل ورأى آخرون أنه أكثر من ذلك، وقد ألف البخاري منه جزء مستقلاً، وقد يخضع هذا - أي حجم المأثور - لتقدير المحدثين وقواعدهم في ضبط الحديث، أما الصحابة فهم مراتب فالأحاديث المنقولة عن الخلفاء الأربعة في التفسير قليلة، وقد لا يبلغ ما روى عن أبي بكر عشرة، وأكثرهم هو علي بن أبي طالب، ولكن كثيراً مما روى عنه مما دس عليه.

ومع أن للقرآن جهابذته المعروفين بين الصحابة مثل عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب.. إلا أن عامة التفسير بالمأثور تعود إلى عبد الله بن عباس، وحسبك

(١) المرجع السابق، صص ١٥٩ - ١٦٠.

أن السيوطي في الإتقان أجمل الحديث عن تفسير الصحابة في نصف صفحة، بينما خص ابن عباس بصفتين ونصف تقريباً.

والحديث عن ابن عباس يجب أن يشمل ابن عباس نفسه.. ومن روى عنهم، ومن روى عنه؛ حتى تتكامل الصورة عما ينسب إليه من تفسير.

ولا ريب أن ابن عباس - هذا الفرع الوارف من الدوحة النبوية - كان نابغاً وقد رزق ذكاءً وقادراً وذاكرة لاقطة وثقافة عربية ولغوية ضليعة وتدوفاً فنياً.. كما كان حريصاً على العلم وتلمسه من كافة مظانه.. وأنه كأبي هريرة كانت له حسنة التفرغ والتخصص، ويفضل أبي هريرة أنه بدأ من السن الباكرة التي يكون فيها الذهن متفتحاً والذاكرة حافظة.

وهذه المزايا كله جعلته «ترجمان القرآن»، وأكسبته التقدير، وأدخلته وهو في ريعان الشباب بين شيوخ الصحابة وكبارهم.. وقد دعا له النبي ﷺ وشهد له عمر بن الخطاب، ولكن هذا كله لا ينفي أنه - كأبي هريرة - وقع فيما يقع فيه المكثرون والحريصون على تلمس المعرفة من كافة مظانها.. فإن رغبتهم تلك - حتى عندما تكون خالصة لوجه الله والمعرفة - يمكن أن تغرب بصاحبها وتذهب به إلى مسالك نائية وموحشة، وقد كان هذا في أصل «شواذ» ابن عباس، التي لحظها أبو جعفر المنصور، ووجه الإمام مالك لتوقيها في كتابه «الموطأ»، كما كان ذلك في أصل روايته عن كعب الأحبار ونقله للكثير من الإسرائيليات، التي لم يرى فيها مخالفة لأصول الشريعة، وفاته أن عدم المخالفة لا يستتبع ضرورة الاتفاق أو يكفل الصحة، وقد كان كعب الأحبار الداهية حريصاً على التقرب إلى ابن عباس، وكان ابن عباس شديد التقدير لبعض مسلمة يهود، وحسبك أنه فسر الآية «لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» أنهم عبد الله بن سلام وأصحابه، وأوجد ذلك صعيداً مشتركاً ما بين ابن عباس وكعب الأحبار، على أن هذا لا يعني أن ابن عباس كان يسلم بكل ما يدعيه كعب، فإن فطنة ابن عباس كانت تأبى هذا، وثمة حالات كشف فيها ابن عباس ادعاءات كعب، بل لقد روي عنه النهي عن سؤال أهل الكتاب، فروى البخاري في كتاب الاعتصام باب قول النبي ﷺ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، إن ابن عباس قال «يا معشر المسلمين تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيكم أحدث الأخبار بالله تقرأونه محضاً ولم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب

الله وغيروا وكتبوا بأيديهم الكتب»، فقالوا: «هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ تَمَنَّا قَلِيلًا»، ولا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذي أنزل عليكم»، ومن العسير أن يتفق هذا القول مع ما قيل عن أخذه عن كعب ووهب وتأثره بهما اللهم إلا إذا كان الرواة عنه قد كذبوا عليه، وهو احتمال قوي لما سيلي من البراهين.

هذا عن ابن عباس نفسه.. أما من روي عنهم فهم كثيرون وهم يصعدون إلى القمة التي لا غاية وراءها - النبي ﷺ - ثم يتتابعون حتى يصلون إلى كعب الأحبار ووهب بن منبه.. على ما روت عنه كتب السُّنَّة وألقت ظلاً من الشبهات على كثير من مروياته.

أما من روي عنهم فهم كثيرون، ولكن مما يلفت الانتباه وقد لا يخلو من مغرى أن الشبهات قد ثارت معظمهم حتى عكرمة، وهو أكبر رواة وأفضلهم، أما السدى الصغير ومقاتل وعبد الله بن جريج وعطية العوفي، فإن الشبهات تكتنفهم وتصل ببعضهم إلى الكذب الصراح.

وحتى لا تنتهم بالتحامل، فإننا ننقل هنا ما جاء عن هذه النقطة في (الإتقان) «وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى كثرة وفيه روايات وطرف مختلفة، فمن جدها طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي، عنه قال أحمد بن حنبل «بمصر صحيفة في تفسير رواها علي بن أبي طلحة لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً»، أسنده أبو جعفر النحاس في ناسخه، قال ابن حجر: وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح.. وقد اعتمد عليها في صحيحه كثيراً فيما يتعلق عن ابن عباس، وأخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر كثيراً بوسائط بينهم وبين أبي صالح، وقال قوم لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد ابن جبير، قال ابن حجر بعد أن عرفت الوسطة، وهو ثقة فلا ضير في ذلك، وقال الخليلي في الإرشاد تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث عن معاوية، وأجمع الحفاظ على أن

ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عباس قال، وهذه التفاسير الطوال التي أسندها إلى ابن عباس غير مرضية ورواتها مجاهيل كتفسير جوير عن الضحاك عن ابن عباس وعن ابن جريج في التفسير جماعة رروا عنه، وأطولها ما يرويه بكر بن سهل الدمياطي عن عبد الغني بن سعيد عن موسى بن محمد عن ابن جريج، وفيه نظر، وروى محمد بن ثور عن ابن جريج نحو ثلاثة أجزاء كبار وذلك صححه، وروي الحجاج بن محمد عن ابن جريج نحو جزء وذلك صحيح متفق عليه، وتفسير شبل بن عباد المكي عن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قريب إلى الصحة، وتفسير عطاء بن دينار يكتب ويحتج به، وتفسير أبي روق نحو جزء صححوه، وتفسير إسماعيل السدي يورده بأسانيد إلى ابن مسعود وابن عباس، وروي عن السدي الأئمة مثل الثوري وشعبة، لكن التفسير الذي جمعه رواه أسباط بن نصر، وأسباط لم يتفقوا عليه غير أن أمثل التفاسير تفسير السدي فأما ابن جريج فإنه لم يقصد الصحة وإنما روي ما ذكره في كل آية من الصحيح والسقيم، وتفسير مقاتل بن سليمان فمقاتل في نفسه ضعفه، وقد أدرك الكبار من التابعين والشافعي أشار إلى أن تفسيره صالح انتهى كلام الإرشاد.. وتفسير السدي أشار إليه يورد منه جرير كثيراً من طريق السدي عن أبي مالك عن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة عن ابن مسعود وناس من الصحابة هكذا ولم يورد منه ابن أبي حاتم شيئاً؛ لأنه التزم أن يخرج أصح ما ورد والحاكم يخرج منه في مستدركه أشياء ويصححه، لكن من طريق مرة عن ابن مسعود وناس فقط دون الطريق الأول، وقد قال ابن كثير إن هذا الإسناد يروى به السدي أشياء فيها غرابة، ومن جيد الطرق عن ابن عباس طريق قيس عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه وهذه الطرق صحيحة على شرط الشيخين وكثيراً ما يخرج منها الفريابي والحاكم في مستدركه ومن ذلك طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة أو سعيد بن جبير عنه هكذا بالترديد وهي طريق جيدة وإسنادها حسن، وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً عن ابن صالح عن ابن عباس، فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير، فهي سلسلة الكتب وكثيراً ما يخرج منها الثعلبي والواحدي، لكن ابن عدي في الكامل للكلبي أحاديث صالحة وخاصة عن أبي صالح وهو معروف بالتفسير وليس لأحد

تفسير أطول منه ولا أشبع وبعده مقاتل بن سليمان إلا أن الكلبى يفضل عليه لما في مقاتل من المذاهب الردية وطريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس نقطة فإن الضحاك لم يلقه، فإن انضم رواية بشر بن عمار عن أبي روق عنه فضعيفة لضعف بشر، وقد أخرج من هذه النسخة كثيراً ابن جرير وابن أبي حاتم وإن كان من رواية جويبر عن الضحاك فأشد ضعفاً لأن جويبر شديد الضعف متروك ولم يخرج ابن جرير ولا ابن أبي حاتم من هذا الطريق شيئاً إنما خرجها ابن مردويه وأبو الشيخ ابن حبان وطريق العوفي عن ابن عباس، وأخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً والعوفي ضعيف ليس بواه وربما حسن له الترمذي، ورأيت عن فضائل الإمام الشافعي لأبي عبد الله بن أحمد بن شاعر القطان أنه خرج بسنده من طريق ابن عبد الحكم، قال: سمعت الشافعي يقول لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيهه بمائة حديث^(١).

وقال السيد رشيد رضا - رحمه الله - عن تفسير ابن عباس: وأما ما روي عن ابن عباس في تفسيره، فأكثره موضوع لا يصح؛ لأنه مروى من طريق الكذابين الوضاعين كالكلبي والسدي ومقاتل بن سليمان، وذكر ذلك الحافظ السيوطي وسبقه إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، بل عن رواية هؤلاء وأضرابهم التفسير عنه وعن غيره هي المقصودة من قول الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - «ثلاثة كتب لا أصل لها المغازي والملاحم والتفسير».. قالوا إنه أراد كتباً مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها؛ لعدم عدالة ناقلها ونزياد القصاص فيها وذكرها منها تفسير هؤلاء، بل نقلوا عن الإمام أنه قال في تفسير الكلبى «من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه»، وقالوا إن كل من ينقل في تفسيره من الأحاديث الموضوعية، لا يوثق بتفسيره بالمأثور، ومن هؤلاء الثعلبي والواحدى والزمخشري والبيضاوي^(٢).

وأهم من هذا وأصرح ما ذكره ابن تيمية في تفسيره سورة النور «وهذه الكتب التي يسميها كثير من الناس كتب التفسير فيها كثير من التفسير منقولات عن السلف

(١) الإتيان للسيوطي، ص ص ١٨٨ - ١٨٩، الجزء الثاني.

(٢) السيد محمد رشيد رضا - رحمه الله - في «الوحدة الإسلامية والأخوة الدينية»، (نشرت في المجلد الثالث والرابع والسادس من المنار)، ص ١١.

مكذوبة عليهم وقول على الله ورسوله بالرأي بل بمجرد شبهة قياسية أو شبهة أدبية. وأما كونه ثابتاً عن ابن عباس أو غيره فهذا مما لم يثبت ومعلوم أن في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب شيء كثير من رواية الكلبي عن أبي صالح وغيره فلا بد من تصحيح النقل لتقوم الحجة»^(١).

وهذه الكلمات صريحة في أن كثيراً من المقولات عن السلف مكذوبة عليهم، وقول على الله ورسوله بالرأي المجرد بل بمجرد شبهة قياسية أو شبهة أدبية.. ومن يطالع كتب التفسير يجد الكثير مما يصدق عليه هذا من إطلاق الآراء، أو الاجتهادات الركيكة أو الاستشهادات الباطلة بأبيات من الشعر، ما أنزل الله بها من سلطان.

ومن المحتمل أن يصور موقف ابن عباس والصادقين من روايته إزاء هذه الإسرائيليات ما أورده أحد علماء الحديث المعاصرين؛ إذ قال: «وفي تفاسير كبار الأئمة كثير من الإسرائيليات المنسوبة إلى كعب ووهب وغيرهما كما تراه في تفسير ابن جرير وغيره ولا ينبغي أن يذم هؤلاء الأئمة بذكرها في كتبهم.. لأنهم رووها على أنها إسرائيلية توزن بميزان الشرع.. ولأنهم قد ذكروا أسانيداً إلى قائلها تاركين تمييز الحديث.. ولأنهم بذكر الإسناد قد برئوا من عهدتها؛ لأن أحوال الرجال كانت معروفة لمعاصريهم، على خلاف ما نحن عليه اليوم.

هذا وليس كل ما ينسب إلى كعب ووهب وأضرابهما صحيحاً، فقد اختلق عليهم الموضوعون كثيراً ليروجوا باطلهم بنسبته إليهم، وتناقل هذه الأخبار المكذوبة بعض القصاص والمؤرخين والأدباء وبعض القاصرين من المفسرين على أنها حقائق من غير أن ينتبهوا من صحة نسبتها إلى من عزيت له، ويدون أن يفطنوا إلى أنهم كانوا يروونها على أنها إسرائيلية بتقدير صحتها عنهم فضلوا وأضلوا والذنب ليس ذنب كعب ووهب، ولكنه ذنب القصور والتقصير»^(٢).

(١) تفسير سورة النور لابن تيمية، حققه وخرج أحاديثه محمد إبراهيم زايد وعبد المعطي، (دار الوعي - حلب)، ص ص ١٩٠-١٩١.

(٢) «الحديث والمحدثون»، للشيخ محمد أبو زهو، ص ١٩١.

فهذه الفقرة تمثل أصدق تمثيل الملابس التي دفعت بكبار الأئمة إلى إدراج الإسرائيليات بصدد تفسير القرآن، كما تصور نفسية السلفيين إزاء ذلك، والورع والحرص الذي حملهم على الدفاع عن هذا المذهب وعدم المساس بهم.. وأن الذنب ليس ذنب كعب ووهب ولكنه ذنب القصور والتقصير، رغم أن كعب ووهب هما اللذان زجا بهذه الأقاويل المدعاة، وكان لهما عن هذا مندوحة.. فضلاً عن أن اختصاص الوضاعين بهذين وما حاط بهما يثير الشبهات القوية، التي تجعل حسن ظن بهما أقرب إلى الغفلة منه إلى الفطنة، والمؤمن كيس فطن وليس كما صفحوا - وفعلوا - «كيس قطن».

وقد رفض مؤلف «الحديث والمحدثون» بقوة من زعم أن كعب ووهب من اليهود الذين تظاهروا بالإسلام ليكيدوا له، وأن هذا انطلى على المحدثين، وقال «وهذا الزعم بنوعيه لا يصدر إلا عن جاهل قد ملأه الغرور أو مجنون لا يدري ما يقول.. ولو أنه كلف نفسه النظر في أسانيد هذه الروايات التي تنسب إليهما ليتبين أصححها هي عنهما، أم هي باطلة، ثم تأمل بعد ذلك إلى أنهما كان يرويانها على أنها إسرائيلييات ما رمى الصحابة والتابعين ومن بعدهما من حذاق الناقدین بهذا البهتان المبين».. وهذا العنف - أو القذف - يوضح مدى حساسية المحدثين المعاصرين لما يوجه من نقد أو تمحيص حتى عندما يراد منه الدفاع عن الإسلام والحفاظ على نقاء الحديث.

وقد ولع الإخباريون ورواة الآثار بثلاثة مجالات ملأوا بها التفسير بالمأثور.. هي، أولاً: الأخبار عن آدم وحواء والأنبياء، وبوجه خاص بني إسرائيل والفتن والملاحم ويوم القيامة والجنة والنار.. ثانياً: تعيين المبهمات التي أبهمها القرآن عن عمد بالطبع وذكر من أريد بها.. ثالثاً: أسباب النزول.

ولا يتسع الكتاب لما أوردوه عن القسم الأول لأنه يتطلب مجلدات وكتب التفسير طافحة به، وقد تعددت الإشارات إليها لشدة نكيرها وأغرابها، وكأن الذين وضعوها تصوروا أنه بقدر ما يفحش الكذب وتشتد المبالغة بقدر ما يعظم أثرها بين الناس فأجروا مزايمة فاقت الخيال.

وأما المجال الثاني فهو تعيين المبهمات وإيضاح المضمرات، التي كثيراً ما ترد في القرآن.

والقرآن لا يلجأ إلى الإبهام إلا لحكمة، ولو أراد التصريح والإعلان لما أعجزه وكان يجب على المفسرين أن يدركوا هذا، وأن يفهموا هذه الحكمة ويقفوا عندها، وحكمة القرآن أنه يريد بهذا الإضمار للمعاني التي تتعلق بهذه المبهمات أن تكون عامة وأن يتعظ الناس بها جميعاً دون أن تكون مخصوصة بصاحبها، ولكن المفسرين - سامحهم الله - اقتاتوا على القرآن وغلبتهم الطلعة والفضول أو فاتهم المعنى المقصود واعتقدوا أنهم يحسنون صنعةً بالتعيين.. وألّفوا في ذلك الكتب ككتاب «التعريف والأعلام فيما أبهم في القرآن من السماء والأعلام» لعبد الرحمن بن علي عبد الله السهيلي الأندلسي، وكتاب «الأقران في مبهمات القرآن»، ولولا حسن نيتهم وفضل الله ورحمته، لدخلوا فيمن قال الله فيهم «قُلْ أَتَعْلَمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ».

ولم يقف بعض المفسرين عند أن يذكر القرآن إن هذا الأمر من الأمور مما استأثر الله بعلمه.. فقد قال الزركشي في البرهان «لا يبحث عن مبهم أخبر الله استنثاره بعلمه كقوله «وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ»، وقال: «والعجب ممن تجرأ وقال أنهم قريظة أو من الجن»، ولكن السيوطي عقب على ذلك، فقال: «ليس في الآية ما يدل على أن جنسهم لا يعلم، وإنما المنفي علم أعيانهم ولا ينافيه العلم بكونهم من قريظة أو من الجن وهو نظير قوله في المنافقين «وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ»، فإن المنفي علم أعيانهم، ثم القول في أولئك أنهم قريظة أخرجهم ابن أبي حاتم عن مجاهد، والقول بأنهم من الجن أخرجهم ابن أبي حاتم من حديث عبد الله بن غريب عن أبيه مرفوعاً عن النبي ﷺ «فلا جرأة»^(١).

فانظر كيف يحدث التحايل والمحاكة والعجب، وكيف لم تثر ريبة السيوطي أن يروي شخص واحد (ابن أبي حاتم) روايتين متعارضتين عن واقعة واحدة.. الأمر الذي يصور مدى هيمنة الإسناد على النفوس.

(١) الإتقان للسيوطي، ص ١٤٥، ج ٢.

وقطع المفسرون أن آية ما تخص شخصاً بعينه اعتماداً على بعض القواعد النحوية ثم تطرقوا إلى تعيين هذا الشخص، فالآية «وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى»، قالوا أنها نزلت في أبي بكر - رضي الله عنه - وأنها «تقصر عليه قطعاً»، وقالوا «ووهم من ظن أن الآية عامة في كل من عمل عمله إجراء له على القاعدة، وهذا غلط، فإن هذه الآية ليس فيها صيغة عموم؛ إذ الألف واللام تفيد العموم إذا كانت موصولة أو معرفة في جمع زاد قوم أو مفرد بشرط أن لا يكون هناك عهد، واللام في (الأتقي) ليست موصولة لأنها لا توصل بأفعل التفضيل إجماعاً و«الأتقى» ليست جمعاً، بل هو مفرد والعهد موجود خصوصاً مع ما يفيد صيغة افعل من التمييز وقطع المشاركة، فبطل القول بالعموم وتعين القطع بالخصوص والقصر على من نزلت فيه رضي الله عنه»^(١).

فهذا الكفاح المرير مع الحروف لقصر المعنى على أبي بكر - رضي الله عنه - بصرف النظر عن مدى التوفيق والنجاح فيه يمكن أن يوقف دفع الآية واستحاثتها على العمل من تدفعه الصياغة الجميلة والثواب الموعود.. فضلاً عن أن سياق السورة يأباه لأن الآيات السابقة تتحدث عن الأشقى بالصيغة نفسها التي تحدثت بها عن «الأتقى» فوجب أن يعين الأشقى أيضاً كما عينوا الأتقى وقد اختلفوا فيه فقيل وقيل، وكان لهم عن هذا وذاك مندوحة لولا أنهم حكموا قواعد نحوهم في القرآن، والقرآن أعظم منها.

وبالطبع، فإن هذه ليست إلا أمثلة عارضة.. وإلا فإن علماء التفسير لم يدعوا مبهماً في القرآن إلا وعينوه، وبل وحدود اسم، وقد خصص السيوطي ست صفحات كبار لإيضاح المبهمات.

أما المجال الثالث فهو أسباب النزول.. وقد كتب عنه كثيرون من أشهر هذه الكتابات كتاب (لباب النقول في أسباب النزول) للسيوطي الذي جمع فيه أفضل ما وجدته في كتب أسباب النزول، فضلاً عن اجتهاده الخاص، ومع هذا فقد تضمن الأمثلة الآتية:

١ - «وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا» (النساء: ١٢٨).

(١) المرجع السابق، ص ٣٠، ج ١.

روى أبو داود والحاكم عن عائشة قالت فرقت سودة أن يفارقها رسول الله ﷺ حين أسنت فقالت، يومي لعائشة فنزلت الآية.. وروى الترمذي مثله عن ابن عباس.

ونقول: إن هذا سبب لا يمكن أن ينسب إلى النبي ﷺ ولا أم المؤمنين سودة، وصياغة الآية تستبعد أن يقصد بها الرسول ﷺ وأم المؤمنين.

٢ - «وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ» (الحجر: ٢٤).

روى الترمذي والنسائي والحاكم وغيرهم عن ابن عباس قال كانت امرأة تصلي خلف رسول الله ﷺ حسناء من أحسن الناس، فكان بعض القوم يتقدم حتى يكون في النصف الأول لئلا يراها ويستأخر بعضهم حتى يكون في الصف المؤخر فإذا ركع نظر من تحت أبطيه، فأنزل الله ولقد علمنا المستقدمين (الآية).

وأخرج ابن مردويه عن داود بن صالح إنه سأل سهل بن حنيف الأنصاري: «وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ»، أنزلت في سبيل الله قال: لا، ولكنها في صفوف الصلاة.

ونقول: إن ذلك يخالف الوقائع، ويناقض السياق، وقد فسر السيوطي نفسه في تفسير الجاليلين الشق الأول من الآية «أي من تقدم من الخلق من لدن آدم»، والشق الثاني «المتأخرين إلى يوم القيامة».

٣ - «وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَصَتْ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ فُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ» (النحل: ٩١).

أخرج ابن أبي حاتم عن أبي بكر بن أبي حفص قال: كانت سيدة الأسدية مجنونة تجمع الشعر والليف، فنزلت ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها!!

٤ - «وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا»، أخرج ابن مردويه عن ابن عباس قال: أنزلت «وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ»، فقالوا يا رسول الله سنين أو شهراً فانزل الله «سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا».

٥ - «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» (الحج: ٥٢).

أخرج ابن أبي حاتم وابن المنذر من طريق بسند صحيح عن سعيد ابن جبير، قال: قرأ النبي ﷺ بمكة «والنجم» فلما بلغ «أَفْرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ» ألقى الشيطان على لسانه «تلك الغرائق العلي وإن شفاعتهن لترتجى»، فقال المشركون ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم، فسجد وسجدوا فنزلت «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ» (الآية).

وأخرجه البزار وابن مردويه من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فيما أحسبه، وقال: لا يروي متصلاً إلا بهذا الإسناد وتفرد بوصلة أمية بن خالد وهو ثقة مشهور.

وأخرجه البخاري عن ابن عباس بسند فيه الواقدي وابن مردويه عن طريق الكلبي عن ابن أبي صالح عن ابن عباس وابن جرير من طريق العوفي عن ابن عباس.

وأورده ابن إسحق في السيرة عن محمد بن كعب وموسى بن عقبة عن ابن شهاب وابن جرير عن محمد بن قيس وابن أبي حاتم عن السدي كلهم بمعنى واحد.

وكلها إما ضعيفة أو منقطعة، سوى طريق سعيد بن جبير الأولى.

قال الحافظ بن حجر ولكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً، على أن لها طريقين صحيحين مرسلين أخرجهما ابن جرير، أحدهما من طريق الزهري عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، والآخر من طريق داود عن هند عن أبي العالية ولا عبرة بقول ابن العربي وعايض أن هذه الروايات باطلة ولا أصل لها.

ونقول: إن هذا الكلام يوضح لنا مرة أخرى هيمنة الإسناد، فمع أن بعض الروايات اعتبرت باطلة، إلا أن الطرق الأخرى التي ظاهرها رواة آخرون أقوى كانت سبباً لاستبعاد كل ما وجه لها من نقد، مع أن الأمر يتعلق بشخص النبي ﷺ وأدائه للرسالة، وليس هناك ما هو أخطر من هذا وأدعى لدفع مثل هذه المفتريات، وإذا كانت الحدود تدرأ بالشبهات أفما كان واجباً أن تستبعد هذه الشبهات المتكاثرة ما جاءت به الراوية من ادعاءات بعيدة في حد ذاتها عن الحقيقة، وقد علق مصحح لباب المنقول «المطبوع على هامش تفسير الجلالين بمطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٤٢هـ»: «العقيدة تعتمد اليقين أو ما يقاربه في السند لأنها يقين في موضعها وأذن الحق مع عياض وابن العربي وغيرهم من المحققين، بل العقل في هذا الموضوع ينفر كل النفر من صحة هذه الرواية».

٦ - «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُتَّكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا».

عن السدي قال بلغنا أن طلحة بن عبيد الله قال أئحجبنا محمد عن بنات عمنا ويتزوج نساءنا لئن حدث به حدث لنتزوجن نساءه من بعده.. فأنزلت الآية.

وأخرج ابن سعد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم نزلت في طلحة بن عبيد الله لأنه قال إذا توفي رسول الله تزوجت عائشة.

وهذا كلام لا يقبل وطلحة بين عبيد الله من السابقين إلى الإيمان، ومن العشرة المشهود لهم بالجنة، ومعاذ الله أن يقول ما افتراه عليه الرواة، وما لا يقوله إلا عربي جلف مشرك كما جاء في بعض الروايات الأخرى.

٧ - «وَالَّذِي قَالَ لَوْلَا دَيْهِ أَفَّ لَكُمْ أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَّتْ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَنخِيتَانِ اللَّهَ وَيَلُكُ آمِنٌ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ».

أخرج ابن أبي حاتم عن السدي أنها نزلت في عبد الرحمن ابن أبي بكر قال لأبويه وكانا قد أسلما وأبى هو أن يسلم فكانا يأمرانه بالإسلام، فيرد عليهما ويكذبهما ويقول: فأين فلان وفلان يعني مشايخ قريش ممن قد مات، ثم أسلم بعد فحسن إسلامه فنزلت توبته في هذه الآية «وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُؤْفِقَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظَلْمُونَ».

وأخرج ابن جرير عن طريق العوفي عن ابن عباس مثله.

ونقول إن وقائع التاريخ وسياق الآية تكذبان هذا الزعم، وقد كذبت عائشة هذه الدعوى، وقال الحافظ بن حجر ونفى عائشة أصح إسناداً وأولى بالقبول.

٨ - وعمد هؤلاء إلى سورة من أجمل سور القرآن وأشد تأثيراً وتعبيراً عن إحدى الفترات النفسية التي تعتور الأنبياء والمفكرين، وأضفى الله تعالى على نبيه فيها من كرمه ورعايته ما يعيد إليه الأمل هي سورة الضحى.. فجعلوا سببها وجود جرو تحت سرير النبي ﷺ، قال الحافظ ابن حجر «قصة إبطاء جيريل بسبب الجرو مشهورة لكن كونها سبب نزول الآية غريب، بل شاذ مردود بما في الصحيح»، وما في الصحيح أفضل من هذا، ولكنه يعرض بطريقة تهبط بروعة السورة وعمق المناسبة ومناخها النفسي وما توحى به عن معاناة.

٩ - وفي تعليل نزول آية «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاعَتُ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ»، هذه الآية المعجزة التي تقدم أساساً لمحكمة عدل دولية، وتضع قواعد عملها، يقول بعض المفسرين أنها «نزلت في قضية، هي أن النبي ﷺ ركب حماراً، ومر على ابن أبي، فبال الحمار فسد بن أبي أنفه، فقال ابن رواحة والله لبول حماره أطيب ريحاً من مسكك، فكان بين قوميها ضرب بالأيدي والنعال والسعف».. فانظر كيف هوى هؤلاء بهذه الآية من روعة التقنين المحكم إلى بول حمار.

وعندما جوبهوا بروايات متعددة عن أسباب نزول الآية الواحدة وما يؤدي إليه هذا من تضارب وتهاوي بعضها، عز عليهم - فيما يبدو - أن يضحوا ببعضها لأنهم نقلت روايات وعبدت نصوص، فحاولوا الجمع بينها على أساس «الاحتمال»، وباب الاحتمال يمكن أن يحمل كل شيء، فعندما تعددت الروايات عن أسباب نزول الآية «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ»، فقيل إنها نزلت في أبي طالب عم النبي ﷺ وحاميه سنوات الدعوة الأولى، وقيل إنها نزلت في أمه، وقيل إنها نزلت في رجل استغفر لأبويه المشركين، قال الحافظ ابن حجر «يحتمل أن يكون لنزول الآية أسباب، متقدم وهو أمر أبي طالب، ومتأخر وهو أمر أمة، وقصة علي»، مع أن نص الآية لا يتفق مع هذه الروايات لأنها أسست عدم الاستغفار على ظرف معين هو «مَنْ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ» وهذا لا يمكن القطع بأنه ينطبق على عم الرسول ﷺ، أو أمه، أو الأبوين المشركين في الرواية الثالثة، ولو فرضنا أن النبي ﷺ أنبئ عن مصير عمه أو أمه، فإن الآية لا تقتصر على النبي ﷺ ولكنها تضم الذين آمنوا وهم لا يعلمون من هم أصحاب النار ومن هم أصحاب الجنة على وجه اليقين، وبالنسبة لأفراد بعينهم حتى يستغفروا لهم.

ومن هنا فإن محاولة تعيين فيمن نزلت هذه الآية يتنافى مع الآية نفسه والأصول الأولية للإسلام، وهو يكشف كيف أن طلعة التعيين تنتهك هذه الأصول والسياق، حتى عندما تكون ما انتهت إليه متضاربة.

وأَسباب النزول بعد هذا كله ليست لها الأهمية المظنونة، اللهم إلا إذا كانت الآيات تتعلق بحالة خاصة أو شخص معين يذكر بالاسم أو تحدده القرائن القوية كقوله تعالى «ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ» إذ لم يكن مع النبي ﷺ في الغار إلا أبو بكر، أو «إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ» فيدل على أن الأرض هنا هي مصر لأن فرعون لقب خاص بملك مصر ولأن الحادث كله حدث في مصر، ولكن الأغلبية العظمى من الآيات القرآنية توجيهات وأحكام عامة تكون العبرة فيها بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما يقولون ففي هذه الحالة لا يكون لأسباب النزول أهمية إلا إشباع الفضول، بل يمكن أن يؤدي ذكر سبب النزول إلى جعل الحكم العام محل المساءلة وتحميل عموم اللفظ بخصوص السبب وهو أمر غير مطلوب، فإن القرآن الكريم لم يضع أحكام الظهار واللعان والقذف والسرقة والزنا.. إلخ.. كأحكام لحالات فردية خاصة، ولكنه وضعها كأحكام عامة ووضع القرآن نفسه أو تولت السُّنَّة النبوية تعيين الحدود والتفاصيل دون أن تنبني على الحالة التي قيل أن الآيات نزلت فيها.

وقد ادعوا أن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب وضربوا المثل بأنه أشكل على مروان بن الحكم معنى قوله تعالى «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»، وقال لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل لعذبين أجمعون، حتى بين له ابن عباس أن الآية نزلت في أهل الكتاب، حين سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره واروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه واستحمدوا بذلك (أخرجه الشيخان)^(١).

فتفسير الآية طبقاً لهذه الواقعة يمكن أن يجعل الذين يفرحون بما أوتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا بمفازة من العذاب، في حين أن الآية عكس ذلك والمعنى فيها عام والجزاء ينطبق على من تملكه تلك الحالة، ومفتاح الآية لأن القرآن الكريم يستخدم كلمة «الفرح» في أغلب الحالات بالمعنى السيئ لها أي الزهو والفخر والغرور والاستعلاء كما تدل على ذلك الآيات «إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ»، «ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ»، «لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ»،

(١) الإتقان، للسيوطي ص ٢٨، ج ١.

ويحي تعبير «بمقازة من العذاب» بأن الذين يفرحون بما أوتوا ويحبون أن يحمدا بما لم يفعلوا يرون مسلكهم هذا هيناً بعيداً عن المساءلة، كما تصور مروان في حين أنه يتضمن بذرة أعظم المويقات قاطبة ألا وهو الغرور والاستعلاء والادعاء.

ولم يكن ذنب إبليس أكثر من ذلك ولعل الآية - والله أعلم - قد أنزلت في أمثال مروان، ولعل الآية لم تحركه إلا لأنه استشعر فعلاً في نفسه ما حذرت منه الآية، والآية تقدم مثلاً نمطياً لتفسير يقوم على فهم القرآن، وتفسير آخر يقوم على روايات وكيف أن الأول: يجعل من القرآن كتاب هداية مطلقة عامة، والثاني: يجعل منه كتاب رواية مقيدة خاصة، كما أن استشهاد الكتاب المعاصرين وأساتذة الجامعات بهذه الواقعة نقلاً عن الكتب القديمة وعرضها كما عرضها القدماء في كتبهم المقررة لطلبة الجامعات، دون أن يخطر لواحد منهم أن يعمل ذهنه، وهم أساتذة يعلمون الجيل أو يوجهون الجماهير، يوضح جريرة العقلية النقلية ومدى شلها لبواعث التفكير حتى لدى أساتذة الجامعة، فضلاً عن طلبتها أو عامة الناس.

من ذلك أيضاً ما نقلوه عن أبي يوسف في قوله تعالى «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» أن ذلك في الشرك «لأنهم كانوا حديثي عهد بكفر فيريد أحدهم التوحيد فيهم فيخطئ بالكفر فعفا لهم عن ذلك كما عفا لهم عن النطق بالكفر عند الإكراه، قال فهذا على الشرك ليس على الإيمان في الطلاق والعتاق والبيع والشراء (حيث) لم تكون على الإيمان والعتاق زمانهم»^(١). فهل فات هذا العالم العلامة - أمام الحنفية - وهم سادة القياس أن ما يسري على هذا الأمر الخطير أمر الإيمان والشرك يسري على ما هو أقل.. أو كيف غفل عن أن الآية مدنية واحتمالات حدائثة العهد بالكفر عن أبي يوسف وما رتبوه عليه من أحكام يذهب بهذه الآية الجميلة والابتهال الذي يصدر من أعماق قلوب كل المؤمنين، كما يفتات على السياق المحكم لها وما يضعه من مبدأ أصولي عام.

هذه أمثلة عارضة فحسب تبين أن تفسير القرآن طبقاً لأسباب النزول يمكن أن يغير المعنى، أو يذهب به فإذا كان المعول والعمل هو بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فإن أسباب النزول تكون فضولاً ولا معنى لها، وكل فضول فإنها تكون على حساب

(١) أصول الفقه، للشيخ الخضري، ص ٢١١.

الهدف المطلوب على وجه التحديد بحيث تميّعه، وإذا كان أسباب النزول تجعل العبرة بخصوص السبب، وهو في حقيقة الحال ما يوحي به أو يؤدي إليه ذكر السبب كما يتضح ذلك من أن ابن عباس عندما قدم سبب نزول «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا... الآية»، قال أولاً «ما لكم ولهذه الآية؟»، إنما دعا النبي ﷺ يهوداً فسألهم.. إلخ.. نقول إذا كانت أسباب النزول ستقتصر العمل على «خصوص السبب»، فإنها ستذهب بالقرآن ككتاب هداية للناس كافة إلى يوم يبعثون وتجعله كتاب قصص وحكايات.

ومما يوضح لنا شيئاً من هذا الإسفاف أن المفسرين ارتضوا قول الصحابي في الحديث عن أسباب النزول واعتبروا أن قول الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا.. حديثاً مسنداً كما أنهم اعتبروا المرسل من كلام التابعين مرفوعاً. وقد يقبل إذا صح المسند إليه وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير أو أعتضد بمرسل آخر وبهذا انفتح الباب أمام روايات لا تمثل إلا نقولاً من الكتب السابقة اعتقدوا صحتها باعتبارها من علم أهل الكتاب، وهناك رخصة بروايتها، ومعظم الذين رووا عن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير مطعون فيهم، فضلاً عن أن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير أنفسهم لم يسلموا من المآخذ التي تلقى ظلاً من الشبهة على روايتهم.

دعوة لتجريد التفسير القديمة من الإسرائيليات والمؤتفكات:

رأينا أن كتب التفسير بالمأثور قد حشيت بالإسرائيليات والروايات المدسوسة حتى التبس الصحيح بالعليل على حد تعبير السيوطي.. ولما كان هذا التفسير هو أقرب الأنواع إلى قلوب الناس على ما فيه من هذه المؤتفكات وأكثرها شهرة فقد أصبح ذلك مشكلة، وقد قرأنا رأياً في هذه النقطة للأستاذ الشيخ عبد المنعم النمر عندما كان بصدد الحديث عن تفسير الطبري الذي عدّ أفضل التفاسير وأثرها لدى الناس، وقيل عنه إنه لو سافر الإنسان إلى الصين لطلبه لما كان كثيراً، فبعد أن أشار إلى أن عصر الطبري والاعتماد على الراوية وتهيب التفسير بالرأي فتح الباب واسعاً لدخول حشد هائل من الروايات غير الصحيحة، قال: «وجاء الطبري فحشدها في تفسيره وكنا نحب ألا نتقل إلى ما بعد عصره وألا تحويها الكتب حتى تموت بموت من يحملونها ولو تدريجياً، ولكن وجودها مع ذلك

يعطينا جانباً من صورة الجو الفكري الذي راجت فيه رواجاً جعل الطبري وأمثاله يعنون بتدوينها.

ولقد كان الطبري يورد هذه الروايات، وهو عالم بما فيها من تناقض أو كذب أو ضعف، ثم ينقدها أحياناً ويأتي أيضاً بالكثير منها ويتركها بلا نقد.

وبعض النقاد يميلون إلى تيرئة ساحة أبي جعفر من النقد لسياقه هذه الروايات دون نقدها.. قائلين إنه ذكر لك السند وعليك أنت أن تبحث عن صحته أو كذبه أو ضعفه.. راوين العبارة المشهورة بين علماء الحديث (من أسند لك فقد حملك) يعنون من ذكر لك سند الرواية فقد برئت ذمته وحملك أنت مسئولية البحث عن صحتها.

ومع أن هذا الكلام صحيح في حد ذاته وربما كان محتملاً للخاصة أو خاصتهم، إلا أنه يحمل القراء أمانة فوق طاقتهم.. فليس كل قارئ عارفاً بالرجال أو بأساليب النقد حتى يستطيع التمييز بين المقبول وغير المقبول.. وليس كل قارئ عنده الرغبة أو الأمانة التي تحمله على التوقف حتى يتبين.

على أن هذا إن كان ممكناً في زمن كثرت فيه الكتب المطبوعة المتداولة التي عنيت بالرواية ونقدم وبيان غثهم من سمينهم، فإنه لم يكن متيسراً من قبل شيوع هذه الكتب، ومن أجل هذا كان الارتفاع بهذه الروايات التي كانت متداولة في أيامه - ومعروف بين العلماء أنها كانت بضاعة القصاص للتكسب والرواج عند العامة - أقول كان رفعها إلى مقام التدوين ووضعها بجانب كلام الله على أنها تفسير له مما ساعد كثيراً على إشاعة الخرافات والأضاليل في نفوس المسلمين ملصقة بتفسير كلام الله فقد جاء بعض المفسرين بعد الطبري ونقلوا هذه الروايات في كتبهم فأتاحوا لها جواً أوسع من الذبوع والانتشار والسيطرة على الأفكار.

بل إنني أقول أكثر من هذا فيما يتصل بالروايات التي نقدها وهي أمنية تمنيت أن لو كانت قد تحققت في ذلك الزمن المبكر فيمن وضع التفسير.. كنت أتمنى أن لو اقتصر الطبري وأمثاله على الروايات الصحيحة في تفاسيرهم وجردوها من الروايات الباطلة التي كروا عليها بالنقد، لأنها كانت ستموت في زمنها، أما بعد أن دونت ووضعت بجانب

التفسير فقد فحوا الباب للقصص وأصحاب الهوى أن يطلعوا عليها ويستندوا إليها في حكاياتهم للعوام لجذب انتباههم وكسب إعجابهم.. وابتزاز أموالهم، كما نرى الكثير في أيامنا ممن يدورون في الأرياف وبين العوام أو متخلفي الثقافة يتحدثون في التفسير أو الدين ويستولون على ألبابهم بهذه الروايات الخيالية الخرافية دون خوف من الله ولا حرج من أصحاب العقول والفهم، ولا مراعاة لما يجب أن يكون عليه تكوين الأمة العقلي والفكري.

ولقد روى لنا كيف أن الخرافيين ممن كانوا يعتمدون على هذه الروايات كانوا يستولون على قلوب العامة ويهيجونهم ضد العلماء الذين ينكرونها حتى يوجعونهم ضرباً وإهانة ومع ذلك عنى الطبري بتدوينها.

إننا نجني من هذا وذاك الآن الكثير من المر، والكثير من التهجم على الإسلام وكتابه.. ولقد كونت هذه الروايات عقلاً خرافياً في أوساط المسلمين نحتاج إلى كثير من الجهد والوقت للقضاء عليه وبعض أعداء الدين من المسلمين أنفسهم مع الأسف ممن تمذهبوا بمذاهب وافدة يتخذون من هذا تكأة لرفض الدين كلية ومع أنهم مبطلون إلا أنهم أصحاب هوى، يستغلون الضعف عند عدوهم لينقضوا عليه، ونحتاج نحن إلى دفاع وإلى جهد كبيرين لتطهير عقول الناس من هذه الخرافات والروايات الإسرائيلية المضللة.

أما كان من الأولى لهؤلاء السلف الطيبين أن يكونوا عيدي النظر، فيريحوا أنفسهم والأجيال التي بعدهم من هذه الخرافات والأضاليل، ويذكروا لنا ما صح سنده وما رأوه بعقولهم الناضجة؟.. نعم كان من الأولى ولكن ماذا نفعل الآن وهذا هو الذي كان ولعل لهم عذراً؟!

إن هذا يحملنا الآن مسئولية ضخمة وإن لم تكن عسيرة أو صعبة.. ولكنها تحتاج إلى همة وغيره وجهد يتكاتف فيه العلماء مع الحكومات التي تعني بهذه الناحية.

هذه المسئولية هي تجريد هذا التفسير وأمثاله من كل رواية غير صحيحة، سواء كانت إسرائيلية أو موضوعة.. وإخراج الكتاب بعد ذلك للناس بريئاً من هذه العيوب.. ثم

جمع كل النسخ الأصلية من الأسواق ووضع ما أمكن منها في المكتبات العامة ويحظر الإطلاع عليها لغير الخاصة كما يحظر نقل ما لم ينقل منها في التجريد..^(١).

بذلك نقضي على هذه الخرافات والإسرائيليات من العقول ولا بد بجوار ذلك من جهد آخر هو عدم السماح بطبع أي كتاب آخر فيه شيء من هذه الأباطيل، فقد تسربت من كتب التفسير وكتب التاريخ كذلك إلى كتب أخرى بعناوين أخرى وتحتاج إلى المتابعة المستمرة وإذا كانت إلى كتب هناك رقابة على المطابع في الأمور السياسية، فمن الواجب أن تفرض هذه الرقابة في مثل هذه الأمور التي تتدخل قوياً في تكوين عقلية المسلمين وإلى أجيال، وتفسد تصوراتهم عن القرآن والحياة، وهذا شيء ليس بالقليل.. بل هو من الخطورة بمكان كما سبق أن أشرنا إليه.

ولا أظن أن فينا من يعارض مثل هذا المشروع بحجة صيانة التراث أو بحجج أخرى.. فالتراث سيظل لمن يريد الإطلاع عليه، على إننا سوف نقدم التراث الفعلي حقيقة ولا نحرم المطلعين من شيء له فائدة، بل نحول بينهم وبين سموم هذه الخرافات ونقيهم أضرارها، ونشجع المطلعين على الإطلاع، ونقدم الكتاب في حجم أقل كثيراً من حجمه الحالي وبثمن أقل من ثمنه، مما يغري بالشراء والإطلاع.^(٢).

أوردنا هذه الفقرات على طولها لأنها تعرض القضية أفضل عرض، ولما تضمنتها من إشارة ذات مغزى بعيد؛ فقد تمنى الكاتب عندما كان يكتب هذه الكلمات عام ١٩٦٩ أن نجرد التفاسير من تلك الحواشي الخرافية، ولكن الذي يحدث الآن بعد أكثر من عشرة أعوام أن عدداً من دور النشر خالصة في بيروت يشرف عليها تجار لا يفقهون من شؤون الدين شيئاً ولا يفرقون بين التفسير وألف ليلة وليلة، ولا وقت لديهم لتنتقيح أو حتى مراجعة.. وهدفهم الوحيد هو الكسب السريع.. قد سطوا على مجلدات التراث وصورها كما هي بعجزها وبجرها وأخطائها المطبعية، ونشروها في الأسواق، وكأن هذا

(١) مع اتفاقنا في الفكرة العامة التي ذهب إليها الكاتب ورغبته، إلا أننا لا نتفق مع إشارته إلى الحظر وتقييد الطباعة؛ لما قد يستتبعه من اعتماد على تقنين مقيد لحرية الفكر إن إظهار الحق هو أكثر الأساليب فاعلية في تفنيد الباطل، وستموت هذه الأباطيل من تلقاء نفسها مع ارتفاع المستوى الفكري للمسلمين؛ لأنها إنما تعيش في مناخ الجهالة والتخلف.

(٢) الشيخ عبد المنعم النمر، التفسير والمفسرون، مجلة العربي، العدد ١٣١، أكتوبر ١٩٦٩، صفحات ٢٠-٢٤.

لم يكن كافيًا.. إذ ظهرت في الجامعات المصرية ناشئة متحمسة للإسلام عجزت قياداتها عن أن تقدم لها الرؤية الإسلامية التي يمكن أن تتعامل بها مع هذا العصر فتملكتها نزعة نكوصية وعادوا للتراث وفعلوا كما فعل ناشرو بيروت مع الفارق الكبير في المقصد.. وبهذا عادت مرة أخرى تلك المؤتفكات لتعيش في هذا العصر ولتعشش في أذهان الناشئة المثقفة ولتكون عقبة جديدة أمام التفكير الإسلامي الموضوعي الذي يقوم على أعمال الفكر والذهن وليس مجرد النقل والرواية.

التفسير والمفسرون المحدثون:

لم تقتصر قضية التفسير وما تحفل به من أخذ ورد هجوم ودفاع على المفسرين القدامى، فقد كان التفسير في الفترة المعاصرة موضوعًا لمعركة فكرية مماثلة، وهناك من يرى أن هذا المجال المقدس قد دخله أناس غير مؤهلين له ففسدوا فيه «إسرائيليات» من نوع جديد، إسرائيليات عصرية تستلهم الاكتشافات والعلوم والتطورات الحديثة، وإنه كما أن المفسرين القدامى كانوا يغربون ويأتون بالشوارد والنوادر والطرف استجابًا لإعجاب الناس أو للتأثير عليهم، فإن من المحدثين من يفعل مثل ذلك وإن اختلف المعين فالقادمى كانوا يتناقضون أعاجيب أهل الكتاب والمحدثون يذيعون مذهلات العلم الحديث ومواءمتها لما جاء في القرآن.

وقد شهد العصر الحديث، وأعني بذلك القرن الرابع عشر الهجري والعشرين الميلادي عددًا من التفاسير أبرزها «روح المعاني» للعلامة الألوسي العراقي وتفسير المنار للشيخ محمد عبده وصفيه الشيخ رشيد رضا، وهذان التفسيران اللذان قام بهما علماء أجلاء متمكنون من مادتهم تضمننا أفضل ما في التفاسير القديمة المعتمدة، ولم يثيرا تائراً أحد إلا بعض الشواذ.

وأسهم علماء آخرون مثل الشيخ جمال الدين القاسمي والشيخ طنطاوي جوهرى في هذا المجال، وتفسير الشيخ طنطاوي جوهرى «الجواهر» عني بالظواهر العلمية والبيولوجية وخاصة بالنسبة لبعض الحشرات كالنمل والنحل.

وبالإضافة فقد كتب الكاتب الموسوعي الأستاذ محمد فريد وجدي تفسيراً موجزاً، وعني الكاتب الإسلامي الأستاذ الغمراوي بتفسير بعض الآيات في المجالات الإسلامية،

واستأنف الأمام الشهيد حسن البنا عندما تولى إصدار المنار التفسير بدءًا من الآيات التي وقف عندها الشيخ رشيد رضا - رحمه الله - ولما أصدر الشيخ حسن البنا مجلته الشهرية «الشهاب» استأنف الكتابة في التفسير فكتب مقدمة ممتازة، وفسر سورة الفاتحة والآيات الأولى من سورة البقرة وحال استشهاده دون استئناف هذا التفسير القيم.

هذه التفاسير والكتابات كلها لم تنثر معارضة لأن الذين تولوها كانوا من الشيوخ المتمكنين أو من الدعاة المخلصين، ولأنهم وأن تحرروا من الطريقة التقليدية وبرئت تفسيراتهم من الإسرائيليات إلا أنهم كانوا سلفيين بصفة عامة.

وفي الفترة المعاصرة قام الشيخ محمد متولي الشعراوي بتفسير بعض أي القرآن الكريم فرزق نجاحًا مدويًا واكتسب الشيخ نفسه شعبية كبيرة لما يتمتع به من ذكاء وإيمان وحضور.. مع بساطة في المظهر وإخلاص في المخبر.. وبعد عن التكلف.. ومزج ما بين العربية الفصحى من شعر أو حديث.. بالعامية المقبولة، وبهذا عرض نمطًا جديدًا في استلهام القرآن وكشف عن جوانب عديدة خافية وكان كالجواهر الماهر الغوص وراء الآليء لا يصل إليها غيره سواء من ناحية التركيب اللغوي الدقيق لكل كلمة تتضمنها الآيات.. أو ما توحى به المعاني من مضامين.. وكانت أحاديثه تلك التي نقلها تليفزيون القاهرة طوال رمضان سنة ١٤٠١هـ (١٩٨١) خير زاد أشبع المشاهدين وجعلهم لا يحسون الجوع والعطش أو الملل والسأم.

على أن هذا المسلك في التفسير - المسلك السلفي - لم يكن دائمًا هو مسلك كل الذين تصدوا للتفسير وقد لا يعرف هذا الجيل أن أحد الشيوخ أصدر من نحو نصف قرن تفسيرًا يمكن أن يعد الأول والأخير من نوعه في هذا العصر لأنه ذهب فيه إلى أبعد ما يتصور في التأويل الذي يسر أو يخالف ظاهر النص؛ الأمر الذي أثار ثائرة المجتمع ودفع السلطات لمصادرة الكتاب، كما رفعت دعوة على الرجل أمام إحدى المحاكم فحكمت ابتدائيًا بكفره وارتداده.. وإن تغير الحكم النهائي بعد ذلك عندما أعلن توبته وإنابته.. ذلكم هو الشيخ محمد أبو زيد الذي التحق مدة بالأزهر، ومدة أخرى بدار الدعوة والإرشاد التي كان قد أسسها بالقاهرة رشيد رضا وأصدر عددًا من الأبحاث اتسمت بالجرؤة سواء كانت هذه الجرؤة طلبًا للشهرة أو انعكاسًا لفكره واجتهاده، فأصدر كتيبًا باسم «الزواج المدني» أنكر فيه التسري وملك اليمين، وأخيرًا وفي الفترة ما بين ١٣٤٧ و ١٣٤٩هـ (١٩٣٠-

١٩٣١م) أصدر كتابه «الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن» والكتاب ليس لدينا لأنه صودر وأعدم في حينه، ولكن لدينا كتاباً أصدرته جمعية حياة الإسلام بدمنهور في شهر ذي الحجة سنة ١٣٤٩ بعنوان «تنوير الأذهان وتبصرة أهل الإيمان في الرد على كتاب أبي زيد المسمى الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن» ومن هذا الرد يمكن أخذ فكرة عن تأويلات الكاتب.

فهو يقول قوله تعالى في سورة الأعراف «فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ» بأنه «مثال من قوة حجته وظهور برهانه»، وعن الآيات الخاصة بضرب الحجر بعصاه يقول «اضرب بمعنى أطرق.. والبحر الماء الكثير فانفلق بيان لكون المياه مناطق بينها طرق ناشفة يابسة والقصد أن الله هدى موسى إلى الطريق اليابس بين البحار» .

وقال في قوله تعالى «وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا» أن المهدي هو دور التمهيد للحياة، علامة على الجرأة وقوة الاستعداد اللازمين لشأن الرسالة، ثم قال ويصح أن يكون المعنى يكلم الناس الصغير منهم والكبير علامة على تواضعه ومباشرة دعوته بنفسه.

أما معجزات عيسى فقد فسر الآية «أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ» يفيدك التمثيل لإخراج الناس من ثقل الجهل وظلماته إلى خلة العلم ونوره، وعن قوله تعالى «وَأُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ»، الأكمة من ليس عنده بصر.. والأبرص المتلون بما يشوه الفطرة.. وعن «وَأُحْيِي الْمَوْتَى» معناه مشترك بين موتى الأجساد وموتى القلوب والنفوس وموتى الجهل والاستبعاد وموتى الاتهام والحكم بالإعدام.

وهو ينكر معجزة الإسراء، ويرى أن المقصود بالآية «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» أنه الهجرة من مكة إلى المدينة وأن المسجد الأقصى هو مسجد المدينة.

أما عن الملائكة فهم عنده «رسل النظام وعالم السنن» فإذا جوبه بالنص «وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ» أو «جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولِي أَجْبَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرَبَاعَ» فإنه

يقول عن الأولى: وسجودهم للإنسان معناه أن الكون مسخر له» وعن الثاني: يمثل لك السرعة في إجراء سننه في الكون وتنفيذ أوامره في العالم.

وفي تفسير قوله تعالى «فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى» إبليس اسم لكل مستكبر على الحق ويتبعه لفظ الشيطان والجان، وهو النوع المستعطي على الإنسان تسخيره.. وفي تفسير قوله تعالى «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ * وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ» الإنسان النوع الهادي صاحب الطبع الطيني الذي تشكله كما تريد، والجان النوع المتشرد صاحب الطبع الناري الذي إذا قاربته يؤذيك ويغويك ولا تستطيع أن تمسكه وتعده، والنوعان موجودان في كل أمة، وقال في تفسير قوله «وَإِذْ صَرَقْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنْ الْجِنَّ» يفهمك أن هؤلاء نفر من زعماء بني إسرائيل، وعن تفسير قوله تعالى «وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنَّ» الآية.. يحيل على كثير من سور القرآن ثم يقول: من هذا نفهم أنه يطلق الجن والجنة على الزعماء والمتكبرين من السادة المتبوعين ويعبر عن الإنس بسائر الناس المقلدين والتابعيين المستضعفين.

ولما كان الشيخ ينكر الرق، فقد أول كل الآيات التي تضمنت إشارة إليه ففي تفسير قوله تعالى «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ» يقول: فيه عناية بالخدمات وتسهيل لمن يريدون الزواج ولا يستطيعون النفقات على ذوات البيوتات، وفي هذه الآية ردُّ على الذي يتخذون ملك اليمين من الخدمات والوصيفات للتمتع بهن كالزوجات بحجة أنهن مشتريات بالمال أو أسيرات بالحرب، فليس في الإسلام عرض امرأة يستباح بغير الزواج مملوكة كانت أو مالكة. وفي قوله تعالى «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ» خادميك وخدماتكم.

ويفسر الربا في «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً» بأنه الربا الفاحش، وبمعنى آخر الربح الزائد عن حده في رأس المال وتقدره كل أمة بعرفها.

وقد أول آيتي عقوبة السرقة والزنا تأويلاً خاصاً فإن الآية «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» المتعود؛ أي أن السرقة صفة من صفاتهم الملازمة لهم ويظهر لك من هذا المعنى أن من يسرق مرة أو مرتين ولا يستمر في السرقة ولم يتعود للصوصية لا يعاقب بقطع يده، لأن قطعها فيه تعجيز له،

ولا يكون ذلك إلا عند اليأس من علاجه، وعن الآية «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ» يقول: يطلق هذا الوصف على المرأة والرجل إذا كانا معروفين بالزنا، وكان من عاداتهما وخلقهما، فهما بذلك يستحقان الجلد.

وأورد الشيخ رأيه في السنة في مقدمة كتابه، فتحت عنوان «السُّنَّةُ» قال: والسُّنَّةُ هي الطريقة العملية في تطبيق الكتاب، فوظيفة الرسول ﷺ تبليغ الكتاب وهداية الناس للعمل به.

وهذه الإشارات تكفي لإيضاح مذهب الرجل ولا ريب أنه محاولة لتطويع الكلمات والألفاظ لمعاني سبقت على ذهن الشيخ ويمكن فهم هذا الاتجاه أنه جاء في فترة انحسار الفكر الإسلامي الذي حدث ما بين العشرينيات والأربعينيات قبل أن يستطيع الإخوان المسلمون إيقاظ الوعي الإسلامي.. وبدأ المد الإسلامي.. ففي فترة الانحسار هوت الأصالة الفكرية الإسلامية، وتدهورت معنويات القيادات الإسلامية أمام المد الاستعماري والنزعة الأوربية في التفكير.. والحياة، وحاولت تطويع المبادئ والمفاهيم الإسلامية بما يتفق مع العصر الحديث.

ومن حسن الحظ أن هذه الفترة قد طويت، وبدأ من الأربعينيات المد الإسلامي الذي لا يزال حتى الآن مستمراً رغم ما يوجه إليه من ضربات، وقد انقلبت الآية وأصبح الاتجاه و «الموضة» هي تطويع المفاهيم الأوروبية لتتفق مع المبادئ الإسلامية، أو على أقل تقدير إيجاد لقاء بينهما وإثبات أن العلم الحديث يتفق مع ما يتضمنه القرآن والسُّنَّةُ.

كما يجب أن نضع في حسابنا أن المد الإسلامي في اصطحاب بنهضة في النشر الإسلامي وإحياء التراث بما في ذلك الموسوعات في التفسير والسُّنَّةُ، ومكن هذا عدداً كبيراً من المفكرين والكتاب من غير فئة الشيوخ ومن غير الذين تتقفوا ثقافة إسلامية تقليدية في الأزهر وغيره من الجامعات الدينية أن يكتسبوا ذخيرة في فقه الإسلام والتعرف على أحكامه.

وبهذه الطريقة بدأ عدد من الكتاب يحاولون تفسير آيات من القرآن تفسيراً يقوم على اتفاق أحكامه مع العلم الحديث ويدللون على إعجاز القرآن بأنه كان سبق في التنبؤ بكثير من القوانين أو الظواهر التي لم تعرف إلا حديثاً.

وأبرز المعاصرين من هؤلاء شهرة وصيتاً هو الدكتور مصطفى محمود الذي بدأ حياته بالشك والإلحاد وقطع مسيرة طويلة حتى بلغ شاطئ الإسلام والإيمان، ومكنته ثقافته وصلاته الوثيقة بالصحافة ووسائل الإعلام الأخرى أن يكتسب شهرة كبيرة، وأن يعرض أفكاره عن هذا الموضوع في عدد من الكتب لاقت رواجاً كبيراً، فضلاً عن كتاباته العديدة وإذاعاته الكثيرة.

ولا ريب أن لهذا الاتجاه حسناته ومآخذه، وهو بعد لا يُعدُّ بدعاً، لأن من الممكن أن يدخل في أحد مذهبي التفسير والفقه القديمين، مذهب النقل ومذهب الرأي، ويمكن للضوابط القديمة أن تضبط هذا الاتجاه الجديد، كما ضببت الاتجاه القديم نحو أعمال الفكر والرأي.

وقد حدد كاتب إسلامي هذه الضوابط في مقال نشرته إحدى المجلات تحت عنوان «لماذا التعسف الباطل في تفسير القرآن بجر العلم إليه أو حجبه عنه»، فقال إنها دلالة اللغة، وقواعد التفسير وعدم معارضة التفسير مع أي آية أخرى أو حديث ثابت فإذا انطبقت هذه الضوابط على التفسير العلمي؛ فيمكن الأخذ به لأن المسلك الأمثل هو عدم التعسف في محاولة جر العلم إلى القرآن أو حجبه عنه، وطبق هذه الضوابط على بعض الآيات التي تناولها التفسير العلمي مثل الآية «يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَعْظَمْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ»، فقد قيل أن هذه الآية تدل على إمكان التخلص من الجاذبية الأرضية والوصول إلى القمر وغيره من الأجرام السماوية، ولكن الكاتب يلحظ أن الآية تقول «إِنْ اسْتَعْظَمْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» ولم تقل «إلى أقطار السموات» وفرق كبير في الدلالة اللغوية بين التعبيرين، أن «من» لا تصلح في هذا المقام إلا لمعنى واحد هو التجاوز فالمعنى إذن إن استطعتم أن تتجاوزوا أقطار السموات والأرض وتخرجوا عن دائرة الكونيات.

وفي رأي الكاتب أن الآية هي للتعجيز، وأن المعنى المراد الذي تكنى عنه الآية هو أن الإنسان لن ينجو من قبضة الله تعالى وما قد ينتظره يوم القيامة من حساب وجزاء مهما حاول ومهما أوتى من قوة، إلا بسُلطان من الإرادة الإلهية يتعلق بنجاته.

ويستترد: نعم لو جاء التعبير «على» بدلاً من «من» لكان التفسير الشائع مقبولاً.

ويستطرد: وكذلك فإن الآية «مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا» لا تدل على مبدأ التطور ولا تعد سبقاً لـ لامارك وداروين لأن طرف كلمة أطواراً إلى هذه المعاني يتناقض مع آيات صريحة أخرى مثل «لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ» وأن كلمة أطواراً تفسرها آية أخرى هي «يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظِلْمَاتٍ ثَلَاثٍ» وفي مقابل هذا، فإن الكاتب يرى أن الآية «أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا» تتم عن الجاذبية الأرضية لأن كلمة (كفاتاً) هي الجذب والضم، كذلك لاحظ أن القرآن يصف الشمس بأنها سراج مضيء، وإذا تحدث عن القمر وصفه بأنه منير وأن هذا لغوياً يجعل القمر جرمًا باردًا لا حرارة فيه، يكتسب نوره من جرم آخر، بعكس الشمس، ويرى أن الآية «وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَاسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ» بأنها تعبير عن الحقيقة العلمية الخاصة بتلقيح الرياح السحاب بالشحنات الكهربائية الأمر الذي يؤدي إلى سقوط الأمطار، وأنا لا نستطيع أن نفر بهذه الآية من هذه الحقيقة العلمية^(١).

وسفه الدكتور محمد كامل حسين - الكاتب والمفكر الديني المعروف - دعوى التفسير العلمي للقرآن، وقال: إنها «بدعة حمقاء سخيفة، الواقع الذي حمل أهله عليها سخيف، وغايتها سخيفة والتفكير الذي أدى إليها سخيف»، وفند فكرة أن القرآن قد أشار إلى نظرية النسبية في الآية «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ»، وتساءل.. وبعد فهل في شعر أبي نواس ما يدل على أنه عرف التطعيم والمناعة والعلاج الهيبوباتي لقوله «وداوني بالتّي كانت هي الدواء» هذا أقرب كثيرًا إلى هذه الموضوعات عن آية مواقع النجوم إلى نظرية النسبية، وسمي^(٢) هذا التفسير بالتفسير الحرباوي الذي يلبس لكل حالة لبوسها.

وتعرض لهذا الموضوع الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي في كتابه «الحرية في الإسلام»؛ إذ خصص فصلاً موجزاً عن «تعسف الكتاب في تفسير آيات القرآن وفق النظريات العلمية الحديثة، وانحرافهم في هذا عن مدلول اللغة وأغراض الكتاب الكريم» أشار فيه إلى «الجنائية الكبرى التي جناها بعض من أقحموا أنفسهم في الدراسات

(١) انظر، المقال المشار إليه بقلم الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في مجلة العربي، العدد ٢٤٦، جمادي الثانية ١٣٩٩هـ - مايو ١٩٧٩م، ص ص ٥٥-٥٩.

(٢) متنوعات (وهي مجموعة مقالات الكاتب)، الجزء الثاني، ص ٣.

الإسلامية، إذ يحاولون أن يفسروا بعض آيات القرآن تفسيراً يجعلها منطوية على النظريات العلمية الحديثة، وسيئون بذلك أبلغ إساءة، من حيث لا يعلمون إلى الإسلام والقرآن من عدة وجوه:

١ - فهم أولاً يتعسفون كل التعسف في تفسير آيات الكتاب الكريم، وتحميلها ما لا تحتل من المعاني وما لم يفهمه العرب منها، ولا يمكن أن يفهمه منها ملم باللغة العربية وأساليبها في البيان، حتى يتاح لهم أن يقرروا أن القرآن قد سبق البحوث الحديثة فيما قالت به من نظريات وما اكتشفت من قوانين، أو قد تبنأ بما عسى أن ينتهي إليه من نتائج، والأمثلة على ذلك تجل على الحصر فيما يخرجهُ هؤلاء من كتب وما ينشرونه من مقالات.

فمن ذلك مثلاً ما يقوله أحدهم في فصل عقده في كتابه عن وحدة الخلق إذ يفسر قوله تعالى «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا» بأن النفس البروتون، وأن زوجها هو الإلكترون، وهما العنصران اللذان تتألف منهما الذرة، وفي ذلك يقول بعد كلام كثير عن الجسيمات التي تتألف منها الذرة هذه الحقيقة العلمية التي يتيه بها العصر الحديث قد جاء بها القرآن الكريم منذ ألف وأربعمائة سنة في صراحة ووضوح؛ إذ تقرر الآية ١٨٩ من سورة الأعراف أن كل ما خلق الله إنما خلقه من نفس واحدة وجعل منها زوجها أليست هذه هي البروتونات والإلكترونات.. الكهارب الواحدة موجبة وسالبة، أي النفس الواحدة.. الزوجية الجنس بين موجب وسالب، ومن الغريب أنه كان يكفي هذا الكاتب لاتقاء تخبطه هذا وتعسفه في تفسير الآية الكريمة أن يقرأها كاملة ويتأمل معناها إذ تقول «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمَلاً خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبِّهَا لَنْ أَنبِتَنَّ صَالِحاً لَنُكَونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ».

ومن ذلك أيضاً ما يقوله المؤلف نفسه في فصل عقده عن الأقمار الصناعية وغزو الفضاء إذ يفسر قوله تعالى «وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ» فيزعم أن الآية تشير إلى الأقمار الصناعية وسفن الفضاء وما تحمله من دواب، وفي ذلك يقول أطلقت روسيا أجهزة علمية سميت بالأقمار الصناعية تدور حول الأرض، وأتبعتها أجهزة أخرى تحمل نوعاً من الكائنات الحية

لتدرس تأثير الانطلاق والارتفاع والإشعاع والضوء والجاذبية.. وهذه الأقمار التي خرجت من الأرض في الوقت الذي انتشر فيه الإلحاد لتتحدث عما في الكون الغامض وتزيح بعضاً من هذا الغموض، ألا يمكن أن تكون هذه هي الدابة التي تتبأ بها القرآن الكريم في سورة النحل (صوابه في سورة النمل) في الآية ٨٢ التي تقول «وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ» فيزعم أن الكلبة «لايكا» التي وضعها الروس في أول تجربة لسفن الفضاء قبل أن يضعوا فيها أناس من البشر قد تكلمت بلغة الكلاب في أثناء دورانها حول الأرض فنعت على الآدميين عدم إيمانهم بآيات الله.

ومن ذلك أيضاً ما يقوله المؤلف نفسه في فصل عقده عن الغناء الأحرى، إذ يفسر هذا الغناء في قوله تعالى «وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى» بأن المقصود منه الفحم الحجري، وفي ذلك يقول لبثت هذه الكتل الضخمة من الأشجار والنباتات مطمورة في باطن الأرض سنين عديدة حتى اكتشفها الإنسان واستعملها وقوداً سماه فحمًا أليس ذلك ما يقول به القرآن إذ أن الله هو الذي أخرج المرعى ثم جعله غثاء أحرى، فبحسب ما يراه هذا الكاتب يكون الله تعالى قد مَنَّ على الناس في القرن السابع الميلادي بتطور جيولوجي لم يكونوا قد عرفوه بعد ولا يستطيعون فهمه من عبارة الآية.

ومن ذلك ما يقوله المؤلف نفسه في فصل عقده عن انشقاق القمر، إذ يفسر قوله تعالى «اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ» فيقول إن القمر يقترب من الأرض، وهذا الاقتراب وإن كان يسير حثيثاً (يريد أن يقول بطيئاً فجاء بكلمة تفيد ضد المعنى الذي يريد) إلا أنه بتوالي العصور سيجعل القمر يقترب من منطقة تفوق الجاذبية فيها تلك التي تجعله على بعده من الأرض الذي يحفظه.. وإن أول علامة على دخول منطقة الخطر هو حدوث زلازل مدمرة في القمر حتى يصل الحال إلى زلزلة عنيفة دائمة تسبب انشقاقه وإذا انشق وتهاوي مكوناً طبقات حول الأرض كما في زحل أفلا يؤثر ذلك في جاذبية الكواكب وأجرام أخرى تمسكها جاذبية القمر نفسه؟.. فهلا يكون ذلك دليلاً على قيام الساعة؟..

وهذا قليل من كثير مما حواه هذا الكتاب العجيب، وما تحويه كتب أخرى على شاكلته.. وانظر إلى أي مدى يصل التعسف بهؤلاء في تفسير آيات الذكر الحكيم، وتحميلها ما لا تحتمل، وفي التلاعب بكلام الله واتخاذ هزواً.

٢ - ولا يقتصر الأمر على تعسف هؤلاء في تفسير آيات الذكر الحكيم وتحميلها من المعاني ما لا تحتل، بل إنهم بمسلكهم هذا يعرضون كلام الله للكذب من النظريات العلمية ليست ثابتة، ولم تقل الكلمة النهائية فيما تعالجهم ظواهر.. وقد تظهر كشوف أخرى تبين عن خطئها أو عن نقصها.. فإذا فسر كتاب الله على وجه يتفق مع نظريات حاضره، ثم ظهر عدم صحتها فيما بعد فإن هذا يدعو إلى تكذيب كتاب الله، أو على الأقل زعزعة ثقة الناس بحقائقه.

٣ - وهم بذلك أيضاً يصفون الإسلام بوصمه هو منها براء؛ إذ يحاولون بذلك أن يظهروا القرآن بمظهر كتاب يقرر النظريات العلمية على أنها عقائد دينية نزل بها الوحي الأمين من قبل الله تعالى.. وهذا مخالف لاتجاه الإسلام وروحه، ولما يحث عليه القرآن من التأمل في ظواهر الكون واستنباط قوانينها العامة، ولما يقرره من مبادئ سامية تتعلق بحربة التفكير والتعبير^(١).

على أن الأستاذ الدكتورة عائشة عبد الرحمن أو «بنت الشاطئ» كما توقع كتاباتها كانت هي أبرز من عارض هذا الاتجاه الجديد وشنت عليه حملة شعواء، وخصت بالهجوم الدكتور مصطفى محمود أشهر ممثلي هذا الاتجاه فتحت عنوان «الأفيون العصري» كتبت في جريدة الأهرام:

عبثاً حاول الغزو الإلحادي أن ينصرف المسلمون عن دينهم القيم بالمقولة الرائجة المشهورة (الدين أفيون الشعوب).

وأخشي ما أخشاه هو أن الصياغة المبتدعة لفهم القرآن الكريم وتأويله بغير علم يمكن أن تتول بالجماهير، مع إيمان تعاطيها، إلى أن يكون الدين، في صياغته المحدثه، هو الأفيون المخدر لوعيتها، من حيث لا تدري.

لقد دخلت هذه البضاعة سوق الكتاب والكلمة، بضجيج إعلامي صاحب، فزاحمت فيها مخدرات الجنس والجريمة، التي تعزف عنها الجماهير المتدينة لظاهر جرأها على الدين، وخروجها على التقاليد والأعراف.

(١) الحرية في الإسلام، للدكتور علي عبد الواحد وافي، الصفحات من ٨٣ إلى ٨٨، دار المعارف، سلسلة اقرأ.

لكن المتدينين لا يجدون أي حرج على الإطلاق من تعاطي ما يقدم إليهم باسم الدين والعلم، بتمويه خبيث ماكر، يفوت على غير الراسخين في العلم.

وما أيسر رواج هذا المخدر العصري؟

أن مورديه ليسوا كتجار الحشيش والأفيون، يطاردتهم رجال المخابرات بجهاز مكافحة المخدرات، ويتعقبون حركاتهم وإشاراتهم.

ثم إن المجتمع يغض عادة، ممن يدمنون على تعاطي الحشيش والأفيون، ولا يرى فيمن يتعاطى الأفيون العصري، إلا سمات الصلاح والتقوى.

فباسم الدين والعلم.. راجت مخدرات الصياغة الجديدة لفهم الإسلام وتأويل كتابه.. في السنوات التي أعقبت كارثة الساعات الخمس من شهر يونيو المشنوم سنة ١٩٦٧م وتعاطاه المسلمون - الشباب منهم بخاصة - فما زالت تلح عليهم وهم في خشية دوار الصدمة، بجاذبية الاستهواء وخلافة العرض ومكر الاستدراج، حتى أدمنوها.

وبلغت بهم فتنة الاستهواء، أن جازت عليهم في غفلة من الوعي دعوى (أمير الجماعة التي سترت الأرض ومن عليها) كما جازت عليهم، وعلى ملايين مثلهم، في غفلة من الوعي، دعوى كاتب صحافي أن (جبريل يمكن أن ينزل على الأرض في أية صورة، ويحمل الوحي إلى أي نبي في أي عصر وبأي لغة).

وألقى الناس إليه سمعهم وهو يقول: (إذا توكلنا على الله فلن نخاف الحرب ولا القنبلة ولا المرض، فإننا أدر كنا وحدة الفاعل، وأنه لا فاعل في الحقيقة إلا الله..).

(أفق إلى نفسك فأنت غير موجود، أنت ظل شأنك شأن الظل موجود على الأرض ما دامت الشمس في كبد السماء، فإذا غربت لم يعد لك وجود).

في آية «وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ»، من القوانين الإلهية التي نعرف الآن الكثير منها قانون الضغط الازموزي، قانون التوتر السطحي، وتماسك العمود المائي، والتوازن الكهربائي والأیوني في المحاليل وقانون التفاضل الكيميائي، وقانون رفض الفراغ، وقانون رد الفعل).

وفي ثنايا هذه الألفاظ الرنانة الخلافة، تعاطي الناس مخدرات سامة من مدسوس الإسرائيليات وبدع التأويل رجماً بالغيب وزور الفتاوى:

كان أعقاب آدم على خطيئته هو الطرد والإهباط من الجنة إلى الأرض والنزول إلى أسفل سافلين وهي هاوية التيه المادي إلى طين المستنقعات إلى مجرد جرثومة في طين الأرض، وكان على آدم أن يخرج من هذه التيه المادي في انبثاق متدرج عبر خمسة آلاف مليون سنة كما تقول لنا علوم البيولوجيا، عبر مراحل وأطوار بدأت بالخلية الأولى والأميبيا، صعوداً إلى الإسفنج والرخويات والقشريات.

فرض الحجاب على النساء.. إرهاف لغريزة الرجال الجنسية، كما تعلم الكاتب من رحلته إلى قبائل العراة في أعماق أفريقية.

لو أخذنا آية الأمر بغض البصر، بظاهر حروفها.. فسوف نجد أن الحياة الطبيعية في زماننا، زمن الميني جيب والديكولتية والجابونيز والصدر العريان والشعر المرسل والبروكات الذهب، أمر صعب، والسير في شارع عماد الدين أو فؤاد أو سليمان باشا (كذا) سيراً مطابقاً لحروف الآية، هو الأمر العسير، ونحن قد نرى وجهاً فنهتف بالقلب إعجاباً (الله) ونقصد الخالق الذي صور، وليس المخلوق فلا تكون هذه النظرة حلالاً فقط، وإنما تكتب لنا حسنة.

مع قوله باحتمال أن تنتهي الحياة على الأرض بحرب ذرية من الصين، فيكون قيام الساعة بعد نحو ثلاثين سنة، كتأويل رؤيا يوحنا اللاهوتي.

وتقريره إبطال الجزاء في الآخرة بنص قوله: (عن كل ما جاء عن الجنة والجحيم - في القرآن - ما هو إلا ألوان من ضرب المثال وألوان من الرمز)، والنذير للضالين بعذاب جهنم (مثل تخويك لابنك حينما تحذره من إهمال نظافة أسنانه وتقلبه له: إذا لم تنظف أسناتك بالفرشاة فإن الفئران سوف تأكل أسناتك وبالطبع لن تأكل الفئران أسنانه).

حتى الحساب هنا، يبدو أنه حساب النفس للنفس، تعالى ذو الجلال أن يحاسب أمثالنا وأن يعذب أمثالنا، ولكن هذه المعاني تضع في النظرة المتعجلة والقراءة السطحية والوقوف عند الحروف وعند جلجلة الألفاظ.. أكاد أجزم بأن ألفاظ القرآن بما

فيها من جلجلة وصلصلة حينما تصف الجحيم، إنما هي نذير حقيقي تعزية لأنفسنا عدلاً وصدقاً.. وأكاد أضع يدي على الحقيقة لا ريب فيها.

«والسلام على من اتبع الهدى» صدق الله العظيم^(١).

وبعد ثلاث سنوات تقريباً عاودت الدكتورة بنت الشاطي هجوماً المعهود، فنشرت في جريدة الأهرام كلمة تحت عنوان «ذلك مبلغهم من العلم جاء فيها»^(٢):

«لطف الله بأممتنا، ما أن يهل الشهر العظيم»^(٣) حتى تفرز لنا أجهزة الإذاعة والنشر

صنفيين من العلمانيين:

الصنف الأول: وحديث اليوم عنه، مذيعون وصحفيون، يخوضون فيما لا علم لهم به من القرآن الكريم والحديث الشريف وعلوم العصر ومجهول الغيب، في وجبات يومية على موائد الصحف، ومسلسلات رمضان مذاكرة على أوسع نطاق، تلح على الناس بذرائع تشويه عقلي وديني فادح بما تثبت فيهم من بدع تأويل للقرآن الكريم.

في مقال علماني مثلاً، يلتقط أحدهم حديثاً رواه الترمذي (كذا) في الحشرات تسمعنا ولا نسمعها - وقد يكون الترمذي ضعف الحديث بعلة من علل الإسناد أو المتن، ويهيم بنا المقال العلماني في صحراء كاليفورنيا ليفرجنا على صندوق العجب من تجارب ماسبيرو في مسلسل (الإعجاز العلمي للقرآن الكريم)، تقديم بدعاً من التأويلات العلمانية، في كل حلقة ثلاث آيات، أو كلمات منها مبتورة من سياقها تؤول بأخر ما وصل إليه العلم الحديث عند علماء ماسبيرو^(٤)، منها مثلاً تأويل قوله تعالى «إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ» بما اكتشف العلم الحديث من عناصر تكوين التربة المماثلة تماماً لتكوين الجسم البشري (النتروجين والهيدروجين والأوكسجين والصوديوم والبوتاسيوم والمغنسيوم والأزوت والحديد والهرمون والبروتين والسيروتونين).. إلى نحو عشرين عنصراً، رددتها الفرقة الإذاعية العلمانية، في سرد أبله، وقوله تعالى «وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعُ

(١) جريدة الأهرام، ١٩٧٧/٩/٨.

(٢) الأهرام ١٩٨٠/٩/٨، ص ١٣.

(٣) أي شهر رمضان.

(٤) تشير الكاتبة إلى التلفزيون المصري.

للنَّاسِ» إِعْجَازُهُ الْعِلْمِي أَنَّ الْعِلْمَ الْحَدِيثَ اكْتَشَفَ أَنَّ عُنَاوِينَ الْحَدِيدِ تَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ بِقَوَانِينِ الْهَيْدْرُولِيكَا وَالْدَيْنَامِيكَا (وَالْبُولِيْتِيكَا) وَمَا لَا أُدْرِي مِمَّا آخِرُهُ (كَا).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ * وَالْأَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ».. بَتَرَتْ الْآيَاتَانِ مِنْ سِيَاقِهِمَا مَعَ الْآيَاتِ قَبْلَهُمَا وَبَعْدَهُمَا فِي رَجْعِ الْإِنْسَانِ الْيَوْمَ الْبَعْثِ وَالْحِسَابِ، لِنَسْمَعِ مِنْ إِعْجَازِهَا الْعِلْمِي مَا تَقَوْلُهُ الْجِيُولُوجِيَا وَالْبِيُولُوجِيَا وَالْأَنْثُرُوبُولُوجِيَا (وَالْمَنُولُوجِيَا) مِنْ إِرْجَاعِ السَّمَاءِ مَا تَمْتَصُّهُ مِنْ بَخَارِ مِيَاهِ الْمَحِيْطَاتِ وَالْبَحَارِ، وَمَقْدَارِهِ كَذَا مِنْ أَلُوفِ الْأَطْنَانِ فِي السَّاعَةِ إِلَى شَقُوقِ الْأَرْضِ، بِمَقْتَضَى قَوَانِينِ الْبَخْرِ وَالتَّكثِيفِ وَالْإِمْتِصَاصِ وَالْجَازِبِيَّةِ وَالرَّجْعِ وَالصَّدْعِ.

«وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ»، «وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ» بَتَرَتْ الْآيَاتَانِ مِنْ سِيَاقِهِمَا فِي أَحْدَاثِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَيْثُ تَنْتَقِضُ السَّنَنُ الْكُونِيَّةُ فَتَنْتَشِرُ النُّجُومُ وَتَبْعَثُرُ، وَتَرْجُ الْأَرْضُ وَتَزَلْزَلُ وَتَدُكُ الْجِبَالُ وَتَتَسَفُّ لِنَسْمَعِ مَا اكْتَشَفَ الْعِلْمَانِيُونَ مِنْ إِعْجَازِهَا الْعِلْمِي آخِرَ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْعِلْمُ الْحَدِيثُ مِنْ تَفْجِيرِ الذَّرَّةِ فِي الْبِحَارِ وَمَا يَحْدُثُ مِنْ عَمَلِيَّاتٍ كَهْرَبِيَّةٍ وَمَفَاعَلَاتٍ... أَنْتَهَى.

* * *

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ مِنْ حَقِّ الْكَاتِبِ الَّذِي وَجَّهَتْ إِلَيْهِ الدُّكْتُورَةُ بِنْتِ الشَّاطِئِي هَذَا الْهَجُومَ الْعَنِيفَ أَنَّ يَدَافِعُ عَنْ نَفْسِهِ وَأَنَّ يَدْلِي بِوَجْهَةِ نَظَرِهِ، وَهَذَا مَا أَتَاحَتْهُ لَهُ مَجَلَّةُ الْهَلَالِ، عِنْدَمَا أُجْرِتَ لَهُ فِي عِدْدِهَا الْخَاصِ عَنِ الْقُرْآنِ الَّذِي أُصْدِرْتَهُ فِي دَيْسَمْبَرِ ١٩٧٠ لِقَاءَ صَدْرْتِهِ بِالْكَلِمَةِ الْآتِيَّةِ: كَانَتْ الْمَحَاوَلَةُ الَّتِي قَامَ بِهَا مِصْطَفَى مَحْمُودٌ لِنَتْفِيسِ الْقُرْآنِ مِنَ الْمَحَاوَلَاتِ الْمَتَمِيزَةِ فِي الْفِكْرِ الدِّينِي الْإِسْلَامِي الْمَعَاوِرِ، وَقَدْ أَحْدَثَتْ هَذِهِ الْمَحَاوَلَةُ رُدُودَ فَعْلٍ وَاسِعَةٍ فِي أَوْسَاطِ رِجَالِ الدِّينِ، فَكَانَ هُنَاكَ عِدَدٌ كَبِيرٌ مِنْهُمْ يِعَارِضُ هَذِهِ الْمَحَاوَلَةَ، وَيُرَى أَنَّ مِصْطَفَى مَحْمُودَ لَيْسَ مُؤَهَّلًا لِنَتْفِيسِ الْقُرْآنِ؛ حَيْثُ إِنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ يَحْتَاجُ إِلَى تَقَاوُفٍ دِينِيَّةٍ وَاسِعَةٍ لَمْ تَتَوَافَرَ لِمِصْطَفَى مَحْمُودَ، وَوَافِقٍ قَلِيلُونَ مِنْ رِجَالِ الدِّينِ عَلَى مَحَاوَلَةِ مِصْطَفَى مَحْمُودَ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ بَابَ الْإِجْتِهَادِ مَفْتُوحٌ أَمَامَ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنْ الْمَهْمُ فِي هَذِهِ الْمَحَاوَلَةِ أَنَّهَا أُخْرِجَتْ الْقَضَايَا الدِّينِيَّةُ مِنْ حُدُودِ التَّخْصِصِ إِلَى مِيدَانِ رَحْبٍ مِنَ الْمُنَاقَشَاتِ الْعَامَّةِ، فَقَدْ كَانَ قِرَاءُ الصُّحُفِ مِنَ الْمَوَاطِنِينَ الْعَادِيِينَ يَقْرَأُونَ مَا يَكْتُبُهُ مِصْطَفَى مَحْمُودَ وَيُنَاقِشُونَهُ وَيَتَفَقَّحُونَ مَعَهُ أَوْ يَخْتَلِفُونَ.. وَهَذَا فِي حَدِّ ذَاتِهِ يَعْتَبَرُ نَتِيجَةً طَبِيعَةً بِالنَّسْبَةِ

للقضايا الدينية نفسها؛ فقد تحولت من خلال تفسير مصطفى محمود للقرآن إلى قضايا
عصرية يناقشها الناس ويتحدثون فيها، وذلك ولا شك أفضل بالنسبة لهذه القضايا من ان
تعيش محبوسة في المتخصصين من رجال الدين وحدهم.. وفي هذا اللقاء مع مصطفى
محمود يجيب صاحب «التفسير العصري» على عدد من الأسئلة التي تحدد موقفه وتوضح
آراءه المختلفة.

في هذا اللقاء أجاب الدكتور مصطفى محمود عن تفسيره لما في الجنة من أنهار
من العسل واللبن ومختلف الطيبات بأنها مجرد رموز، فقال: أنا لم أنكر اللذة الحسية في
الآخرة، وإنما قلت بأن هذه اللذة الحسية لا أحد يعرفها تفصيلاً.. فليس العسل المحكي عنه
في القرآن هو العسل الذي نعرفه، ولا اللبن، ولا النساء هن النساء، وإنما هي درجات من
اللذة هي بالنسبة إلينا غيب، كأن يقول فنان مثلاً: « كانت امرأة جميلة كالضياء».

إن الفنان هنا، يروى حلمه ومثله الأعلى، بالمثل يمكن أن تكون الجنة ولذتها هي
من نوع هذا المراتب العليا التي لا نعرف لها مثيلاً على الأرض، أذكر أيضاً أنني قلت إن
نعيم الروح درجات يبدأ من المتع الحسية ويرتفع حتى يصل إلى مقام الأنبياء الذين
ينعمون بالله ذاته وبجمال وجهه وبحضرتة الجلالية، وفي ذلك يقول القرآن عن الرجل
التقي إنه «في مقعد صدق عند مليك مقتدر».

فهنا نجد إن الجنة هي الجوار المطلق للحضرة الإلهية، وهي أقصى ما يمكن أن
يتصوره الإنسان من سعادة ولا يجب أن نفهم من القرآن أن آياته نزلت لإشباع أحلام
الفقراء وإنما القرآن يقدم لنا منتهى العلم.

ومرة أخرى سأله المحرر: لقد أثرت قضية هامة هي قضية الدين والعلم. فهناك
اتجاه يحاول باستمرار أن يربط بين أي كشف علمي جديد وبين نصوص قرآنية مختلفة،
على أساس أن العلم لم يأت بجديد، بدليل وجود إشارات إلى العلوم الحديثة في القرآن،
وأعتقد أنك لجأت إلى ذلك.. فمثلاً تدلل على كروية الأرض في القرآن، مستشهداً بما جاء
في سورة الزمر آية ٥ «يُكْوَرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكْوَرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ»، وشرحت ذلك
بقولك «وهي آية لا يمكن تفسيرها إلا أن نتصور أن الأرض كروية»، وتستشهد بقوله الله
تعالى «ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٍ»، ونقول شارحاً «أي أنه سوف يشرحه ويبينه في مستقبل
الاعصر».. وغير ذلك من الاستشهادات العلمية الكثيرة وهذا الكلام يطرح عدة تساؤلات

مثلاً.. ألا يعيّن ذلك أن الذين نزل عليهم القرآن وآمنوا به منذ حوالي ١٤٠٠ عام مضت لم يفهموا عددًا من آياته لأن الوسائل العلمية لم تكن متاحة لهم مثلما هي متاحة لنا الآن؟

- وما الحكمة في أن ينزل الله آيات على قوم لن يفهموها، وإنما سيفهمها من سيأتون بعد ١٤٠٠ سنة؟

- هل على العلماء أن يبدأوا بدراسة القرآن أولاً، قبل أن يدسوا المؤلفات العلمية، وقبل أن يتوجهوا للمعامل ما دام في القرآن كل شيء عن العلم؟

أجاب الدكتور مصطفى محمود: العلم له مجاله، وأنا لم أقصد الحجر على العلماء باسم القرآن وإنما كل ما قصدته أنه لا يوجد تناقض بين القرآن وبين الحقائق العلمية الثابتة ولا يعني هذا أن نكف عن البحث العلمي لمجرد أننا نملك «القرآن».. هذا فهم خاطئ لكلامي.. وأنا أقول إن القرآن لم يفضي إلينا بكل أسرارهِ إلى الآن.

وحكمة الله واضحة في أنه لم ينزل كتابه على الناس ليفهم كله وينتهي من أمره في أول جيل.. وإنما أنزله للعالمين، وليكون سرّاً يبسط سلطانه على كل الدهور ويتحدى جميع العقول وبالنسبة للنقطة الثالثة.. فأنا لم أقل هذا الكلام فالعلم له مجاله والقرآن له مجاله.. والعلم له أدواته والدين له وسائله.. ولا يصادر أحدهما علم الآخر ولا يحتكر أحدهما علم الآخر..^(١).

* * *

والذي لا ريب فيه أن التعسف في تأويل القرآن أو المضي به شططاً وتطويعه لينتفق مع مبدأ علمي ينم عن عدم فهم لجوهر القرآن ورسالته ويصبح تهافتاً لا يكسب القرآن شيئاً، فالقرآن قد كان، وسيظل دائماً أعظم وأبقى من كل هذه المكتشفات والمخترعات والنظريات، ولن يكون إلا محاولة جديدة فاشلة كمحاولات عديدة قديمة اعتبرت شاذة، ونبذت.. وفي الوقت نفسه فإن تجاهل اتفاق آيات قرآنية بحكم صريح ألفاظها مع النواميس الكونية يعد وصولاً من النقيض إلى النقيض ومخالفة لنهج القرآن الذي جاء مصدقاً وشارحاً للسنن الإلهية في الكون ومستدلاً بها على حكمة الله.

(١) مجلة الهلال، عدد خاص عن القرآن، ديسمبر ١٩٧٠، الصفحات ١٥٢-١٥٧.

وقد تجدر الإشارة إلى أن بعض التأويلات التي تضمنتها التفسيرات العصرية ليست جديدة تمامًا.. وقد تحدث ابن تيمية في رسالته «الإكليل في المتشابه والتأويل» عما في الجنة من أنهار من لبن وخرم وهل هي حقيقة يجري فيها لبن وخرم كما يعرفها الناس أو أنها رموز لتفهم «النعيم الروحاني» ورأي أنها من المتشابه، لأن الله تعالى يقول «فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةٍ أَعْيُنٍ» ويقول «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر»، وقد قال ابن عباس «ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء، فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمرًا ولبنًا وماءً وحريرًا وذهبًا وفضة وغير ذلك، ونحن نعلم قطعًا أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما في قوله «وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا» على أحد القولين أن يشبه ما في الدنيا وليس مثله، فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء من جهة القدر المشترك بينهما، ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها في الدنيا ولا سبيل إلى إدراكها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه، وتلك الحقائق على ما هي عليه تأويل ما أخبر الله به.. وهذا فيه رد على اليهود والنصارى والصائبين من المتفلسفة وغيرهم فإنهم ينكرون أن يكون في الجنة أكل وشرب ولباس ونكاح ويمنعون وجود ما أخبر به القرآن.. ومن دخل في الإسلام وناقق المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضروبة لتفهم النعيم الروحاني إن كان من المتفلسفة الصائبة المنكرة لحشر الأجساد وإن كان من منافقة الملتين المقربين بحشر الأجساد تأول ذلك على تفهم النعيم الذي في الجنة من الروحاني والسماع الطيب والروائح العطرة، كل ضال يحرف الكلم عن مواضعه إلى ما اعتقد ثبوته، وكان في هذا أيضًا متبعًا للمتشابه إذ الأسماء تشبه الأسماء والمسميات تشبه المسميات، ولكن تخالفها أكثر مما تشابهها فهو لاء يتبعون هذا المتشابه ابتغاء الفتنة بما يوردونه من الشبهات على الإمتناع أن يكون في الجنة هذه الحقائق وابتغاء تأويله ليردوه إلى المعهود في الدنيا قال الله تعالى «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» فإن تلك الحقائق قال الله فيها «فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةٍ أَعْيُنٍ»، (لاملك مقرب ولا نبي مرسل)^(١).

(١) «الإكليل في المتشابه والتأويل»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، نشر مكتبة أنصار السنة المحمدية، (١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م)، ص ص ١٢ - ١٣.

بل أن ما أورده الدكتور مصطفى محمود عن الحسنه، التي تكتب لمن يرى امرأة جميلة فيهتف «الله» باعتبار ذلك إعجاباً بقدرة الله جاء بنصه تقريباً في تفسير سورة النور لابن تيمية «وإذا قال احد أنا ما انظر إلى المليح إلا مرد لأجل شيء، ولكن إذا رأيتة قلت سبحان الله تبارك الله أحسن الخالقين»^(١).

وبالنسبة لعلوم الفلك والطبيعة واستلهاهم تفسيرها من القرآن نجد هذا النص «روي البيهقي أن بعض الفقهاء قال يوماً لأبي الحسن الأنباري الحكيم المهندس الذي كان يقرر كتاب المجسطي لعمر الخيام، ما تدري؟ فقال أفسر آية من كتاب الله، فقال له الفقيه: وما تلك الآية؟ قال الأنباري قول الله تعالى «يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا»، فأنا أفسر كيفية بنائها»^(٢).

فلا جديد في الأمر بشقية أصلاً، وإنما الجديد هو إشاعة ذلك ونشره بحكم وسائل الإعلام الحديثة وقبل أن يولد الدكتور مصطفى محمود كان «دكتور» آخر يلفظ أنفاسه بعد حياة نشطة، كان أبرز ما فيها محاولته التوفيق ما بني القرآن والعلم الحديث ويمكن أن يكون رائد التفسير العصري ذلكم هو الدكتور محمد توفيق صدقي (١٨٨١-١٩٢٠م) الذي كان طبيياً في سجن طره وابتداء من سنة ١٩٠٥ وأخذ ينشر قسي مجلة «المنار» التي كان يصدرها السيد رشيد رضا والتي تعد سلفية إلى حد كبير سلسلة من المقالات عن الفلك والقرآن دلت فيها على أن تعاليم القرآن تتفق مع ما وصل إليه العلم الحديث فقد وردت في القرآن أن هناك مجموعات من الكواكب تربط بينها قوة الجاذبية، وهذه حقيقة يدعى الاوروبيون أنهم مكتشفوها، مع أن القرآن قد سبقهم إليها وتلك معجزة من معجزات القرآن الظاهرة.

(١) وقد رفض ابن تيمية هذه الدعوى، ورأى أن جعل هذا النظر المحرم عبادة بمثابة جعل الفواحش عبادة، وأن تخصيص التسبيح عند رؤية المرأة الجميلة إنما يعود إلى أن الجمال يغير قلبه وعقله، وقد يذهله فيكون تسبيحه لما حصل في نفسه من الهوى.. (تفسير سورة النور لابن تيمية حققه وشرح أحاديثه محمود إبراهيم زايد دكتور عبد المعطي قلجعي - دار الوعي - حلب ١٩٧٧ ص ١٣٨).

(٢) «تاريخ حكماء الإسلام»، ظهير الدين البيهقي، تحقيق الأستاذ كرد علي، ص ١٠٤ (استشهد بها في بحث جهود العرب في الفلك) للأستاذ حسن ملا عثمان، حلب، سوريا، في أبحاث المؤتمر العلمي العربي الأول، الإسكندرية، سبتمبر ١٩٥٢، نشر الجامعة العربية، ص ١٩٥.

ويقول الدكتور صدقي أنه عند نهاية العالم ستتراخي قوة الجاذبية التي تربط الأفلak معًا وستتناثر النجوم كما ورد في القرآن في سورتي الانفطار والانشقاق.

ويذهب الدكتور صدقي إلى أن السموات السبع، التي يكثر ورودها في القرآن هي الأفلak السبعة؛ لأن السماء في اللغة هي كل ما يعلو الإنسان أو يرتفع عن رأسه، وقيل في السموات أنها طبقات بعضها فوق بعض ذلك؛ لأن مدار كل واحدة منها فوق مدار الأخرى.

ولما كان نظامنا الشمسي يدور حول فلك معين، لا نعرف كنهه على وجه التدقيق، فمن الواضح أن الأفلak الأخرى تدور حول كوكب ثابت، وليس بعيدًا أن تكون كل هذه الأفلak التي تدور حول مركز واحد مشترك بالنسبة للجميع، يجذب الكل ويديره ويضبط نظامه، ذلك المركز هو العرش أو كرسي السموات والأرض.

ويرى الدكتور صدقي أن هذا المركز هو على الراجح، الذي وصفه القرآن بأنه عرش الله ويثبت في مكانه قوى خاصة جعلها الله فيه، ولسنا نعرف طبيعتها، ولكن القرآن يقول «وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةً»^(١).

ولكن للقضية جانبًا آخر، لا يدور حول الموضوع ومدى صحة وسلامة المبدأ أو خطأ وصواب المنهج، أو توفيق هذا الكتاب أو عدم توفيقه، ولكنه يدور حول الذين يكون لهم الحق في تفسير القرآن، وأن هذا الحق يجب أن يقصر على المتخصصين، وقد شرحت هذه الفكرة الدكتور بنت الشاطي أكثر من مرة كان آخرها كلمتها في جريدة الأهرام تحت عنوان «هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ»، جاء فيها: «حديث اليوم عن صنف آخر من موردي بضاعة العلمانية، أطباء وزراعيين وعلماء في القانون والفلك والطبيعات يتصدون لتأويل القرآن بعلم العصر، وليسوا من أهل العلم بالقرآن ولا فكرة لديهم عن علومه التي جاوزت ثمانين علمًا».

البلاء بهم أفده والفتنة بهم أشد.

(١) نشرت مقالات الدكتور صدقي أولاً في المنار، ج ٨، سنة ١٩٠٥م، ثم طلعت أول مرة قبيل وفاته (١٩٢٠م)، وأعيد طبعها بعد ذلك سنة ١٩٢٧م، وقد اعتمدنا في هذه الفقرة على كتاب «الإسلام والتجديد في مصر»، تأليف الدكتور تشارلز أدامس، ترجمة عباس محمود، ص ص ٢٣٣ - ٢٣٤

العوام يتلقون بضاعتهم العلمانية، مأخوذين بألقابهم العلمية ذات القيمة والاعتبار، مبهورين بما يخرجون من جرابهم العلماني من عجائب ما اكتشفوه في القرآن الكريم من نظريات ومعادلات وقوانين علمية موضحة برسوم بيانية لمسار الأفلاك وطبقات الجو وجيولوجيا القمر، وقوائم إحصائية لمقاييس الأبعاد الكونية وأوزان العناصر وذبذبات الأذن وطاقة تفجير الذرة وأعمار العصور الجيولوجية وحركة الأجرام السماوية.

والمختصون في هذه العلوم يزدرون تزيف العلمانية العصرية لمصقات قرآنية على علوم الطبيعات والرياضيات، مقابلة على ما يفنون أعمارهم في دراسة قانون أو نظرية منها على علماء الاختصاص فيها، ويعجبون لمقتطفات من كلمات قرآنية مبتورة من سياقها تؤول بعلم لم تقف عند المعروف منها اليوم، بل تظل أبداً تتلقى جديداً فيها من جهود الأجيال المتعاقبة من العملاء والمكتشفين.

مقال في الجاذبية وقوانينها يلصق عليه بعض الآية «اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ»، وبحوث في علم الأجنة منقولة من عشرات المراجع الأمريكية تقدم في تفسير قوله تعالى «خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ»، ومقال في سفن الفضاء تلصق عليه الآية مبتورة من سياقها في الوعيد «فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ * وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ * وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ * لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ».

ويقال: يجتهدون ولهم أجرهم إذا اخطأوا، وأجران إن أصابوا.

الاجتهاد مباح لأهله، محظور على غيرهم.. يجتهد الطبيب والمحامي ويخطئان فلا يحرمان الأجر، ويضاعف الأجر إذا نجت العملية أو كسبت القضية.

ويعاقب من يمارس الطب أو المحاماة بغير مؤهل وإن أصابا في اجتهادهما فنجحت العملية وكسبت القضية.

ولم نسمع بطبيب رمد يجتهد في طب القلب أو المسالك البولية، فضلاً عن أن يجتهد في الطب البيطري أو اللوغاريمات.. ولا عهد لنا بأستاذ في القانون الدستوري يحاضر في القانون الجنائي، فضلاً عن أن يجتهد في الديناميكا أو الهيدروليكا أو الاستاتيكا، ولا بعالم نبات يؤلف في علم الحيوان، فضلاً عن أن يجتهد في الفلك والرياضيات.

كتاب الإسلام وحده هو المستباح، وكأن ليس له علماء ذوو دراية واختصاص وفي الدول مناصب كبرى لمشيخة الأزهر والفتوى والإقراء.. وأساتذة الاختصاص من كليات أصول الدين والشريعة والحديث واللغة العربية.. لا يحاضر أستاذ التاريخ الإسلامي في الفقه والأحكام أو التفسير وعلوم القرآن أو الحديث وعلومه، فضلاً عن أن يجتهد أحد هؤلاء، ولو كان شيخ الإسلام، في الطب أو الصيدلة.

ويقال: هل يتجمد فهمنا للقرآن عند فهم النبي الأمي في عصر بدائي، لم يسمع بالتكنولوجيا والديناميكا والأنثروبولوجيا.. وبيئة يدوية تركب الناقة وتستقي من العيون والآبار وتستضيء بالزيت والحطب.

القرآن كتاب عقيدة وشريعة ومنهاج.. أي تفسير له محكوم بنصه الثابت وبيان مبلغه عليه الصلاة والسلام، فأى إسلام هذا الذي يراد لأمة فيه أن تأخذه من العلمانيين ولا علم لنبي الإسلام؟

ليست علوم القرآن العقيدة والشريعة مكتسبة يستحدث فيها العصر جديدًا ينسخ نص القرآن و علم النبوة.

وكل علم مكتسب يظل أبدًا عرضة للإضافة والتغيير والتبديل والنسخ.. وقد وضع القرآن لأُمَّته منهج كسب العلم والمبادئ والغايات ولم يقيد بها بحد تتجمد عنده، بل ترك الطريق مفتوحًا لجديد العلم.

وقال عليه الصلاة والسلام: «ما كان من دنياكم فإليكم، وما كان من دينكم فإلي..» وردة عقلية ودينية أن يؤخذ أي علم من غير أهله وأن يرسخ العلمانيون في أذهان الناس، أن لديهم من علم القرآن والدين ما لم يعلمه نبي الإسلام عليه الصلاة والسلام.

«إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ» صدق الله العظيم^(١).

* * *

(١) جريدة الأهرام، ١٠/٨/١٩٨٠.

ونحن نؤمن إيماناً تاماً أن هذه النقلة من الموضوع إلى الذات، ومن المبادئ إلى الأشخاص نقلة خطيرة وسيئة، وإن القياس الذي أوردته الدكتوراة قياس فاسد لا يستقيم، فضلاً عن أنه هو نفسه لا يتمشى مع ما أردته، وما قصدت إليه.

فبادئ ذي بدء، ومن ناحية المبدأ نقول إن الذي يهم دائماً هو الموضوع ويجب أن نطلب الحكمة بصرف النظر عن المكان الذي توجد فيه، والشخص الذي ينطق بها والشكل الذي تتلبس به ويجب أن نصدر أحكامنا عن هذا وحده، ونعرف الرجال بالحق فإذا انعكست الآية فاشتربنا الشروط في المكان الذي تطلب منه الحكمة والأفراد الذين ينطقون بها والشكل الذي تتلبس به، فإننا نحجر على الحقيقة ونصدر عن الهوى ونشرك بالحقيقة الموضوعية المجردة هوى النفوس.. وأغراض الأفراد والفئات ونعرف الحق بالرجال.

هذا مبدأ قديم عرفه اليونان عندما لم يسمح فلاسفتهم العظام للعلاقات الخاصة سواء كانت تلمذة أو صداقة بأن تؤثر على مناهجهم وما تنتهي إليه هذه المناهج.. وعرفه العرب عندما ترجموا معه أو ينتهوا إلى غير ما انتهى، وعرفها الإسلام ودعا إليها أحر دعوة، عندما قرن ما بين الوثنية والأشخاص، وربط ما بين الديانة والحقيقة الموضوعية، وجعل من الأنبياء - وهم أعلى نماذج بشرية - نقلة للرسالة وحذرهم من أن يحدوا قيد أنملة عما أوحى إليهم، واستبعد منهم كل المعاني الذاتية من نسب أو جاه أو ثروة وندد بمن شاء أن ينزل القرآن على رجل من القرينتين عظيم.

وعرفته العصور الحديثة، وكان في أصل مبدأ عظيم أشاعته أكثر من غيرها، وبعد أكبر حسنات الحضارة الأوروبية هو الحرية، وبالذات حرية الفكر؛ لأن حرية الفكر هي ما يتفق مع موضوعية المعرفة، ولأنها السبيل إلى الحكمة المجردة والمطلقة وإلى التحرر من المصالح والأهواء وإرادات الأفراد والفئات والحكام والملاك وسدنة المعرفة وحجابها، سواء كانوا كهنة كنيسة أو أساتذة جامعة، وما يتلبس بالمعرفة من مكاسب ومزايا يحرص عليها ويستأثر بها بعض الأفراد.

بل أكثر من هذا أن حرية البحث، حتى عندما يستغلها مستغل أو يركبها انتهازي أو يتعسفها متعسف بحيث تنتهي هذه المحاولات إلى أخطاء أو مغالطات، فإن الأمر لا

يخلو من فائدة لقضية الحقيقة؛ لأنه يبين ركافة الانحراف وسوء الاستغلال ومغبة التعسف، ويعطي الفرصة لإظهار الحقيقة وتفنيدها الشبهات، التي قد تراود النفوس دون أن تظهر على السطوح.

وكلام الدكتورة بنت الشاطي عن الأشخاص الذين يحق لهم التفسير حجر على الحرية، وسبق إلى الحكم قبل تبين الوقائع، وهو مرفوض من ناحية المبدأ؛ لأن المفروض أن نركز أحكامنا على ما يقال، وليس على من يقول، فنحن لسنا من رجال تحقيق الشخصية أو الضبطية.. ونحن نفتح باب النقد والمحاورة على مصراعيه للقضايا التي تثار.. دون الأشخاص؛ لأنهم هم خارج موضوع القضية صدد البحث.

وقد توضع تلك الدعاوى في قالب موضوعي يبدو بريئاً ومنطقياً، ولكنه ينتهي إلى العواقب الخطيرة نفسها، فالأستاذ الشيخ محمد الغزالي يقول: لم يزعم أحد أن تفسير القرآن الكريم حكر على عصر من العصور، ولا وقف على طائفة من الناس، ولكن الذي قيل إن الإخصائيين في شأن ما هو الذين يسألون عنه ويتحدثون فيه.

والأمر هنا لا يتطلب أكثر من الأهلية العلمية والإحاطة الواعية.. ولما كان القرآن الكريم كتاباً عربياً على درجة مرموقة من البلاغة.. فإن العوام لا يسوغ أن يتعرضوا لشرحه.

ولما كان قد استغرق في تكامله بضعاً وعشرين سنة؛ فإن تكوين حكم منه في إحدى القضايا المهمة لا يجوز لمن يجهل تواريخ نزول الآيات والسور.

ولما كان صاحب الرسالة وعليه نزل القرآن قد بين الغوامض وفصل المجمل، وهو أحق الناس بتفسير ما نزل عليه، فإنه لا يليق بمن يجهل حديث الرسول ﷺ أن يتصدر لتفسير كتابه.

وعند تمام المسوغات العلمية للتفسير، يبقى أمر آخر نذكره دون غضاضة وهو أن الذكاء النظري المجرد لا يرفع صاحبه إلى مستوى التفسير، فقد يكون المرء من الناحية العلمية متفوقاً ولكنه من الناحية الخلقية مريب، تستولي على ضميره الشهوات، ويصرفه عن تقدير الحق هو عاجل، فكيف يؤمن على كتاب الله.

فإذا احتاط العلماء لمكانة الوحي وجلال القرآن ورأوا إلا يتعرض للتفسير إلا رجل يجمع إلى الفقه العالي تديناً رفيعاً وتقوى غالية وعبادة خاشعة فهم لم يذهبوا بعيداً ولم يطلبوا شططاً.

والحق أن التفسير لا يطاق من جاهل بالدين واللغة، ولا يطاق كذلك من شخص أثم يرتكب الموبقات أو لين الذمة، يبيع دينه بعرض من الدنيا^(١).

فهذا الكلام يبدو بريئاً ومنطقيًا يثير قضايا لا تظهر خلال السطور، ولكنها تبرز عند التطبيق وتؤدي إلى الحكر والتحكم فمن ذا يحكم في توافر هذه «الأهلية»؟ لعل أسهل الطرق للتوصل إلى ذلك هو الحصول على إجازة دراسية، وهذا حكم على التفسير بأن يسير بالعمم وأي معيار آخر يتطلب نوعاً من «تحقيق الشخصية»، ويفسح المجال لتدخل العوامل الذاتية، ولا يمكن مطلقاً التوصل إلى الضابط في مثل هذه الموضوعات وتطلبها هو كتطلب المشركين «لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرَيْشِيِّينَ عَظِيمٍ»، والوضع الصحيح للقضية هو التركيز على «المقولة»، وليس على «القائل»، ورب مهندس أو ميكانيكي أو فلاح يصل بنور القريحة أو هدى البصيرة أو بدراسته الذاتية والخاصة إلى ما لا يدركه الشيخ المعمم من برنامج تلقاه في الأزهر، وما تعيننا «صفات» وهوية الكاتبيين، فنحن لسنا من رجال الضبطية وإنما ننشد الحقيقة والحكمة أنا كانت ومن أي شخص تأتت.

وقياس العلوم الإسلامية على الطب والهندسة.. إلخ.. الذي أوردته الدكتورة بنت الشاطئ وغيرها فاسد؛ لأن هذه مهن وصناعات وفي أصل احتكارها حق ممارسة المهنة كما يعرف ذلك كل من تقصى تاريخ ظهور النقابات المهنية، وهي تستهدف الهدف المادي وكفالة المورد ومنع المنافسة، وهي تتطرق من هذا إلى بقية المسارب والمنزلاقات الذاتية كأن يكون أبناء الطبيب أطباء، وأن يمنح أبناء المدرسين امتيازات في دخول المدارس.. إلخ.. فهذه القيود والاشتراطات ليست لحساب المهنة، ولكن لحساب المهنيين، وبقدر ما كان بعضها مفيداً تطبيقاً لمبدأ التخصص، بقدر ما حافت على الحرية والمرونة، وبقدر ما أغلقت من أبواب التجديد والابتكار، ونعوذ بالله أن نجعل من القرآن والحديث حانوتاً

(١) مجلة الهلال، عدد خاص عن القرآن، ديسمبر ١٩٧٠، «هل يتناقض القرآن والعلم» للشيخ محمد الغزالي، صص ٤٢-٤٣.

یتعیش منه البعض ثملاً یکتفون بذلك، بل یحجرون علی غیرهم أن یخدموا القرآن والحديث إیماناً واحتساباً.

ونعمة الإخلاص والغيرة والحرص علی الحقيقة فی كلام الدكتور تخطط بشيء من الأكاديمية والأرستقراطية والمشیخية تبعد عن روح الإسلام وجوهره وتواضعه بقدر ما هو تقرب من الكهنوت والسدانة والاستعلاء والاستئثار.. وما أشبه الدكتور والشيوخ الذین یضيقون بهذا النشء الجديد من «الهوة» و«العلمانيين» الذین یکتبون بطريقة جديدة بالأرستقراطيات التي حدثنا عنها القرآن، وكانت تضيق بمن یتبع الأنبياء من الفقراء والمستضعفين والشباب ویطالبون الأنبياء بطردهم.. وهذا كله بعيد عن مذهب الإسلام وخلق العلماء وهو وأد لملكات یمكن أن تتفتح ولمحاولات یمكن أن تتجح.. ولقد قال العرب عن أكثر من شاعر «ما زال هذا الغلام یهذي حتی قال الشعر..»، وهذا أضعف الإيمان، ولو أحسنوا لشجعوهم بالكلمة الطيبة حيناً، والتوجيه السليم حيناً آخر، ولشكروا لهم هذا الاتجاه الإسلامي فی وقت أخذت فیه الدنيا زینتها وتبرجت وشاعت فیها الشهوات وتفحشت، وقد یكون منهم بعد من یدافع عن الإسلام فی مجالات لا یستطیع غیرهم الدفاع عنه فیها، ومن یغني غناء لا یقوم به غیره.

وفضلاً عن هذا، فلیس من الصحيح دائماً أن المتخصصین هم أفضل من یعرض موضوعات تخصصهم أو یلم بأطرافها؛ ذلك لأنهم رغم إحکامهم للتفاصيل وتععمقهم فی الجزئیات والفروع یتسمون عادة بضيق الأفق والجمود ویفقدون الأصالة والابتكار والسعة والمرونة، وهذا أمر ملحوظ فیما یصدر عن الشيوخ المتخصصین ولولا تیار الآراء المبدعة التي تسمح بها منافذ الحرية وتصدر عن مؤمنین بحکم قلوبهم وضمايرهم ومثالیاتهم، ولیس بحکم الوظيفة، ومثقفین حباً فی الحقيقة وشغفاً بالمعرفة، ولیس طمعاً فی الشهادات أو نیل المناصب لحجر الشيوخ علی دین الله وتحكموا فیها بما یضيق سعته، ویشوه صفحته، وها هو ذا الأزهر، وهو قمة التخصص الإسلامي وقلعته.. كم من أساتذته وشيوخه دعا إلى الله إیماناً واحتساباً، وكم منهم نبه فی الكتابة أو نبغ فی الفكر أو برز فی الدفاع عن الإسلام أو أصدر ما یكون إضافة حقيقية إلى الفكر الإسلامي.. إن العدد ضئیل إلى درجة تبعت علی الأسى، والأغلبية العظمى من الكتابات الإسلامية المبدعة هي بأفلام كتاب لم یتعلمون فی الأزهر، بما فی ذلك الدكتور بنت الشاطی

نفسها.. ولقد تتبعنا ما تخرجه المطابع بأقلام هؤلاء المتخصصين، وما تنشره لهم الصحف، وما يقضون به من «فتاوى» تنشرها الجرائد فلم نجد عمقاً أو إبداعاً أو أصالة أو حتى أسلوباً وإنما وجدنا السطحية في التفكير والركاكة في التعبير.. والاعتماد على النقول واستبعاد أي تقدير للعالم الذي يعيشون فيه، والكثير منها يثير التقزز حقاً.. فإذا ارتفع أحدهم عن هذا المستوى تعرضوا له بالنقد والتجريح.

وهناك جاتب آخر هام لا أدري كيف غفل عنه الذين يريدون أن يحصروا التفسير أو الفقه في المتخصصين هو أنه سيؤدي إلى إيجاد «كنيسة» إسلامية وأكليروس إسلامي وقسس يكون لهم وحدهم حق الحديث والبحث والنشر ويمكنهم أن يصدروا أحكام الحرمان على غيرهم وبذلك يهدمون أحد مفاخر الإسلام وأسرار حيويته.

وأخيراً فلو أفترضنا مع الدكتور بنت الشاطئ ضرورة اشتراط التخصص فإن هذا نفسه يرد عليها، لأن في القرآن من الآيات التي تتحدث عن الشمس والقمر والليل والنهار.. الأرض والمساء أضعاف ما فيه من آيات الأحكام، ولا يمكن المرور على هذه الآيات دون أي تعليق، ولا بد لأي تعليق من المعرفة العلمية بهذه الموضوعات، وفيه من سنن الاجتماع وقواعد العمران ما لا يمكن تفسيره إلا للذين يحكمون علم الاجتماع ومن الجمع ما بين العلم والفن.. الأدب والفلسفة ما لا يمكن أن يفهمه إلا العقول الذكية المثقفة ثقافة خصبة متعددة المجالات والنفوس السمحة الرضية الرحبة التي تتسع لها وتستوعبها.

وكأمثلة لما يكن لغير المتخصصين في التفسير وغير المتخرجين من الأزهر أن يصلوا إليه من إثراء التفسير بعرض جوانب جديدة له، نستشهد هنا بكلمتين الأولى من قلم الأستاذ الدكتور جمال الفندي والثانية بقلم الأستاذ زكي نجيب محمود.

وفيما يلي كلمة الدكتور جمال الفندي وهي بعنوان: «من أعماق الإعجاز العلمي في القرآن»^(١)، المعروف إنني من المنادين بضرورة إظهار جوانب (الإعجاز العلمي في القرآن) في ضوء الآفاق الواسعة التي فتحتها عصر العلم، وعدم تجميد معانيه عند حد ما قاله الأولون، بشرط أن يتم كل ذلك داخل إطار الثابت من حقائق العلم.

(١) جريدة الأهرام، ١٩٧٦/٩/٨، ص ٧.

والمعروف أن ما تم من تفسيرات علمية داخل هذا الإطار جاء كله صحيحاً ورائعاً وغير متضارب منذ نزل القرآن وبدأ ركب العلم، ذلك لأن حقائق العلم لا تتغير وإنما تتكامل. والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل قوله تعالى «وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ»، «وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ»، «وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعَ».

فقد فسر الأقدمون كلمة لواقح في الآية الأولى بأنها إشارة إلى تلقيح الرياح للنباتات، وتلك حقيقة علمية قائمة إلا أننا فسرناها في هذا العصر بأنها إشارة إلى تلقيح الرياح للسحاب الذي تثيره لكي يجود بالمطر، بمعنى إمداده ببخار الماء وبنوى التكاثف اللازمين للأمطار.. وعلى هذا النحو تثير هذه الآية وحدها ثلاث قضايا علمية هامة هي:

- إن لفظ (لواقح) لا يقتصر على معنى تلقيح الرياح للسحاب ببخار الماء، ولكن أيضاً بجسيمات متميعة تتم عليها عمليات التكاثف ونمو نقط الماء، أي الإخصاب.
- أنه ينجم عن ذلك التلقيح نمو مكونات السحب، ومن ثم نزول المطر، وبذلك تكون الفاء في قوله (فَأَنْزَلْنَا) هي فاء السببية.
- أن هذا الماء العذب ليس مخزوناً في مكان معين، ولكنه دورة بين السماء والأرض كما هو ثابت ومعروف الآن.

ولسنا بصدد شرح باقي الآيات لضيق المقام، إلا أن مسابقة ركب العلم للقرآن أو هضم القرآن لمفاهيمنا العلمية السليمة منذ نزل في حد ذاته عمق من أعماق الإعجاز العلمي في القرآن الكريم.

وتتعدد تلك الأعماق بشكل آخاذ، حتى أن الآيات المتعلقة بظاهرة بالذات إنما تتكامل ولا تتكرر معانيها كما يظن البعض خطأ.. ولو أننا جمعنا مثلاً الآيات المتعلقة بالجبال لحصلنا على معانٍ علمية مختلفة ومتراصة في نفس الوقت.

ومن بين الأعماق الآخاذة عمق يتصل بمجرد التعبير أو اختيار اللفظ الواحد الذي يحتاج إلى شرح علمي مطول، انظر مثلاً إلى كلمة (نَسَلَخُ) في قوله تعالى «وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ».

إن المقطوع به علمياً الآن أن (الفضاء الكوني) الذي تسبح فيه الأرض والمجموعة الشمسية مظلم بطبيعته وحالك الإظلام، وأن ضوء النهار طارئ عبر قشرة رقيقة من غلاف الأرض الجوي لا يتعدى سمكها ٢٠٠ كيلومتر فقط، وعلّة ذلك أن تلك القشرة التي تعلو سطح الأرض مباشرة إنما تعمل على تشتت الضوء أو تنثره في كل اتجاه عندما تواجه الشمس، وعلى هذا النحو يقبل ضوء النهار من كل الاتجاهات، وهذه من نعم الله علينا، إذ لا يلزم أن تواجه النافذة الشمس مباشرة لكي تضئ الحجرة عندما تفتحها، بل إن أية نافذة نفتحها يمكن أن يدخل منها ضوء النهار، حتى ولو كانت بعيدة كل البعد عن الشمس.

وعندما يرتفع رجال الفضاء وسط النهار فوق تلك القشرة تظلم الدنيا من جديد وتظهر النجوم جنباً إلى جنب مع الشمس إلا أن أعدادها تتزايد مما يرهب الرواد ويخيفهم، حتى أمن منهم من يصاب بالانهيار العصبي «وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ * لَقَالُوا إِنَّمَا سُكَّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ».

وتظل قشرة النهار الرقيقة تواجه الشمس بدوران الأرض حول محورها بحيث تتسلخ من جسم الظلام المعتم تماماً كما ينسلخ جلد البعير من جسده، وهكذا نرى أن اختياره كلمة (نَسْلَخُ) إعجاز ما بعده إعجاز!!

وفي اختيار لفظ (يَعْرُجُونَ) في الآية السابقة إعجاز من عمق مماثل، ذلك أن الفضاء الكوني لا يعرف الخط المستقيم كما نألفه نحن على الأرض، وأن جميع أسفار الفضاء إنما تتم في خطوط منحرفة أو منحنية.

وأعجب العجب أن يطلق القرآن الكريم لفظ (عروج) أو (معراج) على (السبح في الفضاء الكوني) أو (الصعود قدماً في السماء).. وجميع أجرام السماء هكذا تسبح في أفلاكها المنحنية مهما اختلفت درجات ذلك الانحناء وتباينت أنواعه على نحو المعروف في هندسة الفراغ مثلاً.

ومن عمق التعبيرات القرآنية قوله تعالى «...أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا...» فكلمة (أَوْ) هنا بمعنى (و) ذلك لأن الأرض عندما يكون نصفها نهاراً يكون النصف الآخر ليلاً، بحيث تقوم القيامة نهاراً بالنسبة لقوم وليلاً بالنسبة لقوم آخرين، وقد يكون التعبير أيضاً للتعمية وعدم تحديد الزمن كما قال الأولون والله أعلم.. أ.هـ.

ففي هذه الكلمة نرى أمانة وأستاذية الكاتب في معالجة الكلمات، وكيف أنه استطاع بحسه المرهف مع تمكنه العلمي والفني أن يستكشف مكن الإعجاز العلمي في الآيات التي عالجها بدون أي افتيات على المعنى أو اللفظ القرآني أو تعسف في التأويل.

والكلمة الثانية كتبها الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود أستاذ الفلسفة، والكاتب المتمكن فيها.. ولم يعرف عن الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود أي اتجاه إسلامي، ولعله في بعض كتاباته الأولى تحامل على الفكرة الإسلامية، ولكنه هنا يعرض لنا استلهاماً قرآنياً من سورة ما كان يمكن لغيره أن يعرضها بهذه الصورة المبدعة، والتي تعد نسقاً جديداً في فهم القرآن.. وعرضه.

والكلمة تحت عنوان «الناقة والجمل» وها هي بنصها.. كانت السور القصار هي أول ما التقى بسمعي من القرآن الكريم، وأقول «سمعي» ولا أقول «عقلي» إذ كيف كان لصبي في الخامسة أن يدرك ما احتوى عليه اللفظ القرآني المعجز من معان، اقتضته بعد ذلك عمراً طويلاً ملاء بالدرس والتأمل، ليفهمها الفهم الصحيح.. أو ما ظنه الفهم الصحيح لكن صبي الخامسة - مع ذلك - قد أرهف أذنيه للنغم، فما زلت أذكر - بعد هذه الأعوام الطوال - كيف كان ذلك الصبي المفتون بما سمع وبما حفظ، يترنم لنفسه بآيات خاصة أكثر من سواها، ولست أدري ماذا كان سر اختياره لما يترنم به، وكان منه قوله تعالى في سورة الشمس «فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا * فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدمدمَ عَلَيْهِم رَّبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا».

إن الصبي لم يسأل يومئذ، ولا قيل له بغير سؤال (ما ناقة الله) وما (وسقياها)؟.. ومن هم ثمود الذين قال لهم هذا القول؟.. (ومن رسول الله الذي قاله)؟.. ولماذا كذبوه؟ وما الذي فعلته ناقة الله بالقوم حتى ضاقت بها صدورهم (فَعَقَرُوهَا)؟.. لا.. يسأل الصبي عن شيء من هذا، ولا طاف بباله أن يسأل، وربما لو سأل لما جاءه الجواب.

ومضت السنون وأصبح الصبي شاباً طلعة، يكثر الأسئلة عما يصادفه من صنوف المعرفة التي أخذت تتكاثر عليه، وقد كان ذلك الشاب محباً لقراءة القرآن، ولبت أعواماً يقسم الكتاب الكريم بين أيام الشهر ليقرأ في كل يوم جزءاً من أجزائه الثلاثين، ووقف عند سورة الشمس مرة أخرى، فلم يزل مفتوناً بنغمها كما كان سلفه الصبي مفتوناً، لكنه في تلك المرحلة الجديدة كان قد فهم من معانيها ما لم يحاول الصبي أن يفهمها، لولا أنه هذه

المرّة قد وقف وقفة متسائلة ولم يعثر على شيء يرضي فيه تساؤله ذلك طوال الشباب، بل وما بعد الشباب بكثير، وكان مصدر حيرته هو الرابطة التي عساها أن تربط قول رسول الله لقبائل ثمود، ما قاله عن ناقة الله وسقياها، بالآيات الأولى من السورة فالآيات الأولى ضروب من القسم، بمشاهد من الطبيعة أولاً، وبجوانب من طبيعة الإنسان ثانياً.. «وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا * وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّاهَا * وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا * وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا * وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا».. تلك هي مشاهد الطبيعة التي أقسم بها سبحانه وتعالى، ثم تأتي جوانب من فطرة الإنسان «وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا»، وعند هذه اللحظة تحدث النقلة فجأة، «كَذَّبَتْ ثَمُودٌ».. إلخ.. فكان السؤال الذي طرحه الشيخ وطرحه الرجل الناضج من بعده سؤالاً يريد أن يفهم الرابطة بين آيات القسم في مرحلتها السابقتين وتكذيب ثمود الذي استدعي من رسول الله أن يوجه إليهم نذيره.. ثم دارت دورة السنين مرحلة أخرى، فإذا الرابطة المقنعة تتجلى أمام الشيخ المتأمل، وقد كان يمكن لها أن تتجلى قبل ذلك لو أنه أمعن النظر في تفصيلات الموقف فوقع فيه على الحقيقة المفتاح.. وتلك الحقيقة المفتاح هي أن قبائل ثمود عرفت ببراعتها في فن النحت، تحت الصخر بيوتاً وتمائيل وما شاءت لها موهبتها الفنية أن (تبدعه) كان الوادي الذي يسكنونه (فيما هو الآن حدود الأردن مع الجزيرة العربية) صخري القاع والجدران، فأغرى أهله بأن يتخذوا من فن النحت متعة ومورد كسب في آن معاً، إذ كانوا يبيعون التماثيل (أو الأصنام إذا شئت) للمسافرين من الجزيرة العربية إلى الشام أو من الشام إلى الجزيرة العربية.

فلما أرسل إليهم «صالح» عليه السلام، كانت معجزته من جنس - ما برعوا فيه - وهو الشأن في معجزات الأنبياء جميعاً، فإذا كانت براعتهم أن يقدوا من الصخر تماثيل تحاكي الأحياء، فليخرج لهم رسول الله من الصخر ذاته كائناً حياً، هو الناقة التي انشق عنها الصخر، فخرجت لهم كاملة التكوين نابضة الحياة، لم يلبثها أبوان، ولم تتدرج في النماء، فبهت القوم لما يرون مائلاً أمام أبصارهم، أنها ناقة الله.

وتريد ناقة الله أن تشرب كما يشرب سائر الأحياء، ويطلب لها رسول الله صالح عليه السلام بالسقيا، فلم يكن من جماعة ثمود إلا أن تشعب بالهزيمة وكان أقسى جوانب هزيمتهم هو شعورهم بالنكبة في موضوع إعزازهم وفخرهم، ألا وهو إخراج الكائنات

المنحوتة من صم الجلاميد، فأين يكون كل ما أخرجوه من تماثيل إذا قيس إلى هذه الآية المعجزة تنبثق من جوف الصخور؟ لكن العزة قد أخذتهم بالإثم فكذبوا الرسول فيما تشهد الإبصار، وعقروا الناقة غيظاً.. «فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمُ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا».

وضحت لي الرابطة التي قمت أبحث عنها في سورة الشمس، فالعقل عند تلاوتها ينتقل انتقالاً مسلسلاً جميلاً، من مشاهد الكون الفسيح إلى دخيلة النفس الإنسانية المنطوية على فطرة محايدة، تتشكل فجوراً عند الفاجر وتقوي عند النقي؛ ثم ينتقل العقل من هذه النفس في جملتها إلى مجال إبداعها الفني، هكذا يكون التسلسل: الكون، فالإنسان مجتزأ من ذلك الكون، فالفن مجتزأ من ذلك الإنسان.

وعند انتقال الذهن - في مجال الفن - من المنحوتات الصخرية الصماء التي كانت تبدها ثمود إلى الناقة المعجزة التي انشق عنها الصخر فكأنما تضيئ له ومضة من الإلهام بأن الفن كله إما أن يكون من أجل الحياة وإما ألا يكون، إن الإنسان يريد أن يحيى حياته طويلاً وعرضاً وعمقاً ما استطاع سبيلاً، فأما أن يحيها طويلاً فذلك قد يكون مرهوناً - من جانب الإنسان - بنتاج العلوم الخاصة بالتغذية والصحة والطلب وما إليها، وإما أن يحيها بالعرض فتتوقف على اتساع الدائرة التي يجول فيها فيزداد خبرة بالأرض والسماء وما بينهما، وما أن يحيى حياته عمقاً فما هنا تأتي الفلسفة ويأتي الفن؛ لأن نتاج العلوم في الحالة الأولى واتساع الخبرة في الحالة الثانية إنما يأتيان إلينا متفرقات مجزأة لا رابطة بينهما، أننا عندئذ نكون كمن يصادف أفراداً من الناس هنا وهناك دون أن يعلم أنهم أبناء أسرة واحدة حتى إذا ما عرف عنهم هذه الرابطة كان كمن يراهم رؤية أوضح، وهكذا تفعل الفلسفة بمتفرقات المعرفة تحاول أن تكشف عن الرباط الذي يجمعها عند نقطة التقاء واحدة وأما الفن فأمره عجب لأنه هو الذي يكشف لك عما وراء الأفتنة التي تستر عنك حقائق الناس وطبائع الأشياء، فمن ذا الذي كشف عن العلاقة الدفينة بين الولد والوالدين الأسوفوكليز في أوديب؟ من ذا الذي كشف عن حقيقة الازدواج الوجداني بين البنات وأبيهم شكسبير في الملك لير؟ من ذا الذي كشف الستار عن دخيلة البخلاء إلا الجاحظ؟ من ذا الذي جسد تطلع الإنسان إلى الخلود أروع مما جسده الفنان المصري القديم؟

«نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا» هذا ما طالب به رسول الله جماعة ثمود، وأما ناقة الله فقد أصبحت توحى إلى بمعنى التفوق عما هو سائد بين الناس، كان السائد في قبائل ثمود أن

ينحت الصخر أصناماً لا تتفح ولا تشفع فخرجت ناقة الله من جلود الصخر لتقيم المثال بأن يكون الفن للحياة وما دام المثل الأعلى قد ارتسم أمام الأبصار والأذهان وجب على الناس رعايته و(سقياه) ليعيش، لكن ثمود أخذتها الغيرة العمياء حفاظاً على ما هم فيه فعقروا الناقة المعجزة لئلا تظل أمامهم تتحدى.

ولم تتفرد ثمود دون سائر البشر بنيران الغيظ المسموم التي تأكل القلوب أكلاً وتتهش الأكباد نهشاً، بل إن في كل قوم جماعة من ثمود، فإذا كانت ثمود قد عقرت الناقة المعجزة ليطمسوا الشاهد الذي يظهر ضالة فهم، فما زلنا حتى يومنا نلتفت حولنا فإذا بقايا ثمود لم تزل فينا حية تسعى، ولن أتحدث هنا عن أقوام بعيدة لا أعرف عنها إلا قشوراً من أخبارها، بل إنني لأوجه بصري إلى الدائرة الضيقة التي أعرف أفرادها باطناً لظاهر، فيقع البصر أول ما يقع على قواقع ثمودية رابضة في حنايا الصخور أخذت على نفسها ألا يرفع رأسه رافع إلا وتتوالى منها الضربات على أم ذلك الرأس حتى يتهشم أو يخنقي فإذا أراد صاحبه أن يعيش كان الشرط الأول لبقائه هو أن يتجانس معهم في هزال الفكر وضيق الأفق.

«نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا» هذا هو اللواء الذي يجب أن يرتفع فوق الرؤوس لنهدي بضياؤه بمعنى الدعوة إلى التفوق والامتياز ثم رعاية ذلك التفوق وهذا الامتياز بالغذاء الصالح حتى لا ينتكس، تفوق سقراط على سائر مواطنيه فكان جزاؤه المحاكمة وجرياً على سُنَّة القانون اليوناني عندئذ طلبت منه المحكمة أن يقترح على نفسه حكماً ليوافق بينه وبين حكم القضاة، لعلهم يلتمسون نقطة وسطاً، فأجابهم ساخراً بقوله إنه لا يرى إلا أنت تجرى عليه الدولة راتباً لما يؤديه نحو أثينا وصالحها.

هكذا بدا الصبي الذي كنته عند الخامسة مفتوناً بالنغم الحلو في قوله تعالى «فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا».. وهكذا انتهى الشيخ مروراً بتطلع الشباب ونضج الرجولة إلى ما وراء النغم الجميل من مبدأ للارتقاء بالناس نحو الأعلى، فإذا كذبت فينا ثمود حقت عليها اللعنة إلى يوم الدين.. أ.هـ^(١).

(١) جريدة الأهرام، ٢٣/١٠/١٩٧٨م.

ففي هذه القطعة نرى كيف يمكن للثقافة العريضة العميقة والحس الفني المرهف أن يقدم «رؤية» جديدة للآية تمثل دون ريب إضافة من إضافات استلهم القرآن وغوصاً إلى أعماق الآيات وعرضاً لمعانيها بطريقة لا يمكن تقديمها من غير المثقف هذه الثقافة والذي كانت تلح عليه السورة من الطفولة التي لم تلاحظ إلا النعم الحلو حتى الشيخوخة التي كشفت عن أعماقها الخافية وربطت ما بينها وبين المجتمع الإنساني وما كان لغيره أن يجعل من تعبير «نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا» شعراً ولواءً للدعوة إلى التفوق والامتياز وإحاطة هذا الامتياز بالاعتراف والرعاية.

قيمة التفاسير السلفية:

من العرض السابق للتفسير والمفسرين يتضح لنا أن التفاسير السلفية ليست بالأهمية المظنونة وأنها جميعاً بما فيها تفسير الطبري الذي قيل لو أن أحداً سافر إلى الصين في طلبه لم يكن ذلك كثيراً لا تخلو من شوائب تنال منها وقد ظهر ذلك مع ظهور حركة التجديد الإسلامي، وكان تفسير الشيخ محمد عبده بداية لطريقة جديدة في التفسير لا تقتصر على تفسير الآيات آية آية، وأيد هذه الطريقة الجديدة عدد من الكتاب والمفكرين منهم بعض رجال الأزهر، وها هو ذا الشيخ محمود شلتوت رحمه الله يقول «لتفسير القرآن الكريم طريقتان إحداهما أن يسير المفسر بتفسيره من آيات الذكر الحكيم وسوره على الترتيب القرآني المعروف فيفسر المفردات ويربط بين الآيات ويبين المعاني التي تدل عليها، وهذه هي الطريق التي عهداها الناس منذ كان التفسير وكان المفسرون، ومن مظاهرها اختلاف طرق التفسير باختلاف روح المفسرين فمن غلبت عليه روح العلوم البلاغية عنى في تفسيره بالتطبيق على قواعدها، ومن غلبت عليه روح النحو الصرف عنى في تفسيره بإعراب الكلمات وتصريفها، ومن غلبت عليه الروح التاريخية عني بالقصاص والأخبار وربما أسرف فأدخل في التفسير كثيراً من الإسرائيليات دون تحقيق ولا تمحيص، ومن غلبت الروح الفلسفية حُبب إليه البحث في الكائنات وعنى في تفسيره بهذا الجانب، ومن غلبت عليه روح الجدل الكلامي أو الفقهي تأثر تفسيره بما غلب عليه هكذا.

أما الطريقة الثانية فهي أن يعمد المفسر أولاً على جميع الآيات التي وردت في موضوع واحد ثم يضعها أمامه كموايد يحللها ويفقه معانيها ويعرف النسبة بين بعضها وبعض فيتجلى له الحكم ويتبين المرمى الذي ترمي إليه الآيات الواردة في الموضوع.

وبذلك يضع كل شيء موضعه ولا يكره آية على معنى لا تريده، كما لا يغفل عن مزية من مزايا الصوغ الإلهي الحكيم، وهذه الطريقة في نظرنا هي الطريقة المثلى وخصوصاً في التفسير الذي يراد إذاعته على الناس بقصد إرشادهم إلى ما تضمنه القرآن من أنواع الهداية وإلى أن موضوعات القرآن الكريم ليست نظريات بحتة يشتغل بها الناس من غير أن يكون لها مثل واقعية فيما يحدث للأفراد والجماعات من قضية ويتصل بحياتهم من شئون، وهي تمكن المفسر من علاج موضوعات عملية كثيرة كل موضوع منها قائم بنفسه لا يتصل بسواه ولا يختلط بغيره، فيعرف الناس موضوعات القرآن بعناوينها الواضحة ويعرفون مقدار صلة القرآن بحياتهم الواقعية: القرآن وأصول التشريع، القرآن والعلم، القرآن والأسرة، القرآن وآداب الاجتماع، القرآن والسياحة، القرآن والاقتصاد، القرآن والتضحية، القرآن والبر، وهكذا.. إلى آخر ما يمكن عرضه من موضوعات القرآن التي تعتبر بحق عمداً واضحة إلى أن القرآن ليس بعيداً عن حياتهم ولا عن نواحي تفكيرهم ولا عن مشكلاتهم التي تعرض لهم في كل حين يطمئنون إلى أن القرآن ليس كتاباً روحياً فقط مهمته أن يشرح طرق القربى إلى الله من غير أن يعنى بشيء من وسائل الحياة^(١).

ودعا الشيخ أمين الخولي إلى تفسير يستشف البلاغة النفسية المؤثرة في القرآن وانتقد الطريقة التقليدية القديمة في التفسير وقال «فصواب الرأي فيما يبدو أن يفسر القرآن موضوعاً موضوعاً لا أن يفسر على ترتيبه في المصحف الكريم سوراً وقطعاً، ثم إن كانت للمفسر نظرة في وحدة السور وتناسب آياتها واطراد سياقها فعل ذلك إنما يكون بعد التفسير المستوفي للموضوعات المختلفة».

وفيما بين الطريقة التقليدية، أي التفسير آية فآية، والطريقة التي دعا إليها المجددون، أي التفسير طبقاً للموضوعات، هناك طريقة ثالثة هي تفسير السورة ككل، ومن أفضل ما قرأنا من هذا الأخير ثلاث مقالات عن تفسير سورة الكهف كتبها السيد أبو الحسن الندوي في ثلاثة أعداد من مجلة «المسلمون» في سنتها السادسة.

(١) «قصة التفسير»، للشيخ أحمد الشرباصي، من ص ١٥٩ إلى ص ١٦٤.

والأخذ بهذه الاتجاهات الجديدة يثير التساؤل عن مصير التفاسير القديمة، وما تزخر به مجلداتها الضخمة من تأويلات واستشهادات.

بل يمكن الوصول بهذا التساؤل عن مدى الحاجة أصلاً إلى تفسير يسير على نهج التفاسير القديمة.

ورأينا الخاص أن هذه التفاسير ليست ضرورية، بل إنها قد تسيئ أكثر مما تفيد.. إن القرآن آية في النسق والصياغة والمضمون أنه «سكر معقود» وسيبكية محكمة لا شائبة فيها، وإعجاز فني وأدبي.. والإنسان لا يلتمس للإعجاز تفسيراً.. إذ لو حدث لما كان إعجازاً.. وإنما هو يؤخذ به ويخشع له ويستزيد منه.. وبقدر ما يحدث هذا، بقدر ما يتحقق الأثر المطلوب.. وهذا كله ما تفسده لأنها تميعه وتذهب برابطه وأحكامه وتفرض عليه فهم أصحابها وهو دون مستوى القرآن وتستدل عليه بشعر زيد أو عمر.. وربما مجاهيل من الأعراب أو أحاديث مرسله أو منكرة، فضلاً عن أن الفهم والمناخ والعصر الذي وضعت فيه معظم هذه التفاسير كان فهماً سقيماً ومناخاً وبيلاً أثر على «نفسية» وذهنية أعظم الأئمة الذين عاشوا فيه كالغزالي والطبري وابن تيمية فهؤلاء الأئمة الأعلام الذين لا يشك أحد في ذكائهم وفهمهم وإخلاصهم ومعرفتهم الموسوعية لم يستطيعوا أبداً التخلص من روح العصر، وأملى عليهم أحكاماً لا يمكن تبريرها أو الاعتذار عنها إلا بأنه من العسير إن لم يكن من المستحيل أن يتخلص الإنسان من محوطاته ومن المناخ الذي يعيش فيه.

ومطالعة الأجيال المعاصرة هذه التفاسير يسيئ إليها إساءة مضاعفة.. إساءة تتعلق بفهم القرآن، وإساءة تتعلق بأبعاد الجيل عن عالمه وعصره الذي يعيش فيه.. والذي لا يمكنه تجاهله أو الفرار منه.. ونتيجة مثل المطالعة ستكون الانحراف والتعقيد.

وإذا كان لابد من تفسير فلا يمكن أن يتصدى لتفسير القرآن إلا القرآن نفسه؛ فالتلاوة المكررة القرآن والتفكير فيه يفتح آفاقه ويجلي معانيه ويستكمل بعضه بعضاً مع ملاحظة فهم الآيات في السياق، أي ملاحظة ما قبلها وما بعدها وعدم نبذها بحيث يتغير معناها «فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ» أو الاستشهاد بها في غير موضعها كما يحدث بالنسبة لآيات عديدة تصف مشاهد من يوم القيامة، وأن يربط ما بين الجملة ومن قالها، فالتوجيه الإلهي شيء وما يورده القرآن على لسان بعض الشخصيات التي تحدث عنها شيء آخر، فجملة

(إن كيدهن عظيم) التي يستشهد بها البعض بصدد كيد النساء جاءت في القرآن على لسان شخصية فرعونية وليست على لسان نبي كريم.. أو حكم يصدره القرآن نفسه.. وكذلك لا يجوز الاستشهاد بالآية «قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا» في جواز بناء القبور واتخاذها مساجد، لأن هذا الرأي إنما أورده القرآن على لسان فريق من الناس دون أن يقرن ذلك بإقرار أو موافقة، أي أن على الذي يريد تفسيراً للقرآن أن يخوض معركته بين دفتي المصحف نفسه وبين سطوره وآياته دون أن يخرج عنها أو يستعين بغيرها اللهم إلا إذا كان من نوع (المعجم المفهرس) لألفاظ القرآن الكريم الذي وضعه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، فخدم القرآن خدمة المسلم الغيور، ومكّن من الاستفادة منه أضعاف ما يمكن أن يفيده أي تفسير آخر، رحمه الله رحمة واسعة.

وفي آخر المقدمة التي وضعها الإمام الشهيد حسن البنا عن علم التفسير عندما بدأ تفسير الفاتحة قال: «.. وبعد.. فقد سألتني أحد الإخوان عن أفضل التفاسير وأقرب طرق الفهم لكتاب الله تبارك وتعالى، فكان جوابي على سؤاله هذا هذه الكلمة (قلبك) فقلب المؤمن لا شك هو أفضل التفاسير لكتاب الله تبارك وتعالى وأقرب طرائق الفهم أن يقرأ القارئ بتدبر وخشوع وأن يستلهم الله الرشد والهدى والسداد ويجمع شوارده فكره حين التلاوة وأن يلم مع ذلك بالسيرة النبوية المطهرة، ويعني بنوع خاص بأسباب النزول وارتباطها بمواضعها من هذه السيرة، فسيجد في ذلك أكبر العون على الفهم الصحيح السليم، وإذا قرأ في كتب التفاسير بعد ذلك، فللوقوف على معنى لفظ دق عليه أو تركيب خفي أمامه أو استزاده من ثقافة تعينه على الفهم الصحيح لكتاب الله، فهي مساعدات على الفهم، والفهم بعد ذلك إشراق ينقذ ضوؤه في صميم القلب».

ونحن نتفق مع هذه الإشارة تماماً، باستثناء ما جاء بها عن الرجوع إلى أسباب النزول، فأسباب النزول محشوة بالمفتريات.. ومن يقرأ الآيات.. ويعود إلى هذه الكتب فإنه يهوي من سماء الإعجاز والتزليل إلى درك الركافة والمفتريات.

ومع هذا كله.. وبعد هذا كله.. فسيظل القرآن الكريم مائدة حافلة لصنوف الفكر والمعاني، ومعيناً لا ينضب للكتابات، وبحراً لا ينفد للتعليقات، ولكن من الخير أن لا نقول إن هذا «تفسير»، وإنما هو استلهم القرآن، أو انطباعات قرآنية بحيث لا تفرض على القرآن.. ولكن تنسب إلى صاحبها الذي قد يخطأ أو يصيب، وليتحمل هو - وليس القرآن - هذا الخطأ والصواب.

الفصل الرابع الدعوى والنسخ

الدعوى، مداها وجريرتها:

نفتت قالة النسخ في القرآن وأفاض فيها معظم المفسرين والفقهاء، وتناقلته كتبهم، حتى ألفت بظل كثيف على ما ينبغي له من قدسية، وفتحت باباً للفتنة والتجروء على القرآن ونقض أركانه وتعطيل أحكامه، ولم يخطر للذين وقعوا في هذا المأزق سوء عملهم وحسبوه هيناً وهو عند الله عظيم.. وأي شيء أعظم من الحديث عن القرآن.. وتحكيم رأي خاطئ أو رواية مدسوسة في كتاب أحكمت آياته ثم فصلت وأنزلت هدى ورحمة وكفل الله لها الصون والحفظ.

ولكي نعمم جريرة هذه القالة ومدى ما استشرت إليه نقول أن المفسرين والفقهاء يرون.. كما ذكر السيوطي ذلك في الإتقان، وابن حزم في «الناسخ والمنسوخ»: إن السور التي لم يدخلها نسخ لا تعدو ثلاثة وأربعين سورة، وأن خمسة وعشرين آية دخلها الناسخ والمنسوخ، وأن ست آيات تضمنت نسخاً فحسب، وأن أربعين سورة تضمنت منسوخاً فحسب.

وقال ابن تيمية: إن المنسوخ «يدخل في اصطلاح السلف كل ظاهر ترك ظاهره لعارض راجح كتخصيص العام وتقييد المطلق، فإن هذا متشابه لأنه يحتمل معنيين ويدخل فيه المجمل كأنه متشابه وأحكامه رفع ما يتوهم فيهم من المعنى الذي ليس بمراد، وكذلك ما رفع حكمه فإن في ذلك جميعه نسخاً يلقيه الشيطان في معاني القرآن ولهذا كانوا يقولون هل عرفت الناسخ من المنسوخ.. فإذا عرفت الناسخ عرفت المحكم»^(١).

وقال ابن القيم: «ومراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ رفع الحكم بجملته تارة وهو اصطلاح المتأخرين، ورفع دلالة العام والمطلق الظاهر وغيرها تارة أخرى إما

(١) «الإكليل في المتشابه والتأويل»، لابن تيمية، ص ٥.

بتخصيص أو تقييد أو حمل مطلق على مقيد وتفسيره وتبيينه حتى أنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد، فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو بيان المراد بغير ذلك، بل هو بأمر خارج عنه ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى، وزال عنه إشكالات أوجبها كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر»^(١).

وقال الشاطبي: «إن الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً؛ لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد وهو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد في التكليف، وإنما المراد ما جئ به آخرًا، فالأول غير معمول به، والثاني هو المعمول به»^(٢).

والملاحظ في هذه الفقرات الثلاث المستشهد بها أن كاتبها وهم من أئمة الفقهاء يسندون هذا التصور للنسخ إلى غيرهم، وكأنهم لا يريدون تحمل مسئولية هذا التصور وهم يشرحونه لحسابهم، ودون أي مشاركة منهم، ومع أن نصوصهم لا تتضمن اعتراضاً إلا إنها لا تتضمن أيضاً دفاعاً.

وأسرف بعض العلماء فقدر عدد الآيات المنسوخة بـ ٥٦٥ آية.

ولكن آخرين وقفوا بها ما بين ٦٦ و ٢٤٧ كما يتضح من البيان التالي:

ابن الجوزي	٢٤٧ آية
أبو عبد الله بن حزم	٢٠٨ آية
أبو القاسم هبة الله بن سلامة	٢١٢ آية
أبو جعفر النحاس	١٣٤ آية
عبد القادر البغدادي	٦٦ آية

(١) «إعلام الموقعين»، ج ١، ص ٣٥، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية.

(٢) «الموافقات»، للشاطبي، ج ٣، ص ١٠٨.

وحتى تأخذ فكرة مفصلة عما ذهب إليه هؤلاء نلخص في البيان التالي الآيات الناسخة والمنسوخة، كما أوردها كتاب عبد الله بن حزم عن الناسخ والمنسوخ^(١):

السورة	عدد الآيات المنسوخة	رقم مسلسل	الآيات المنسوخة	الآيات الناسخة
البقرة	١	١	«إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا» الآية	«وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا قُلْنَا يُقْبَلُ مِنْهُ»
	٢	٢	«وَقُولُوا لِلنَّاسِ.. إلخ	آية السيف
	٣	٣	«فَاعْضُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ»	«قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ»
	٤	٤	«وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ»	«وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ»
	٥	٥	«إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى»	منسوخة بالاستثناء «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا»
	٦	٦	«إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ.. إلخ الآية	نسخت بالشيئة التي أباحت بعض الميتة والدم «أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكلب والطحال»
	٧	٧	«كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْثُ بِالْحَرْثِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى»	موضع النسخ من الآية (الأنثى) وناسخها قوله تعالى «وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ» الآية.. وقيل ناسخها قوله تعالى في سورة بني إسرائيل «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ» وقتل الحر بالعبد إسراف وكذلك قتل المسلم بالكافر.
	٨	٨	«كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»	«يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ»
	٩	٩	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ»	«أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّغَبِ إِلَى نَسَائِكُمْ»
	١٠	١٠	«وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ»	نصفها منسوخ وناسخها: «مَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»
	١١	١١	«وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ»	هذه جميعها محكمة إلا قوله تعالى «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً»
	١٢	١٢	«وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلَكُمْ فِيهِ»	«فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ»

(١) هو أبو عبد الله محمد بن حزم، وليس هو أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري الأندلسي، المشهور صاحب «المحلي والأحكام»، كما قد يتبادر إلى الذهن.

١٣	١٣	«فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ»	هذا من الأخبار التي معناها الأمر وتأويله فاعفروا لهم واعفوا عنهم وإخبار العفو منسوخة بآية السيف
١٤	١٤	«وَلَا تَحِلُّوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ»... الآية	نسخت بالاستثناء: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ».. الآية
١٥	١٥	«يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ قَبِلُوا الدِّينَ وَالْأَقْرَبِينَ».. الآية	«إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ».. الآية
١٦	١٦	«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ»	آية السيف
١٧	١٧	«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ»	نسختها آيات منها «وَأْتَمَّهَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا» و«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ» حتى أنزل الله تعالى «فاجتنبوه» ^(١)
١٨	١٨	«يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ»	خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم
١٩	١٩	«وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ»	المشركات يعم الكتابيات والوثنيات ثم استثنى من جميع المشركات الكتابيات فقط وناسخها قوله تعالى «والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوثقوا الكتاب من قبلكم» يعني بذلك اليهوديات والنصرانيات ثم شرط مع الإباحة عفتهم فإن كن عاهرات لم يجز.
٢٠	٢٠	«وَالْمُطَلَّقاتِ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»	الآية محكمة إلا كلاماً في وسطها وقوله تعالى «ويعولنهنَّ أحقُّ بردهنَّ في ذلك» الآية، وناسخها قوله تعالى «الطلاق مرتان فإمساكٌ بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسان»
٢١	٢١	«وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَاهُمْ شِينًا»	نسخها الاستثناء وهو قوله تعالى «إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ حَفِظْتُمَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ»
٢٢	٢٢	«وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ»	نسخت بالاستثناء بقوله «فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا» فصارت هذه الإرادة بالاتفاق ناسخة لحولين كاملين.
٢٣	٢٣	«وَالَّذِينَ يُتَوَقَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ»	«وَالَّذِينَ يُتَوَقَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» وليس في كتاب الله آية تقدم ناسخها على منسوخها إلا هذه، وآية أخرى في الأحزاب: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ» هذه هي الناسخة والمنسوخة لا يجل لك النساء من بعد
٢٤	٢٤	«لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ»	آية السيف

(١) جاء بعد ذلك: أي فاتركوه، واختلف العلماء هل التحريم ههنا، أو قوله تعالى «فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ»؛ لأن المعنى انتهوا، كما قال في سورة الفرقان «أَتَصْبِرُونَ» والمعنى اصبروا.

«فَإِنْ آمَنَ بِبَعْضِكُمْ بَعْضًا فَلَیُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ»	«وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ»	٢٥	٢٥	
هذا محكم ثم قال «وَإِنْ تَبَدَّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفْتُمْ يَعْسَبِكُمْ بِهِ اللَّهُ» فشق نزولها عليهم فقال لهم النبي لا تقولوا كما قالت اليهود «سمعنا وعصينا» ولكن قولوا سمعنا واطعنا فلما علم الله تسليهم لأمره أنزل ناسخ هذه بقوله تعالى «لَا يَكْتَلِفُ اللَّهُ تَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا» وخفف من الوسع بقوله «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ»	«لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ»	٢٦	٢٦	
آية السيف	«فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ»	٢٧	١	آل عمران
هذه ثلاث آيات تعتبر مع الأولى أربع آيات نزلت في ستة رهط ارتدوا عن الإسلام بعد أن أظهروا الإيمان ثم استثنى واحدا من الستة وهو سويد بن الصامت فقال تعالى «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا» فهذه الآية ناسخة لها	«كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا»	٢٨	٢	
	«بَعْدَ إِيمَانِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ»	٢٩	٣	
	«وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ»	٣٠	٤	
«اتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ»	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ»	٣١		
آية الموايث (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي لِلرَّكَوِزِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) .. الآية	«وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ»	٣٢	١	النساء
«فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْسٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَاصْلَحْ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ»	«وَلِيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ»	٣٣	٢	
«وَمَنْ كَانَ عَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ قَصِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ» (والمعروف القرض فإذا أيسر رده) فإن مات قبل ذلك فلا شيء عليه	«إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا»	٣٤	٣	
بعضها منسوخ بقوله «أَوْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» .. وبعضها بالسنة: (الثيب بالثيب الرجم واليكر جلد مائة وتغريب عام).	«وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ»	٣٥	٤	
«الرَّائِيَةَ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ»	«وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُذَوْهُمَا»	٣٦	٥	
بعضها الاستثناء: «إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» فصارت ناسخة لبعض حكمها لأهل الشرك ثم قال «وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ» إلى آخرها	«إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ الشُّوْرَ إِجْهَالًا ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ» .. الآية	٣٧	٦	
الاستثناء: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ»	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِدْ لَكُمْ أَنْ تَرْتَابُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ»	٣٨	٧	

٨	٣٩	«وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ»	الاستثناء: إلا ما قد سلف
٩	٤٠	«وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ»	الاستثناء: إلا ما قد سلف
١٠	٤١	«فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً»	(المتعة) الشئة قال الشافعي ناسخها قوله تعالى «وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ» وجمعوا أنها ليست زوجة أو ملك يمين
١١	٤٢	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ... الآية»	«ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج.. وكانوا يجنبوهم»
١٢	٤٣	«وَالَّذِينَ عَقَدَتِ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَفْسِيهِمْ»	«وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض»
١٣	٤٤	«فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ»	آية السيف
١٤	٤٥	«وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا»	«استغفر لهم أو لا تستغفر لهم»
١٥	٤٦	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ... الآية»	«وما كان المؤمنون لينفروا كافة»
١٦	٤٧	«وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا»	آية السيف
١٧	٤٨	«فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ»	آية السيف
١٨	٤٩	«إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ»	آية السيف
١٩	٥٠	«سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ»	آية السيف
٢٠	٥١	«فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ»	«براءة من الله ورسوله»
٢١	٥٢	«وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمَدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا... الآية»	«إن الله لا يفتخر أن يشرك به وبالآية التي في الفرقان» «وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ» إلى قوله تعالى «إِلَّا مَنْ تَابَ»
٢٢	٥٣	«إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»	الاستثناء: «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا».. الآية
٢٣	٥٤	«فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنِينَ»	
٢٤	٥٥	«فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ»	آية السيف
١	٥٦	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْطُوا سَعَائِرَ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ «يَتَّبِعُونَ قَضًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا»	آية السيف
٢	٥٧	«فَاعْفُ عَنْهُمْ»	نزلت في اليهود ثم نسخت بقوله «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر»

٣	٥٨	«إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ... الآية»	نسخت بالاستثناء منها فيما بعدها «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ»
٤	٥٩	«فَإِنْ جَادوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ... الآية»	وَأَنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
٥	٦٠	«مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ»	آية السيف
٦	٦١	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ»	نسخ آخرها أولها والناسخ منها قوله تعالى «إِذَا اهْتَدَيْتُمْ» والهدى هنا الأمر بالمعروف والنهي عن النكر وليس في كتاب الله آية جمعت الناسخ والمنسوخ إلا هذه.
٧	٦٢	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ»	«وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ» (أبطل شهادة الذميين)
٨	٦٣	«فَإِنْ عَصَى عَلَىٰ آثِمًا آثِمًا»	«وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ»
٩	٦٤	«ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا» إلى قوله «إيمان بعد إيمانهم»	نسخ ذلك من الآية بشهادة أهل السلام
الأنعام	١	٦٥	«قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ»
٢	٦٦	«وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ» إلى قوله «وما على الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ»	«فَلَا تَعُدُّوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ»
٣	٦٧	«وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لُغُوبًا وَهُوَ»	«قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ» الآية
٤	٦٨	«قُلْ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ»	آية السيف
٥	٦٩	«فَمَنْ أَنْصَرَ فَلنَنْفُسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ»	آية السيف
٦	٧٠	«وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ»	آية السيف
٧	٧١	«وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ»	آية السيف
٨	٧٢	«وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ»	آية السيف
٩	٧٣	«فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ»	آية السيف
١٠	٧٤	«وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكَرْ اسْمَ اللَّهِ... الآية»	«الْيَوْمَ أَحَلَّ لَكُمْ الْعَطَيَّاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أَوْثُوا» الكتاب
١١	٧٥	«قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ»	آية السيف
١٢	٧٦	«إِنَّ الَّذِينَ قَرَّعُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا»	آية السيف
الأعراف	١	٧٧	«وَذَرُوا الَّذِينَ يُلَجِدُونَ فِي أَسْمَانِهِ»
٢	٧٨	«خُذِ الْعَصَا وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ»	هذه الآيات من عجائب المنسوخ لأن أولها منسوخ وأخرها منسوخ وأوسطها محكم قوله «خُذِ الْعَصَا» يعني الفضل من أموالهم والأمر بالمعروف محكم وتفسيره معروف «وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ» منسوخ بآية السيف

«وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ».. الآية	«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ»	٧٩	١	الأنفال
«وَمَا لَهُمْ آلًا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ» الآية	«وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ»	٨٠	٢	
«وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ»	«قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ»	٨١	٣	
«قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ» يعنى اليهود	«وَأَنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَحِ لَهَا»	٨٢	٤	
«الآن حَقَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا».. الآية	«إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ»	٨٣	٥	
ذلك أنهم كانوا يتوارثون بالهجرة لا بالنسب ثم نسخ ذلك بقوله تعالى «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ» في كتاب الله «إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»	«وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا».. الآية	٨٤	٦	
«فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» وقيل نسخ أولها بأخرها وهي قوله «فَإِنْ تَابُوا».. الآية	«بِرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» إلى قوله «فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ»	٨٥	١	التوبة
نسخت بالزكاة الواجبة	«وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ» الآية	٨٦	٢	
«وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً»	«إِلَّا تَنْفِرُوا يَعْذِبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا» الآية	٨٧	٣	
فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَنْ سَأَلَ مِنْهُمْ	«عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَبْتَ لَهُمْ»	٨٨	٤	
«سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ».. الآية	«اسْتَغْفِرْ لَهُمْ».. الآية	٨٩	٥	
نسخت الايتان بقوله تعالى:	«الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا».. الآية	٩٠	٦	
«وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ».. الآية	«وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا».. الآية	٩١	٧	
«لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ».. الآية	«إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتَ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ»	٩٢	١	يونس
آية السيف	«قُلْ اتَّظَرُوا إِنَّا مُنْتَظَرُونَ»	٩٣	٢	
آية السيف	«وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلكُمْ عَمَلِكُمْ»	٩٤	٣	
آية السيف	«فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ».. إلى قوله... «وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ»	٩٥	٤	
«مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ».. الآية	«مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا»	٩٦	١	هود
آية السيف	«وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ»	٩٧	٢	
آية السيف	«وَاتَّظَرُوا إِنَّا مُنْتَظَرُونَ»	٩٨	٣	

الرعد	١	٩٩	«فَاتِمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغَ وَعَلِيْنَا الْحِسَابَ» آية السيف
	٢	١٠٠	«وَأَنَّ رَبَّكَ لَذُو مَقْفَرٍ لِّنَّاسٍ عَلَى ظَلْمِهِمْ» الشرك
الحجر	١	١٠١	«ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَسْمَعُوا» آية السيف
	٢	١٠٢	«فَاصْحَحِ الصَّحْحَ الْجَمِيلَ» آية السيف
	٣	١٠٣	«وَلَا تَمَلَّنْ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ» آية السيف
	٤	١٠٤	«وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ» نسخ معناها ونظفها بآية السيف
	٥	١٠٥	«فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ» نسخها محكم ونسخها منسوخ بآية السيف
النحل	١	١٠٦	«وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا» «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِنْتِهَاءَ» (يعين الخمر) وقيل بقوله «فهل أنتم ممنهون» آية السيف
	٢	١٠٧	«فَإِنْ قَوْلُوا فَاتِمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ» آية السيف
	٣	١٠٨	«مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ..» الآية
	٤	١٠٩	«وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ».. الآية
	٥	١١٠	«وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ» الآية نسخنا كلتا آية السيف مع الاختلاف فيهما
بني إسرائيل	١	١١١	«وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا أَمَا يَبْلُغُونَ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا» إلى قوله «كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا» نسخ بعض حكمها وبقي البعض على ظاهره فهي في أهل التوحيد محكم وبعض حكمها في أهل الشرك منسوخ بقوله تعالى «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ» الآية
	٢	١١٢	«رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ» إلى قوله «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا» آية السيف
	٣	١١٣	«قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ» إلى قوله «الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» «وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً».. الآية
الكهف	١	١١٤	«فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ» نسخها «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»
	١	١١٥	«وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ» نسخ الإنذار بآية السيف
مريم	٢	١١٦	«فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا» آية السيف (الغي واد في جهنم)
	٣	١١٧	«قُلْ مَنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا».. الآية آية السيف
طه	٤	١١٨	«فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ».. الآية نسخ أولها بآية السيف
	٥	١١٩	«فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ» نسخت بالاستئناء وهو قوله «إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ» وفيها تقديم في الظلم
	١	١٢٠	«وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ» نسخ معناها لأنظفها سنقرئك فلا تنسى
	٢	١٢١	«فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ» نسخ الصبر منها بآية السيف
	٣	١٢٢	«قُلْ كُلٌّ مَتْرِبٌ».. الآية جميع الآية منسوخة بآية السيف
الأنبياء	١	١٢٣	«إِتَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ».. الآية «إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى».. الآية
	٢	١٢٤	«وَالْآيَةَ الَّتِي بَعْدَهَا» وَكُلَّ فِيهَا خَالِدُونَ» «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ»
الحج	١	١٢٥	«وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ» «سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى»

	إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلَى الشَّيْطَانِ فِي أَمْنِيَّتِهِ... الآية			
	آية السيف	«يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ».. الآية	١٢٦	٢
المؤمنون	آية السيف	«قَدَّرَهُمْ فِي عَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ».. الآية	١٢٧	١
	آية السيف	«ادْفَعْ بِالَّذِي فِي أَحْسَنِ».. الآية	١٢٨	٢
النور	«إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا»	«وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا»	١٢٩	١
	هذه الآية من أعاجيب آيات القرآن لأن لفظها لفظ الخبر ومعناها معنى النهي تقدير الكلام والله أعلم لا ينكحوا زانية أو مشركة ناسخها: «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ»	«الرَّأْيِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً»	١٣٠	٢
	نسختها الايتان بعدها وهما قوله «وَالْخَاسِئَةُ أَنْ تَعْتَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ» وكذلك «وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ»	«وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ»	١٣١	٣
	«لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ».. الآية	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ».. الآية	١٣٢	٤
	نسخ بعضها بقوله «وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ».. الآية	«وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضُنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ».. الآية	١٣٣	٥
	آية السيف	«فَاتِمَا عَلَيْهِ مَا حَمَلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حَمَلْتُمْ».. الآية	١٣٤	٦
	نسختها الآية التي تليها وهي قوله تعالى «وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ»	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».. الآية	١٣٥	٧
الفرقان	«إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا».. الخ الآية	«وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ إِلَى قَوْلِهِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا»	١٣٦	١
	الآية منسوخة في حق الكفار بآية السيف وبعضها محكم في حق المؤمنين	«وَإِذَا حَاطَبْتَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا»	١٣٧	٢
الشعراء	ثم نسخ في شعراء المسلمين فاستثناهم بـ «إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا».. الآية فصارت ناسخة للآيات التي قبلها	«وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ» الى قوله «وَأَتَّهُمْ يَفُوتُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ»	١٣٨	١
النمل	نسخت بآية السيف معنى	«وَأَنْ أَنْتَلُوا الْقُرْآنَ»	١٣٩	١
القصص	نسخت بآية السيف	«لَنَا أَعْمَالُنَا وَلكُمْ أَعْمَالُكُمْ»	١٤٠	١
العنكبوت	«قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ»	«وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»	١٤١	١
الروم	آية السيف	«وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْرُكُ كُفْرُهُ»	١٤٢	١
السجدة	آية السيف	«فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَانْتَظِرِ إِنَّهُمْ مُنْتَضِرُونَ»	١٤٣	١
الاحزاب	آية السيف	«وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ».. الآية	١٤٤	١
	نسخها الله تعالى بآية قبلها في النظم وهي قوله «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ»	«لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ».. الآية	١٤٥	٢
سبا	آية السيف	«قُلْ لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نَسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ».. الآية	١٤٦	١
الملائكة	نسخ معنى لفظها بآية السيف	«إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ»	١٤٧	١

آية السيف	«قَتَلُوا عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ»	١٤٨	١	الصفات
آية السيف	«وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ»	١٤٩	٢	
آية السيف	«وَقَتَلُوا عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ»	١٥٠	٣	
آية السيف	«رَوِّابِصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ»	١٥١	٤	
آية السيف	«إِنْ يُوْحَىٰ إِلَيْكَ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ»	١٥٢	١	ص
آية السيف	«وَلَتَعْلَمَنَّ نِيَاهُ بَعْدَ حِينٍ»	١٥٣	٢	
نسخت بآية السيف	«إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ»	١٥٤	١	الزمر
	«قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتَ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ»	١٥٥	٢	
آية السيف	«فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ»	١٥٦	٣	
نسخ معنى بآية السيف	«وَمَنْ يَضِلْ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ»	١٥٧	٤	
آية السيف	«قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ»	١٥٨	٥	
نسخ معنى بآية السيف	«أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ»	١٥٩	٦	
آية السيف	«فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا»	١٦٠	٧	
نسخ الأمر بالصبر بآية السيف	«فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ»	١٦١	١	المؤمن
نسخت أيضا بآية السيف	«فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِنَّمَا تِرْيَاقُ بَعْضِ الَّذِي نَعُدُّهُمْ»	١٦٢	٢	
نسخت بآية السيف	«وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ...»	١٦٣	١	فصت
	الآية			
نسخت بالآية التي في سورة المؤمن «يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا»	«يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ.. الآية»	١٦٤	١	الشورى
آية السيف	«اللَّهُ حَفِيفٌ عَلَيْهِمُ اللَّهُ حَفِيفٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ»	١٦٥	٢	
	«فَلْيَذِكُرْ قَادِعًا وَاسْتَقَمَ كَمَا أَمَرْتُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ»	١٦٦	٣	
	«مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ.. الآية»	١٦٧	٤	
اختلف في نسخها ناسخها قوله تعالى «قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ».. الآية	«قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي النَّصْرَةِ»	١٦٨	٥	
«وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ»	«وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ»	١٦٩	٦	
«وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ»	«وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ»	١٧٠	٧	
آية السيف	«فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيفًا... الآية»	١٧١	٨	
آية السيف	«فَدَرَّهْمٌ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا»	١٧٢	١	الزخرف

الدخان	١	١٧٣	«فَاصْبِرْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ»	آية السيف
	٢	١٧٤	«فَارْتَبِعْ إِلَيْهِمْ مَرْتَبِعُونَ»	آية السيف
الجاثية	١	١٧٥	«قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ»	نزلت في عمر بن الخطاب ثم نسخت بآية السيف
الأحقاف	١	١٧٦	«قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاٍ مِنَ الرَّسْلِ وَمَا أَدْرِي «مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ»	«إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا» * «لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ».. الآية
	٢	١٧٧	«فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَرْمِ مِنَ الرَّسْلِ».. الآية	نسخ معناها بآية السيف
محمد	١	١٧٨	«فَإِنَّمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاؤُا»	نسخ المن والفضاء بآية السيف
	٢	١٧٩	«وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ»	«إِنْ يَسْأَلُكُمْ فَيُحْفِكُمْ تَبَخَّلُوا وَبُخْرَجَ أَصْفَانَكُمْ»... الآية
ق	١	١٨٠	«فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ»	نسخ الصبر بآية السيف
	٢	١٨١	«نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ»	نسخ الجزء الأخير بآية السيف
الذاريات	١	١٨٢	«وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّالِئِلِ وَالْمَحْرُومِ».. الآية	نسخ ذلك بآية الزكاة
	٢	١٨٣	«قَتُولَ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٌ»	نسخت بقوله بعدها «وَذَكَرَ فَإِنَّ الدَّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ»
الطور	١	١٨٤	«وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا»	نسخ الصبر منها بآية السيف
النجم	١	١٨٥	«فَاعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى مِنْ ذِكْرِنَا»	آية السيف
	٢	١٨٦	«وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى»	«وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ» فيجعل الولد الطفل يوم القيامة في ميزان أبيه والأبناء في الآباء ويدل على ذلك قوله تعالى «أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تُحَدِّثُونَ آلِيَهُمْ أَقْرَبَ لَكُمْ نَعْمًا»
الواقعة	١	١٨٧	«ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ (١٣) وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ»	قال مقاتل بن سليمان نسخ قوله تعالى «ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ * وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ»
المجادلة	١	١٨٨	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاجَعْتُمْ الرَّسُولَ فَعَلِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً»	«أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ»
المتحنة	١	١٨٩	«لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ»	«إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ» الآية وهذا مما نسخ فيه العموم بتفسير الخصوص.
	٢	١٩٠	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْ مَهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ»	«فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ» وقيل نسخت بقوله «بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»
	٣	١٩١	«وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقِبْتُمْ إِلَى قَوْلِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ»	آية السيف
القلم	١	١٩٢	«فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَلِّبُ بِهَِذَا الْحَدِيثَ»	آية السيف
	٢	١٩٣	«فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ»	آية السيف
المعارج	١	١٩٤	«فَذَرَهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا»	آية السيف

المزمل	١	١٩٥	«يَا أَيُّهَا الْمَرْمَلُ * فَمُ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا»	نسخت بقوله «إِلَّا قَلِيلًا» والقيل بالنصف والنصف بقوله «أَوْ انْقُصْ مِنْهُ» أي إلى الثلث و«قَوْلًا تَقِيلاً»
	٢	١٩٦		
	٣	١٩٧		نسخت بقوله تعالى «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ»
	٤	١٩٨	«وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا»	نسخت بآية السيف
	٥	١٩٩	«وَذُرْنِي وَالْمُكَلَّبِينَ»	نسخت بآية السيف
	٦	٢٠٠	«فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا»	«وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» وقيل نسخت بآية السيف
المدثر	١	٢٠١	«ذُرْنِي وَمَنْ خَلَفْتَا وَحِيدًا»	يعني به الوليد بن المغيرة المخرومي نسخت بآية السيف
القيامة	١	٢٠٢	«لَا تُحْرَكْ بِهِ لِسَانُكَ يَتَعَجَّلَ بِهِ»	نسخ معناها لأنفطها بقوله تعالى «سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى»
الإنسان	١	٢٠٣	«فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا»	آية السيف
	٢	٢٠٤	«إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا»	آية السيف
عبس	١	٢٠٥	«كَأَلَّا إِتَّهَا تَذْكِرَةٌ * فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ»... الآية	«وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ»
الطارق	١	٢٠٦	«فَمَهَلٌ الْكَافِرِينَ أَهْمَهُمْ رُؤِيدًا»	آية السيف
الغاشية	١	٢٠٧	«لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسيطِرٍ»	آية السيف
التين	١	٢٠٨	«أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ»	نسخ معناها بآية السيف
العصر	١	٢٠٩	«إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ»	«إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ»
الكافرون	١	٢١٠	«لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِي»	آية السيف

ولم يكن من العجيب بعد فتح هذا الباب وإجازة التغيير والتبديل في كتابة الله، تبعاً لروايات واهية أو اجتهادات فردية أن يظهر في هذا الزمان ناشئة، تدعي أن (للأمة) حق النسخ، وأن يظهر كاتب يصفه مؤلفو (دفاع عن الحديث النبوي) وهم من جلة العلماء والكتاب المسلمين بأنه (كاتب من كبار الكتاب وعالم مسلم ممن لهم رأي مسموع نشأ في بيئة دينية)، فيقول في كتاب «بحث عن الإسلام ماضيه وحاضره»، وظهر في مايو ١٩٥٢ «إن النبي ﷺ لو كان حياً وواجه هذه الظروف، لنزلت عليه آيات النسخ»، وأن ينشر أحد الكتاب في مجلة (رسالة الإسلام) التي كانت تصدرها دار التقريب بين المذاهب الإسلامية مقالة، يقول فيها: إن الشريعة الإسلامية وإن كانت إلهية إلا أنها تقبل التعديل، لأن القرآن قال بقاعدة النسخ في سورة البقرة «مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا»، وأن النسخ في هذا العصر يكون للأمة رعاية «للمصلحة».. ويستطرد: ولا

يتوهم أحد أن الآية قد انتهى حكمها بوفاة الرسول ﷺ كما تبادر إلى ذهن بعضهم.. كلا فإن القرآن قد نص على أن الأمة وحدها هي مصدر السيادة والسلطة وليس الله؟؟ (هكذا والله يقول الكاتب)^(١).

وعلق مؤلفو (دفاع عن الحديث النبوي): وإذا فقد صرح هذا الكاتب في جراءة بما أشار إليه الأستاذ الكبير صاحب كتاب (يوم الإسلام) أو (الإسلام ماضيه وحاضره) في إشارة صريحة، ولكن في استحياء من أن للأمة نسخ ما ترى من أحكام القرآن؛ لتتفق الشريعة الإسلامية وحاجات العصر ومقتضياته.

إن هذا البلاء الذي يكاد أن يجاوز شريعة الإسلام ليس إلا نتيجة طبيعية جداً لفكرة النسخ أساساً، ولما حاط هذه الفكرة ومعالجتها من تطاول على مكانة القرآن وقديسيته، وكما له وأحكامه.. فلا يلومن مؤلفو (دفاع عن الحديث النبوي) وأمثالهم إلا أنفسهم؛ لأنهم تقبلوا في خضوع مسلمات ومقدمات تقوم على ترهات وأخطاء كان لا بد أن تسلم إلى هذه النتيجة الخطيرة التي تهولهم الآن.. ويقيمون لها الأرض والسماء، وما الفرق بين أن نقبل كلام رواة يحوطهم الغموض والشك والريب في نسخ حدث للقرآن وتغيير

(١) نشر المقال بالعدد الرابع للسنة الرابعة (نوفمبر ١٩٥٢) من مجلة رسالة الإسلام، وهو بقلم الأستاذ محمود اللبابيدي، وهو أصلاً عن نظام الإسلام السياسي وعلاقة الدين بالدولة فيه، وقد رد عليه في العدد الأول من السنة الخامسة يناير ١٩٥٣ الدكتور محمد يوسف موسى تحت عنوان «في سبيل القرآن والسنة»، ولكنه لم يتعرض في رده لقضية النسخ، ولكن لقضية المصلحة وأولويتها على النص.

ومجلة رسالة الإسلام مجلة فصلية كانت تصدرها بالقاهرة دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، وكان رئيس تحريرها الشيخ محمد محمد المدني، وقد تأسست دار التقريب في هذه الفترة في القاهرة، بفضل جهود عالم شيعي هو السيد محمد تقي الدين القمي وضمت عدداً من الشخصيات الإسلامية البارزة في العالم الإسلامي.

وقد يكون من الخير الإشارة إلى بقية الفقرة التي أوردها الكاتب بعد جملة «فإن القرآن قد نصَّ على أن الأمة وحدها هي مصدر السيادة والسلطة وليس الله»، وهي "نعم كان الله هو المشرع ابتداء ثم غدا التشريع إلى الأمة انتهاء؛ لأن الله سبحانه - رحمة بالناس - هو الذي رد هذه السلطة إلى الأمة حين قال «وَأْمُرْهُمْ شِئْرَىٰ بَيْنَهُمْ»، ثم ألا ترى أن حق الله يفسره الفقهاء دوماً بأنه حق الجماعة»، أما كتاب «دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه» فقد حرره الأستاذة محب الدين الخطيب وسليمان الندوي ومصطفى السباعي رحمهم الله، وهم جميعاً - كما هو معروف - من أقطاب الدعوة الإسلامية، وقد صدر سنة ١٣٧٨ للرد على كتاب «أضواء على السنة المحمدية» تأليف الشيخ محمود أبو رية.

وتبديل.. وتحكيم للآراء بناء على أحاديث واهية واجتهادات خاطئة في آيات القرآن الكريم وبين قالة الكتاب المحدثين.

بل أكثر من هذا، لقد كانت دعوى النسخ من التعلات، التي تعللت بها بعض الفئات المارقة كالبهائية، ومع أننا بالطبع نعلم أن هذه الفئة قد تجاوزت المفهوم السلفي للنسخ، إلا أن هذا وإن جاوز النطاق والمدى، إلا إنه وجد التعللة من فكرة النسخ ومبدئه.. وتبين الفقرة التالية من كتاب (الكواكب الدرية) انزلاق النهائية بدعوى النسخ، فبعد أن أشار المؤلف إلى المؤتمر الذي عقده أصحاب الباب في بيدا بدشت عام ١٢٦٤هـ، قال: ودار جل أبحاثهم حول نقطتين الأولى طريقة إنفاذ الباب من اعتقاله، والثانية مسألة النسخ، وهل للفروع الإسلامية تبديل في هذا الأمر أم لا.

وتبين بعد المذكرات الطويلة التي دارت في المجالس الخاصة بين أكابر الأحياء أن معظمهم يعتقد بوجود النسخ والتجديد، ويرى أن من قوانين الحكمة الإلهية في التشريع الديني أن يكون الظهور اللاحق أعظم مرتبة وأعم دائرة من سابقه، وأن يكون كل خلف أرقى وأكمل من سلفه، فعلي هذا القياس يكون حضرة الباب أعظم مقاماً وأثراً من جميع الأنبياء الذين خلوا من قبله، ويثبت أن له الخيار المطلق في تغيير الأحكام وتبديلها^(١).

كما كانت فكرة النسخ في أصل ادعاء «الإخوان الجمهوريين» في السودان - هم أتباع متنبئ جديد يدعي محمود محمد طه - وجود رسالة ثانية.. ومنطقهم على ما جاء في كتاب الرسالة الثانية - أن تطور الشريعة إنما هو من نص نزل في القرن السابع متناسب مع ظروف القرن، ونص آخر لوحظ فيه القرون التالية ولكنه نسخ، بمعنى أرجئ لحين الوقت، فإذا حان حينه أصبح هو صاحب الوقت ويصبح هذا النص هو الآية المحكمة، بينما تصبح الآية التي كانت محكمة في القرن السابع منسوخة الآن: للقرن السابع آيات الفروع، وللقرن العشرين آيات الأصول.. ولكن الرسول ﷺ التحق بالرفيق الأعلى وترك ما هو منسوخ منسوخاً وما هو محكم محكماً، فهل هناك أحد مأذون له أن يغير هذا التغيير الأساسي الجوهرى، فيبعث ما كان منسوخاً وينسخ ما كان محكماً؟!!

(١) «الكواكب الدرية»، ص ٢٢٠.

دعاوى أنصار النسخ:

كل من يقرأ كتابات القدامى والمحدثين من أنصار النسخ لابد، وأن يصدم ويتملكه الروع لما تتضمنه من ادعاءات ومؤتفكات، ولما تذهب إليه من مذاهب تبعد وتغرب وتتعد وتتشعب دون أي داع، إلا ما أخذ هؤلاء أنفسهم به من تكلف.. وتعسف.

وهذه الكتابات تبدأ عادة بتعريف النسخ في اللغة، ثم تتحدث عنه لدى الأصوليين، والفرق بين النسخ والتخصيص، ثم تتحدث عن الحكمة في النسخ، وتسوق حججاً واهية لا يعد وجيهاً فيها إلا التدرج.. وملاحظة الاعتبارات الزمنية والمكانية، وهي حجة لا يمكن الأخذ بها على إطلاقها؛ لأن ذلك يعني استمرار النسخ، بل وزيادته في مثل العصر الحديث الذي اختلفت، فيه الأوضاع اختلافاً يفوق أي اختلاف آخر في أي عهد سبق.. ثم يتحدثون عن إثبات النسخ وأنه «جائز عقلاً وواقع سمعاً».

وقد يصور منهج القوم أن نستشهد هنا ببعض فقرات عما يتكرر ذكره في كتب النسخ.

فمن جواز النسخ قال الأمدى في الأحكام: «وقد اتفق أهل الشرائع على جواز النسخ عقلاً وعلى وقوعه شرعاً، ولم يخالف في ذلك سوى أبي مسلم الأصفهاني فإنه منع من ذلك شرعاً وجوزه عقلاً»^(١).

وقال الشوكاني في «إرشاد الفحول» المسألة الثانية: النسخ جائز عقلاً وواقع سمعاً بلا خلاف في ذلك بين المسلمين؛ إلا ما يروى عن أبي مسلم، فإنه قال إنه جائز غير واقع، وإذا صح هذا عنه فهو دليل على أنه جاهل بهذه الشريعة المحمدية جهلاً فظيماً.. وبعد الإشارة إلى مواقف اليهود.. يقول «والحاصل أن النسخ جائز عقلاً وواقع شرعاً من غير فرق بين كونه في الكتاب والسنة، وقد حكى جماعة من أهل العلم اتفاق أهل الشرائع عليه.. فلم يبق في المقام ما يقتضى تطويل المرام»^(٢).

(١) الأحكام، للأمدى، ج٢، ص ١٦٦.

(٢) إرشاد الفحول، ص ١٦٢.

وقال السيوطي في الإتيان: والنسخ مما خص الله به هذه الأمة لحكم منها التيسير، وقد أجمع المسلمون على جوازه (١).

وقال ابن كثير: والمسلمون كلهم متفقون على جواز النسخ في أحكام الله تعالى لما له في ذلك من الحكمة البالغة، وكلهم قال بوقوعه.. وقال أبو مسلم الأصفهاني المفسر لم يقع شيء من ذلك في القرآن، وقوله ضعيف مردود مرذول (٢).

وفي فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت: وأجمع أهل الشرائع على وقوعه سمعاً، خلافاً لأبي مسلم الأصفهاني الجاحظ من شياطين المعتزلة، وهو لا يصح من مسلم ممن يدعى إسلامه إلا بتأويل، وقد أول بأنه لا ينكر حقيقة النسخ، لكن يتحاشى عن إطلاق هذا اللفظ ويسميه تخصيصاً، فإن تخصيص الأزمان كتخصيص الأفراد، وقيل النسخ عنده الإبطال، وينكره ويدل عليه استدلاله، وقيل ينكره في شريعة واحدة فقط، وقيل في القرآن فقط (٣).

فهؤلاء جميعاً يتحدثون عن النسخ كأمر واقع ولا يتصورون خلافه، ومن هنا جاء تنديدهم بأبي مسلم الأصفهاني الذي شذ وحده ورميه بقوارص الكلم.

ولا يختلف المحدثون عن القدامى فإنهم نسجوا على منوالهم ونقلوا أقوالهم وحذوا حذوهم في تقرير المخالفين والإنكار عليهم والتدليل على وقوع النسخ بالأدلة نفسها التي قدمها القدامى.

فجاء في أحد كتبهم: استدلل الجمهور على الجواز و بدليلين:

الدليل الأول: أن النسخ لا يترتب على فرض وقوعه محال، وذلك لأن أحكام الله تعالى إما أن تشرع لمصالح العباد، أو لا تشرع لمصالحهم، فإن قلنا بالأول كما تقول المعتزلة فلا شك أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص، كما تختلف باختلاف الأزمان، فما يكون مصلحة لشخص قد يكون غير مصلحة لآخر كشراب الدواء مثلاً، فهو مصلحة للمريض، ولكنه غير مصلحة للصحيح في الزمن الواحد، وما يكون مصلحة في زمن قد يكون غير مصلحة في زمن آخر بالنسبة للشخص الواحد كشراب الدواء بالنسبة لزيد فهو

(١) الإتيان، ج ٢، ص ٢١.

(٢) تفسير ابن كثير، ج ١، ص ٥٨١.

(٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ص ٥٥، ج ١.

مصلحة له في زمن مرضه، غير مصلحة له في زمن صحته، وما دامت المصالح تختلف باختلاف الأزمان والأشخاص، والأحكام يراعي في شرعيتها مصالح العباد، فلا شك أن ذلك مما يجعل النسخ أمراً لا بد منه، لا أن يكون محالاً.

وإن قلنا بالثاني، وهو أن الأحكام لا يراعي في شرعيتها مصالح العباد، فظاهر أيضاً أن النسخ لا يترتب عليه محل؛ لأنه لم يخرج عن كونه فعلاً من أفعال الله تعالى والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

فظهر أن النسخ في الحالتين لا يترتب على فرض وقوعه محال؛ فكان جائز عقلاً، لأن شأن الجائز العقلي ذلك.

نوقش هذا الدليل من قبل القائل بعدم الجواز بأن النسخ يترتب عليه محال، فيكون محالاً وبذلك لم تتم لكم الصغرى في الدليل.

وبيان ذلك أن الحكم الناسخ إما أن يكون شرعاً لمصلحة علمها الله بعد أن لم يكن علمها، أو يكون قد شرع لا لمصلحة، فإن كان الأول فقد يكون محقق البدء وهو الظهور بعد الخفاء، وذلك باطل على الله تعالى لما يلزمه من نسبة الجهل إليه تعالى، وإن كان الثاني كان عبثاً والعبث من الشارع محال.

ويجاب على ذلك بأن هناك قسماً ثالثاً قد تركتموه، فلنا أن نختار، وذلك القسم هو أنه تعالى شرع الحكم الثاني لمصلحة علمها أولاً ولم تخف عليه أصلاً، ولكن وقتها إنما جئى عند انتهاء الحكم الأول بما اشتمل عليه من المصلحة، وهذا لا يترتب عليه بدء ولا عبث^(١).

وهم لا يكتفون بهذا، بل يتحدثون عن مواقف اليهود المختلفة كالشمعونية والعنانية والعيسوية وما قدموه من شبهات وتفنييد هذه الشبهات.. وهو فضول لا داعي له مادام الموضوع هو النسخ في القرآن، وإن كان كلامهم يوحى بداليتين، الأولى أن النسخ أصبح موضوعاً مستقلاً ومبدأً مقررًا وهم يناقشونه من هذه الزاوية، وليس كمجرد آيات طارئة على الأصل في القرآن.. والثانية وهي وثيقة العلاقة بالأولى أن المنهج السقيم الذي اتخذوه في الدراسة أبعدهم عن الاستدلال الطبيعي والاطمئنان القلبي وإحياء الفطرة

(١) «المدخل لدراسة القرآن»، للدكتور شعبان محمد إسماعيل، الجزء الأول، ص ص ٣٩٠ - ٣٩١.

السليمة، كما لم يوصلهم إلى حقيقة علمية وإنما هي حلقات من الدعاوى والادعاءات والفروض، وقد قادتهم إلى نتائج شاذة لم يعد أمامهم بد من الأخذ بها، كقولهم «شرع ما قبلنا شرع لنا ما لم يدر ناسخ»، فكأنهم يثبتون الشرائع القديمة، ويجعلون المعول في الأخذ بها أو عدم الأخذ بها وجود ناسخ، وكأني بهم يجعلون من الإسلام بأسره ورسالته قضية نسخ.

يعد هذا ينتقلون إلى نقطة جديدة هي أقسام الناسخ والمنسوخ، أي نسخ الكتاب بالسُّنَّة المتواترة ونسخ السُّنَّة المتواترة أو الأحاد بالكتاب، أو نسخ المتواترة (سواء كان كتاباً أو سُنَّة) بالأحاد ويتلو هذا الحديث عن أنواع النسخ، وهي عندهم نسخ الحكم والتلاوة، ونسخ الحكم دون تلاوة، وأخيراً نسخ التلاوة دون الحكم، ثم شروط النسخ ما بين شروط متفق عليها كأن يكون الناسخ مترخياً عن المنسوخ أو مختلفاً عنه كأن يكون الناسخ مثل المنسوخ في القوة أو أقوى منه لا دونه؛ لأن الضعيف لا ينسخ القوى وأن يكون ناسخ القرآن قرآناً وناسخ السُّنَّة سُنَّةً وأن يكون الناسخ مقابلاً للمنسوخ مقابل الأمر للنهي والضييق للوسع، وأن يكون قد ورد الخطاب الدال على بيان انتهاء الحكم بعد التمكن من الفعل وأن يكون الناسخ والمنسوخ نصين قاطعين وأن يكون النسخ ببديل مساوٍ أو مما هو أخف منه، وأن يكون الخطاب المنسوخ حكمة مما لا يدخله الاستثناء والتخصيص، وهذه الشروط وجيهة في جملتها وتعد ضمانات للثبوت في مثل هذا الموضوع الخطير، ولكن أغلبية العلماء لا يأخذ بها ولا يرى لها داعياً، خاصة وأنه قلما نجد في القرآن نصاً في مثل صراحة الحديث النبوي «كنت نهيتكم عن زيارة القبور أي فزوروا ولا تقولوا هجراً»، ومن ثم فقد قبل المفسرون وعلماء الأصول قول أحد من الصحابة هذه الآية نزلت بعد تلك أو قبلها، وهو ترخص يخالف الثبوت الذي لاحظوه عندما قالوا أن قول الصحابي هذا ناسخ وهذا منسوخ لا يكون دليلاً على النسخ لجواز أن يكون ذلك صادراً على اجتهاد منه، وقد يكون مخطئاً في اجتهاده ولكن الخطأ الناتج عن السهو والخط في رواية الواقعة لا يقل عن الخطأ في الاجتهاد، وخاصة إذا كان مدلول كلمة «الصحابة» هو المدلول الواسع الذي يأخذ به المحدثون والمفسرون، وإذا كانت طرق النقل مما لا تسلم من شبهات وقلما تسلم.

كذلك لم ير العلماء أن ورود آية متأخرة في ترتيب الآيات في المصحف يكون دليلاً على أنها ناسخ لآية سبقتها؛ لأن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول، فإذا استبعدنا هذا الدليل الثابت (أي ترتيب الآيات) فسيكون علينا أن نلوذ بدليل ظني ونقع في شبهات السند وروايات الرجال.. إلخ.. لعدم وجود الأدلة القاطعة على ترتيب خلاف ترتيب المصحف نفسه، فضلاً عن أنه لما كان ترتيب الآيات في السور توفيقياً فإن هذا له دلالة، وإذا كانت الآيات بعضها أخذاً برقاب بعض، والسياق متصل فإن من التعسف استثناء آية وإخراجها من أحكام سياقها بدعوى الترتيب الزمني؛ لأن الترتيب السياقي هو الأخير فالمعنى الزمني يقضي على نفسه بنفسه.. وعلى سبيل المثال فإن الآيتين الأخريتين من سورة التوبة (١٢٨-١٢٩) معطوفتان على ما سبقهما لأن صيغة الخطاب في الآية الأخيرة ١٢٩ «فَإِنْ تَوَلَّوْا» إنما يعود إلى ما قبل الآية ١٢٨ إذ لو كان معطوفاً على الآية ١٢٨ لكان الأقرب أن تكون الصيغة «فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ» وأهمية هذه النقطة أنه لو أخذ بالترتيب التوفيقي السياقي فإن الآية الأخيرة من سورة التوبة يمكن أن تنسخ آية السيف التي جاءت في مستهل السورة أو التي قال علماء التفسير أنها نسخت أكثر من مائة آية، وإذا كانت الآيتان قد نزلتا بمكة ثم أمر النبي ﷺ أن يوضع في آخر التوبة التي تعد من آخر السور نزولاً، فالذي أفهمه إذا كانت أو من بالنسخ أن تنسخ هاتان الآيتان كل ما سبقهما ما دام النبي ﷺ وضعهما هذا الموضوع، بل يصبح هذا الأمر هو السر الرئيسي في وضعهما هذا الموضوع بالذات.

وأدى ولع القوم بالنسخ وإفاضتهم القول فيه واعتمادهم على الأقاويل والأحاديث الموقوفة والضعيفة إلى الوقوع في مفارقات، فبعد أن يقول السيوطي «ولا يعتمد في النسخ على قول عوام المفسرين، بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صحيح أو معارضة بينة، لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقدر في عهده ﷺ، والمعتد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد»، يقول «والناس في هذا بين طرفي نقيض فمن قائل لا يقبل في النسخ أخبار الأحاد العدول، ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد والصواب خلافهما»^(١).

فانظر كيف أصبح النسخ لعبة المتساهلين.

(١) الإتيان ج ٢، ص ٣٤.

ومن عجائب أقوالهم أن الآية «لَيْسَتْ أَدْنَىٰكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».. الآية، «قيل منسوخة وقيل لا، ولكن تهاون الناس في العمل بها»، كأن تهاون الناس أصبح حجة يقضي بها.

وروي السيوطي أن هبة الله بن سلامة كان يقول أن كلمة (أسيراً) في الآية «وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا» منسوخة على أساس أن الأسير عادة مشرك، فقرأ عليه ذلك وهو في بيته وابنته تسمع، فقالت أخطأت يا أبت، قال: وكيف؟ قالت: أجمع المسلمون أن الأسير يطعم ولا يقتل جوعاً، فقال لها صدقت^(١). وقال شيدلة في (البرهان) يجوز نسخ الناسخ فيصير منسوخاً.. كقوله «لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ» نسخها قوله تعالى: «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ» ثم نسخ هذا بقوله «حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ»، وقد انتقد السيوطي هذا القول لأن «حتى يعطوا مخصص للآية وليس ناسخاً لها»، ولكنه (أي السيوطي) تقبل الناسخ الذي يصبح منسوخاً، وضرب مثلاً له من آخر سورة المزملة «فإنه ناسخ لأولها منسوخ بفرض الصلوات.. وقوله «انفروا خِفَافًا وَثِقَالًا» ناسخ لآيات الكف، منسوخ بآيات القدر، وأخرج أبو عبيد عن الحسن وأبي مسيرة قالوا ليس في المائدة منسوخ، ويشكل بما في المستدرک عن أبي عباس أن قوله «فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ» منسوخ بقوله «فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»^(٢).. ولكن ابن حزم كما هو واضح من جدول الآيات المنسوخة الذي أثبتناه أول الفصل ذكر تسع آيات منسوخة في المائدة وحكاية الناسخ الذي يصبح منسوخاً تكاد تكون «فزورة» فإذا كانت ناسخة، فلماذا تصبح منسوخة، وليس لها من مبرر إلا تحكيم الرأي المتسرع في الكتاب الحكيم؟

ووصل تغلغل معنى النسخ في أذهان بعض المولعين به والمسررفين فيه لأن تصدر عنهم عبارات تنم عن الأثر الممر والمفسد للفكرة كالذي جاء في كلام أبي القاسم هبة الله بن سلامة عن نسخ الآية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ» «لما نزلت لم يعلموا تأويلها حتى سألوها الرسول ﷺ، فقالوا يا رسول الله (ما حق تقاته)؟ فقال: أن يطاع فلا يعصى وأن يذكر فلا ينسى وأن يشكر فلا يكفر فشق نزولها عليهم.. فقالوا يا رسول الله: لا نطيع، فقال عليه السلام: لا تقولوا كما قالت اليهود «سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا»،

(١) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٤.

(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٢.

ولكن قولوا «سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا» ونزلت بعدها «وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ»، فكان هذا أعظم من الأول؛ لأن معناها أعملوا حق عمله، وكادت عقولهم تذهل، فلما علم الله ما نزل بهم من هذا الأمر يسر الله ذلك وسهله ونزلت «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» فصارت ناسخة لما قبلها.

فكما لاحظ أحد الكتاب المعاصرين أن تعبير «فلما علم الله ما قد نزل بهم من هذا الأمر» توهم أن الله قبل التيسير والنسخ لم يكن يعلم تعالى عن ذلك وتنزه^(١).

وقد نقل هذه الرواية بعلاقتها بما فيها هذه الجملة عبد الله بن حزم دون أن يتنبه إلى نيبو هذا التعبير الذي يعد أحد «الفلتات» التي تنمك عن أن تأصل فكرة النسخ كادت أن تحمل أصحابها - دون أن يشعروا - على القول بالبده.

وأدى الدفاع عن النسخ بأحد الكتاب المعاصرين لأن يقول «فالنسخ يتمشى مع العقل البشري وأنه لا معارضة بينهما أصلاً فإن الشرائع السماوية ما هي إلا كالقوانين التي يضعها الناس لأنفسهم لتحقيق المصلحة العامة والخاصة للناس وأن هذه القوانين تعدل وتغير حسب مقتضيات الزمن والتقدم البشري»^(٢). وقد جاءت هذه الفقرة في كتاب له صدر سنة ١٩٧٨م وأعادها بعلاقتها في كتاب آخر له سنة ١٩٨٠م^(٣).

وجاء في كلام أحد المدافعين - أو أقل المتشجنين - عن النسخ عند تفسيره للآية «ما تنسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير».

«ووجه الدلالة أن الآية صريحة في جواز النسخ على الله تعالى»^(٤).

والعجب أن الذين يصدر عن هذه التعبيرات الفجة يعيرون من ينكر النسخ بإساءة الأدب لأنه - كما اتهموا أبا مسلم «أساء الأدب مع الله» في تحمسه لرأي قائم على تحاشي لفظ اختاره جلت قدرته ودافع عن معناه بمثل قوله: «مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا

(١) «دراسات في التفسير»، للدكتور مصطفى زيد، ص ٣٤.

(٢) الدكتور شعبان محمد إسماعيل «مع القرآن»، ص ٥١٠-١٩٧٨.

(٣) الدكتور شعبان محمد إسماعيل في كتاب «المدخل لدراسة القرآن»، سنة ١٩٨٠ ص ٤٦٠.

(٤) «النسخ بين الإثبات والنفي» للدكتور محمد محمود فرغلي ص ٥٢.

نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا».. وهل بعد اختيار الله اختيار وهل بعد تعبير القرآن تعبير: «سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا أنك أنت العليم الحكيم»، وهذا معنى ذكره بالنص تقريباً عدد من المناصرين لقضية النسخ من المعاصرين الذي ينقلون بعضهم عن بعض^(١). ويتلقف المتأخر ما ذكره المتقدم.

ويمائل ذلك ادعاء بعض العلماء المعاصرين «أن أعداء الإسلام من ملحدة ومبشرين ومستشرقين اتخذوا من النسخ في الشريعة الإسلامية أسلحة مسمومة طعنوا بها في صدر الدين الحنيف ونالوا من قدسية القرآن الكريم وقد احكموا شركاً شبهاتهم واجتهدوا في تروج مطاعنهم حتى سحروا عقول بعض المنتسبين إلى العلم والدين من المسلمين فجددوا وقوع النسخ وهو واقع وأمعنوا في هذا الجحود الذي ركبوا له أحسن المراكب من تمحلات ساقطة وتأويلات غير سائغة»^(٢).

فهل الذين يقولون أن القرآن محكم هم الذين ينالون من «قدسية القرآن» أو هم الذين يعطلون المئات من آياته المثبتة وأوامره ونواهيته بدعاوى ثبت زيفها حتى من أنصار النسخ أنفسهم.

ولله في خلقه شئون!!

تفنيد دعوى النسخ:

من الغريب أن هذا الأمر الخطير الذي كان يستوجب ورعاً وعلماً الحرص كل الحرص في معالجته والحذر كل الحذر من أن تنزلق الأقدام فيما يترتب عليه من تعطيل لأحكام الله وتحليل حرامه وتحريم حلاله لا يستند إلى أدلة قاطعة تتناسب مع خطورة الأمور.

والنسخ بالنسبة لنا حدث وليس مبدئاً أو نظرية.. ونحن ننظر إليه من زاوية القرآن فحسب وليس الشرائع الأخرى، ومن هذا المنطلق فنحن لا نرى داعياً للشروء في كل واد

(١) انظر «مناهل العرفان»، ص ١٠٤، ج٢، و«النسخ بين الإثبات والنفي»، ص ٩٨، و«مع القرآن»، ص ٤٤٨، «المدخل لدراسة القرآن والسنة ولعلوم الدينية»، ج١، ص ٤٠٧.

(٢) «مناهل العرفان» للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني ج٢، ص ٧٠، تفسير للآية «مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا».

والاعتماد على أدلة تقوم على مقدمات ونتائج من المنطق الشكلي أو أدلة من كتب اليهود والنصارى. ففي هذه القضية القرآنية لا يجوز أن تبني أدلة إلا على:

(أ) نصوص من القرآن نفسه.

(ب) أحاديث صحيحة ثابتة على النبي ﷺ.

(ج) وجود تعارض قطعي بين نص قرآني وآخر، لا يمكن تأويله أو حمله على غير محمل النسخ.

هذه هي الأدلة التي يمكن أن تفصل في قضية النسخ.. أما ما ينهجه الفقهاء والمفسرون، فإنه لا يعنينا وإذا آثروا «أرسطو» أو كتب اليهود والنصارى فلهم ما اختاروا، أما نحن فلا نقر إلا الأسس الثلاثة التي سقناها.

(أ) تفنييد دعوى النسخ بأدلة من القرآن الكريم:

إذا كان الأمر كذلك، فهل في القرآن ما يؤيد دعوى النسخ.

إن في القرآن الكريم أكثر من ستة آلاف آية، لم يجد أنصار النسخ فيها سوى آيتين ادعيا أنهما تجيزان النسخ، ثم قطعاً بوقوعه، وتعاملوا عن الآيات العديدة التي تثبت وتؤكد أحكامه.

هاتان الآيتان هما:

الآية ١٠١ من سورة النحل ونصها: «وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزَّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ».

والآية الثانية هي الآية ١٠٦ من سورة البقرة ونصها «مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا».

وقد اعتبر أنصار النسخ وأخذوها قضية مسلمة أن كلمة «آية» في النصين السابقين والتي يقع عليها النسخ أو التبديل إنما يقصد بها النص القرآني وبالتالي يكون المعنى نسخ نص قرآني متقدم بنص قرآني آخر مختلف أو متراخ كما يقولون.

وصحيح أننا جميعاً نفهم من كلمة «آية» النص القرآني، ونقول إن سورة كذا تضم كذا آية.. ونستشهد بالآيات آية آية ونرقمها.. ولكن هذا الفهم منا لهذه الكلمة

شيء والمعنى الذي يعطيه القرآن للكلمة شيء آخر؛ ولا يجوز لنا عندما نكون بصدد تفسير نص قرآني أن نفرض تعريفنا الخاص على القرآن، ونطرح تعريف القرآن نفسه والقرآن له مدلوله الخاص لكلمة آية ويكون علينا أن نلتزم بمدلول القرآن.

والقرآن الكريم لا يستخدم كلمة آية بمعنى النص ولكن لمعنى الحجة والدلالة والمعجزة والعلامة التي تثبت النبوات أو تبعث على الإيمان.. وإذا أراد القرآن الإشارة إلى النصوص في الكتب المقدسة وما تحويه من توجيهات ثمينة فإنه قد يستخدم كلمة «الآيات» ويبدو لنا أن الوجه في هذه التفرقة هو أن المعجزة عادة ما تكون واحدة بينما التوجيهات من تحليل وتحريم وأوامر ونواها.. إلخ.. تكون عديدة.

ومع أن منهجنا في هذه الرسالة هو الإيجاز.. إلا أننا أمام تفسير أنصار النسخ لمعنى كلمة «آية» بالنص القرآني ولعزوفنا عن الاحتجاج بغير القرآن نفسه؛ إذ هو سيد الأدلة فسنثبت هنا كافة المواضع التي استخدم فيها القرآن كلمة «آية»، حتى يتضح بحكم السياق المعنى الذي يريده بكلمة آية وسنقضي كلمة «آية» بين دفتي المصحف كله دون أن نترك مرة واحدة جاءت فيها هذه اللفظة.

وقد ذكرت كلمة (آية) في القرآن الكريم على ما ذكر المرحوم محمد عبد الباقي في معجمه المفهرس لألفاظ القرآني في المرات التالية وعنه نقلها هنا:

١٠٦ البقرة	١- مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخْهَا تَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا
١١٨ البقرة	٢- وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ
١٤٥ البقرة	٣- وَلَمَّا آتَيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ
٢١١ البقرة	٤- سَلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ
٢٤٨ البقرة	٥- وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ
٢٤٨ البقرة	٦- إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ
٢٥٩ البقرة	٧- وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ
١٣ آل عمران	٨- قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا
١٤ آل عمران	٩- قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ
٤٩ آل عمران	١٠- أَتَى قَدْ جِئْتَكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ
٤٩ آل عمران	١١- إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ

١٢- وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا	٥٠ آل عمران
١٣- تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ	١١٤ المائدة
١٤- وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ	٤ الأنعام
١٥- وَإِنْ يَرَوْا كَلِمَةَ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا	٢٥ الأنعام
١٦- أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ	٣٥ الأنعام
١٧- وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ	٣٧ الأنعام
١٨- قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ	٣٧ الأنعام
١٩- وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهَا	١٠٩ الأنعام
٢٠- وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ	١٢٤ الأنعام
٢١- هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ	٧٣ الأعراف
٢٢- قَالَ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَاتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ	١٠٦ الأعراف
٢٣- وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ	١٣٢ الأعراف
٢٤- وَإِنْ يَرَوْا كَلِمَةَ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا	١٤٦ الأعراف
٢٥- وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا	٢٠٣ الأعراف
٢٦- وَيَقُولُونَ لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ	٢٠ يونس
٢٧- فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لَتُنَكُونَ لِمَنْ خَلَقَ آيَةَ	٩٢ يونس
٢٨- وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ	٩٧ يونس
٢٩- وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ	٦٤ هود
٣٠- إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ	١٠٣ هود
٣١- وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا	١٠٥ يوسف
٣٢- وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ	٧ الرعد
٣٣- وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ	٢٧ الرعد
٣٤- وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ	٢٨ الرعد
٣٥- إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ	٧٧ الحجر
٣٦- إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ	١١ النحل
٣٧- إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَذَكَّرُونَ	١٣ النحل
٣٨- إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ	٦٥ النحل

٦٩ النحل	٣٩- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ
١٠١ النحل	٤٠- وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ
١٢ الإسراء	٤١- وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ
١٢ الإسراء	٤٢- وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً
١٠ مريم	٤٣- قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ
٢١ مريم	٤٤- وَلِتَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا
٢٢ طه	٤٥- تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى
٤٧ طه	٤٦- قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى
١٣٣ طه	٤٧- وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ
٥ الأنبياء	٤٨- بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوْلُونَ
٩١ الأنبياء	٤٩- فَتَمَخَّنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ
٥٠ المؤمنون	٥٠- وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ
٣٧ الضرقان	٥١- لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً
٤ الشعراء	٥٢- إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ
٨ الشعراء	٥٣- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ
٦٧ الشعراء	٥٤- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ
١٠٣ الشعراء	٥٥- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ
١٢١ الشعراء	٥٦- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ
١٢٨ الشعراء	٥٧- أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةً تَعْبَثُونَ
١٣٩ الشعراء	٥٨- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ
١٥٤ الشعراء	٥٩- مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا فَأْتِ بِآيَةٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ
١٥٨ الشعراء	٦٠- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ
١٧٤ الشعراء	٦١- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ
١٩٠ الشعراء	٦٢- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ
١٩٧ الشعراء	٦٣- أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ
٥٢ النمل	٦٤- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

١٥ العنكبوت	٦٥- فَانجِبْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ
٣٥ العنكبوت	٦٦- وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ
٤٤ العنكبوت	٦٧- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ
٥٨ الروم	٦٨- وَلَئِن جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن أَنْتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ
٩ سبأ	٦٩- إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ
١٥ ق	٧٠- لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ
٣٣ يس	٧١- وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا
٣٧ يس	٧٢- وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ
٤١ يس	٧٣- وَآيَةٌ لَهُمُ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ
٤٦ يس	٧٤- وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ
١٤ الصافات	٧٥- وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ
٧٨ غافر	٧٦- وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ
٤٨ الزخرف	٧٧- وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا
٢٠ الفتح	٧٨- وَلَيَكُونَ آيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيكُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا
٣٧ الذريات	٧٩- وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ
٢ القمر	٨٠- وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ
١٥ القمر	٨١- وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مَّدْكِرٍ
٢٠ النازعات	٨٢- فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى

من هذا الاستقصاء لكلمة آية في القرآن بأسره نجد أن القرآن لا يستخدم أبداً كلمة (آية) لمعنى نص أو جملة قرآنية وإنما يستخدمها كمعجزة أو دلالة أو حجة أو علامة أو برهان على صدق النبوة، وقد تكون هذه الآيات الشمس والقمر والليل والنهار والحياة والموت، وقد تكون مائدة عيسى أو عصا موسى أو جسد فرعون أو ناقة صالح، ويؤيد هذا استخدام القرآن تعبير «إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً» أو «وَلَيَكُونَ آيَةً» ومطالبة المشركين بإنزال آية وجعلهم إيمانهم رهناً بذلك وهي معظم الاستخدامات لكلمة آية في القرآن.

واستخدم الحديث النبوي كلمة (آية) بمعنى العلامة، ومن ذلك الحديث النبوي المعروف «آية المنافق ثلاث...».. إلخ.

وكلنا يحفظ البيت المشهور:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد

وقال أحد أنصار النسخ المحدثين: «إن لفظ الآية إذا أُطلق فإنما يراد به الآية القرآنية لأن هذا هو المتبادر، والتبادر أمانة الحقيقة ولا نعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا لقريظة»^(١).

وهي فقرة حافلة بالأخطاء فالتبادر ليس أمانة الحقيقة دائماً وما أكثر ما تكذبنا النظرة الأولى والصورة الظاهرة، فضلاً عن أن المعنى لكلمة (آية) ليس هو النص القرآني فكما جاء في المعجم «الآية العلامة والإمارة والعبارة»: «فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً»، والآية المعجزة قال تعالى: «وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً»، ولا يقف أمام ذلك ما شاع من التعبير بكلمة آية عن النصوص القرآنية لأنها بإعجازها حجج ودلائل على رسالة النبي ﷺ وأنها من الله فالتعبير جاء من قبيل تسمية الخاص باسم العام، ونحن لن نعدل عن حقيقة إلى مجاز؛ لأن كلمة آية إذا كانت موجودة قبل القرآن.. فإن معناها هو العلامة أو الحجة أو المعجزة وإذا كانت اكتسبت معناها من القرآن فقد أوضحنا أن القرآن يعني بها الحجة أو العلامة أو المعجزة وأنه لم يستخدمها أبداً في غير ذلك فلا داعي إلى اللجاجة.

وكما ذكرنا من قبل فإن القرآن عندما يتحدث عن نصوص الكتب التي أنزلها الله فإنه يستخدم لفظة «الآيات» وتأتي اللفظة عادة مفسرة تفسيراً صريحاً أو بحكم السياق فعادة ما تقترن بفعل «تتلى» ومشتقاته (كما جاءت حوالي ثلاثين مرة). وصحيح أن كلمة «آيات» ليست إلا جمع كلمة آية ولكن الحس القرآني المرهف يفرق بينهما نتيجة للاستخدام الخاص لكل منهما في القرآن، فالآية تأتي بصيغة المفرد لأنها هي المعجزة أو العلامة أو الحجة التي تقترن برسول ما وتميزه عن غيره من الناس أو من الرسل الآخرين، أما الآيات فإنها تأتي بصيغة الجمع لأنها نصوص منزلة، ولهذا فإنها تقترن بفعل يتلى ومشتقاته، ولو كان القصد هو نسخ نصوص القرآن بنصوص أخرى لاستخدم القرآن عندما كان بصدد النسخ في سورتي البقرة والنحل كلمة «آيات» وليس «آية»

(١) «النسخ بين الإثبات والنفي»، محمد محمود فرغلي، ص ٦٦، طبع دار الكتاب الجامعي.

خاصة وأن أنصار النسخ يرون أن الآيات المنسوخة مئات، ولكن الحصر في كلمة آية بفرديتها من ناحية ومدلول سياقها الذي يمثل الاستخدام القرآني الخاص لها باعتبارها الحجة أو المعجزة يجعل معناها الوحيد في سورتي البقرة والنحل، القرآن نفسه إذ هو معجزة الإسلام التي نسخت المعجزات السابقة.

وقد يكفي هذا للرد على أنصار النسخ؛ لأنه ما دامت كلمة «آية» إنما تعني المعجزة أو الحجة أو الدلالة فقد استبعد معنى النص القرآني واستبعدت فكرة نسخ النصوص.. ولكننا مع هذا سنتناول تفسير الآيتين اللتين استند عليهما أنصار النسخ وإحداهما في سورة البقرة والثانية في سورة النحل، لنستدل بالسياق على أنه ليس المقصود بكلمة آية هو «النص» القرآني أو ما يتضمنه من أحكام.

ونص آية البقرة «مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا»، وقد جاءت كلمة آية بسورة البقرة بعد هذه الآية ست مرات كلها بمعنى المعجزة كما يتضح من الاستقصاء الذي أوردناه وليس هناك أي مبرر لاستثناء هذا المعنى في الآية ١٠٦ خاصة وأن السياق نفسه يقرر ذلك.. فالحديث في السورة قبل هذه الآية ببضعة آيات وبعدها أيضا ببضعة آيات هو عن بني إسرائيل ونقضهم للعهود، واتباعهم ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ورغبتهم في الاستئثار بالنبوة ثم تأتي الآية ١٠٥ «مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ» وفيها التصريح بالمشاعر العدائية من الكافرين تجاه ما ينزل عليكم من خير وهو ما ينطبق على القرآن الذي اختص الله به المسلمين ثم تأتي الآية ١٠٦ «مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» ويتلوها مباشرة «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ * أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَبَدِّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ» ليؤكد أن المقصود بها هو القرآن نفسه باعتباره الدليل على صدق الرسالة الذي نسخ أدلة الأديان الأخرى التي كانت معجزات محسوسة كشفاء للمرضى أو أشياء ملموسة كعصا موسى أو ناقة صالح.. ويؤكد هذا مرة أخرى إشارة القرآن «أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ» ولجاجة بني إسرائيل في طلب المعجزات معروفة، فالآية بعيدة كل البعد عن فكرة نسخ نص من القرآن بنص آخر.

وادعى أنصار النسخ أن سبب نزول الآية هو قول المشركين أو اليهود ألا ترون أن محمداً يأمر أصحابه بأمر ثم ينهاهم عنه ويأمرهم بخلافة ويقول اليوم قولاً ويرجع عنه غداً.. ما هذا القرآن إلا كلام محمد بقوله من تلقاء نفسه يناقض بعضه بعضاً.. وهذه رواية مضطربة وقد أوردتها المفسرون في تفسير آية سورة النحل المكية؛ مما يدل على اضطرابها فضلاً عن أنها لا تؤدي إلى مضمون الآية ١٠٦ فسياقها لا يوحي أبداً بأوامر أو نصوص أو توجيهات أمر بها النبي ﷺ ثم عدل عنها بحيث يكون من التعسف والتطويع القسري حمل الآية هذا المحمل المخالف لمعناها والمبني على روايات واهية تحوطها الشبهات من كل ناحية ثم كيف نعمل بكلمة «ننسخها» إذا كان معنى الآية هو ما ذهب إليه أنصار النسخ؟ إن كلمة ننسخها تستبعد تفسير أنصار النسخ قدر ما توضح أن المقصود بالآية المعجزة التي تنسى لتطاول العصور.

وقد فسر الشيخ محمد عبده الآية ١٠٦ من سورة البقرة كالتالي: «والمعنى الصحيح الذي يلتزم مع السياق إلى آخره أن الآية هنا هي ما يؤيد الله تعالى به الأنبياء من الدلائل على نبوتهم أي ما ننسخ من آية نقيمها دليلاً على لا نبوة نبي من الأنبياء أي نزيلها ونترك تأييد نبي آخر بها أو ننسخها الناس لطول العهد بما جاء بها فإننا بما لنا من القدرة التامة والتصرف في الملك نأت بخير منها من قوة الإقناع وإثبات النبوة أو مثلها في ذلك.

ومن كان هذا شأنه في قدرته وسعة ملكه فلا يتقيد بآية مخصوصة، يمنحها جميع أنبيائه والآية في أصل اللغة هي الدليل والحجة والعلامة على صحة الشيء وسميت جمل القرآن آيات لأنها بإعجازها حجج على صدق النبي ﷺ ودلائل على أنه مؤيد فيها بالوحي من الله عز وجل من قبيل تسمية الخاص باسم العام»^(١).

ويرى الشيخ محمد عبده أن السياق البلاغي للآية يقتضي أن يكون نسخ الآيات بمعنى الدلائل دون الأحكام الشرعية إذ لا معنى لأن يعقب الآية مباشرة «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» إذا كان الموضوع بصدد تغيير حكم بحكم أو نص بنص وإنما يكون له المعنى كل المعنى عندما يكون الموضوع إحلال معجزة محل معجزة. ومما يعزز هذا قوله تعالى بعد الآية

(١) تفسير المنار، الجزء الأول، ص ٤١٧.

«أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ..» ومعروف أن موسى قد سئل من الإسرائيليين والمصريين عديدًا من الآيات، وأن هذا الأسلوب أسلوب المطالبة بمزيد من الآيات إنما يدل على غلبة المكابرة ومن هنا جاءت إشارة الآية «وَمَنْ يَبَدِّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ».

وأبدى الشيخ محمد عبده ملاحظة هامة، هي أنه «اضطر القائلون بأن المراد بالنسخ نسخ الأحكام مع ما عرفت من تكلف إلى القول بجواز نسيان الوحي وطفقوا يلتمسون الدلائل على ذلك حتى أوردوا قوله عز وجل «وَأَذْكُرُ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتَ»^(١).

وقد فسر الشيخ جمال القاسمي الآية تفسيرًا يجمع ما بين الأخذ بمعنى كلمة «آية» على أنها النص» وفي الوقت نفسه استبعاد النسخ في القرآن، فقال: «مَا نُنَسِّخُ مِنْ آيَةٍ» أي ما نبدل من آية بغيرها كنسخنا آيات التوراة بآيات القرآن «أَوْ نُنْسِيهَا» أي نذهبها من القلوب كما أخبر بقوله «وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ» (المائدة: ١٥).. وقرئ (أو ننساها) أي نؤخرها ونتركها بلا نسخ كما أبقى كثيرًا من أحكام التوراة في القرآن وعلى هذه القراءة فقد نشر على ترتيب هذا اللف قوله «نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا»، أي من المنسوخة المبدلة كما فعل في الآيات التي شرعت في الملة الحنيفية وما فيه اليسر ورفع الحرج والعنت فكانت خيرًا من تلك الأصار والأغلال وقوله تعالى «أَوْ مِثْلَهَا» أي مثل تلك الآيات الموحاة قبل، كما يرى في كثير من الآيات في القرآن الموافقة لما بين يديها ما اقتضت الحكمة بقاءه واستمراره»^(٢).

وفي نظرنا أن هذا أفضل تفسير يمكن للذين يذهبون إلى أن معنى كلمة (آية) هو النص في الكتب المقدسة لأنه احتفظ لهم بمعنى الكلمة دون أن يؤدي ذلك إلى وقوع نسخ في القرآن؛ لأن المقصود آية في التوراة أو الإنجيل أو الكتب المقدسة، والسياق لا يرفض ذلك، وليس في الآية ما يقتضي وجوبًا أن تكون الآية المنسوخة من آيات القرآن.. وحملهم على أنها الآية القرآنية هو تمسك منهم بما ذهبوا إليه دون سند صحيح وهو الأصل المعهود لدى أهل المذاهب.

(١) المرجع السابق، ص ٤١٩.

(٢) تفسير القاسمي «محاسن التأويل» ج ١، ص ٢١٧ و ٢١٨.

أما الآية في سورة النحل فلم ترد بها تلك اللفظة التي أولعوا بها وأفاضوا فيها كلمة «النسخ» وإنما تضمنت كلمة «بَدَلْنَا» والآية كما ذكرنا «وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» (النحل: ١٠١).

وقد جاءت كلمة آية في سورة النحل خمس مرات أربع منها بصيغة «إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ» يذكرون، يسمعون، يتفكرون.. أي أن معنى كلمة آية فيها كلها المعجزة أو الدلالة أو البرهان.. حتى تأتي الآية الأخيرة التي تضمنت كلمة «بَدَلْنَا» وليس هناك داع لاستثناء المعنى في هذه الفقرة بالذات خاصة وأن السياق في هذه السورة - كما في سورة البقرة - يقر ذلك - بل يؤكد المقصود أن معنى كلمة آية هو لقرآن لأن الآية ١٠٢ التي تتلو مباشرة الآية ١٠١ والتي ينطف الكلام فيها على الآية التي سبقتها هي «قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ»، وواضح أن الضمير في هذه الآية لا يمكن أن يعود إلى آية بمعنى فقرة من سورة وإنما يعود بحكم تذكيره وشموله إلى القرآن ويكون معنى الآية «وَإِذَا بَدَلْنَا» معجزة الرسالة وعلامتها من معجزة حسية كما كانت في الأديان السابقة إلى قرآن كما في الإسلام قال المشركون أن النبي ﷺ مفتر لأنهم لا يتصورون دليلاً على رسالة ومعجزة ترتبط بها إلا ما جاءت بها الأديان السابقة، وادعوا أن النبي ﷺ يستقى القرآن من شخص أعجمي فجاءت الآية ١٠٣: «وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ»، فالإشارة هنا ليست إلى آية وإنما إلى القرآن كما أن السياق لا يشير في كثير أو قليل إلى تغيير فقرة في آية بفقرة أخرى.. وآية النحل مكية والآيات المكية كما هو معروف، آيات عقائد أكثر مما هي آيات أحكام فالمجال مجال تغيير معجزات وأدلة النبوة وليست لأحكام تفصيلية، وقد ذكر أنصار النسخ أنفسهم أنه ليس في المكي نسخ باستثناء آيتين ليست منها آية النحل^(١).

ولو كانت الآيات قد نزلت كما روى مؤلفو أسباب النزول وبعض المفسرين لأن المشركين قالوا أن محمداً يأمر أصحابه اليوم بأمر وينهاهم غداً إنما هو مفتر - وهو تفسير أورده بعض المفسرين في آية «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» كما أورده سبباً لنزول آية البقرة كما سبق وأشرنا إليه مما ينم عن الاضطراب أو الوضع - لأشجار القرآن إلى ذلك صراحة لأنه تحدث عن معارضة العرب للقرآن على وجه التفصيل «لَوْ لَا نُزِّلَ

(١) انظر «الإتقان في علوم القرآن»، ص ٢٤، ج ٢، طبعة محمود توفيق، القاهرة، ١٩٣٥ م.

عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً»، «لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرِيبَيْنِ عَظِيمٍ»، «لَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ»، «قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّكَ بَقْرَانٌ غَيْرٌ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ»، «وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ» ولم يشر إلى ما ادعاه المفسرون وأصحاب أسباب النزول.

وقد علق الشيخ محمد الغزالي على آية سورة النحل «وعند أقل تأمل يرى أن ما ينسب إلى المشركين من كلام حول النسخ إنما هو مفتعل ولا يصلح جعله سبباً لنزول هذه الآية كريمة».

فسورة النحل مكية «وليس فيما نزل قبلها من الوحي الإلهي نسخ بأشق منه أو بأهون حتى يكون ذلك مثار لغط بين المشركين أو اعتراض على القرآن بما يقع فيه تناقض أين الحلال الذي حرم أو الحرام الذي أحل قبل سورة النحل؟ إن شيئاً من ذلك لم يحدث فضلاً عن أن يستفيض، فضلاً عن أن يتندر به المشركون وينسبوا به محمداً إلى الافتراء».

بل نحن نجزم بأن مشركي مكة لم يدر بخلدهم شيء من هذا الذي جعله بعض المفسرين سبباً لنزول الآية وإنما هو تنزيل الآيات على آراء الفقهاء والمتكلمين وتحميل القرآن ما لا تتحملة آياته وألفاظه من معان مذاهب.

والشرح الصحيح للآية أن المشركين لم يقنعوا باعتبار القرآن معجزة تشهد لهم بصحة النبوة وتطلعوا إلى خارق كوني من النوع الذي كان يصدر عن الأنبياء قديماً فهو في نظرهم الآية التي تخضع لها الأعناق، أما هذا القرآن فهو كلام ربما كان محمد ﷺ يجيء به من عند نفسه، وربما كان يتعلمه من بعض أهل الكتاب الذين لهم بالتوراة أو الإنجيل دراية.

وقد رد الله سبحانه وتعالى على هذه الطعون بأنه أدري من المشركين بنوع الإعجاز الذي يصلح للعالم في حاضره وغده، وأن هذه الآية أجدى على البشر وأخلد في إنشاء الإيمان وتثبيتته من أي آية أخرى^(١).

(١) الشيخ محمد الغزالي في كتابه «نظريات في القرآن»، ص ٢٤٦.

وإذا كان أنصار النسخ يرون أن النص القرآني «وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزَّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» يعني تبديله النصوص والكلمات.. فإن هذا مردود عليهم بنص القرآن نفسه لأن الله تعالى يقول: «لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» (يونس: ٦٤)، فقد نفت الآية تبديل «كلمات» الله، بينما أثبتت آية النحل إمكان تبديل آية مكان آية، ولا يمكن الجمع بينهما إلا أن آية لا تعنى «كلمات» الله، وإنما تعنى المعجزات.

ويعزز هذا في الدلالة إلى حد كبير الآية «وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ».

* * *

بعد الركافة في التأويل واللجاجة والتشبيث بالرأي الذاتي.. أو «عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آيَاءَنَا».

فإن الآيتين لا تدلان على وقوع نسخ وإنما جواز النسخ ولا يمكن أن يفسرا بوقوع إلا إذا وجد الدليل الصادق الذي لا يحتمل ريباً. وقد وردت الآيتان بصدد تحذير المؤمنين من شبهات الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين.. وتأکید قدرة الله على كل شيء محوًا وإثباتًا تغييرًا وتبديلاً حياةً أو موتاً.. الخ، وقد ادعى أنصار النسخ أن سبب النزول هو الذي يعطيها المعنى الذي ذهبوا إليه فقال أحدهم بعد أن أشار إلى ما ذكره من أن سبب نزول الآية ١٠٦ البقرة هو ادعاء المشركين تناقض أوامر النبي ﷺ لأتباعه «فهذا صريح في أن الآية وأن كانت بحسب لفظها تدل على جواز النسخ وعلى احتمال الوقوع لكن بواسطة سبب النزول وأنها ما نزلت إلا للرد على الطاعنين كأن ذلك قرينة على أن ما كان محتملاً أصبح واقعاً فتكون الآية حينئذ قد دلت على الوقوع»^(١).

وقد أوضحنا أن سبب النزول المزعوم مضطرب وأنه ورد في بعض كتب المفسرين بصدد هذه الآية كما ورد بصدد آية سورة النحل وورد كذلك في تفسير آية:

(١) «النسخ بين الإثبات والنفي»، ص ٥٣، د. محمد محمود فرغلي.

«لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»، وأن هذه الأسباب المدعاة كلها لا تقوم على حديث صحيح وإنما هي روايات تحوطها الشبهات ولا يجوز تحكيمها في كتاب الله.

فهل هناك اضطراب أكثر من هذا.. وهل يجوز بسططان هذا الدليل المضطرب تحويل الاحتمال إلى واقع ثم التطرف من هذا الواقع المزعوم إلى نسخ عشرات أو حتى مئات الآيات.. فأى غفلة أو تحكيم الرأي في القرآن أسوأ من هذا ؟

ومع أن الأغلبية الساحقة من المفسرين القدامى ذهبت جرياً على ما سبق إلى الإفهام.. ولرسوخ فكرة الناسخ والمنسوخ إلى أن كلمة «آية» في آيتي البقرة والنحل إنما قصد بها النص القرآني إلا أن عددًا محدودًا قد تنبه إلى ما أشرنا إليه وعلى رأس هؤلاء المفسر أبو مسلم الأصفهاني الذي أنكر النسخ في القرآن، ونقل القرطبي هذا المعنى عنه فقال: «قيل المعنى بدلنا شريعة متقدمة بشرريعة مستأنفة»، كما يعد من هؤلاء أيضًا الإمام الحسن الماوردي والزمخشري والرازي.

وإلى هذا المعنى ذهب معظم الكتاب والباحث المحدثين كالشيخ محمد عبده والألوسي والشيخ محمد الغزالي والشيخ جمال الدين القاسمي والأستاذ عبد الكريم الخطيب وألمح الشهيد سيد قطب إلى هذا المعنى في كتابه «في ظلال القرآن» وتجاهل الشيخ الشرباصي قضية النسخ في كتابه «قضية التفسير» ورحم الله شاعرنا شوقي فإنه كان أهدى من كثير من المفسرين عندما قال عن شرعة الإسلام: نسخت شرعة النبيين والرسل كما ينسخ الضياء الضياء.

فقد وافق تصوير القرآن في المعنى والمبنى أي في أن المقصود هو نسخ الشرائع السابقة وأن يكون هذا النسخ «بأحسن منها أو مثلها».

ولفتت كلمة «مَكَانَ» الواردة بالآية «وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ...إلخ.. انتباه كاتب إسلامي هو الأستاذ عبد الكريم الخطيب فرأى أنه: «إذا كان معنى التبديل المحو والإزالة لما جاء النظم القرآني على هذه الصورة ولكان منطق بلاغته أن يجيء لما جاء النظم القرآني على هذه الصورة ولكان منطق بلاغته أن يجيء النظم هكذا «وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ»، ما كان لكلمة «مَكَانَ» موضع هنا.. ورأى «أن المراد بتبديل آية مكان آية ما كان يحدث في ترتيب الآيات في السورة ووضع الآية بمكانها من السورة كما أمر الله تعالى وذلك أن آيات مما كان قد نزل بالمدينة قد وضعت في سور مكية.. كما أن آيات مما كان

قد نزل بمكة ألحقت بالقرآن المدني»، ولكن يوهن هذا الدفع أن سورة النحل مكية (باستثناء الآيات الثلاث الأخيرة) وأن السياق لا يعززه.. ولعل الدفع يكون أكثر انطباعاً عندما يكون مفهوم كلمة آية المعجزة.. لأن الله تعال أنزل المعجزات في أماكن مختلفة وأزمان مما يفسح مجالاً لكلمة «مكان».

كما يوحي تعبير «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ» في الآية أن المقصود به القرآن، خاصة وأن القرآن يستخدم «يُنَزَّلُ» ومشتقاته لمضامين عديدة مثل إنزال المن والسلوى أو الملائكة أو السكينة أو المائدة أو المطر.. فإنزال المعجزات من المضامين التي اصطحبت في القرآن بكلمة ينزل، ولكن هذا الاتجاه العام للكتاب المعاصرين نحو استبعاد النسخ لا ينفي أن الفقهاء التقليديين والمدرسيين لا يزالون يتمسكون بما ذهب إليه أسلافهم وهو أمر يمكن أن يفهم في ضوء الملابس التي تتحكم فيهم، فقد درسوا على شيوخهم وهم يعلمونه لتلاميذهم وهو المنهج المقرر والمراجع المعتمدة وهم لا يملكون.. ولعلمهم لا يريدون تحرراً من إسار النقل الذي يقوم عليه مذهبهم كله، والنابه فيهم هو من يضع «حاشية» على كتاب أحد الشيوخ، والحق أننا لا نرى موضوعاً يظهر جريرة العقلية النقلية كما يظهره موضوع لنسخ، لأنه يتعلق بالقرآن ويبطل نصوصه الخالدة أبد الدهر، ولأنه لا يقوم في أي تبرير منطقي.. وحتى أدلته النقلية فإنها مضطربة ركيكة واهية والشيء الوحيد الذي جعلهم يتقبلونه هو ما أصاب عقولهم من غشاوات طمست كل بارقة لتفكير ووادت كل إثارة لتأمل وأحلت وثنية الشيوخ وقداسة القديم محل ذكاء العقول وحمية القلوب.

(ب) تنفيذ دعوى النسخ بسند من السنة:

السنة كما هو معروف هي الأصل الثاني للإسلام شريعة وعقيدة، وفقهاً وموقفها من النسخ يحكمه أمران:

الأول: هل يمكن من الناحية الأصولية للسنة أن ننسخ القرآن.

والثاني: هل توجد أحاديث تتضمن نسخاً للقرآن بالفعل.

عالج النقطة الأولى الفقهاء وعلماء الأصول.. والأغلبية تجيز أن تنسخ السنة القرآن على أساس أن السنة هي أيضاً وحي، ولكن الشافعي أنكر أن تنسخ السنة القرآن قائلاً: «إن الله خلق الخلق لما سبق في علمه مما أراد بخلقهم وبهم ولا معقب

لحكمه وهو سريع الحساب وأنزل عليهم الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وفرض فيه فرائض أثبتها وأخرى نسخها رحمة لخلقه بالتخفيف عنهم والتوسعة عليهم زيادة فيما ابتدأهم به من نعمة - وأثابهم - على الانتهاء إلى ما أثبت عليهم ونسخ فله الحمد على نعمه.

وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وأن السنة بالكتاب وأن السنة ليست ناسخة للكتاب وإنما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل نصا ومفسرة معنى ما نزل الله منه جملا قال الله تعالى: «وَإِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ فَلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدَّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٌ عَظِيمٌ».

فأخبر الله أنه فرض على نبيه ﷺ إتباع ما يوحى إليه ولم يجعل له تبدليه من تلقاء نفسه.

وفي قوله تعالى: «مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدَّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي» بيان ما وصفت من أنه لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه - جل ثناؤه - ولا يكون ذلك لأحد من خلقه.

وكذلك قال الله تعالى: «يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعَدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ».

وقيل في قوله تعالى: «يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ» يمحو فرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء.

وفي كتاب الله دلالة عليه قال الله تعالى: «مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله.

وقال تعالى: «وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ».

مع هذا الاستدلال المدعم بالمنطق السليم والمعزز بالآيات الصريحة الصاعدة ومع منزلة الشافعي وأنه واضع علم الأصول فإن الفقهاء المتخلفين أنكروا عليه هذا ورأوا فيه

سقطه كبيرة فقال الكيا الهراسي: «هفوات الكبار على أقدارهم ومن عد خطؤه عظم قدره».. وكان عبد الجبار بن أحمد كثيرًا ما ينظر في مذهب الشافعي في الأصول والفروع فلما وصل إلى هذا الموضوع قال: هذا الرجل كبير ولكن الحق أكبر منه.. وتطلب الأمر أن يتحايل أنصار الشافعي للشافعي وأن يبحثوا عن محامل يحمل عليها كلامه حتى يمكن أن يتفق مع التيار الغالب الذي كان يجيز نسخ السُّنة للقرآن بينما انشق بعض الشافعية وذهبوا إلى جواز نسخ السُّنة للقرآن متعللين بتأويلات متعسفة.

ومن الغريب حقًا أن نجد عالمًا محققًا مثل ابن حزم يلم خير الإمام بأهمية موضوع النسخ بدلالة قوله: «لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسُّنة هذا منسوخ إلا بيقين»، لأن الله تعالى يقول: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ»، وقال تعالى: «اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ»، فكل ما أنزل الله تعالى في القرآن على لسان نبيه فرض إتباعه، فمن قال في شيء من ذلك أنه منسوخ فقد أوجب أن لا يطاع في ذلك الأمر وأسقط لزوم إتباعه في هذه المعصية لله تعالى مجردة.. وخلاف مكشوف إلا أن يقوم برهان على صحة قوله.. وإلا فهو مفتر مبطل ومن استجاز خلاف ما قلناه فقله يؤول إلى إبطال الشريعة كلها لأنه لا فرق بين دعواه النسخ في آية وعلى هذا لا يصح شيء في القرآن والسُّنة وهذا خروج عن الإسلام وكل ما ثبت بيقين فلا يبطل بالظنون ولا يجوز أن نسقط طاعة أمر أمرنا به الله تعالى ورسوله إلا بيقين نسخ لا شك فيه»^(١).

نقول أن ابن حزم هذا هو نفسه الذي يقول: «اختلف الناس في هذا (جواز نسخ السُّنة للقرآن) بعد أن اتفقوا على جواز نسخ القرآن بالقرآن وجواز نسخ السُّنة بالسُّنة، فقالت طائفة لا تنسخ السُّنة بالقرآن ولا القرآن بالسُّنة، وقالت طائفة جائز كل ذلك والقرآن ينسخ بالقرآن وبالسُّنة والسُّنة تنسخ بالقرآن وبالسُّنة».

قال أبو محمد وبهذا نقول وهو الصحيح وسواء عندنا السُّنة المنقولة بالتواتر والسُّنة المنقولة بأخبار الأحاد.. كل ذلك ينسخ بعضه بعضًا وينسخ الآيات من القرآن

(١) «الإحكام في أصول الأحكام»، ج٤، ص ٨٢-٨٤.

وينسخه الآيات من القرآن وبرهان ذلك ما بيناه في باب الأخبار من هذا الكتاب من وجوب الطاعة لما جاء عن النبي ﷺ كوجوب الطاعة لما جاء في القرآن ولا فرق.

وأن كل ذلك من عند الله بقوله تعالى: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» فإذا كان كلامه وحياً من عند الله عز وجل والقرآن وحي فنسخ الوحي بالوحي جائز لأن كل ذلك سواء في أنه وحي»^(١).

لم ير ابن حزم تعارضاً بين قوليه لأنه أعتد في قوله الثاني على سند من القرآن تصور أنه يوجب ما ذهب إليه بل أنه مضى إلى آخر الشوط بحيث رأى أن الخبر الأحادي يمكن أن ينسخ القرآن مستدلاً على ذلك أن الله تعالى قال: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِّغَيْرِ اللَّهِ» فحصر المحرمات في هذه الأربعة الأمر الذي يفهم منه أن كل ما عدا هذه الأربع حلال ولكن الرسول ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير، وكذلك تضمنت الآيتان ٢٣ و ٢٤ من سورة النساء ما يحرم من النساء «وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» فجاءت السُّنَّةُ وأضافت إلى قائمة المحرمات بحديث آحادي - أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها - وكذلك قال النبي ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» في حين أن الميراث شريعة عامة حدد أنصبتها القرآن.

ورد الذين أجازوا نسخ السُّنَّةِ للقرآن إلا أنهم لا يجيزون أن يتم ذلك بأخبار آحاد بأدلة عديدة ولكنها سيقت جرياً على نهجهم بطريقة سقيمة أفقدها كثيراً من حجبتها وقد كان يكفيهم القول أن ثلاثة أو أربعة حالات في وسط بحر الأحكام المتلاطم إنما تعد من الاستثناء الذي يثبت القاعدة لا الاستثناء الذي يهدم القاعدة وأن تحريم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطيور لا يعد نسخاً لأنه لم يرفع حكماً ولكنه كان تأكيداً لأمر واقع لم ير القرآن الإشارة إليه اعتماداً على أنه يقع في إطار «البراءة الأصلية» وهو أحد الاصطلاحات القليلة الجميلة والمعبرة وسط الاصطلاحات العسيرة والمغلقة التي تحفل بها كتب الأصول وترك الإشارة إليها للرسول ﷺ بينها وهذا ما ينطبق أيضاً على المرأة

(١) الإحكام، ج٤، ص ١٠٧.

وعمتها والمرأة وخالتها لأن العم أب والعمة بمثابة والخالة أم وهو ما تتضمنه الآية بالإضافة إلى إنه لا يعد نسخاً، أما عدم وراثة الأنبياء فهو تشريع خاص بالأنبياء فحسب.. وقد تضمن القرآن خصوصيات عديدة للنبي ﷺ فليس في الحديث نسخ أو خروج عما تضمنه القرآن.

وعلى كل حال فإننا ما دمنا نرفض من ناحية المبدأ أن تنسخ السنة القرآن فنحن أبعد بالطبع من إجازة نسخ الأحاد له لأن الدعوى العظمى التي أقام عليها أنصار نسخ السنة للقرآن هي أن السنة وحي وأن الله تعالى قال: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ».. ولكن الآية إنما نزلت بصدد ادعاء الكافرين أن النبي ﷺ يختلق القرآن ويصوغه على هواه فجاءت الآية مبينة أن القرآن وحي يوحى من الله وأن النبي ﷺ لا ينطق به عن هواه، فليس في الآية دليل لأن المقصود بها هو القرآن وليس كل ما ينطق به النبي ﷺ.. وقد روت أم سلمة عن النبي ﷺ أنه قال: «إني أفضى بينكم بالرأي فيما لم ينزل فيه وحي»، ولأن وحي السنة كائناً ما كان وحتى عندما يأخذ شكل الحديث القدسي يكون بلا ريب أقل من وحي القرآن.

وهذه نقطة واضحة لا نرى أنفسنا في حاجة للمضي في التلليل عليها لأن الذي يجادل فيها إنما يجادل للجدال واللجاجة ومع هذا لا يصلح حديث أو برهان.

وقضية نسخ السنة للقرآن ما كان يجب أن ترد أصلاً لأن من المفهوم أن السنة مصدقة للكتاب ومؤكدة له وموضحة وليست بحال من الأحوال مضادة ولا هي «قاضية على الكتاب» كما قال البعض والنبي ﷺ هو أول الملتمزمين بما يأتي به القرآن والأحاديث والآيات صادرة بهذا.. ولكنها اللجاجة والشنشنة وما يؤدي إليه التفريع وتحكيم الفروع والجزئيات في الأصول والكليات.

* * *

فإذا انتهينا إلى هذه النتيجة عن النقطة الأولى فكأننا قد توصلنا إلى نتيجة بالنسبة للنقطة الثانية وهي «هل توجد بالفعل أحاديث تنص على نسخ أو يدل مضمونها على نسخ لنصوص من الكتاب» لأنه ما دام نسخ السنة للكتاب مستبعداً أصولياً فإنه مستبعد عملياً وهذا هو السر في أن كل الأحاديث التي تأتي بها أنصار النسخ هي

أحاديث موقوفة تقف عند الصحابي ولا ترقى إلى الرسول ﷺ وهي ظاهرة لها مغزاها ومدلولها مهما قيل عن منزلة الصحابي.

١ - من هذه الآثار.. قالت عائشة: كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ من القرآن رواه الشيخان، قال السيوطي: «وقد تكلموا في قولها وهن مما يقرأ من القرآن.. فإن ظاهره بقاء التلاوة وليس كذلك وأجيب بأن المراد قارب الوفاة أو أن التلاوة نسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ فتوفى وبعض الناس يقرؤها.. وقال أبو موسى الأشعري: نزلت ثم رفعت.. وقال مكي: هذا المثال فيه المنسوخ غير منتلو والناسخ أيضاً غير منتلو ولا أعلم له نظيراً.

٢ - ورووا عن ابن عمر أنه قال: لا يقولن أحدكم أخذت القرآن كله وما يدرية ما كله قد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقبل قد أخذت منه ما ظهر.

٣ - وعن عائشة قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي ﷺ مائتي آية فلما كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلا ما هو الآن.

٤ - وعن زر بن حبيش قال لي أبي بن كعب: كأين تعد سورة الأحزاب؟ قلت اثنتين وسبعين آية أو ثلاثة وسبعين آية، قال إن كانت لعدل سورة البقرة وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم، قلت وما آية الرجم؟ قال إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم.

٥ - وعن حميدة بنت أبي يونس، قالت: قرأ عليّ أبي وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» وعلى الذين يصلون الصفوف الأولى قالت قبل أن يغير عثمان المصاحف.

٦ - وعن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي قال: كان رسول الله ﷺ إذا أوحى إليه أتيناها فعلمنا ما أوحى إليه.. قال فجئت ذات يوم فقال: إن الله يقول إنا أنزلنا المال لإقامة الصلاة وآيتاه الزكاة ولو أن لابن آدم وادياً من ذهب لأحب أن يكون إليه الثاني ولو كان إليه الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب.

٧ - وأخرج الحاكم في المستدرک عن أبي کعب قال: قال رسول الله ﷺ يأمرني أن أقرأ عليك القرآن فقرأ: «لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ» ومن بقيتها لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه سأل ثانياً فأعطية سأل ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب وأن ذات الدين عند الله الحنيفة غير اليهودية ولا النصرانية ومن يعمل فلن يكفره.

٨ - قال أبو عبيدة: حدثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن علي بن يزيد عن عبادي الأسود عن أبي موسى الأشعري قال: نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت وحفظ منها أن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب.

٩ - وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي موسى الأشعري قال: كنا نقرا سورة نشبهها بإحدى المسبحات ما نسيناها غير إني حفظت منها (يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا مالا تفعلون فتنكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة).

١٠ - قال أبو عبيد: حدثنا حجاج عن سعيد بن الحكم بن عتيبة عن عدي بن عدي، قال عمر: كنا نقرأ لا ترغبوا عن آباءكم ثم قال لزيد ابن ثابت كذلك قال نعم.

١١ - حدثنا ابن أبي مريم عن نافع بن عمر الجمحي حدثني بن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة قال: قال عمر لعبد الرحمن بن عوف ألم تجد فيما أنزل علينا أن جاهدوا ما جاهدتم أول مرة فإننا لا نجدها قال سقطت فيما أسقط من القرآن.

١٢ - حدثنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن زيدي بن عمرو المغافري عن أبي سفيان الكلاعي أن مسلمة بن مخلد الأنصاري قال لهم ذات يوم: أخبروني بأيتين في القرآن لم يكتب في المصحف فلم يخبروه وعندهم أبو الكنود سعد بن مالك، فقال ابن مسلمة: إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ألا أبشروا أنتم المصلحون والذين آووهم ونصروهم وجادلوا عنهم القوم الذين غضب الله عليهم أولئك لا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون.

١٣- وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عمر قال: قرأ رجلان سورة أقرأهما رسول الله ﷺ فكانا يقرآن بها فقاما ذات ليلة يصليان فلم يقدرأ منها على حرف فأصبحا عاديين على رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له فقال إنها مما نسخ فألهوا عنها.

١٤- وفي الصحيحين عن أنس في قصة أصحاب بئر معونة الذين قتلوا وقتت يدعو على قاتليهم قال أنس: نزل فيهم قرآن قرأناه حتى رفع أن بلغوا عنا قومنا إنا لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا.

١٥- وفي المستدرک عن حذیقة قال ما تقرأون ربعها یعنی براءة.

١٦- ورووا عن عبد الله بن زریر الغافقي أنه قال لعبد الملك بن مروان عن علي بن أبي طالب: «لقد علمني سورتين علمهما إياه رسول الله ﷺ ما علمتهما أنت ولا أبوك اللهم إنا نستعينك وننتي عليك ولا نكفرک ونخلع ونترك من يفجرک، اللهم إياک نعبد ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك بالكفار.

١٧- وأخرج البيهقي عن طريق سفيان الثوري عن جريح عن عطاء عن عبيد بن عمير أن عمر بن الخطاب قنت بعد الركوع فقال: بسم الله الرحمن الرحيم اللهم نستعينك ونستغفرک وننتي عليك ولا نكفرک ونخلع ونترك من يفجرک، اللهم إياک نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك ونخشى نقتك إن عذابك بالكافرين.

وتطلق بعض المصادر على هذا النص سورتي الحفد والخلع وترعم أنهما كانا في مصحف بعض الصحابة.

وقد كاد أن يلحق القرآن ما يشبه المدرج في الحديث.

قال ابن الجزري: «وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءات إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرأنا فهم آمنون من الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه معه»، ومثال ذلك إضافة (في موسم الحج) في آخر آية «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ».. وكذلك قراءة «وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ»، «ويستعينون بالله على ما أصابهم» أو من كان يقرأ «وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا

وَأَرَدَهَا» [الورود والدخول] «فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ» (أي جبريل) كما في قراءة ابن مسعود .

هذه القائمة لآثار عن وقوع نسخ لا تروعا ففي بعضها تضارب فأبي يقول: إن حكاية الواديين كانت في سورة لم يكن الذين كفروا.. وأبو موسى الأشعري يقول: أنها في براءة، ومن الواضح أن في أسلوبها بعض الركاكة وأن ما يخلو من الركاكة تنقصه تلك الطلاوة القرآنية المعجزة بحيث يمكن لكل واحد أن يقطع بأنها ليست من النظم القرآني في شيء وقد جاءت معاني معظم ما قيل أنه نسخ في صياغته القرآنية وليس فيما جاء أحكام باستثناء حديث رضاعة عائشة فكلها لا تصل إلى طائل ولا تعدو أن تمثل تسجيلاً لبعض ما سبق على إفهام روايتها ولخلطهم بين وحي السُّنة ووحى القرآن.

والحكم الوحيد الذي يمكن أن يثور حوله تساؤل هو حكم الرجم.. والأخبار عنه مضطربة فقد أخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال: كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان المصحف فمرا على هذه الآية فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة»، فقال عمر لما نزلت أتيت النبي ﷺ فقلت: أأكتبها فكأنه كره ذلك، فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد وإن الشاب إذا زنا وقد أحصن رجم، وأخرج النسائي أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت: ألا تكتبها في المصحف؟ فقال: ألا ترى أن الشابين الثيبين يبرجمان، ولقد ذكرنا ذلك فقال عمر: أنا أكفيكم، فقال: يا رسول الله اكتب لي آية الرجم.. قال لا تستطيع «قوله اكتب لي، أي ائذن لي في كتابتها ومكني من ذلك»^(١).

وأخرج ابن الضريس في فضائل القرآن عن يعلي بن حكيم عن زيد بن أسلم أن عمر خطب الناس فقال: لا تشكو في الرجم فإنه حق ولقد هممت أن أكتبه في المصحف.. فسالت أبا بن كعب فقال: أليس أتيتني وأنا أستقرئها رسول الله فدفعت في صدري وقلت تستقرئ آية الرجم وهم يتسافدون تسافد الحمر.

وروي عن عمر أنه قال: «لولا أن تقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبها يعني آية الرجم».

(١) الإتيان، ج٢، ص٢٦، مطبعة المعاهد، ومكتبة محمود توفيق، ١٢٥٤ هـ ١٩٢٥ م.

والروايات السابقة مضطربة ومختلفة والثابت فيها أن الرسول ﷺ رفض أن يدرج هذا النص في كتاب الله فقطع بذلك أنها ليست من القرآن ولا ينفي أن يكون شرعاً سابقاً رأي النبي ﷺ أن يأخذ به.

فهذه الروايات كلها لا تصل إلى طائل وقصارى ما تصل إليه هو أن فهم بعض الصحابة لمدلول كلمة قرآن كان في لحظة ما متفاوتاً أو أنه التبس عليه وحي السُنَّة بوحى القرآن أو لم يصل إلى علمه العرض الأخير للقرآن الذي تم عام وفاة النبي ﷺ والذي تم على أساس كتابة القرآن، وليس مستغرباً أن يفوت عدد محدود من الصحابة بعد ما أدركه البعض الآخر أو أن يختلف بعضهم مع بعض قبل أن يوضع الأمر موضوع التحقيق.. وقد كان مصحف علي فيما يقال مرتباً على ترتيب النزول وكان عبد الله بن مسعود لا يرى أن المعوذتين آيتين.. ومن ناحية أخرى فقد كان أبي بن كعب الذي رويت عنه بعض الروايات السابقة عن آيات القرآن لم تدرج في المصحف من الذين أشرفوا على جمع القرآن ولم يذكر عنه شيء يمس ذلك أو يشير إلى ما نقلوه عنه من روايات باستثناء ما قيل أن مصحفه تضمن سورتي الحفد والخلع المزعومتين.

هذا كله إذا صحت الروايات ونحن لم نعالجها ولكن لا يخالجننا الشك أنها ليست بمنأى عن كثير من الشبهات والشكوك التي تحاصر روايتها.. فضلاً عن أن غالبيتها العظمى موقوفة وحتى عندما نصرّف النظر عن ذلك فإنها أحاديث آحاد.. وخبر الواحد لا يفصل في القرآن وهو ما أخذ به العلماء من أنصار النسخ عندما تعسر عليهم تأويل بعضها.

* * *

وهكذا.. فإننا لا نجد حديثاً ينص صراحة على وجود نسخ نص قرآني بنص قرآني آخر.. فضلاً عن أن ينسخ النص القرآني الأول بحديث سواء كان متواتراً أو حديث أحاد وإنما نجد عرضاً لبعض التصورات قبل أن يحسم الأمر بجمع القرآن أيام أبي بكر.. ثم ضبّطت قراءته أيام عثمان فقطع دابر هذه الروايات وصدق الله تعالى «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ».

وقد تصدى عدد كبير من الكتاب المحدثين لتفنيد تلك الآثار ومدلولها فعلق الأستاذ عبد المتعال الجبري على ما روي عن عائشة «كان فيما أنزل عشر رضعات..

إلخ...».. والعجب حتى ولو كان الحديث متواتراً (وهو ليس كذلك) أن نفهم من قول عائشة كان فيما أنزل أنه أنزل قرآنًا ونحن نعلم أن الذي ينزل على النبي ﷺ قد يكون قرآنًا وقد يكون حديثًا قصصياً أو تشريعياً وكله من عند الله.

ومعنى هذا أن الذي أنزل كان وحياً بسنة.. وليس وحياً بقرآن ومن القواعد الأصولية أن اللفظ مادام غير يقيني الدلالة أي يحتمل مراداً آخر فإنه لا يكون صالحاً للاستدلال به على الفرض والواجب.. ومعنى هذا أن حديث عائشة غير صالح للاستدلال به على الفرض والواجب.. ومعنى هذا أن حديث عائشة غير صالح لإثبات حكم شرعي حتى نقول إن من القرآن ما نسخت تلاوته وحكمه معاً»^(١).

وقال الأستاذ إبراهيم الإبياري تعليقاً على «ما نسخ خطه وحكمه مثل حديث أنس «كنا نقرأ على عهد الرسول ﷺ سورة تعد لها سورة التوبة ما أحفظ منها غير آية واحدة «ولو أن لابن آدم واديين من ذهب لابتغى إليها ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب».. وكذلك عما روي عن ابن مسعود «أقرأني رسول الله ﷺ آية فحفظتها وكتبتها في مصحفي فلما كان الليل رجعت إلي مصحفي فلم أرجع منها بشيء، وغذوت على مصحفي فإذا الورقة بيضاء فأخبرت النبي ﷺ فقال لي: يا ابن مسعود رفعت البارحة» فقال: «وهذا عندي قسم يكاد سرده يدل عليه ويكشف عن سقوطه فما أجل الله حكيمًا وعلميًا وما كانت الرسالة تجربة بشرية يجوز عليها تعديل أو الوقع فيما سينقض بعد حين.. ولقد كان الرسول ﷺ يحدث المسلمين بحديثه ويقرأ عليهم وحى السماء.. ولقد كان عليه السلام يعارضهم ما حملوه عنه على التوالي حرصاً على سلامة الوحي من أن يختلط به غيره.. وكم من سامع خلط ما بين ما هو وحى وبين ما هو حديث للرسول ﷺ ولكنه كان بعد حين قليل مردود إلى السلامة حين يلقي بما عنده الرسول ﷺ أو صحابياً على بصيرة بما هو وحى وما هو حديث وسرعان ما كانت تستقيم الأمور وسرعان ما كان يبين هذا من ذلك حتى إذا ما حان أن يقبض الله إليه رسوله ﷺ كانت العرضة الخيرة للقرآن ولم تكن إلا لهذا ومثله.

(١) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه، للأستاذ عبد المتعال الجبري، ص ٦.

وعن ما نسخ خطه وبقي حكمه ومثاله ما يروونه عن عمر «لولا أكره أن يقول الناس قد زاد في القرآن ما ليس فيه لكتبت آية الرجم وأثبتها فوالله لقد قرأناها على رسول الله ﷺ» لا ترغبوا عن آياتكم فإن ذلك كفر بكم.. الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم.. فقال: «واحسب أن عمر لو صح هذا عنه وإنه سمعها عن الرسول ﷺ ما تخلف عن أن يكتبها ثم ألم يسمعها مع عمر غيره فيجعل منه شاهداً معه إن كان عمر لا يرى أنه وحده مجزئ.. اللهم أن هذا ينقض علينا ذلك التحري في الجمع الذي قام به الصحابة وينقض علينا تلك المعارضات التي كانت تتم بين الرسول ﷺ والقارئین وينقض علينا التفكير السليم وما نحب لمن يعالج ما يتصل بكتاب الله إلا أن يكون ذا تفكير سليم»^(١).

ولاحظ أحد الكتاب الإسلاميين - الدكتور أحمد شلبي - أن آية الرجم المزعومة «والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة لا تدو» من نسخ القرآن ولا روعته.. واستطرد فقال: «قد وردت بها كلمة «البتة» ولا أرى أن هذه الكلمة قرآنية وهي لم ترد في القرآن أبداً وليس لها جمال ألفاظ القرآن، واستعملت فيها كلمة الشيخ والشيخة بقصد الرجل المتزوج والمرأة المتزوجة وهو استعمال فيه تكلف، فالشيخ في اللغة هو الطاعن في السن ولا يلزم أن يكون متزوجاً، كما أن المتزوج لا يلزم أن يكون شيخاً، بل كثيراً ما يكون شاباً، وللقرآن تعبير جميل عن الرجل المتزوج أو المرأة المتزوجة وهو المحصن والمحصنة، أما كلمة شيخ فاستعملها في القرآن محدد بكبر السن وقد وردت في القرآن في ثلاثة مواضع نعرضها لنبيين اتجاه القرآن في استعمال هذه الكلمة اتجاهاً لم يتخلف وهو لا شك متفق مع ذوق اللغة أو هو قدرة للاستعمال العربي السليم وهذه الآيات هي:

١ - «قَالَتْ يَا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا» (هود: ٧٢).

٢ - «قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا» (يوسف: ٧٨).

٣ - «وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ» (القصص: ٢٣).

(١) تاريخ القرآن، إبراهيم الابياري، دار العلم، ص ١٥٤ - ١٥٥.

ومن هذا التحليل نميل إلى أنه لم يوجد نسخ للتلاوة مع بقاء الحكم^(١).

وعن هذه النقطة بالذات «نسخ التلاوة مع بقاء الحكم»، قال الشيخ محمد الخصري: «لا افهم معنى الآية أنزلها الله تفيد حكماً ثم يرفعها مع بقاء حكمها إن القرآن يقصد إفادة الحكمة والإعجاز بنظمه فما هي الحكمة في رفع آية مع بقاء حكمها؟ إن ذلك غير مفهوم.. وفي رأبي أنه ليس هناك ما يلجئني إليه»^(٢).

(ح) تفنيد دعوى النسخ موضوعياً:

بعد كل هذا.. هل لو قارنا الآيات المزعوم نسخها بالآيات التي ادعى أنها ناسخة.. فهل نجد نسخاً حقاً؟ بمعنى أن نجد تناقضاً وتضاداً بين بعض الآيات لا يمكن أن يحمل أو يؤول إلا على محمل النسخ.

إن دعاء النسخ أنفسهم لا يزعمون هذا.. وقد أنكروا معظم ما ادعاه المكثرون منهم وغربلوا أقوالهم بحيث لم يبق إلا القليل.. فبعد أن جعل المكثرون من النسخ جبلاً عالياً جعله المحققون تلاً صغيراً ثم تقلص فأصبح كوماً ضئيلاً لعل أهميته الوحيد لديهم ومبرر الإبقاء عليه هو الإبقاء على دعوى النسخ «سمعاً و عقلاً».

وقد أوضح هذه النقطة أحد الكتاب المناصرين لدعوى النسخ وهو الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه مناهل العرفان^(٣).. فقال: «العلماء في موقفهم من الناسخ والمنسوخ يختلفون بين مقصر، ومقتصد وغال، فالمقصورون هم الذين حاولوا التخلص من النسخ إطلاقاً سالكين به مسلك التأويل بالتخصيص ونحوه كأبي مسلم ومن وافقه، والمقتصدون هم الذين يقولون بالنسخ في حدوده المعقولة فلم ينفوه إطلاقاً كما نفاه أبو مسلم وأضرابه.. ولم يتوسعوا فيه جزافاً كالغالين، بل يقفون به موقف الصورة التي يقتضيها وجود التعارض الحقيقي بين الأدلة مع معرفة المتقدم منها والمتأخر».

(١) عدد خاص عن القرآن من مجلة الهلال، ديسمبر ١٩٧٠م.

(٢) أصول الفقه، ص ٣٢٧.

(٣) مناهل العرفان، الجزء الثاني، الصفحات ١٤٩ إلى ١٥١.

والغالون هم الذين تزيدوا فأدخلوا في النسخ ما ليس فيه بناء على شبه ساقطة ومن هؤلاء أبو جعفر النحاس في كتابه «الناسخ والمنسوخ»، وهبة الله بن سلامة وأبو عيد الله محمد بن حزم، وغيرهم.. فإنهم ألفوا كتباً في النسخ أكثرها فيها من ذكر الناسخ والمنسوخ اشتباهاً منهم وغلطاً.. ومنشأً تزيدهم هذا أنهم اتخذوا بكل ما نقل عن السلف أنه منسوخ.. وفاتهم أن السلف لم يكونوا يقصدون بالنسخ هذا المعنى الاصطلاحي.. بل كانوا يقصدون به ما هو أعم منه مما يشمل بيان المجل، وتقييد المطلق ونحوها.

ونستطيع أن نرد أسباب هذا الغلط إلى أمور خمسة:

أولها: ظنهم أن ما شرع لسبب ثم زال سببه من المنسوخ وعلى هذا عدوا الآيات التي وردت في الحث على الصبر وتحمل أذى الكفار أيام ضعف المسلمين، بل هي من الآيات التي دارت أحكامها على أسباب.. فالله أمر المسلمين بالصبر وعدم القتال في أيام ضعفهم والقلّة ثم أمرهم في أيام قوتهم وكثرتهم لوجود القوة والكثرة وأنت خبير بأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا وأن انتفاء الحكم لانتفاء علته لا يعد نسخاً بدليل أن وجوب التحمل عند الضعف والقلّة لا يزال قائماً إلى اليوم وأن وجوب الجهاد والدفاع عند القوة والكثرة لا يزال قائماً كذلك إلى اليوم.

ثانياً: توهمهم أن يبطل الإسلام لما كان عليه أهل الجاهلية من قبيل ما نسخ الإسلام فيه حكماً بحكم كإبطال نكاح نساء الآباء وكحصر عدد الطلاق في ثلاث.. وعدد الزوجات في أربع بعد أن لم يكونا محصورين مع أن هذا ليس نسخاً - لأن النسخ رفع حكم شرعي - وما ذكره من هذه الأمثلة ونحوها رفع الإسلام فيه البراءة الأصلية وهي حكم عقلي لا شرعي.

ثالثها: اشتباه التخصيص عليهم بالنسخ كآيات التي خصصت باستثناء أو غاية مثل قوله سبحانه «وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا».. ومثل قوله «فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ».

رابعها: اشتباه البيان عليهم بالنسخ في مثل قوله تعالى: «وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ»، فإن منهم (من توهم أنه ناسخ لقوله سبحانه «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا»، مع أنه ليس ناسخاً له وإنما هو بيان لما ليس بظلم وبيان ما ليس بظلم يعرف الظلم.

خامساً: توهم وجود تعارض بين نصين على حين أنه لا تعارض في الواقع، وذلك مثل قوله تعالى «أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ».. وقوله «وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ».. فإن بعضهم توهم أن كلتا الآيتين منسوخة بآية الزكاة لتوهمه أنها تعارض كلا منهما على حين أنه لا تعارض ولا تنافي لأنه يصح حمل الإنفاق في كلتا الآيتين الأوليين على ما يشمل الزكاة وصدقة التطوع ونفقة الأهل والأقارب ونحو ذلك.. وتكون آية الزكاة معهما من قبيل ذكر فرد من أفراد العام بحكم العام ومثل هذا لا يقوى على تخصيص العام.. فضلاً عن أن ينسخه وذلك لعدم وجود تعارض حقيقي لا بالنسبة إلى كل أفراد العام حتى يكون ناسخاً ولا بالنسبة إلى بعضها حتى يكون مخصصاً.

وقال الإمام السيوطي في «الإتقان» (النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب): أحدهما ما نسخ تلاوته وحكمه معاً، قالت عائشة كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات يحرم من نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ من القرآن (رواه الشيخان).. وقد تكلموا في قولها (وهن مما يقرأ) فإن ظاهره بقاء التلاوة وليس كذلك.. وأجيب بأن المراد قارب الوفاة أو أن التلاوة نسخت أيضاً.. ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ فتوفي وبعض الناس يقرؤها.

والذي أقوله إن الذي أورده المكثرون أقسام: قسم ليس من النسخ في شيء ولا من التخصيص ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه، وذلك مثال قوله تعالى «وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ».. و«أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ» ونحو ذلك.. قالوا أنه منسوخ بآية الزكاة وليس كذلك، بل هو باق.. أما الأولى فإنها خبر في معرض الثناء عليهم بالإنفاق وذلك يصلح أن يفسر بالزكاة وبالإنفاق على الأهل وبالإنفاق في الأمور المندوبة كالإعانة والإضافة وليس في الآية ما يدل على أنها نفقة واجبة غير الزكاة، والآية الثانية يصلح حملها على الزكاة وقد فسرت بذلك وكذا قوله تعالى «أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ»، وقيل أنها مما نسخ بآية

السيف وليس كذلك لأنه تعالى أحكم الحاكمين أبدأ لا يقبل هذا الكلام النسخ وإن كان معناه الأمر بالتفويض وترك المعاقبة.

وقوله تعالى في سورة البقرة «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا» وعده بعضهم من المنسوخ بآية السيف، وقد غلطه ابن الحصار بأن الآية حكاية عما أخذه على بني إسرائيل من الميثاق فهو خبر لا نسخ فيه وقس على ذلك.

وقسم هو من قسم المخصوص لا من قسم المنسوخ، وقد اعتنى ابن العربي بتحريره فأجاد كقوله «إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا»، «فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ»، وغير ذلك من الآيات التي خصت باستثناء أو غاية وقد أخطأ من أدخلها في المنسوخ.

ومنه قوله «وَلَا تَتَّخِذُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا».. قيل أنه نسخ بقوله «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ» وإنما هو مخصص به.

وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع من قبلنا أو في أول الإسلام ولم ينزل في القرآن كإبطال نكاح نساء الآباء ومشروعية القصاص والدية وحصر الطلاق في الثلاث وهذا إدخاله في قسم الناسخ قريب، ولكن عدم إدخاله أقرب وهو الذي رجّحه مكي وغيره ووجهه بأن ذلك لو عد في الناسخ لعد جميع القرآن منه إذ كله أو أكثره رافع لما كان عليه الكفار وأهل الكتاب.

إذا علمت ذلك فقد خرج من الآيات التي أوردتها المكثرون الجم الغفير من آيات الصفح والعفو أن قلنا أن آية السيف لم تنسخها وبقي مما يصلح لذلك عدد يسير وقد أفردته بأدلته في تأليف لطيف^(١).

ومع أن هذه الآيات المزعوم نسخها وهي قرابة عشرين لا تمثل أحكاماً هامة تبرر الأهمية التي أعطيت لقضية النسخ فإنها بدورها لا تثبت للدراسة.

وقد أورد السيوطي نفسه منها آية «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ»، وقال «قيل منسوخة بقوله «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»، وقيل محكمة ولا مقدرة»، فإذا كان هو

(١) الإتيان، ج٢، ص ٢٢.

نفسه لا يقطع بأن آية من خلاصة غربلته للمنسوخ أنها منسوخة ويورد «قيل محكمة» فما بالك بالآيات التي استبعدتها؟!

وقد تقصى الآيات العشرين المزعوم نسخها الشيخ محمد الخضري في كتابه «أصول الفقه» وانتهت إلى أنها ليست منسوخة وأن هناك محامل تحمل عليها.

وإيكم هذا التحقيق آية فآية:

١ - قوله تعالى «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ» واختلفوا في ناسخها، فقيل آية المواريث وقيل حديث «لا وصية لوارث»، وقيل الإجماع، أما آية المواريث فلم تبين إلغاء ما دلت عليه هذه الآية وليس هناك تناقض بين الحكمين حتى تضطر إلى إبطال إحدى الآيتين بالأخرى، وأما الحديث فإنما يحتج به من يقول أن النص القطعي ينسخ بالظني، وأما الإجماع ففيه كلام؛ لأن بعض الفقهاء يرى آية البقرة محكمة فمنهم من يوفق بينها وبين الحديث ويخصص الموصي لهم بكونهم غير وارثين لمانع يمنع الإرث كاختلاف الدين ومنهم من يبقيها على عمومها ولا يحكم ببطلان الوصية للوالدين والأقربين أيًا كانوا، ولكن جمهور المجتهدين على القول بالنسخ وإبطال الوصية.

٢ - قوله تعالى «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مِسْكِينٍ» نسخت بقوله «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»، وبعض الفقهاء يرى الآية الأولى محكمة وأنها خاصة بالمرضى والمسافرين الذين يطيقون الصوم فهو لاء إن أفطروا كان عليهم أن يفدوا مع القضاء ونظام الآية لا يأباه لأنها تقول «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مِسْكِينٍ» ثم قال عنهم «فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ»، وهذا محال أن يكون خطابًا لمن لا يطيقون من المرضى والمسافرين ولا لغيرهم فظهر أن الكلام مسبوق من أوله في شأنهم.

- ٣ - قوله تعالى «أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ» ولا معنى لإيراد هذه الآية لأنها غير منسوخة إجماعاً ولا ناسخة لأمر ورد في القرآن.
- ٤ - «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ» قيل أنها منسوخة بقوله تعالى «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً»، وهذا عجيب مع اختلاف الموضعين لأن الأولى تتعلق بالزمان والثانية تتعلق بالأفراد فلا تناقض بين الحكمين على أن الآية لا تقضي بامتناع القتال في الأشهر الحرم إذا كان جزء لما هو أشد فإن تمامها «وَصَدُّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ»، فهي تشير إلى أن من فعل كل هذه الكبائر لا حق له أن يلوم من قاتله في شهر حرام لأنه فعل ما هو أكبر وعلى الجملة فلا يوجد دليل قاطع نسخ الحكم.
- ٥ - «يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ» نسخت بقوله تعالى «يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ»، والناظر إلى الآيتين يراهما مختلفي الموضوع، فالأولى تبين حقا للمتوفى عنهن ولذلك قال «وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ» وهذا الحق بين، بقوله «مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ» ثم جعل لهن الحرية في الخروج إن شئن فقال «فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ»، والآية الأولى تبين واجبا عليهن وهو أن يتربصن بأنفسهم أربعة أشهر وعشرا لا يتزوجن في أثناءها فإذا انتهت كان لهن أن الوصية نسخت بشيء آخر غير آية العدة ومن اللازم بيانه، قالوا إن الوصية منسوخة بآية الميراث وفي هذا ما تقدم^(١).
- ٦ - قوله تعالى «وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ» نسخت بقوله تعالى «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» وليس ذلك ظاهرا لأن الله يحاسب الناس

(١) قال الشيخ محمد عبده عن هذه الآية أن أكثر علماء الأمة وأئمة السلف يقولون الوصية التي في الآية مشروعة، منهم من يقول بعمومها، ومنهم من يخصصها بغير الوارث فحكمها الآن لم يبطل، فما هذا الحرص على إثبات نسخها مع تأكيد الله إياها أن هذا إلا تأثيرا للتقليد، وقد أوجبت الآية حقا للوالدين وهذا أمر يتفق مع توجيه القرآن ومن ثم فإنه يكمل آية الميراث.

على ما أظهره من الأقوال والأعمال وما أضمره وهو مع ذلك محال لأن في وسع الإنسان ألا يضم شراً كما في وسعه بقية الأعمال التكليفية وليس من ذلك خطرات النفس التي تعرض ثم نزول بدون أن يترتب عليها شر.

٧ - قوله تعالى «اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ» نسخت بقوله «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وليس واضحاً لأن ما استطعتم هو حق تقاته لم يطلب منهم غير ذلك.

٨ - قوله تعالى «وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ» نسخت بقوله تعالى «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ» وهذا غير ظاهر فيه النسخ لأن توريث مولى الموالاة قال به فقهاء العراق محتجين بهذه الآية وغاية الأمر أن رتبته الأخرى فمن كان له ذو رحم فهو أولى بميراثه عملاً بالآية الثانية، ومن لم يكن له ذو رحم وله مولى موالاة فهو الذي يرثه.

٩ - قوله تعالى «وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا» وليس هناك دليل على نسخها حتى قال بعضهم هي محكمة ولكن تهاون الناس في العمل بها.

١٠ - قوله تعالى «وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» نسخت بآية النور، وقد فسر هذه الآية بعضهم بأنها خاصة بالنساء اللاتي عرف عنهن إتيان مواضع الريب وبيوت الفسق من غير أن يتحقق زناهن، فهؤلاء يجازين إذا شهد عليهن أربعة رجال بالحبس المؤبد في البيوت بحيث لا يعطين حق الخروج من بيوتهن حتى الموت أو أن يطلقهن وهو السبيل الذي يجعله الله لهن، فإن صح هذا التفسير كان مما يمكن أن أبا مسلم أن يدعي به عدم النسخ.

١١ - قوله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ» قيل إن قوله «وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ» منسوخ بإباحة القتال فيه وتقديم القول في ذلك.

١٢ - قوله تعالى «فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ» نسخت بقوله «وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» ولا معنى للنسخ هنا، لأن الثانية متممة للأولى فهو مخير أن يحكم أو يعرض وإذا اختار الحكم حكم بما أنزل الله فالطلب منصب على القيد.

١٣- قوله تعالى «أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ» منسوخة بقوله «وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ» من المعلوم أن الآية الأولى نزلت في شأن خاص وهو حكم الرجل إذا ضرب في الأرض فنزل به الموت فإذا أوصى ثبتت بشهادة اثنين ذوي عدل بين المسلمين أو آخرين من غيرهم، وإنما أجاز الشارع ذلك في هذه الحادثة وأمثالها لأن المسافر ربما لم يجد أحداً من أهل دينه يشهده على وصيته فإذا ضيق الباب ضاعت الوصية فأباح الشارع في هذه الحال قبول الشهادة من غير أهل دينه توسعاً على الناس، أما الآية الثانية فهي القاعدة العامة في غير ظروف الآية الأولى.

١٤- قوله تعالى «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا» نسخت بقوله تعالى «الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ» الآيتان وردتا على صورة الأخبار والمراد بهما طلب أي يطلب من العشرين أن يثبتوا للمئتين ولا ينهزموا عنهم ويطلب من المئة تثبت للألف ثم خفف الله الحكم فطلب من المئة أن تصبر للمئتين وللألف أن يصبروا للألفين، فالأولى عزيمة والثانية رخصة بالنص بدليل التخفيف، والظاهر أن تعريف النسخ ينطبق على هذه الآية لأن الأولى كانت توجب عليهم الصبر لعشرة أمثالهم والثانية رفعت هذا الوجوب وأوجبت شيئاً آخر وهو صبرهم لضعفهم، وربما يقال عن الرخص مع العزائم كذلك ولم يقل أحد أن الرخصة تنسخ العزيمة فأية التيمم لم تنسخ أية الوضوء مع أن أية الوضوء توجب على كل حال وأية التيمم توجب رفع الأول وإيجاب شيء آخر في حال فكذلك هنا.

١٥- قوله تعالى «انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا» نسخت بآيات العذر وهي قوله «لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ» الآية.. وقوله «لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَىٰ» الآيتين، وقوله «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً».. الآية.. وواضح أن الآية الأخيرة لا شأن لها هنا لأنها في موضوع النفر للتعلم بدليل بقية الآية «فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ» وآيات العذر مبينة للمراد بالآية الأولى قطعاً لأنه محال أن يكون الله قد أمر غير القادرين

على النفر به فذلك من باب التخصيص لا من باب النسخ ويظهر أن نزول آية العذر موصول بآيات النفر.

١٦- قوله تعالى «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ» وواضح أن هذه الآية خبر معناها النهي وذلك أن الزانية التي عرفت بذلك والمشركة لا ينبغي أن يقدم على نكاحها رجل يريد التحصين وإنما يريد المسافحة.. كما أن الشخص المعروف بالزنا والمشرك لا ينبغي أن يتزوجها إلا امرأة لا تريد التحصين هذا المعنى لا تبطله «وَأَنْكَحُوا الْأَيَّامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ» التي قالوا أنها ناسخاً بها.

١٧- قوله تعالى «لَيْسَتَأْذِنُكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ» ولا دليل على نسخ هذه الآية، بل هو أدب عظيم أدب الله به المسلمين حتى لا يدخل عليهم خدمهم وصغارهم في هذه الأوقات - أوقات التبذل - عادة بدون استئذان.

١٨- قوله تعالى «لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ» نسخت بقوله تعالى «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ» وادعاء النسخ هنا لا دليل عليه بل الآيتان متفقان لا تناقض بينهما، فإن الأولى تشير إلى أن الله أحل له من ذكرهن وهن زوجاته، والثانية تفيد نهيه عن تزوج غيرهن أو طلاقهن وأن يتبدل بهن.

١٩- قوله تعالى «إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ» نسختها الآية بعدها ونصها «أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» وهذه الآية بيان من الله سبحانه أن الصدقة لا يلزم أن تكون مالية زائدة عما يجب بل يكفيهم إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وهذه صدقة.

٢٠- «وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا» قيل نسخت بآية الغنيمة وقيل محكمة وذلك واضح.

٢١- قوله تعالى «يَا أَيُّهَا الْمُرْمَلُ * قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ» نسخت بأخر السورة ونصها «إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» والظاهر أن الآية الثانية تخفيف فهي رفع للحكم الأول وهو طلب قيام أكثر الليل.

٢٢- قوله تعالى «فَأَيُّمًا تُولُؤُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ» نسخت بآية القبلة والنسخ فيها غير ظاهر.

وهذه هي المواضع التي اختار السيوطي إن فيها نسخاً وقد أسقط منها اثنين فصار الباقي عشرون^(١)، وهي كما نرى تحتل التأويل، فأبو مسلم لا يستحق أن يشنع عليه إلى الحد لاذ وصلوا إليه^(٢).. انتهى.

هذا هو ما أورده الشيخ محمد الخضري في كتابه أصول الفقه ولو كان في المجال متسع لأوضحنا محامل أخرى تحمل عليها الآيات المزعوم نسخها وتبين انعدام التضاد ما بين الآيات الناسخة والمنسوخة على زعمهم، ولكننا لو فعلنا لزد حجم الكتاب عما يراد له.. وفي ما قدمناه الكفاية وفوق الكفاية لكل طالب للحقيقة، أما من عداهم.. فلن يزيدهم ذلك إلا خساراً ومكابرة «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ».

السر وإيضاحه:

إذا كانت دعوى النسخ لا سند لها من قرآن أو حديث أو وجهة موضوعية فإن إصرار السلف جميعاً باستثناء واحد على الأخذ بالنسخ يثير التساؤل ويفرض علينا أن نبحث عن السبب الذي ألجأهم إلى ذلك.

(١) أسقط السيوطي آية الاستئذان والقسمة، ورأى أن الأصح فيهما الأحكام، وبذلك أصبحت الآيات المنسوخة تسعة عشر، انظر «الإتقان»، ص ٢٣، الجزء الثاني.

(٢) أصول الفقه، للشيخ محمد الخضري، من ص ٢٥١ إلى ٢٥٦.

وليس هذا أمرًا هينًا.. والحق إنني حتى الآن لا أستطيع أن أسيغ كيف هان على جلة الفقهاء والمفسرين أن يعملوا سكين النسخ تمزيقًا وتقطيعًا في الكتاب العزيز؟.. وكيف لم ترتعش أيديهم وهم يقومون بهذه المجزرة!؟

الشيء الوحيد الذي قد يوضح - إلى حد ما - هذا الموقف هو أن الرعيل الأول من الصحابة كانوا يعيشون القرآن معايشة آنية وذاتية باعتباره الكتاب الذي نزل فيهم وعالج مشكلاتهم وقضاياهم وحدد لهم المسالك والمواقف وكان يمكن لبعض هؤلاء الصحابة أن يقول صادقًا «في نزلت هذه الآية» كما كان يمكن لخولة بنت ثعلبة أن تفخر بأن الله سمع تجادلها من فوق سبع سموات، وعندما نزلت «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» كان ذلك إيذانًا بختام سلسلة من التوجيهات والأوامر الدينية، وعندما نزلت آية النصر «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ» رأى فيها أبو بكر إشارة إلى قرب وفاة الرسول ﷺ بعد أن أتم رسالته.

ولكن هذا الرعيل الكريم من الصحابة لم يقل أبدًا أن هذه الآية نسخت هذه، فما كان يستحل ذلك وما كان يرى من حقه أن ينقب وراء القرآن أو يضع آياته تحت التحليل والمقارنة.. وإن القرآن بالنسبة لهم كان هداية وأسلوبًا للعمل وكان يجد كل واحد منهم آيات تكفيه.. وإنما بدأت قالة النسخ مع ذلك الجيل الذي تلا كبار الصحابة بدءًا كبار الصحابة من النبي ﷺ رأسًا.. فضلًا عن مسلمة الفتح وأمشاج الأمم والشعوب التي دخلت الإسلام من فارس والروم.. بدأت بهؤلاء تلك الفترة التي يمكن أن نسميها «فترة القالة» التي استفاض فيها القول وحدث التهافت على الروايات والأحاديث الذي ضاق به ابن عباس وهو نفسه أحد المكثرين، وأخذوا يتطرقون إلى كل صغيرة وكبيرة ويقارنون الآيات بعضها ببعض الآيات بالأحاديث، فتصوروا وجود آيات متعارضة بعضها يأمر بالصفح وبعضها يأمر بالقتال.. بعضها يبشر.. وبعضها ينذر.. بالإضافة إلى الآيات المتشابهة التي تحمل أكثر من معنى، وعجز هؤلاء عن تبين الحكمة في هذا أو اساغته وكانوا كالتغويين والنحاة الذين لم يفهموا الحكمة النفسية من التكرار فأطلقوا تعبير «لغو» أو زائدة على كل ما لم يجدوا له وظيفة نحوية معينة.

ولما كانت ذكرى المعايشة الآنية للقرآن حديثه العهد بمعنى أن القرآن إنما نزل في عهد معين وخلال ظروف معينة فلاية الفلانية نزلت في فلان.. أو في هذا الحدث.. أو ذلك.. وآيات السماح كانت فترة الضعف التي انتهت بانتصار الإسلام.. وآيات الإنفاق

العامّة سبقت آيات الزكاة المحددة، فقد تصور هؤلاء أن حل هذا التعارض المزعوم هو خص كل آية بمناسبة معينة تنسخها مناسبة أخرى تأتي بعدها وتستبعد المبرر الذي من أجله نزلت الآية المنسوخة واعتقدوا أنهم قدموا خدمة كبرى في الدفاع عن القرآن بنفي شبهة التعارض.

وعزز من وجهة دعوى النسخ أن النسخ إنما يأتي في الأحكام وأن من المطلوب في الأحكام استبعاد التعارض والتعدد وضرورة وحدة النظام الذي يسير عليه المجتمع وإلا سادت الفوضى.

ولم ير - المفسرون والفقهاء والأولون وهم يعملون في ظل انتصار الإسلام وهيمنته، وقد حصروا أنفسهم في فنونهم وانكبوا عليها بحيث لم يتطرق إلى ذهنهم ما قد يجول للإفهام الأخرى - نقول لم يروا في النسخ ما يمس قداسة القرآن.. ولم تكن لديهم تلك الحساسية المرهفة التي أصبحت سمة الأجيال الإسلامية المعاصرة نتيجة لتدهور عالم الإسلام وما تعرض له الإسلام من مضامين وما يسمح به مناخ العصر من استكشاف الجوانب الخافية والعديدة التي لم يلحظها الأولون.

وفات هؤلاء المفسرون والفقهاء القدامى وهم في ضلال زكري المعاشية الآنية للقرآن ووضع الأحكام المحددة لمجتمعهم أن القرآن لم ينزل لهم وحدهم ولا لزمانهم وحده، وإنما نزل لكل زمان ومكان للشرق والغرب، للحاضر والمستقبل، فكان لا بد أن يتضمن أحكاماً تصلح لهذه الأوقات والأماكن والمجتمعات، ولم يتصور القدامى وهم يعيشون في عصرهم ومجتمعهم في تلك الأوقات التي كانت المجتمعات مغلقة وحركة التطور جامدة أن هذه المجتمعات الجديدة والأزمان القادمة لا بد وأن تتغير عن مجتمعهم وزمنهم، ولم يتصوروا أن الأحكام التي تصلح لهم ويدور عليها مجتمعهم لا تصلح للمجتمعات والأزمان الأخرى، ولهذا سدوا كل المنافذ وقضوا على كل البدائل ونسخوا كل الأحكام السابقة بالأحكام اللاحقة.

ولكن الله تعالى يعلم أن المجتمعات الإنسانية متفاوتة وأن الأزمان متغيرة وأن النظم متطورة فوضع في القرآن بدائل ليجد فيها كل عصر ما يصلح به شأنه، وأبقى الأحكام السابقة مع وجود الأحكام اللاحقة لاحتثال الأخذ بها في بعض الحالات.

ومن المحتمل أن يكون وراء قالة النسخ حلقة مفقودة من الكيد للإسلام لم يستطع التاريخ أن يثبت تفاصيلها ووقائعها، ولكن تتم عليها أهدافها ونتائجها، ولما كانت معظم التفاسير التي يطلق عليها التفسير المأثورة قد دخلتها الإسرائيليات على ما أوضحنا، فليس من البعيد أن يكون وراء فكرة النسخ كيد للقرآن دق على الذين حملوه محملاً حسناً، وإلا فكيف يمكن أن نصدق أن يقول ابن عمر، فيما يروون «قد ذهب قرآن كثير»؟!

أما ما قد يردُّ به على هذا من أن العلماء والفقهاء المفسرين قد أقرّوا النسخ وفيهم أئمة أعلام مثل الشافعي وابن حزم وابن تيمية والشاطبي وابن القيم فإنه لا يعد في حد ذاته وبالضرورة دليلاً على صحة أو خطأ، وإنما يكون دليلاً على هيمنة الإسناد، وعلى قوة العوامل البيئية وروح المناخ السائد.. وعلى كل حال فقد ظهر من القدماء من نفي النسخ في القرآن وحال دون أن يكون إجماعاً.

والإجماع بعد ليس محل اتفاق من الفقهاء، وفي تفاصيل حججه خلاف كبير، وهو لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، فإن ذلك لله وللرسول عندما تثبت الرواية، وإجماع الأمة في عهد ما على أمر لا يحول دون أن يتغير إجماعها في عهد آخر، فإذا قيل أن الأمة لا تجمع على ضلالة رد عليه بأن المقصود بالأمة المحمدية إلى يوم القيامة، وهي التي يصفها النبي ﷺ عندما يقول: «أمّتي أمّتي».

وينبغي على استبعاد النسخ في القرآن نتيجة في منتهي الأهمية والخطورة تلك هي أنه ليس في القرآن نسخ بالمعنى الاصطلاحي، أي رفع حكم بحكم آخر متراخ عن الحكم الأول المنسوخ، وليس هناك دليل يمكن به إثبات هذه الدعوى العريضة، وأن الذي حدث هو سوء تصور من ناحية، وعدة أحاديث موقوفة من ناحية أخرى، ولكن الحقيقة الماثلة والواقعة أن الحكم المدعي نسخه موجود بين دفتي المصحف يقرأ ويتلى ويكون محلاً للعظة والاعتبار كما أمر الله ويمكن العمل به مادام بين دفتي المصحف، ولا يملك أحد أن يوقف العمل به كما أن الحكم الذي يدعي أنه ناسخ موجود ويمكن العمل به ولكن دون نسخه للأحكام الأخرى، فكل نص في القرآن يمكن الأخذ به في حالة معينة وكل واحد يمسك بآية يكون على هدى ويمسك بحجة ولا يرد عليه بآية أخرى لأن القرآن لم ينزل ليضرب بعضه بعضاً، والأحاديث واضحة وصريحة وقد أوجدت المخرج، فالقرآن كما

يقول الحديث «ذلول ذو وجوه فأحملوه على أحسن وجوهه»، والقرآن - كما جاء في حديث آخر «لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً فما عرفتم منه فاعملوا به وما تشابه فآمنوا به» فتعبيرات «ذلول» و«ذو وجوه»، و«ما تشابه» التي يمكن أن تطلق على ما يثيره التعدد والتفاوت من شبهات.. هذه كلها توحى وتؤكد أن الفكرة في هذا التعدد هو التكامل وليس التضارب الذي يجب أن تستبعد فكرته أصلاً، وبإدبي ذي بدء من الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.. والحكمة في هذا التعدد في الأحكام وهي التي فهم منها أنصار النسخ شيئاً وفاتتهم أشياء - إن ظروف مجتمع ما تختلف عن ظروف مجتمع آخر - ومقتضيات زمن لاحق تتباين عن مقتضيات زمن سابق، وقد يوجد في وقت واحد مجتمعات بعضها متقدم وبعضها متخلف، بل يمكن خارج إطار الأحكام العامة أن يجد بعض الناس ما يتناسب مع قدراتهم وظروفهم في آيات بينما يجد آخرون ما يتناسب مع قدراتهم وظروفهم في آيات أخرى.

والأمر في غير العقيدة الكلية والحدود العامة يحتمل التفاوت ولا يمكن الحكم عليه من زاوية الصحة والخطأ الحسابية والرياضية، فهذا ما لا يمكن أن يستخدم فيما يخضع للتطور وفيما يحكمه التباين.

قال لي صديق وهو يحاورني:

ما تقول في آيات الخمر؟

قلت: إنها تمثل التدرج في التشريع.

قال: ولكن الآية الأخيرة نسخت الآيات الأولى.

قلت: أنا لا أنظر إلى الأمر بهذه الصورة، وأرى أن الآيات كلها متكاملة، ويجب أن نأخذها من الآية الأولى حتى الآية الأخيرة ككل واحد، فضلاً عن أن الآية الأخيرة لا تتضمن نسخاً بالمعنى المألوف، فلم يقل القرآن أبداً «اشربوا الخمر» ثم عاد فقال «لا تشربوا الخمر»، إن هذا لم يحدث ولو حدث لكان نسخاً، ولكن الذي وجد درجات متفاوتة ولكنها مترابطة من النهي تمثل حكمة في التشريع هي التدرج، ولما كانت مثل هذه الحكمة من الناحية الموضوعية لا يمكن أن تنسخ وأنها تظل دائماً حكمة فإنها تطبق مرة وأخرى عندما توجد الظروف والملابسات التي أوجبت تطبيقها أول مرة، وقد طبق القرآن هذا

الأسلوب للحكمة التي صورتها عائشة في حديث طويل رواه البخاري، وجاء فيه «ولو نزل أول شيء» لا تشربوا الخمر» لقالوا «لا ندع الخمر أبداً»، ولو نزل «لا تزنوا» لقالوا «لا ندع الزنا أبداً»، فاقتضت حكمة التشريع التدرج.. وهذا بعيد كل البعد عن النسخ لأنه يمكن كما ذكرنا أن يتكرر إذا تكررت الحكمة التي تطلبت، إذ الحكمة لا تنسخ ولا تبطل، وإنما تظل قائمة، فإذا مست الحاجة إليها أخذ بها، وأقرب شيء إلى هذا ظهور الإسلام بين قوم يغرمون بالخمر غرام العرب بها، أو ربما أشد كما هو الحال في بعض الدول الأوروبية التي يعد تحريم الخمر أكبر عقبة في سبيل إسلامهم، ولا ريب أن إسلام هؤلاء مع استمرارهم فيما ألفوه من شرب الخمر أفضل من كفرهم (حتى لو أقنعوا عن الخمر) لأنه لو أسلموا فسيمكن بعد فترة حملهم على إقلاع عن الخمر أو سيخرج الله من أصلابهم من لا يشربون الخمر أصلاً.. والأخذ بالنسخ يستبعد الأخذ بهذا الأسلوب، وليس هذا مجرد افتراض.. فقد حدث بالفعل.. وقد روى أحد المؤرخين أنه في سنة ٩٨٧م أراد القيصر فلاديمير حاكم روسيا وقتئذ أن يتخير لشعبه الذي كان وثنيًا دينًا سماويًا وطلب ممثلين للأديان الثلاثة (الإسلام - المسيحية - اليهودية) وكان أقرب الأديان الثلاثة إليه الإسلام خاصة وأنه كان يحتفظ بزوجتين، فضلاً عن عدد من السراري، ولكن ما أن قالوا له أن الإسلام يحرم الخمر حتى قال «أسف إن شعبي يجد متعته الكبرى في الخمر» واختار المسيحية وجعلها ديناً رسمياً وعماماً لروسيا ومن ثم اعتبرته الكنيسة قديساً.

فلو كان لدى الدعاة الإسلاميين الحكمة والفتنة، ولولا ما سبق من دعاوى النسخ المؤكدة والمسجلة في كتب الفقه، لكان من الممكن إرجاء الإشارة إلى تلك القضية التي لا تعد من أركان الخمسة للإسلام، وكان لهم في هذا سند من حكمة التشريع، وكان يمكن إقامة مجتمع إسلامي يشرب أفراده الخمر، كما كان يشرب الصحابة قبل التحريم حتى يأتي يوم يمكن فيه تحريم الخمر.

الباب الثاني الأصل الثاني العظيم (السنة)

لئن اعتبر القرآن الأصل الأول العظيم للإسلام من العلماء والفقهاء والمفكرين دون منازع، فإن السنة كمصدر ثان كانت محل مسائلة أو نكران من بعض القدامى والمحدثين على سواى، ولكن الذين أنكروا حجية السنة، كانوا قلة في القديم والحديث، وقد تصدى لهم الإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل قديماً، كما تصدى لهم العلماء والكتاب الإسلاميون حديثاً؛ بحيث اتضح ما فيها من زيف وأنها إما أن تكون اجتهاداً متعجلاً خاطئاً، أو أن تكون وراءها عوامل ذاتية أو مغرضة تناقض الحياد العلمي والنزاهة الموضوعية، أو أنها رد فعل لبعض ما التبس بالسنة من شبهات تأتت من الأحاديث الموضوعة أو الرواة أو علماء الحديث.

الفصل الأول

حجية السنة

كان الشكل الدائم والمقرر للرسالات السماوية هو رسالة ورسول، وحي ونبى، فالرسالة تحتوي مضمون العقيدة، وهي تنتزل في ذلك وحيًا على رسول أو نبى، ولكل من الرسالة والرسول دوره المقرر، فالرسالة توضح أساسيات العقيدة وخطوطها العريضة وعادة ما يضعها الكتاب المقدس، ودور الرسول هو حمل هذه الرسالة وتبليغها للناس، هذا التبليغ الذي لن يكون بالطبع مجرد تكرار ونقل التوجيه الإلهي، ولكنه سيتضمن بالضرورة ما يقتضيه هذا التبليغ من إيضاح وتفسير وتبيين ورد على التساؤل والإجابة على الأسئلة، ودحض حجج المنكرين، وما إلى هذا كله؛ مما يمثل حياة ودور الداعية.

ولو رجعنا إلى القرآن الكريم، لوجدنا هذا المعنى واضحًا كل الوضوح متضمنًا كافة الطرق التي يمكن للداعية أن يقوم بها سواء كانت تبيينًا أو تعليمًا أو تبليغًا أو أسوة «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ»، «لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ»، و«لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»، وأوجب القرآن على المؤمنين طاعة النبي ﷺ والنزول على حكمه والمشاركة في كفاحه «وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»، «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»، «مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»، «أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ»، «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ».

فهذه الآيات توضح أن القرآن يجعل الأنبياء والرسل جميعًا، مبلغين، ومبينين للرسالة، وأن على المؤمنين طاعتهم.. وهو أمر طبيعي، ولا يمكن تصور غيره، لأن التوجيهات الإلهية التي تتضمنها الرسالة من أمر أو نهي تحتاج إلى من يحملها ويعيها ويسهر على الدعوة إليها وتذليل الصعوبات أمامها وقهر العقبات في سبيلها، وإيضاح ما يخفي منها أو يحتمل الخلاف.. إلخ.. فهذا هو دور القادة والدعاة جميعًا سواء كانوا أنبياء

أو لم يكونوا، والفرق بين الأنبياء وبقية القادة والدعاة في هذا أن دعوة الأنبياء - أي الأديان - تنتزل عليهم وليست من تلقاء أنفسهم وأنه محكومون بها ولا يستطيعون مجاوزتها.

فإذا كان هذا أمرًا مقررًا وعمامًا لكل الأنبياء والرسل، فإنه أبرز وأخص بالنسبة للإسلام، لأن القرآن الكريم - لما أشرنا إليه من دواعٍ ومقتضيات في القسم الأول من هذا الكتاب - لم تتناول إلا الخطوط العريضة دون التفاصيل والجزئيات.. وحتى هذه الخطوط العريضة.. فكثيرًا ما تخضع لضرورات النظم القرآني وصياغته الفنية، مما يتطلب التحديد والتفصيل، وبالتالي يضاعف من دور النبي في إيضاح المقصود من هذه الخطوط العريضة على وجه التحديد.. ويكفي فحسب أن يتذكر الإنسان أن القرآن لم يحدد عدد الركعات والسجودات في كل صلاة، بل لم يحدد عدد الصلوات نفسها التي تعد «عمود» الدين، والتي يصلحها كل مسلم خمس مرات بناء على تبيين الرسول، فالذين ينكرون السنة كمصدر ثان للإسلام يناقضون أنفسهم، وتحكم عليهم صلواتهم اليومية.

ومن ناحية أخرى، فإن الإسلام كدين شامل يكل إلى الرسول القيام بمهام عديدة قد لا يقوم بها النبي في الأديان الأخرى، فعندما قصد المسيح على ما تروى الأناجيل.. أحد الناس قائلاً: «يا معلم قل لأخي يقاسمني الميراث».. رد يسوع: «يا رجل من أقامني عليكم قاضيًا أو مقسمًا»، ويعلق أحد الكتاب المسيحيين على هذه الواقعة «فصرح بكلامه هذا أنه لم يأت إلى العالم ليكون ملكًا أرضيًا بل روحياً، وأن كل خلاف يدور حول الأرضيات يجب رده إلى السلطة المدنية»^(١).

والإسلام يختلف عن المسيحية في هذا، وآيات القرآن صادرة بأوامر معينة وقاضية للنبي أن يقاتل ويجاهد ويحكم ويأخذ الزكاة.. إلخ... «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ»، «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ»، «فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»، «فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىَّ»، «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا».

(١) الدين والوطنية، للمنسيور باسيلوس موسى، وكيل الأقباط الكاثوليك، مكتبة العرب، سنة ١٩٢٠م، ص ٤١.

ولكن القرآن مع أنه يصدر هذه التعليمات بصورة جازمة لا تحتمل تردداً.. فإنه لا يحدد تفاصيل طريقة القيام بهذه التعليمات.. ويدع للنبي طريقة القيام بها وفي معظم الحالات يقر القرآن اجتهاد الرسول، وقد يمن على المؤمنين اصطفاءه هذا الرسول الكريم، ويشيد بخلقه ورحمته.. إلخ.. وفي حالات أخرى محدودة يوجه النبي إلى تصرف أمثل.

وأخيراً فهناك شيء آخر لا يمكن إلا النبي أن يقوم به، ولا يمكن لغيره ولا للقرآن - أن يقوم به.. ذلك أن النبي يكون في خلقه وتعامله وسلوكه وتصرفه تجسيدا للدعوة وبلورتها.. وقد أصابت السيدة عائشة - رضي الله عنها - المحز عندما ردت على من سألها عن خلق النبي ﷺ «كان خلقه القرآن».

وهكذا نرى أن حجية السُّنة أمر ثابت، بل بدهي ومتأية من أن الرسول هو الذي يقوم بالتبليغ والتبيين والتفسير، وهو الذي يوضح الخافي والملتبس من التعبيرات القرآنية، ويستكمل التفاصيل، وهو الذي يمارس مسئوليات الحكم الإسلامي.. ويبلور الدعوة الإسلامية.. وقد دك دعاوى الذين يعارضون ذلك الإمامان أحمد بن حنبل والشافعي في القديم، كما فندها العلماء المعاصرون في الحديث، ولولا أنها تطل برأسها بين الفينة والفينة لدواع بعيدة عن الوجاهة الموضوعية وأنها في كثير من الحالات تتعزز بقوي سياسية أو تتفتح بدعوى تحكيم القرآن، لما كان هناك حاجة للتدليل على حجية السُّنة، وأنها المصدر الثاني الذي لا يستغنى عنه.. وقد يكون السبب الذي دفع بأفضل هؤلاء إلى ذلك هو توسع الفقهاء في تفهم حجية السُّنة وتعسفهم في طريقة تطبيقها وإثقالهم الأحكام بتفصيلات تضيق من السعة وتجمد من المرونة التي سمح بها القرآن وتخفي روح الإسلام وجوهره وکلياته ومقاصده خلال الجزئيات العديدة والفروع المتشابهة والمتاهات التي تورط فيها الفقه نتيجة للعدد الكبير والمتفاوت للأحكام المبنية على أحاديث.

وفضلاً عن ذلك فهناك واقعة تثير شيئاً من التحفظ حول مدى حجية السُّنة وإطلاقها، هي أن النبي ﷺ لم يأمر بكتابة حديثه، كما أمر بكتابة القرآن مما يوحي بأن

السُّنَّةُ الفعلية^(١)، وهي أضيق نطاقاً من السُّنَّةِ القولية هي التي يجب الالتزام بها، وهو ما تطرق إلى فهم بعض الصحابة كالمقنع التميمي الذي قال في رواية طويلة: «فلم أحدث بحديث عن النبي ﷺ إلا حديثاً نطق به كتاب أو جرت به سُنَّةٌ» أو كان هناك تفرقة ما بين السُّنَّةِ الفعلية التي يصح عليها التعبير اللغوي لكلمة «سُنَّةٌ» وبين الأحكام أو المبادئ التي يضعها الرسول ﷺ في مناسبات معينة أو حالات فردية، أو لأحد من الناس بحيث تكون السُّنَّةُ الفعلية موجبة - بحكم فعلها واستمرار هذا الفعل - الأتباع أو هي - وحدها - التي تستحق اسم «سُنَّةٌ» أما الأحكام التي لم يأمر النبي ﷺ بتسجيلها وكتابتها فقد يعوزها سند الاتباع، لا من الذين أمروا بها، أو تعلقت بهم، فلا ريب في أنها ملزمة لهم، ولكن بالنسبة للآخرين، أو لمن سيأتي بعدهم باعتبار أنها جزء من الشريعة، وقد يجعل لهذا الفهم سنداً أن النبي ﷺ لم يأمر بكتابة أقواله، بل كان نهيه عن التدوين أغلب من تقبله لحالة أو اثنتين من حالات التدوين، وكان هذا هو موقف الخلفاء الراشدين أيضاً^(٢)، وعندما يقول النبي ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي» أو «خذوا عني مناسككم»، فإن هذا يصبح أمراً واجب الاتباع وعليه وأمثاله تنطبق توجيهات القرآن الصاعدة بوجوب طاعة النبي ﷺ وأن هذا هو المعنى الأصيل لكلمة «سُنَّةٌ»، ولكن فصل النبي ﷺ في حالة فردية، أو توجيهه فرداً قد لا يكون بالضرورة مستحقاً التزام الآخرين لأنه حالة فردية لها حكمها الخاص وملابساتها التي قد لا نعرفها ولا يمكن أن تتكرر بالمعنى الكامل، أي في ملابساتها وظروفها الخاصة، والمعينة؛ وحتى لو تكررت بأعيانها وأفعالها فإنها لن تتكرر في الزمان نفسه، وتغير الزمان قد يستتبع تغيراً في الظروف التي أوجبت الحكم في الزمان الأول.

وهذا ما يوضح أن فهمنا لحجية السُّنَّةِ يختلف عن الفهم التقليدي لها عند الفقهاء وأنه لا يستتبع الأخذ بما أخذوه به تأسيساً على هذه الحجية.. ذلك لأن مذهبهم يختلف عن مذهبنا.. وهو اختلاف تأتي من أنه رأوا أن وجود حديث ما صحيح السند يقتضي ضرورة الأخذ به في حين أننا نضع مثل هذا الحديث في المضمون العام لأصول الشريعة ومقاصدها ومنهجها بما فيها السُّنَّةِ نفسها بحيث تكون قوة الحديث وضعفه

(١) السُّنَّةُ في اللغة الطريقة أو السيرة، كما جاء في لسان العرب.

(٢) سنعالج هذه النقطة بالتفصيل في الفصل الأخير من هذا الكتاب "قضية الثبوت".

تبعاً لمدى اتفاهه مع ذلك وتحقيقه له.. وبالتالي يعمل بالأحاديث التي تتفق مع ذلك دون الأخرى التي لا تتفق معه ولا يُعد هذا تركاً للسُنَّة أو اطراحاً للحديث لأننا لم نترك السُنَّة إلا إلى السُنَّة نفسها.. ولأن الاتفاق مع مقاصد الشريعة دليل على الصحة أقوى وأصل من كل ما رتبوه على سلامة السند.. فالسند ليس إلا عاملاً من عوامل الإثبات وهو عامل خارجي عن الحقيقة المراد إثباتها - وإذا أمكن الاستدلال على الحقيقة بشواهد من الحقيقة نفسها كان ذلك أفضل من الاستدلال على الحقيقة بشواهد خارجية عن الحقيقة نفسها.. على أننا عندما نجد حديثين في موضوع واحد أحدهما أكثر اتفاقاً مع المقاصد العامة للشريعة من الآخر.. فنحن لا نعتبر الحديث الثاني منسوخاً كما يذهب على ذلك المحدثون لأن من الممكن أن يؤخذ مأخذ التنزيه أو التحوط أو غير ذلك من الخصائص التي تتجاوز مع بعض الناس وليس عامتهم.. بحيث يكون الأول هو الأصل المقرر للناس جميعاً.. والثاني استثناء لمن لا تطمئن نفسه إلا إليه من أنصار التحوط أو التشدد.

وقد يصور هذا المنهج في التمييز بين الأحاديث ومدى حجبتها ما جاء في نواقص الموضوع.. فقد جاء حديثان أحدهما يوجب الموضوع من مس الذكر، والثاني لا يوجبه.. والحديث الأول الذي يوجبه روته بسرة بنت النعمان قيل إنه متواتر رواه سبعة عشر صحابياً وخرجه معظم رجال الدين عن بسرة (جابر وأم حبيبة وسعد وأبي هريرة وأم سلمة وزيد بن خالد الجهني وابن عمر وعائشة وابن عباس وأروى بنت أنيس وأبي أنس وقبصة ومعاوية ابن حيدة والنعمان بن بشير)، وأصح هذه الطرق رواية بسرة بنت صفوان كما قاله البخاري.. ونص على ذلك كله شارح الموطأ في باب الموضوع من مس الفرج، ثم روى مالك في الموطأ عن سعد وابن عمر أنهما كانا يأمران بالموضوع.

وقال مؤلف الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - رحمه الله-: «وفي الباب عن أم حبيبة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مس فرجه فليتوضأ» رواه ابن ماجه والأثرم وصححه الإمام أحمد وأبو زرعة وقال ابن السكن لا أعلم له علة.. وفي الباب أيضاً غير ذلك عن جمع من الصحابة ذكرهم الحافظ في التلخيص.

وقد ذهب إلى النقض بناء على هذه الأحاديث المالكية والشافعية والحنابلة، ومن الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن عباس وعائشة وسعد بن أبي وقاص، ومن التابعين عطاء والأزهري وابن المسيب ومجاهد وإبان بن عثمان وسليمان بن يسار وغيرهم^(١).

وقد رفض الحنفية أعمال حديث بسرة واعتبروه من أحاديث الآحاد الذي لا يثبت فيما تعم به البلوى إذا لم يشتهر وقالوا: «إن العادة قاضية بتقريب المتدينين عن أحكام ما اشتدت حاجتهم إليه لكثرة تكرره والعادة أيضاً قاضية بإلقائه إلى الكثير دون تخصيصه بالواحد أو الاثنين ويلزم ذلك شهرة الرواية والقبول وعدم الخلاف فيه إذا روي فإذا عدم الأمران دل ذلك على خطأ الراوي أو نسخ الحكم فلا يقبل.. فعارضهم القابلون بقولهم إن خبر الواحد فيما تعم به البلوى قد قبلته الأمة في تفاصيل الصلاة وقبلتموه في مقدماتها فأوجبتم به الوضوء من الفصد ومن القهقهة في الصلاة وقيل فيما تعم به البلوى القياس وهون دون خبر الواحد وجواب الحنفية على هذا منع أن الفصد والقهقهة مما تعم به البلوى قطعاً، ولذلك قال ابن المهام فلا يتجه إيجابهم السورة مع الخلاف أما القياس فقالوا إنا قبلناه فيما تعم البلوى لإفادته الظن بخلاف خبر الواحد في ذلك^(٢).

أما حديث قيس بن طلق وهو الذي لا يوجب الوضوء، فقد قال الحافظ في (التلخيص) رواه أحمد وأصحاب السنن والدارقطني وصححه عمرو بن علي الفلاس وقال هو عندنا أثبت من حديث بسرة وروي عن علي بن المديني أنه قال هو عندنا أحسن من حديث بسرة ورواه الطحاوي وقال إسناده مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه أيضاً ابن حبان والطبراني وابن حزم وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي، وادعى فيه النسخ ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون، وأوضح ابن حبان ذلك وقال الشوكاني - رحمه الله - قال البيهقي يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم يحتج الشيخان بأحد من رواته وحديث بسرة قد احتجا بجميع رواته، وقال الشافعي قد سألنا عن قيس ابن طلق، فلم نجد من يعرفه وقال أبو حاتم وأبو زرعة قيس بن طلق من لا تقوم به حجة.

(١) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ج٢، ص ٨٧ - ٨٨.

(٢) أصول الفقه، للخضري، ص ٢٣٠ - ٢٣٥.

وكما رويت أحاديث تعزز حديث بسرة فقد رويت أحاديث تعزز حديث طلق فقد روي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في مس الذكر أنه قال: ما أبالي إني أمسه أم طرف أنفي، وعن عبد الله بن مسعود أنه سئل عن الوضوء من مس الذكر فقال: إن كان نجسًا فاقطعه، وروي الطحاوي عن خمسة من الصحابة (علي وابن مسعود وحذيفة بن اليمان وعمران بن حصين وعمار بن ياسر) أنهم كانوا لا يرون الوضوء من مس الذكر^(١). وممن ذهب إلى ذلك الحسن البصري وربيعة والعترة والثوري وأبو حنيفة.

فهذا الخلاف المستحكم.. والكر والفر في تحقيق الرجال والروايات لترجيح أحد الحديثين على الآخر.. وزعم فريق أن الحديث (حديث بسرة) يصل إلى التواتر.. وتأكيد آخرين أنه من أحاديث الآحاد يوضح لنا عدم وجود معايير موضوعية يمكن بها القطع في هذا الأمر، وأن العملية اعتبارية وذاتية إلى حد كبير.. فالمحدث كالمحكمة ما أن يستقر ضميرها حتى تصدر الحكم هذا ما يوضح لنا أفضلية وجود معيار موضوعي للترجيح ما بين الأحاديث وليس هناك معيار موضوعي أفضل من التمشي من أصول الشريعة^(٢)، ولا ريب أن التيسير أصل رئيسي من أصول الإسلام.. وحديث بسره يتمشى معه وما جاء في أحاديث أخرى من أن المسلم لا ينجس أبدًا.. فضلاً عن اتفاقه مع المبدأ الأصولي عن البراءة الأصلية.. ومن هنا فيجب أن يعد هو الأصل العام والقاعدة

(١) انظر هذه الأحاديث في جامع مسانيد الإمام الأعظم للخوارزمي، الجزء الأول، ص ٢٤٩، (طبع حيدر آباد الدكن، ١٣٣٢).

(٢) من المحتمل أن يكون هناك وجه آخر للحديث مبني على اختلاف كلمة "الفرج" الواردة في حديث أم حبيبة وبعض روايات بسرة الموجبة للوضوء وبين كلمة "الذكر" الواردة على سبيل التعيين في الروايات التي لا ترى ضرورة للوضوء وتأتي التفارقة من أن الفرغ لغويًا أعم من الذكر إذ هو يشمل القبل والدبر من المرأة والرجل، وقد تكون هناك حكمة خاصة تستلزم الوضوء من مس الدبر دون الذكر - لما أشار إليه بعض الأطباء حديثاً - من أن ميكروبات الطفيليات كالبهارسيا والإنكليستوما توجد في فتحة الشرج وتنتقل إلى الأيدي عند حك هذا الموضوع أو لمسها، ومن اليدين تنتقل إلى الطعام والشراب، وقد كان بهذا السبب أن فسر بعض الأطباء الحديث الغامض عن غسل الإنسان بيده عند الاستيقاظ، لأنه لا يدري أين باتت يده وإذا صح هذا التكييف فإنه يوضح لنا أن التعريف اللغوي قد يوجب اشتباهاً في التكييف والدلالة كما أنه يوضح لنا أهمية معرفة العلوم الحديثية في فهم بعض الأحاديث، وأن القارئ الحديث المسلح بهذه المعرفة يعرف من أسرار الحديث (ومن باب أولى القرآن) ما لا يعرفه القارئ القديم المجرّد منها (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ).

للجمهور ولا حرج أو غبار على من اتبعه.. ومع هذا فنحن لا نستبعد الحديث الثاني ولا نستحل أن نقول إنه منسوخ أو نطعن في روايته رجماً بالغيب وإنما نقول إنه وضع لمن يريد المزيد من التطهر أو من لا تطمئن نفسه إلا به.. ووجود الحديثين معاً لا يمثلان تعارضاً وإنما تكاملاً وجمعاً إلا به.. ووجود الحديثين معاً لا يمثلان تعارضاً وإنما تكاملاً وجمعاً لمستويين من مستويات التشريع ومثل هذا مقبول بل مطلوب في مجال العبادات والقربات.

* * *

وفي الملاذ الأخير وكائناً ما كان التكيف في فهم حجية السُّنَّة، فلا مرأى أنها هي جسم الإسلام.. وأن أي واحد يجدها يفرغ الإسلام من محتواه.. إن القرآن أشبه بالأعمدة الخرسانية والكمرات الحديدية التي تحمل البناء وتحدد خطوطه الرئيسية.. والسُّنَّة أشبه بالطوب الذي يملأ ما بين الأعمدة مكوناً الجدران والغرف ومضمون البيت والشكل الظاهر له وبدون السُّنَّة - أي عند الاقتصار على القرآن - يكون الإسلام مجرد أعمدة خرسانية يصعب أن تسكن أو يأوي إليها.. وبدون القرآن لا يمكن للبناء أن يقوم ويرتفع ويقام عوادي البلاء.. فهما - القرآن والسُّنَّة - يكملان بعضهما بعضاً ويكونان معاً الإسلام كما تكون الحكمة والسدى النسيج.

الفصل الثاني مكائ السنة من الكتاب

إن تقرير حجية السنة لا ينفي - بل لعله يقتضي - وجود عدد كبير من القضايا المتعلقة بالسنة يتعين معالجتها والبت فيها، لأن معظم العلماء لم يفصلوا فيها بالرأي الحاسم وقنعوا بعرض وجهات نظر الآخرين، أو آثروا السير مع الجماعة وعدم التخلف عن الركب.

من هذه القضايا تحديد مكان السنة من الكتاب، والرأي السلفي الذي يميل إليه بعض الفقهاء ومعظم المحدثين هو التسوية بينهما - على أساس أن السنة «وحي»، ويصور ذلك ما جاء في كتاب «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ) عن التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ في وجوب العمل ولزوم التكليف، وهو الباب الأول الذي استهل به المؤلف كتابه واستشهد فيه بحديث «كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة يعلمه إياها كما يعلمه القرآن»، وحديث «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»، وهو في الكفاية جزء من حديث آخر تعددت طرق رواته، كما تعددت ألفاظه ولكن المعنى واحد.. أن يأتي حديث الرسول إلى رجل «متكئ» على أريكته أو «شبعان على أريكة» أو من «أصحاب الحشايا».. فيقول: «لا ندرى.. ما وجدنا في كتاب الله اتباعناه» أو «لا إرب لي فيه، عندنا كتاب الله ما نهاكم عنه فانتهوا.. وما أمركم به فاتبعوه» أو «دعونا من هذا.. ما وجدناه في كتاب الله اتباعناه».

وقد شرح نقطة «وحي السنة» أستاذ فاضل من أساتذة الحديث في كتاب «الحديث والمحدثون» فقال: «والسنة النبوية هي أحد قسمي الوحي الإلهي الذي نزل به جبريل الأمين على النبي الكريم ﷺ، والقسم الثاني من الوحي هو القرآن الكريم.. فالسنة النبوية من الوحي بذلك نطق الكتاب العزيز «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ

إِلَّا وَحْيٍ يُوحَى»، وبذلك جاءت السُّنَّة نفسها.. فقد روي أبو داود والترمذي وابن ماجه عن المقدم بن معد يكرب أنه قال: قال رسول الله ﷺ «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه يوشك رجل شبعان على أريكة يقول: «عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله»، وعن حسان بن عطية أنه قال: «كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسُّنَّة كما ينزل عليه بالقرآن ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن»، وعن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ «أتاني الله القرآن ومن الحكمة مثليه» أخرجهما أبو داود في مراسيله^(١).

وعن الفرق بين وحي القرآن.. وحي السنَّة يقول: «غير أن السنَّة النبوية تفارق القرآن الكريم بأمور أهمها أنها منزلة بالمعنى ولفظها من النبي ﷺ ومن هنا جاز روايتها بالمعنى للخبير بمقاصدها العارف بمعانيها وألفاظها عند من يرى ذلك من العلماء وأنها ليست معجزة بألفاظها ولا متعبداً بتلاوتها، وأنها نزلت بطريق الوحي السابقة في المنام أم اليقظة بواسطة الملك أو غيره».

وقد يشكل على أن السنَّة بأقسامها أقوالها وأفعالها وتقريراتها من الوحي ما قرره العلماء من جواز الاجتهاد له ﷺ وأنه اجتهد في كثير من الوقائع في الحروب وغيرها.. فجعل السنَّة بأقسامها الثلاثة موحى بها من الله سبحانه يعارض ما قرره جمهور العلماء، فضلاً عن أنه يسلبه ﷺ خصائصه ومزايا من الفهم الثابت والرأي الصائب.. والجواب عن ذلك أنه ﷺ وإن اجتهد في كثير من المواطن التي لم ينزل عليه فيها وحي بمقتضى ما فطر عليه من العقل السليم والنظر السديد، إلا أن الله سبحانه لا يتركه وشأنه، ولكن يقره إذا أصاب وينبهه إن أخطأ، ومن هنا كان اجتهاده ﷺ إذا أقره الله عليه وحياً وحكماً، فلا تعارض بين ما قرره العلماء وما قررنا من أن السنَّة بأقسامها وحي من الله سبحانه ثم أن ذلك لا يسلبه ﷺ شيئاً من خصائصه، ومزاياه كما قيل، بل يؤكداه ويقرها^(٢).

(١) الحديث والمحدثون"، بقلم الأستاذ الشيخ محمد محمد أبو زهو، ص ١١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦.

وتحت عنوان «هل السُّنَّة النبوية تستقل بالتشريع؟» أجاب المؤلف بالإيجاب، ورد على شبهة مخالفة ذلك لظاهر الآية «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» الذي يفيد أن السُّنَّة إنما تبين القرآن ولا تتعداه إلى غيره، بأن تبيان السُّنَّة يمكن أن يأخذ شكل إلحاق أو القياس أو بطريقة استنباط القواعد العامة من الجزئيات، وهي كلها تعطي السُّنَّة حظاً من الاستقلال دون الخروج عن ظاهر الآية، وضرب أمثلة لصور إلحاق أو القياس أو الاستنباط، ثم قال إنه حتى إذا فرض أن الأحكام التي جاءت بها السُّنَّة زيادة عما في القرآن ومن قبيل استقلال السُّنَّة بالتشريع «فلا يضيرنا ذلك بعد ما نطق القرآن نفسه بأن طاعة الرسول ﷺ إنما هي طاعة الله عز وجل، وأنه لا ينطق عن الهوى، فلو كان لا يطاع إلا فيما يوافق القرآن لم تكن له طاعة خاصة، وقد قال الله تعالى «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»، وقال «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»، فكرر الفعل في الآية الأولى وجعل طاعته في الثانية طاعة الله إشارة إلى ما ذكرنا، وإنه يجب طاعته مطلقاً.. وأما قوله تعالى «لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» فلا يفيد قصره ﷺ على البيان، بل يستفاد من هذه الآية ومن الآيتين السابقتين أنه يبين للناس كتاب الله وأنه إذا جاوز البيان إلى غيره من الأحكام لا ينطق عن الهوى»^(١).

وقد كان يمكن للكاتب أن يستشهد من نصوص القرآن بما هو أصرح، فقد أشرك القرآن الرسول ﷺ في التحريم والتحليل مع الله، فقال «وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ»، وقال «وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ»، وقد تواترت الآيات التي قرنت الرسول ﷺ بالله تعالى «اللَّهُ وَرَسُولُهُ» في مجال الطاعة والإيمان والاحتكام والفضل والشهادة.. كما قرن الكفر بالله ومعصيته بالكفر بالرسول ﷺ ومعصيته.

وصور البعض العلاقة ما بين الكتاب والسُّنَّة تصويراً فجاً فقالوا «القرآن أحوج إلى السُّنَّة من السُّنَّة إلى القرآن» أو «إن السُّنَّة قاضية على الكتاب،

(١) المرجع السابق، ص ٤٤.

وليس الكتاب قاضياً على السُّنة»، والمقصود بهذا التعبير الفج أن السُّنة تخصص عموم القرآن، وكان خيراً لهم لو ذكروا ذلك صراحة دون استخدام هذا التعبير الفج.

هذه هي وجهات نظر الذين يرون أن السُّنة مساوية للكتاب، وأنه يمكن أن يكون لها قدر من الاستقلال في التشريع عن الكتاب، ولكن هناك وجهة نظر أخرى تلك هي أن السُّنة تابعة للكتاب تأتي بعده، وأن دورها الحقيقي هي تبيان الكتاب، وأن السُّنة من الكتاب كالفرع من الأصل أو أنها «بنت الكتاب»، قال الشاطبي في الموافقات «إن السُّنة تطاع لأنها بيان للقرآن.. فطاعة الله العمل لكتابه وطاعة الرسول ﷺ العمل بما يستنبه به كتاب الله قولاً أو عملاً أو حكماً، ولو كان في السُّنة شيء لا أصل له في الكتاب لم تكن تبيناً له، ولا يخرج من هذا ما في السُّنة من التفصيل لأحكام القرآن الإجمالية، وإن كانت تتراءى أنها ليست منه كالصلاة المجملة في القرآن والمفصلة في السُّنة، ولكننا علمنا بهذا التفصيل أنه مراد الله في الصلاة التي ذكرها مجمله»^(١).

وسئل الإمام أحمد بن حنبل عما إذا كانت السُّنة قاضية على الكتاب؟ فقال ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكن أقول أن السُّنة تفسر القرآن وتبينه.

وقال ابن القيم الجوزية في كتابه «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية»: «والذي يجب على كل مسلم اعتقاده أنه ليس في سنن رسول الله ﷺ الصحيحة سُنَّة واحدة تخالف كتاب الله بل السنن مع كتاب الله على ثلاث منازل:

المنزلة الأولى: سُنَّة موافقة شاهدة بنفس ما شهدت به الكتب المنزلة.

المنزلة الثانية: سُنَّة تفسير الكتاب وتبين مراد الله منه وتفيد مطلقه

المنزلة الثالثة: سُنَّة متضمنة لحكم سكت عنه الكتاب فتبينه بياناً مبتدأً.

ولا يجوز رد واحدة من هذه الأقسام الثلاثة.

(١) الموافقات للشاطبي ص ٤٣، ج ٣.

وقد أنكر الإمام أحمد علي من قال «السُّنَّةُ تقضي على الكتاب» قال: بل السُّنَّةُ تفسر الكتاب وتبينه.

والذي نشهد الله ورسوله به أنه لم تات سُنَّةٌ صحيحة واحدة عن رسول الله ﷺ تتناقض كتاب الله وتخالفه البتة، كيف ورسول الله هو المبين لكتاب الله وعليه أنزل وبه هداه الله وهو مأمور باتباعه وهو أعمل الخلق بتأويله ومراده».

على أن من المهم أن نقول أن ابن القيم قال هذا عندما كان بصدد الإنكار على الذين يطرحون السُّنَّةَ بدعوى الأخذ بظاهر الكتاب، ومن هنا فإنه يقول تكملة للفقرة السابعة: «ولو صاغ رد سُنن رسول الله ﷺ لما فهمه الرجل من ظهر الكتاب لردت بذلك أكثر السُنن وبطلت بالكلية، فما من أحد يحتج عليه بسُنَّةٍ صحيحة تخالف مذهبه ونحلته إلا ويمكنه أن يتشبث بعموم آية أو إطلاقها وقول هذه السُنَّةُ مخالفة لهذا العموم والإطلاق، فلا تقبل».

وقال السيد رشيد رضا: «والنبي مبين القرآن بقوله وفعله ويدخل في البيان التفصيل والتخصيص والتقييد، ولكن لا يدخل في إبطال حكم من أحكامه أو نقض خبر من أخباره، ولذلك كان التحقيق أن السُّنَّةَ لا تنسخ القرآن والعمدة في الدين كتاب الله تعالى في المرتبة الأولى والسُّنَّةُ العملية المتفق عليها في المرتبة الثانية وما ثبت عن النبي ﷺ وأحاديث الأحاد فيها رواية ودلالة في الدرجة الثالثة^(١).

وقال الشيخ محمود شلتوت بعد أن رد على دعاوى الذين لا يعرفون بحجية السُّنَّة: «... ومع اتفاق العلماء على أن السُّنَّةُ مصدر من مصادر التشريع فقد جعلوها في المرتبة الثانية بعد القرآن، فلم يكن لها عندهم حكم مع صريحه»^(٢).

وقال الشيخ محمد الخضري: «رتبة السُّنَّةُ متأخرة عن رتبة الكتاب في الاعتبار والدليل على ذلك أمور:

(١) المنار، ص ٦٩٤، ج ١٢.

(٢) الإسلام عقيدة وشريعة، ص ٤٢٥.

أولاً: أن الكتاب مقطوع به والسُّنَّةُ مظنونة، والقطع فيها إنما يصح على الجملة لا على التفصيل بخلاف الكتاب فإنه مقطوع به على الجملة والتفصيل، والمقطوع به مقدم على المظنون ولعلها يوجد من متواترها القولي شيء.

ثانياً: أن السُّنَّةُ إما بيان للكتاب أو زيادة على ذلك، فإن كانت بياناً، فالبيان تال للمبين في الاعتبار إذ يلزم من سقوط المبين سقوط البيانات لا العكس، وما شأنه هذا فهو أولى بالتقدم وإن لم يكن بياناً فلا يعتبر إلا بعد أن لا يوجد في الكتاب، وذلك دليل على تقدم اعتبار الكتاب.

ثالثاً: ما دل على ذلك من الأخبار كحديث معاذ وأثر عمر اللذين تقدم ذكرهما ومثله عن ابن مسعود: «من عرض له منكم قضاء، فليقض بما في كتاب الله، فإن جاءه ما ليس كتاب الله فليقض بما قضى به نبيه ﷺ، ومثل ذلك عن ابن عباس وهو كثير في كلام السلف والعلماء وهو الوجه في تفرقة الحنفية بين الفرض والواجب.

فإن قيل أن هذا مخالف لما عليه المحققون فإنهم قرروا أن السُّنَّةُ قاضية على الكتاب فتخصص عامة وتقيده مطلقه وتخرجه عن ظاهره، أجيب بأنه ليس معنى قضاء السُّنَّةُ على الكتاب أنها تقدم في الاعتبار عليه ويطرح الكتاب، بل معنى ذلك أنها تبين المراد منه، فبيان السُّنَّةُ هو مراد الكتاب فكأن السُّنَّةُ بمنزلة التفسير والشرح لكتاب الله، دل على ذلك قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) بأن القطع من الكوع، وأن المسروق نصاب فأكثر من حرز مثله، فذلك هو المعنى المراد من الآية، لا أن السُّنَّةُ أثبتت هذه الأحكام دون الكتاب^(١).

وقال الشيخ محمد الغزالي: «مع احترامنا للحشد الكبير من السُّنَّةِ المروية عن رسول الله وحفاوتنا بالدراسات الحسنة التي تناولتها في القديم والحديث، فنحن نلفت النظر أن السُّنَّةُ منزلة ثانوية بعد القرآن نفسه، وأن العالم الأصيل بالإسلام إنما تقوم ثروته العلمية أولاً بمدى فقهه في الكتاب العزيز وبصره لمعانيه ومغازيه ولمحة لدلالاته

(١) أصول الفقه، للشيخ محمد الخضري، ص ٣٤٢.

القريبة والبعيدة، وأن الصورة المتقنة للإسلام إنما تعرف أبعادها وملامحها البارزة من القرآن أولاً ثم تأتي دور السُّنَّة في الإيضاح والتفصيل بعد أن تمهد الحدود وعلت الضوابط»^(١).

ولا يخالجننا شك في أن وجهة النظر الثانية أقرب إلى الصواب من وجهة النظر الأولى بدليل الآيات القرآنية العديدة والمتواترة التي تجعل دور الرسول ﷺ الأساسي، بل والوحيد، هو تبيان الكتاب، وتقصير رسالته على التبليغ، وأنه ليس له من الأمر شيء، وأنه ما كان يدري ما الكتاب ولا الإيمان، بل إن كلمة «رسول» أو «نبي» تدل على أن الأنبياء والرسل نقلت للرسالة السماوية، وأن عملهم كله هو الدعوة لهذه الرسالة وتبليغها للناس وعملهم على كسب الإيمان بها.

وقد قرر الرسول ﷺ نفسه مكانة السُّنَّة من الكتاب في الحديث المشهور عن معاذ (وفي حالة أخرى عن علي) عندما أوفده النبي ﷺ إلى اليمن وسأله بم تحكم؟ قال بكتاب الله، قال فإن لم تجد؟ قال بسُّنَّة رسوله، قال فإن لم تجد؟ قال أجتهد ولا ألو (وفي رواية أجتهد فيها برأيي).

وفي أكثر من حديث، كانت الوصية المؤكدة من الرسول ﷺ للمسلمين التمسك والحفاظ على «كتاب الله وسُّنَّة رسوله»، ولم يحدث أن تجاهل الكتاب أو اقتصر على السُّنَّة أو حتى قدم السُّنَّة على الكتاب، فقد وضع كلا منهما موضعه وبالترتيب المنطقي السليم كتاب الله أولاً ثم سُّنَّة رسوله ثانيًا.

أما الأدلة التي اعتمد عليها أنصار التسوية ما بين السُّنَّة والكتاب، فإنهم حملوها على غير محلها ووجهها السليم، فالآية «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» إنما أريد بها القرآن إذ إنها جاءت بصدد تكذيب المشركين له بدعوى أن النبي ﷺ بقوله من عنده، فجاءت الآية مؤكدة أنه «وَحْيٌ يُوحَىٰ».

وقد قال النبي ﷺ: «إنما أنا بشر، أنكم لتختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا

(١) نظرات في القرآن، للشيخ محمد الغزالي، ص ١٧٠، (الطبعة الثانية).

يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»، وكان النبي ﷺ يستشير صحابته، وكانوا يشيرون عليه بخلاف اجتهاده، كما حدث في غزوة بدر والأحزاب، ونزل النبي ﷺ على رأيهم وأطرح رأيه الخاص، وكانت له الاجتهادات وجهه القرآن لغيرها عليها، وبعض هذه الاجتهادات في مجالات لها الطابع الديني، كما في حالة صلواته على عبد الله بن أبي، حتى نزلت الآية «وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ».

فهذه الشواهد كلها من حديث الرسول ﷺ ومن أفعاله نفسها، ومن آيات القرآن تدل على أن النبي ﷺ لم يكن يصدر في كثير من آرائه وقراراته عن وحي.. وإنما عن اجتهاد أراد به المصلحة وتطبيق الشريعة دون أن يكون صادراً بالضرورة عن وحي؛ إذ لو كان صادراً عن وحي، لما استشار فيه ولما أطرحه، ولما قال: «فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه.. فإنما أقطع له قطعة من النار».

وبعد.. فإن طاعة الرسول ﷺ والالتزام بأوامره إنما أصبحت واجباً، لأن القرآن نصَّ عليها، ولولا نص القرآن لما أصبحت واجباً دينياً، ولذلك فهي محكمة بالأصول العامة للإسلام التي أرساها القرآن، وقد أرسل الرسول ﷺ وفداً وجعل من أحدهم رئيساً له وأمر الوفد بطاعته، فأجج الرجل ناراً وأمرهم بالدخول فيها بحكم أمر النبي ﷺ ورفض القوم.. وأقر النبي ﷺ رفضهم وقال ﷺ: «لو دخلوا فيها ما خرجوا منها».

فإذا كانت السُّنة - كما قال بعض الفقهاء - قاضية على الكتاب بمعنى أنها (بصرف النظر عن فجاجة التعبير) توضح غامضه وتفسر مجمله، أي في التفصيلات، فإن القرآن هو الذي منح السُّنة حجيتها، وهو قاض على جوهرها بمعنى أنه المعيار في صحتها.. وفي جوهرها.. وفي حدودها ومنه استمدت صلاحياتها وولاياتها.

أما الحديث الذي تكرر عن الرجل يأتيه الحديث: «متكئاً على أريكته» فلا يقبله إلا بعد أن يعرضه على القرآن، فمن الواضح أن التركيز في الحديث هو على قلة احتفال مثل هذا الرجل - المتكئ على أريكته، الشبعان.. المترف - بحديث النبي ﷺ، وعدم تلقيه له بما يستحق من التقدير والاحترام، وأن ادعاءه عرض الحديث على

القرآن إنما هو تعلقة فحسب للفرار من الالتزام بكمال الشريعة، الأمر الذي توضحه تعبيرات «لا إرب لي فيه» أو «دعونا من هذا»، ولأن العرض على القرآن في حد ذاته، ومن الناحية الموضوعية ليس فيه انتقاص أو مساس بالسنة، وقد قال الله تعالى «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»، ولم يقل فردوه إلى الرسول.. وهناك عشرة أسباب أصولية على ما ذكر ابن تيمية في رسالته «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» تجعل أحد الأئمة يرفض أعمال حديث دون أن يعد هذا قدحاً في دينه، لأن ذلك لم يتأت عن عدم تقدير للرسول الكريم، أو عدم وجوب أعمال الحديث، وإنما لوجود محاذير رجحت لديه وتؤدي إلى عدم إعماله.

أما ما تضمنه الحديث عن الوحي الذي يعادل القرآن، فإن المقصود به تبيان القرآن، والنبى ﷺ لا يبين القرآن اجتهاداً، وبهذا المعنى يكون ذلك الوحي معادلاً للقرآن ويفهم القرآن بين هذا الوحي - وحي السنة ووهي القرآن - ولا يمكن أن يوجد معنى آخر، إذ لو كان هذا الوحي مستقلاً عن القرآن وبمنزلة القرآن لوجب تدوينه والإيمان به، والسنة بعد لا تتعارض مع القرآن، وإنما قد يحدث أن نتناول ما سكت عنه القرآن، فتكون بتعبير ابن القيم في إعلام الموقعين «موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه»، وهذا القسم «تجب طاعته ولا تحل معصيته»، وليس هذا تقديمًا لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ونحن نتقبل هذا مادام الحديث سليماً من ناحيتي الدلالة والثبوت.

ومع أن المحدثين قد استبعدوا حديث «إن الحديث سيفشو عني، فما آتاكم يوافق القرآن فهو عني، وما آتاكم يخالف القرآن فليس مني»، على أساس أنه على ما ذكر الشافعي «رواية منقطعة عن رجل مجهول»، أو أنه كما قال عبد الرحمن ابن مهدي من وضع الزنادقة إلا أن متنه من ناحية المبدأ غير مرفوض حتى من المحدثين أنفسهم، وقد عقد ابن القيم في إعلام الموقعين فصلاً تحت عنوان «السنة لا تعارض القرآن»، وقال الشيخ مصطفى السباعي عندما كان بصدد تفنيد هذا الحديث والدفاع عن حجية السنة «..هذا ما قاله العلماء في هذا الحديث من جهة سنده ومنتنه، على

أنه لو صح لما كان فيه دليل للمخالفين فيما ذهبوا إليه فإن الحديث ينفي عن رسول الله ما خالف القرآن ويلزمنا بكل ما وافق القرآن، وهذا ما يقوله العلماء قاطبة من أن السنة الصحيحة ولو أثبتت أحكاماً جديدة لا تخالف كتاب الله في شيء، فإذا جاء في بعض الأحاديث ما يخالف أحكام القرآن فهي مردودة باتفاق، وقد قال ابن حزم «ليس في الحديث الذي يصح شيء يخالف القرآن»^(١).

وليس الحديث السابق بالحديث الوحيد من نوعه فهناك عدد من الأحاديث تسردها كتب الحديث والرواية وقد تضمن كتاب «الكفاية في علم الرواية» فصلاً تحت عنوان «وجوب إطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث» تضمن عدداً متعاضداً بنفس معنى ومبنى الحديث المرفوض فجاء في أحدها «سيأتيكم عنى أحاديث مختلفة، فما جاء موافقاً لكتاب الله وسنته فهو منى وما جاءكم مخالفاً لكتاب الله وسنتي فليس منى»، وجاء في حديث ثانٍ «ما حدثتم عنى مما تعرفونه فخذوه وما حدثتم عنى مما تنكرونه فلا تأخذوا به فإنى لا أقول المنكر ولست من أهله»، وقال الأوزاعي: «كنا نسمع الحديث نعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف فما عرفوا منه أخذناه، وما أنكروا منه تركناه»^(٢).

وأن تأتي السنة بعد القرآن، وأن تكون تابعة له أمر تتطلبه طبائع الأديان السماوية التي تركز العناية والأهمية في «الله»، وتجعل الأنبياء والرسل مجرد نقلة وحاملين الرسالة إلى الناس دون أن يكون لهم شيء، وهذا المعنى بارز كل البروز في القرآن.. وهو فيه أظهر مما في أي دين سماوي آخر، لأن الإسلام يحذر باستمرار من كافة صور الوثنية وتأليه الأحرار والرهبان، وقد ندد بالمسيحيين الذين اتخذوا المسيح وأمه إلهين.. ومن هنا كانت تلك التوجيهات الإلهية للنبي التي تتسم في بعض الحالات بالرقعة، وفي حالات أخرى بالصرامة والتي لا يمكن فهمها إلا في ضوء فهم الوضع الدقيق للرسول ﷺ ما بين أنه القائد الذي يدين له الأتباع ويظفر منهم بالطاعة، وما بين أنه مجرد معبر عن الإرادة الإلهية ومنفذ لتوجيهاتها.

(١) ص ١٠٧، دفاع عن الحديث (محب الدين الخطيب، سليمان الندوي، مصطفى السباعي).

(٢) الكفاية في علم الرواية، ص ٤٣١.

وتركيز القرآن على بشرية الرسل أكثر من أن تحصى، وقد عدّ لكل نبي تقريباً، هنات تدل على أن الرسل بشر، وأنهم وإن كانوا أفضل البشر، فليست لهم - في غير مهمة التبليغ التي تتم عن طريق الوحي - عصمة مطلقة.

من هذا يتضح أن وضع السُنَّة في مقابلة القرآن، كما لو كانت مصدرًا مستقلًا للتشريع يجافي فكرة الإسلام الرئيسية عن الرسالات وعن دور الرسول ﷺ، والمكان الحقيقي لها هو أنها مفسرة وموضحة للقرآن، وأن الحلال والحرام والإلزام القطعي هو ما جاء به القرآن وفسره الرسول ﷺ.

ومن الإساءة في التعبير والخطأ في التصوير القول بأن السُنَّة قاضية على الكتاب أو أن الكتاب أحوج إلى السُنَّة من السُنَّة إلى الكتاب.. ومثل هذا الخطأ هو الذي أدى إلى تقديس السُنَّة يصل إلى تفضيها على الكتاب، كالذي روي عن ذلك الإمام الأحمق الذي أخطأ في التلاوة وهو يصلي فرد عليه أحد المصلين.. فلما انتهت الصلاة سأل الإمام «من رد عليّ؟ فقال أحد المصلين «أنا»، فقال الإمام «يا أخي هو أنا أخطأت في البخاري!!»، وظن آخرون أن تلاوة البخاري تتقذهم من الأزمات.. وفي أكثر من حالة من حالات حصار مدن إسلامية عكف العلماء على قراءة البخاري كأن قراءته سترفع عنهم الحصار.. وروي عن الخديوي إسماعيل أنه عندما تعثرت جملة الحبشة جمع فريقاً من الشيوخ وأمرهم بتلاوة البخاري.. ولما هزمت الحملة قال لهم: «إما أنكم لم تقرأوا البخاري.. أو أنكم لستم علماء»، أي إنه لم يشك في قوة أثر تلاوة البخاري.

والحق بعد.. أحق أن يتبع.

* * *

الفصل الثالث

السنة بين الإبداع والتباعد

ليس معنى ما تقدم - أي إن السنة تأتي بعد الكتاب، تفسره وتبينه - أن السنة ليس لها أصالة خاصة بها.. إن لها حظها من الأصالة والإبداع الذي يتمثل في أنها تقدم لنا صورة جلية، دقيقة، لسياسة القائد وكيف يوجه المجموعة ويتعامل معها، وما تكون عليه قراراته إزاء كثير من المواقف والتطورات.. وما يتسم به من خلق أو يلتزم به من معايير وضوابط تحول دون الجموح.. وتسمو به نحو الكمال.

كما تقدم السنة تصورًا لدور البطل في التاريخ، وتفصل ما بين المذهبيين المتعارضين، المذهب البطولي الذي يعطي البطل الدور الأول في تاريخ المجتمعات الإنسانية وتطورها، والمذهب المبدئي الذي يعيد تطور المجتمعات الإنسانية وتاريخها إلى مبادئ عامة ثابتة أو عوامل موضوعية، لا يكون البطل فيها إلا المعبر عنها، سواء كانت مادية كما في الماركسية أو اجتماعية كما هي لدى بن خلدون.

إن السنة تفصل في هذا، وهي تجيب على التساؤل الذي أعيى المؤرخين.. هل البطل هو الذي يكتب سطور التطور.. أو أنه الذي يضع النقاط على سطور التطور أو أنه التطور حيًا يسعى على قدمين.

إن هذا العنصر بشقيه.. القيادة والقائد هو عنصر الأصالة والجدة والإبداع في السنة، ومن المؤسف أن المحدثين لم يفرّدوه بالإشارة، أو يعطوه الأهمية الواجبة وأن المؤرخين لم يعودوا إليه، فيما يعودون من مذاهب عن دور البطل في التاريخ في حين أن السنة تقدم إضافة جديدة بالمرّة في هذا الموضوع.

وليس من المبالغة في شيء أن نقول أن محمّدًا وضع الدور الأمثل للقائد السياسي والاجتماعي.. وأن مواقفه كلها تقدم النموذج الذي يجب أن يحتذى، فحتى فيما عاتبه الله عليه، كتصرفه في حالة أسارى بدر أو الصلاة على عبد الله بي أبي.. فإنه استلهم مبدأه

الأثير الذي أخذ به عندما عفا عن أعدائه بالأمس «اذهبوا فأنتم الطلقاء»، مبدأ الصفح والسماح وهو استلهم لا يشين القائد، حتى عندما لا يحقق المآرب العاجلة وإنما ينم على الكرم الجبلي في النفس.. وقد تحقق الكمال للقيادة النبوية؛ لأنها قامت على عنصرين متكاملين: الأول الامتياز الشخصي الذي كشفت عنه الحوادث، وأثبتت أن النبي ﷺ هو الأعظم والأحكم.. وأنه قد توفر له الذكاء الذي يمكن من اتخاذ القرار السليم.. والعاطفة التي تجعله يكسب تأييد الناس.. ولا يأنف من الشورى بل يتمسك بها وينزل عليها، ولما يتوفر هذا القائد، والثاني الإطار الذي قدمه الله تعالى له لكي يسير فيه ولا يخرج عنه وهو «القرآن»، وعندما توفر هذان العنصران أي الامتياز الشخصي والالتزام المبدئي (القرآني) فإن ذلك أثمر لنا أعظم قيادة شهدتها البشرية، وخرجت بدورها أعظم الإتياع أبا بكر وعمر وأبا عبيدة وعلي وغيرهم ممن لا نجد لهم مثيلاً في العالم.

على أن هذا العنصر للإبداع كان نفسه المحور الذي قامت عليه تلك القواعد والاتجاهات التي جعلت من السُّنة ممثلة للحفاظ والإتياع فما كان إبداعاً من النبي ﷺ أصبح إتياعاً من الصحابة، والتابعين وتابعي التابعين حتى جيلنا هذا.

إن اقتران الصفة السماوية التي كانت تربط محمداً بالسماء والملا الأعلى باعتباره الرسول الذي ينتزل عليه الوحي أو يسرى به إلى السماء.. وإلى أعلا عليين، بالصفة الأرضية البشرية التي بلغت الغاية من التواضع والشعبية والحلم والصفح والكرم جعل الصحابة يرونه المثل الأعلى - وفتتوا به بحيث - بتعبير أحد رجال الحديث^(١).. «حفظوا عنه أقواله وأفعاله، ونومه ويقظته، وحركته، وسكونه، وقيامه، وقعوده، واجتهاده، وعبادته، وسيرته، وسراياه، ومعازيه، وأكله وشربه، ومشيه وسكونه، وملاعبته أهله، وتأديبه فرسه، وكتبه إلى المسلمين والمشركين، وعهوده وموثيقه، وأنفاسه، وصفاته، هذا سوى ما حفظوا عنه من أحكام الشريعة، وما سألوه عن العبادات والحلال والحرام أو تحاكموا فيه إليه».

ولم يكن الذين رَووا هذا وأشاعوه عددًا محدودًا.. أنه في أقل الأقوال أربعة آلاف، بينما يزيد آخرون على ذلك كثيرًا.. وهذا شيء لم يحدث أبداً لأي شخص آخر في

(١) الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١-٤٠٥ هـ) في كتابه «المدخل إلى كتاب الإكليل في أصول الحديث»، ص ٨.

التاريخ لا في القديم ولا في الحديث، فقد اندرست أخبار الأنبياء السابقين، ولم يحفظ عنهم اتباعهم إلا القليل، أما بقية القادة والأحكام والمشرعين فلا يهتم الناس، بل لا يهتم أقرب الأقرباء إليهم سيرتهم الشخصية في شيء.. وقد يكتبون مذكراتهم كما قد تكتب عنهم عشرات، أو حتى مئات الكتب، ولكن هذه الكتابات تنصب في معظمها على مساهمة صاحب الترجمة في التاريخ، أو في السياسة وهي لا تتضمن إلا القليل عن الخصوصيات، وفي جميع الحالات فلا أحد يفكر، أقل تفكير، في أن يكون هذا التدوين بفكرة الإقتداء أو الإلتباع ولا هي يضيف شيئاً من القداسة التي أسبغتها الروايات على محمد وانسحبت على صحابة محمد وعلى تابعي صحابة محمد، وبحق قال علامة الهندي السيد سليمان الندوي - رحمه الله - إن محمداً هو وحده الإنسان التاريخي الذي عرف الناس دخائله ومظاهره وجميع أحواله وحفظوا عنه ما لم تحفظه أمة من أحد غيره من الأنبياء والقادة.

وبفصل الأستاذ الندوي ذلك: «إن النبي ﷺ أذن لأصحابه ولمن يحضر مجالسه أن يبلغوا عنه لمن غاب عنها.. وهذا الإذن عام لما يكون عنه في بيته وأهله وعياله أو ما يصدر عنه في حلقتهم مع أصحابه، أو ما يقفون عليه من أعماله وأقواله عند تعبه في مسجده، أو قيامه على منبره خطيباً، أو جهاده في ساحة الحرب تجاه أعدائه، وهو يسوى صفوف المجاهدين في سبيل الله، أو إذا خلا إلى ربه في حجرة منعزلة في بيته يعبد الله ويتضرع إليه، فكان أزواجه وأصحابه يتحدثون جميعاً بما ما يصدر عنه من قول أو عمل.

ثم أنه كان تجاه مسجده صفة يأوي إليها فقراء الصحابة ولم يكن لسائرهم عمل غير صحبة النبي ﷺ ولزوم مجالسه ليحفظوا عنه ما يقول وما يعمل، ثم يروونه للناس بعناية وأمانة وقد بلغ عدد أهل الصفة هؤلاء سبعين رجلاً كان منهم أبو هريرة الذي لم يكن صحابي أكثر منه حديثاً عن رسول الله.. وهؤلاء السبعون كانوا كأنهم جواسيس الحكومة وعيونها في نشاطهم وإخلاصهم لما يسرهم الله له من حفظ كل ما يستطيعون حفظه مما يدخل في موضوع الحديث النبوي وإذا ارتحل الرسول ﷺ عن المدينة في غزوة أو حج كانوا معه وكذلك غيرهم من الصحابة حتى لم تخف عنهم خافية من أمره.

ولما كان فتح مكة كان معه من أصحابه عشرة آلاف.. ولما سار على تبوك كان في معسكره ثلاثون ألفاً، ولما حجَّ حجة الوداع حجَّ معه تلك السنة مائة ألف مسلم ينطبق عليهم عنوان «الصحابة»، وما منهم إلا من يحرص على الوقوف على شيء من هداية نبيه، أو أي أمر من أموره فيتحدث عنه، بل هو الذي أمرهم أن يبلغوا عنه ما يسمعون منه أو يرون من تصرفاته، فما ظنكم بعد ذلك.. هل يخفى عن التاريخ وجه من وجوه حياته أو ناحية من نواحيها؟

هذا من جهة أصحابه، وأما أعداؤه، فإنهم أفرغوا جهدهم واستنفدوا وسعهم ليقعوا على دخيلة من دخائله وليؤاخذوه بحقيقة يعلمونها عنه، فلم يستطع أحد منهم أن يجد له ناحية ضعف، وأقصى ما استطاع أعداؤه في كل زمان أن يقولوا إنه سلَّ سيفه للقتال، وإنه كان كثير الأزواج، وقد تبين لهم أن حياته الطاهرة هي العصمة من كل نقص.

إن محمداً ﷺ هو النبي الوحيد من أنبياء الله الذي كانت حياته كلها مكشوفة للتاريخ في منزله وفي المجتمع^(١).

وقد أوردنا هذه الفقرة ليس فحسب لما فيها من «معلومة» هامة وصحيحة، ولكن أيضاً ليلمس القارئ أن الحماسة القديمة التي اتقدت في صدور الصحابة بالنسبة للنبي ﷺ منذ أربعة عشر قرناً لا تزال تضطرم في نفوس المفكرين الإسلاميين المعاصرين.

ونتيجة لذلك، فإن كل شيء صدر عن النبي ﷺ أصبح مقدساً، وقد يصور ذلك تعريف المحدثين للسنة، وأنها كافة تصرفات النبي ﷺ من أقوال أو قرارات أو تركة لبعض الأفعال أو إشارته أو همه بفعل شيء ولم يفعله.

ومن الأقسام الثلاثة الأخيرة، يورد أحد المراجع المقررة على طلبية الأزهر:

تركه: ومن السنة تركه بعض الأفعال فيقلده أصحابه في تركها؛ مما يدل على هديهم بهديه في الترك كما هو في الفعل، ومن ذلك أنه لما قدم إليه الضب على مائدته وامتنع عن أكله ترك أصحابه الأكل منه إلى أن بين لهم سبب الترك بقوله «أنه ليس بأرض صومي، فأجد نفسي تعافه».

(١) استشهد بها في كتاب «دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه»، مرجع سابق، ص ١٠.

إشارته: ومن السنة أيضاً إشارته ﷺ كما أشار بأصابعه بأن قبض على أصابعه العشر مرتين، وفي الثالثة قبض على تسع منها، مبيناً بذلك أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً، كما يكون ثلاثين.

همه: ومن السنة همه ﷺ بأن يفعل شيئاً ولم يفعل مثل ما روى من أنه ﷺ في غزوة الأحزاب هم بمصالحة بعض الأحزاب بثلاث ثمار المدينة لما رأى شدة الأمر على المسلمين، فبعث إلى عبيدة بن حصن قائد غطفان وإلى الحارث بن عوف قائد بني مرة وعرض عليهما أن يقطعهما ثلث ثمار المدينة على أن يرجعا بمن معهما فوافقاه على ذلك.. ثم استشار سعد بن معاذ وسعد بن عباد، فقالا إن كان من الله قبلنا، وإن كان الرأي فلا تقبل فقال عليه السلام: «لو كان من الله ما روتكما»، ولذلك قال الشافعي يستحب الإتيان بما هم به محمد رسول الله وعده أصحابه من أنواع السنة ومنع ذلك الشوكاني وقال أنه مجرد خطور بالبال. ومن أنواع همه ﷺ ما كان مزجراً، كما ثبت أنه ﷺ قال: «لقد هممت أن أخالف إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم».

وقد نجد صورة أخرى من هذا الاتجاه لدى بعض الهيئات المتشددة مثل (شباب سيدنا محمد) التي استتكرت أن يفصل أحد العلماء ما بين تصرفات النبي ﷺ التي لا تعد تشريعاً.. والتصرفات التي تعد تشريعاً، فنشرت في مجلتها مقالاً بعنوان (١) «كل ما يصدر عن رسول الله تشريع»، سواء كان أكله أو شربه أو مشيه.. إلخ.. وجاء في المقال أن الرسول ﷺ وإن كان بشراً إلا أنه «امتاز على جميع الخلق بتأديب الله له وبخلقه وعصمته، والله أمرنا باتباعه والإقتداء به في كل ما يقول ويفعل»، فقال «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»، وقال «وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ»، وقال «وَأِنْ تَطِيعُوهُ تَهْتَدُوا» وقال «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ»، وقد علمنا الرسول ﷺ كيف نشرب وكيف ننام وما من عمل من هذه الأعمال إلا وقد قرنه باسم الله وحمده وشكره.

وتستطرد الصحيفة: «ومن المسلم به أن الأصل في أفعاله وأقواله ﷺ الاقتداء، ما لم يقم دليل على الخصوصية».

(١) العدد السادس، ١٣ من رمضان ١٣٧٤هـ.

وترى الصحيفة أن «حب رسول الله شرط لكمال الإيمان فقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ماله وولده وأهله ونفسه التي بين جنبيه».

وهذا الاتجاه - اتجاه المحدثين والمتشددين هو الذي يظفر بتقدير الناس عادة ويظنون أنه الصواب حتى عندما لا يطبقونه، وهذا ما يجعل لهذا الخطأ - فلا يخالجننا الشك في أنه اتجاه خاطئ - خطورة كبيرة تظلل أفق المجتمع الإسلامي.

فكيف يعقل أن نأخذ بشيء أقلع عنه الرسول ﷺ ورأى الصواب في غيره، وكيف نفهم قوله: «لقد هممت أن أخالف إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم»، إلا أنه صورة من صور الزجر، وتمثيل لعظم المخالفة، وينتهي الأمر عند هذا، لأنه لو وجب أن يستتبع شيئاً لفعله الرسول، وعدم قيامه ﷺ مع همه بذلك لا بد وأنه يستتبع حكمة، فالمهم ليس أن النبي ﷺ هم، ولكنه أثر أن لا يعمل، فعدم عمله أبرز دلالة من همه، وهو الذي يجب أن يكون محل النظر.

وكيف نفسر الآيات التي تحض على طاعة الرسول ﷺ التي استشهدت بها صحيفة صوت الإسلام أنها تعني تقليد النبي ﷺ في حركاته وسكناته.. أكله وشربه.. إلخ.. في حين أن المقصود بها إتباع الرسالة.. وصدق الإيمان بها، والسُّنَّة على حد تعبير ابن قتيبة: «إنما تكون في الدين لا في المأكول والمشروب ولو أن رجلاً لم يأكل البطيخ بالرطب دهره، وقد أكله رسول الله ﷺ، أو لم يأكل القرع، وقد كان يعجب النبي ﷺ لم يقل أنه ترك السُّنَّة»^(١).

وأهم من هذا كله القول: «إن الأصل في أفعاله وأقواله ﷺ الإقتداء ما لم يقم دليل على الخصوصية»، وهذا تعبير غير دقيق، والخصوصية على كل حال، ماثلة دائمة وتطوق شخصية الرسول ﷺ وتحيط به إحاطة السوار بالمعصم لأنه هو وحده الرسول، وأنه ليس إلا رسولاً، فكل شيء يصدر عنه ينبثق عن هذه الخصوصية، ولا يلزم الناس ما لم يدعو الناس صراحة وعلى وجه التعيين إلى الالتزام به وعندما يقول النبي ﷺ «صلوا، كما رأيتموني أصلي»، فإن غرضه هو أن نعرف من ملاحظتنا لصلاته عدد الركعات والسجادات وطريقة أدائها وكيفية القراءة.. إلخ.. وليس أن نصلي صلاته لأنه لم

(١) تأويل مختلف الحديث، ص ٤٧.

يقول «صلوا كما أصلي» ولكن «كما رأيتموني أصلي»، وقد كان النبي ﷺ يؤدي صلاته الخاصة داخل منزله ولا يرضي أن يقتدي به الناس، لأنه تكليف لهم بما لم يكلفوا به، وقد قالت عائشة: إن رسول الله كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يستن به الناس، فيفرض عليهم، وكان رسول الله ﷺ يحب ما خف على الناس من الفرائض وقد حدث ما كان يخشاه النبي ﷺ، واستن به الناس فضوعفت الفرائض، وأصبح بجانب صلاة الصبح والظهر والعصر والمغرب والعشاء صلوات تماثلها أو تزيد عنها تؤديها الأغلبية الساحقة لأنها «سُنن مؤكدة»، وهناك نوافل أخرى تصلي أيضاً لأنها وإن لم تكن مؤكدة، إلا إنها سُنن على كل حال، أما الصيام فإن صيام الاثنين والخميس أصبح بمثابة ثلاثة أشهر جنباً إلى جنب الشهر الوحيد المفروض صيامه.. شهر رمضان.

قد يقال.. ما المحذور في هذا كله..؟؟

المحذور هو..

(أ) تركيز وتكثيف الجانب العبادي على حساب بقية جوانب الإسلام كالشريعة (وما يتبعها من نظم) والخلق والتي هي بالإضافة إلى العقيدة المكونات الثلاثة التي لا تتجزأ للإسلام، مما يوجد نوعاً من الاختلال وعدم العدالة في توزيع الاهتمام.. وهو أمر سيء إلى الإسلام الذي يقيم المجتمع على هذه الأسس الثلاث معاً، ومكتملة، فالذين يصلون ويصومون ويتعبدون، كما كان يصوم ويصلي ويتعبد النبي ﷺ لا يسلكون مسلكه في المال ولدى الكثيرين منهم الأرصد الضخمة التي يسعد بها كل واحد منهم وتقر عينه بها في حين أن بضعة دراهم تحت وسادة النبي ﷺ أطارت النوم من عينيه، وهم لا يستنون به في المأكل فموائدهم عامرة بالمأكل الشهية، وليس لدى الأغلبية الساحقة من هؤلاء الذين يعنون أشد العناية بالنوافل والأوراد.. إلخ.. شيء من شجاعة محمد أو أمانته أو صدق لهجته، أو وفائه بوعده.. أو إحساسه بمتاعب وكربات الناس ومساواته نفسه بهم، وهم لا يأخذون أنفسهم بهذا، بل لا يخطر لهم أن يستنوا به في هذه المجالات، كما استنوا به في العبادات ولو كان لدى الأقلية - وليس الأكثرية - من المسلمين شيء من هذا، لما تأخروا.. بل لفاقوا العالم.. ولكن تركيز الأغلبية على العبادة أعفاهم - فيما اعتقدوا - من إعطاء الأهمية الواجبة لبقية مكونات الإسلام أو أنه استنفذ وقتهم وجهدهم فلم يترك لهم شيئاً لبقية المكونات، فظهر الإسلام مشوهاً مائلاً على شق، وفقد عنصر

الجدة فيه - وهو إبداع نظام اجتماعي أفضل من أي نظام اجتماعي آخر - لحساب العنصر التقليدي والموجود في كل الأديان - العبادة - وبقدر ما أدى هذا إلى تشويه الإسلام، فإنه أدى إلى تخلف المجتمع الإسلاميين وأوجد معياراً شكلياً ومضلاً لحقيقة الإيمان الإسلامي.

(ب) أن صدق العبادة إنما تنبثق عن العاطفة النفسية عمق العاطفة وأصالتها بقدر ما تكون العبادة تجاوباً معها وانبعاثاً صادقاً منها.. وقد كانت هذه العاطفة عند الرسول ﷺ من الأصالة والصدق بحيث يقول عن الصلاة: «أرحنا بها يا بلال..»، والإغراق في العبادات دون أن تصدر عن العاطفة الخالصة والأصيلة في أعماق النفس ينحط بها إلى مجرد الطقوس والشكلية، ولا يحتفظ لها إلا بالقيام والعود والاستمرار على هذا الأداء مع عدم وجود الدافع النفسي الأصيل يفسد الشخصية^(١).

(ج) أن هذا الفهم للسنة يبينها على التقليد، والتقليد عندما يكون تقليداً للنبي ﷺ فإنه يصبح أفضل أنواع التقليد، إلا أننا إذا غرسنا بذرة التقليد، فإنها ستنقل من النبي ﷺ إلى الصحابة ومن الصحابة إلى التابعين ومن التابعين إلى تابعي التابعين حتى

(١) وحتى تكون أمناً على الحقيقة، ولإظهار كل أبعادها، فإننا ننقل هنا ما كتبناه عن الضرورات التي تحكمت في "شكلية العبادة" في كتابنا "روح الإسلام": "ومع أننا على استعداد للتسليم بأن الشكلية والإلزام يمكن أن يسما أصالة العبادة التي يفترض أن تنبثق من أعماق الفرد، إلا أنه من الإنصاف أن نقول أولاً: إن هذا هو حكم الضرورات الاجتماعية التي بني عليها المجتمع الإنساني، ولم يكن هناك بديل، ثانياً: أن مقياس المساس المظنون بالأصالة هو على أقله بالنسبة للجماهير العريضة التي لا ترى في هذا الفرض والشرع قيداً على مبادئها أو حريتها، بل ترى فيها عوناً لها وإزاحة من عناء الإبداع والاختيار، والفلاسفة والمفكرون وحدهم هم الذين قد دون في أنفسهم شيئاً من هذا الفرض والرسم، ولكن هؤلاء يفترض أن يلموا بقوانين المجتمع وطبائع الأشياء وأن يكونوا أول من يقدر، بل وأول من يخضع ويلتزم، وهو الموقف الذي جعل عمر بن الخطاب يقول وهو يقبل الحجر الأسود: "والله إنني لأعلم أنك حجر لا تنفع ولا تضر، ولولا إنني رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك"، وهو أيضاً الموقف الذي جعل الصوفيين الثقات يلتزمون بأداب الشريعة ويؤدون شعائرها الظاهرة عن صدق وإخلاص وإيمان، حتى لو كانت طريقتهم الخاصة تقوم على صلة روحية ووجه عاطفي، لأنهم يعلمون أن هذه الشعائر هي التي تمسكهم بالإسلام وتحفظهم من أن يضلوا في محيطات الجموح العاطفي.. وعندما كانت تغلبهم عواطفهم فيما سمي "بالشطحات" فإنهم كانوا يعتذرون عنها ولا يأخذونها المأخذ الحرفي، ثالثاً: أن باب العبادة التلقائية الاختيارية الفردية غير مغلق.. فهو مفتوح لمن يشاء إلى جانب العبادات المقدره"، ص ١٣٠-١٣١.

أصغر شيخ في أصغر طريقة!.. وقد يصور نزعة التقليد، وكيف تنتقل كالعدوى من واحد إلى آخر.. هذه الرواية: «أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي أن عبد الله ابن موسى السلامي فيما أذن لنا أن نرويه عنه قال سمعت عمار بن علي اللوري يقول: سمعت أحمد بن النصر الهلالي قال سمعت أبي يقول كنت في مجلس سفيان بن عيينة فنظر إلي صبي دخل المسجد، فكأن أهل المجلس تهاونوا به لصغر سنة، فقال سفيان «كذلك كنتم من قبل، فمن الله عليكم»، ثم قال يا نضر، لو رأيتي ولي عشر سنين طولي خمسة أشبار، ووجهي كالدينار وأنا كشعلة نار، ثيابي صغار وأكمامي قصار، وذيلي بمقدار، ونعلي كأذان الفار، أختلف إلى علماء الأمصار مثل الزهري وعمرو بين دينار، أجلس بينهم كالمسمار، محبرتي كالجوزة، وقلمي كاللوزة، فإذا دخلت المجلس قالوا اسعوا للشيخ الصغير، قال ثم تبسم ابن عيينة وضحك، قال أحمد وتبسم أبي وضحك، قال عمار وتبسم أحمد وضحك، قال أبو الحسن السلامي وتبسم عمار وضحك، قال القاضي وتبسم السلامي وضحك، وتبسم أبو العلاء وضحك، وتبسم أبو بكر الحافظ وضحك، وتبسم شيخنا أبو عبد الله وضحك، قال سيدنا ابن القدسي وتبسم شيخنا الإمام الحافظ أبو طاهر السلفي وضحك»^(١).

فانظر كيف تبسم كل راوٍ من رواة هذا الأثر وضحك عوداً على بدء إتباعاً لتبسم وضحك سفيان.. وسفيان ليس هو الرسول، ولا هو من الصحابة، ولا من التابعين وإنما هو أحد تابعي التابعين، ولا شيء مثل هذا يوضح سطوه الاتباع والتقليد على رواة الحديث والآثار.

وقد ظنَّ بعض الكتاب أن الصحابة كانوا يقتدون بالنبي ﷺ «يفعلون ما يفعل، ويتركون ما يترك دون أن يعلموا لذلك سبباً أو يسألوه عن علته»^(٢)، واستشهدوا على ذلك بما رواه القاضي عياض في شرحه على الشفاء عن سعيد الخدري، إنه قال: «بينما رسول الله ﷺ بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم، فلما قضى صلاته، قال ما حملكم على إلقاءكم نعالكم، قالوا رأيناك ألقيت نعلك، فقال إن

(١) الكفاية في علم الرواية، ص ٦٠ - ٦١، (طبعة حيدر آباد الركن).

(٢) دفاع عن الحديث النبوي، ص ٤٥.

جبريل أخبرني أن فيهما قنراً»، ونحن نفهم هذا لأنه جاء في الصلاة، أي في أمر عبادي خالص يفترض أن يأخذه عن النبي ﷺ، وهو بالطبع يختلف عن أفعال النبي في غير العبادات.. وعندما كان ابن عمر يتوخى مواقع السير النبوي ويقلد النبي ﷺ، فإنه اعتبر فريداً في مذهبه ومتشدداً في مسلكه، وسؤال النبي ﷺ لهم عن السبب ينم عن أنه لم يكن يتوقع هذا، أو أن هذا المسلك ليس هو المسلك المفروض بالضرورة.

أن هالة القداسة التي يضيفها التقليد على الرسول ﷺ تنتقل بسرعة من الرسول إلى الصحابة، ومن الصحابة إلى التابعين، ومن التابعين إلى إتياعهم وهلم جرأً، وهو اتجاه يخالف نهج الإسلام الذي يقاوم القداسة حتى بالنسبة للأنبياء.. والتركيز على بشرية الرسل أمر ملموس ومتواتر في القرآن ولم ير النبي ﷺ لنفسه قداسة، بل كان يكره - كراهة شديدة - كل طقوس التبجيل والتقدیس بدءاً من القيام أو تقبيل اليد أو المدح.. ويندد بالمداحين ويرى في الزهو والغرور والاستعلاء كبائر موبقة.. ويحذر كل التحذير من تلك الصورة من صور الشرك التي يوشك تقديس «الكبار» كائناً ما كانوا هؤلاء الكبار، حتى بعد مماتهم فحرم إقامة المقابر المشيدة.. وحرّم جعل الأضرحة مساجد.

وقد كان التقديس في أصل قضية التوسل والشفاعة والأولياء التي أثارت كثيراً من المفكرين الإسلاميين، لعل أبرزهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي كان بحكم موقعه أقدر من غيره على مشاهدة جرير ذلك ومخالفته لروح الإسلام، ولما قرره النبي ﷺ وقد رأى الكثيرون في مسلك «الوهابيين» شذوذاً وخروجاً على العرف السائد، ولكن هذا العرف السائد وقتئذ كان في حقيقته خروجاً على الأصول الإسلامية التي وضعها الإسلام ونبي الإسلام.. والمأساة التي وقع فيها معظم هؤلاء - وإن لم يكن بالضرورة كلهم - أنهم في الوقت الذي ثاروا فيه على بعض مظاهر «الوثنية» من تقديس أو توسل أو بناء «المقامات» فإنهم تعصبوا لشيوخهم تعصباً يقرب من الوثنية! وإنما حدث هذا لأنهم - في الحاليين - أي في ثورتهم على مظاهر الوثنية، وتعصبهم لشيوخهم كانوا يطبقون النصوص دون أعمال الفكر.

وقد حدد النبي ﷺ العلاقة «العبادية» بينه وبين الناس عندما قال لأصحابه: «ذروني ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم»، «فإذا إمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»، «وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه».

وهذا هو التحديد الأمثل للعلاقة ما بين المؤمنين والرسول ﷺ.. وصياغة الحديث دقيقة ومحكمة، فهو ينهي أولاً عن السؤال؛ لأن الرد على السؤال قد يستتبع تحديداً وتقييداً والتزاماً، والعافية من هذا أفضل وأوسع للناس وأرحم بهم وأكثر اتفاقاً مع الظروف المتغيرة.. فإذا أمر النبي ﷺ بشيء.. «فاتوا منه ما استطعتم»، وهو منتهى الرحمة والخبرة بالنفس الإنسانية والظروف الاجتماعية التي أملت تعبير «فاتوا منه ما استطعتم»، فضلاً عن اتفائه مع الأصل الإسلامي في التشريع عامة «لا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»، وتمشيه مع الروح العامة للإسلام في التيسير، وما أراده الله تعالى لنبيه «لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ»، «عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ»^(١).

فإذا نهى النبي ﷺ، فعلى المسلمين أن ينتهوا لأن دائرة النهي أضيق، غذ المفروض أن الأصل هو الإباحة، وان النهي استثناء وطرا على الأصل ومن ثم يجب الالتزام به.

وكل ما سوى هذا التحديد فضول و«عاطفية» يمكن أن تكون لها مغباتها ولا يجوز أن يحمل عليها أو يلزم بها الناس لما أوضحنا من الآثار السيئة، ولأن الأفراد في الإعجاب والتقدير والطاعة يحولها إلى تقديس وتاليه وتقليد وينسحب من شخص النبي ﷺ إلى متاعه أصحابه^(٢).. ومن هؤلاء إلى اتباعهم وهلم جرأ، ويؤدي في النهاية إلى تغيير المفاهيم ويأتي على لب الدين وجوهره حتى وإن احتفظ بقشوره ومظاهره، أو حتى إن جاء هذا باسمه وتعصباً له.

(١) الغريب في الأمر أن الفقهاء مع هذا النص ذهبوا إلى أن السنن المؤكدة – وهي مهما كانت مؤكدة فليست أمراً – يجب أن تؤدي و" يقاتل عليها" فيا لبت شعري إلى أي مدى كان يمكن للفقهاء أن يذهبوا لو لم يوجد هذا النص وأمثاله.

(٢) وضع أحد مدرسي كلية أصول الدين رسالة موجزة تعرض فيها لبعض ما جاء في كتابي الدكتور أحمد أمين "فجر الإسلام" و"ضحى الإسلام"، وفي هذه المناسبة استغرب الكاتب أن يلتمس الدكتور أحمد أمين الأعداء لرأس المعتزلة "النظام"، ويتقبل في الوقت نفسه اتهام النظام لابن مسعود بالكذب عندما قال أنه رأى القمر وقد انشق. وقد استعظم الكاتب أن يرمي النظام بالكذب "خادم نعل رسول الله ﷺ" أو لعلها "حامل نعل الرسول"، وكان يمكن للأستاذ الجامعي أن يبيني استعظامه على ورع ابن مسعود وفقهه وصحبته للرسول وشهادة الرسول له، وهي كثيرة ووجيهه لولا أن معنى القداسة شمل كل شيء يمت بصلة إلى الرسول حتى لو كان نعل الرسول، وإلى من يمت بصلة إلى هذا الشيء أيضاً، (انظر رسالة دفع شبهات عن الحديث والمحدثين) أثارها "صاحب فجر الإسلام وضحاها"، تأليف الدكتور سيد أحمد رمضان المسير، أستاذ التفسير والحديث بكلية أصول الدين، ص ٣٤.

وكمثال عملي على جريرة ذلك نشير إلى المساجلة التي حدثت على صفحات جريدة الأهرام القاهرية خلال شهري فبراير ومارس سنة ١٩٨١م عندما شكأ أحد أساتذة الجامعة من أن بعض أعضاء الجماعات الإسلامية يسلكون مسلكاً متشدداً مع المخالفين ويستشهدون بفقرات توجب قتال المخالفين وحمل الناس على أداء الفروض الإسلامية ويتناقلون ما جاء في كتاب «السياسة الشرعية» لابن تيمية - وهو من أكثر الكتب شهرة وانتشاراً بين طلبة الجامعة - عما ذهب إليه بعض الفقهاء من وجوب قتال الذين يتركون السنّة الراتبة كركعتي الفجر.. وقد رد أحد العلماء ردّاً لم يقنع أستاذ الجامعة فتبادلا الحديث حتى أردنا أن نضع الأمر في نصابه، فقلنا إن كل ما يمت إلى العقيدة بما في ذلك من صلاة أو صيام يقوم على القلب والضمير والافتناع النفسي والإيمان.. وبالتالي فإن الطريق إليه هو الدعوة والإقناع والتعليم ولا يجوز البتة أن تتدخل أركانها، على نقيض المعاملات التي تخضع لوزاع السلطان في إطار الحدود والخطوط العريضة التي وضعها الإسلام، فالدولة الإسلامية تتدخل بالقوة في سبيل الزكاة ولكنها لا تتدخل بالقوة في سبيل الصلاة، فدخل الحلبة فارس جديد من رجالات الأزهر، يبدو انه وجد من واجبه الإسلامي، أو الوظيفي أن يقول: «إن من واجب الحاكم أن يجبر تارك الصلاة عليها، فإذا امتنع كسلاً قتله حداً، أو جحوداً وإنكاراً قتله كفراً، لإنكاره ما علم من الدين بالضرورة»، فعزز هذا القول قول من ذهب إلى قتال تاركي السنّة الراتبة وأعطى المتطرفين نصّاً جديداً يوجب على الدولة في هذا العصر قتل تاركي الصلاة «حداً أو كفراً»، وتناقلت ذلك الصحف ونددت به.

فأين هذا الفهم الذي يمثل الإسلام «الأزهرى» والذي يكرر في كتب الفقه من فهم أم المؤمنين السيدة أم سلمة عندما ردت على من سألها عن صلاة رسول الله ﷺ وقراءته «ما لكم ولصلاته وقراءته»، فقد لمست نوعاً من التنطع فيمن يسأل عن صلاة الرسول ﷺ.. وهو لا يطيقها، وليس مكلفاً بها، وأين هذا الفهم مما جاء في الحديث الذي تكرر وروده عن الإعرابي الذي جاء يسأل عن الإسلام (وفي رواية عن عمل يدخله الجنة)، فقال النبي ﷺ فيما قال: (وتقيم الصلاة المكتوبة)، فقال الرجل: «والذي نفس محمد بيده لا أزيد على هذا شيئاً أبداً ولا أنقص منه»، فشهد له النبي ﷺ بالجنة» وفي رواية قال: «أفلح إن صدق».

وأين هو مما رد به النبي ﷺ عندما شكت زوجة صفوان بن المعطل زوجها لأنه «لا يصلي الفجر حتى تطلع الشمس»، ورد زوجها، «وأما قولها إني لا أصلي حتى تطلع الشمس فأنا أهل بيت قد عرف لنا ذلك لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس»، فلم يقل النبي ﷺ أكثر من «فإذا استيقظت يا صفوان فصل» رواه أبو داود وابن ماجه وإسناده صحيح.

لهذا كله أصبحت السُّنَّة - رغم حظها من الإبداع - ممثلة لعنصر الحفاظ والإتباع، وليس هناك بأس من هذا إذا احتفظ به في حدوده السليمة، لأن هذا يكمل المضمون والمنهج التحرري والإبداعي للقرآن فالقرآن لأنه كتاب الله الذي يستهدف هداية الناس إلى الإيمان وتعريفهم على الله والخطوط العريضة للعقيدة، فإنه - في المضمون - يتحدث عن الكون من شمس وأقمار وبحار وأنهار وصحاري وأشجار، لأنها مشاهد القدرة الإلهية وآيات إرادته وعظمته، ويشير على السُّنن التي وضعها الله لهذا المجتمع قوته وضعفه تماسكه وتحلله وحياته وموته، وهو يأتي بالكليات في العقيدة ويترك التفاصيل إلى الرسول ﷺ.. أما في المنهج فإن القرآن يستحث الناس على النظر والتفكير والسير وإعمال عقولهم وقلوبهم وأعينهم «رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا».. فالقرآن كلي وشمولي في مضمونه، فكري وإبداعي في منهجه، أما السُّنَّة فإنها في المضمون تتركز على تفاصيل جزئيات العقيدة والنظام الاجتماعي وهي في منهجها تطبيقية وتنفيذية.

والجمع بين المنهج القرآني الإبداعي.. والمنهج السُّني الاتباعي لازم لتحقيق التكامل وإيجاد نوع من التعادل ما بين إعمال الذهن والحيلولة دون شطط هذا الذهن، ما بين التحرر من ناحية والحفاظ من ناحية أخرى بحيث يكون القرآن هو الأصل الموضوعي والدستور الذي يضع القواعد والمبادئ للنظم.. وتكون شخصية محمد هي أقوى مقومات الشخصية المسلمة التي تربط بين المسلمين وتوحد شخصياته وتطبعهم - في أربعة أركان الأرض - بطابع مشترك.

وقد كان المنهج الفكري الذي وضعه النبي ﷺ نفسه للمفكر الإسلامي يبدأ بالقرآن فإذا لم يجد فيه فإنه يعمد على السُّنَّة، فإذا لم يجد فيجتهد ما وسعه ذلك.. وكان هذا المنهج الذي يعتمد بالدرجة الأولى وأساس على القرآن يؤدي بطبيعته، وتلقائياً إلى إعمال الذهن، وتنمية التفكير الموضوعي، ولم يكن ليضيره الالتزام بالسُّنَّة، لأن السُّنَّة لا تتناول القضية الجوهرية، ولكن التفاصيل، ولأنه سيعالجها بالفهم الذي أوجده فيه المنهج

القرآني الذي يتطلب إعمال الذهن ثم يأتي الاجتهاد موجود دائماً، لأن الأصل الأول - القرآن - يتطلب الاجتهاد بحكم صياغته العامة وأنه يحث على إعمال الذهن، ويبنى الإيمان - حتى عندما يكون إيماناً بالغيب - على الفكر.

فلما نصب المحدثون أنفسهم، وافنوا أعمارهم في تقصي كل شاردة وواردة وتحقيقتها وتبويبها وتصنيفها اختلف الأمر، ولم يعد هناك حاجة إلى العودة إلى القرآن أو الاجتهاد ما دامت هناك أحكام تفصيلية تروى عن النبي ﷺ.. وأعجب ذلك الفقهاء وعلماء الأصول لأنه أراحهم من صعوبات تأويل القرآن واختلافهم فيه، أو فهمه له، والقرآن حمال.. وكذلك أراحهم من مشاق الاجتهاد واحتمالات الخطأ والانحراف فأصبحت السُّنَّة صانتهم، ومن هنا جاءت قائلتهم عن أن القرآن أحوج إلى السُّنَّة من السُّنَّة إلى القرآن وأن السُّنَّة تقضي على القرآن ولا يقضي القرآن على السُّنَّة .

وفي النهاية لم يعد هناك مكان لأي اجتهاد فأغلق بابه وتوقعت الاختلافات في بضعه مذاهب وداخل كل مذهب قامت بضعة درجات (حددها بعضهم بست درجات) من المقلدين، وأصبح هذا كله بناء «ثيولوجياً».. كهنوتياً مردياً تطلب قيام «طبقة» - وإن لم تكن مغلقة - من الفقهاء الذين أصبحوا نوعاً من رجال الدين، لا يقلون عن بقية رجال الدين المسيحي أو اليهودي.

وبقدر ما أساء هذا إلى الإسلام وانحرف به عن بدايته السمحة وطبيعته الطلقة، وأنه دين الفطرة، بقدر ما تعصب له وتمسك به الفقهاء، لأنه أوجد لهم دولة داخل الدولة وجعل لهم ولاية خاصة موقوفة عليهم ومحتكرة لهم.. وجاء وقت استبعدت كتب السُّنَّة وردت أحاديث صريحة، وأصبح العماد والمعول عليه هي كتب الفقهاء، أنفسهم وأئمة المذاهب.

وأسوأ من هذا كله.. أن هذا المنهج نهجه المحدثون كان في أساس «العقلية النقلية» إذا جاز التعبير - التي هيمنت على المجتمع الإسلامي وشملت ملكات الإبداع والأصالة ولم تكن المأساة الحقيقية في الفكر الإسلامي هي إغلاق باب الاجتهاد، في مجالات لا تقتصر على العبادة، ولكنها تعم كل شؤون الحياة، بحيث لم يكن الاجتهاد اجتهاداً مطلقاً أو حرّاً، ولكنه اجتهاد في التحقيق والتدقيق والاختيار ما بين النصوص فإذا ثبت النص «فلا اجتهاد مع النص»، وقد قال النبي ﷺ «دعوني ما تركتكم»، ولكن المحدثين بحثوا عن كل شاردة

وواردة وأثبتوها.. ونصوص الحديث ليست كنصوص القرآن المحكمة المنزلة التي وضعها الله تعالى في صيغة يمرح فيها الفكر كما يشاء فلا تصده، بل تدفعه للمزيد.. وتفتح أمامه الآفاق.

صحيح أن الصحابة، بل الخلفاء الراشدين أنفسهم، كانوا يسألون عن الحديث إذا لم يجدوا في القرآن، ولكن سؤالهم في الحالات، التي وصلت إلينا لا يدل بالضرورة على أنهم كانوا يسألون في كل الحالات، لأن من المعقول أنهم تصرفوا دون سؤال لأنهم لم يروا أن المجال مجال سؤال، فلم يسأل عمر بن الخطاب عندما دُونَ الدواوين، أو اتخذ التاريخ الهجري أو طريقة محاسبته لعماله أو طريقة الإنفاق، وأغلب الظن أنهم كانوا يسألون عندما لا ينتهي بهم التفكير إلى حل صريح مريح واضح، ويخفي عليهم وجه الصواب المؤكد.. وهذا يختلف عن نهج لا يعطي لصاحبه حق اتخاذ القرار إلا بعد العودة إلى الحديث وفي إطار الحديث.

ولعلنا لا نجاوز الصواب إذا قلنا أن مغبات ومخاطر «العقلية النقلية» كانت ماثلة أمام الرسول العظيم عندما قال «دعوني ما تركتكم»، وعندما نهى ﷺ عن كتابة حديثه، كما كانت لائحة أمام عمر بن الخطاب عندما كان يضيق بكثرة الرواية، وعندما رفض تدوين الحديث، ولكن شيئاً من هذا لم يخطر ببال هؤلاء الذين حملهم الورع وتقديس الرسول ﷺ على تقصي كلماته وتسجيلها ليدلوا الأمة على الصواب ويحولوا بينها وبين الخطأ دون أن ينتبهوا إلى أن الإنسان إنما يتعلم من الخطأ وأنه لو حرم من «عملية التفكير» وما فيها من خطأ في بعض الحالات لما أمكن تفهم الصواب الذي قدموه نصاً بين قوسين.. فالصواب لا يقدم بين قوسين.. وعلى كل حال فإنه وإن فاتهم الصواب والسداد.. فلم تكن النية الطيبة لتتقصمهم، ومن حقهم علينا أن نعترف لهم بها.

الفصل الرابع قضية الدلالة

تتصب قضية الدلالة على مضمون الحديث، أو المتن كما يقولون، وللعلماء كلام كثير وتعريفات عديدة حول ذلك يمكن أن تنتهي بعدم الأخذ بمضمون حديث ما، وهي تدل في إجمالها على أن العلماء قد تناولوا مضمون الحديث ولم تقتصر عنايتهم على السند كما يتصور معظم الكتاب، وإن كانت هذه العناية قد جاءت من الفقهاء أكثر مما جاءت من المحدثين وإن اتفق الفريقان على أنه ليس كل ما صح سنده يصح منته وأن «صحة السند لا تقتضي صحة المتن في الواقع ونفس الأمر حتمًا وعدم صحة السند لا تقتضي وضعه (أي أن يكون موضوعًا) في الواقع ونفس الأمر حتمًا».

وقد ذكر ابن حزم عشرة وجوه، تجعل فقيها لا يعمل حديثًا ما هي:

أولها: أن لا يبلغ العالم الخبر فيفتي فيه بنص آخر بلغة - كما قال عمر في خبر الاستئذان - خفي على هذا من أمر رسول الله ﷺ بالأسواق.

وثانيها: أن يقع في نفسه أن راوي الخبر لم يحفظ، وأنه وهم كفعل عمر في خبر فاطمة بنت قيس وكفعل عائشة في خبر الميت يعذب ببكاء أهله «وهذا ظن لا معنى له وإن أطلق بطلت الأخبار كلها، وإن خص به مكان دون مكان كان تحكماً بالباطل».

وثالثهما: أن يقع في نفسه أنه منسوخ، كما ظن ابن عمر في آية نكاح الكتابيات.

ورابعها: أن يغلب نصًا على نص بأنه أحوط «وهذا لا معنى له إذ لم يوجبه قرآن ولا سُنَّة».

وخامسها: أن يغلب نصًا على نص لكثرة العاملين به أو لجلالتهم «وهذا لا معنى له لما قد أفدناه قبل في ترجيح الأخبار».

وسادسها: أن يغلب نصاً لم يصح على نص صحيح وهو لا يعمل بفساد الذي غلب.
وسابعها: أن يخصص عموماً بظنه.

وثامنها: أن يأخذ بعموم لم يوجب الأخذ به ويثبت الذي ثبت تخصيصه.

وتاسعها: أن يتناول في الخبر غير ظاهر بغير برهان لعله ظنها بغير برهان.

وعاشرها: أن يترك نصاً صحيحاً لقول صاحب بلغة فيظن أنه لم يترك ذلك النص إلا
لعلم كان عنده.

فهذه ظنون توجب الاختلاف الذي سبق في علم الله عز وجل أنه سيكون ونسأل
الله تعالى التثبيت على الحق بمنة أمين^(١).

وتعرض ابن تيمية لهذه النقطة في رسالته القيمة «رفع الملام عن الأئمة
الأعلام» فأجمل الأعداء التي تحمل فقيهاً على ترك حديث في ثلاثة أصناف «أحدها:
عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله، والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول،
والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ».. ثم عاد ففصل هذا الإجمال في أسباب
عشرة.

السبب الأول: أن لا يكون الحديث قد بلغه ومن لم يبلغه الحديث لم يكف أن
يكون عالماً بموجبه، وإذا لم يكن قد بلغه، وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهر آية
أو حديث آخر أو بموجب قياس أو بموجب استصحاب، فقد يوافق ذلك الحديث تارة
ويخالفه أخرى.

وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفاً بعض
الأحاديث.. فإن الإحاطة بحديث رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الأمة، وقد كان النبي
ﷺ يحدث أو يفتي أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً، ويبلغه أولئك أو
بعضهم لمن يبلغونه، فينتهي علم ذلك إلى من يشاء الله تعالى من العلماء من الصحابة
والتابعين ومن بعدهم، ثم في مجلس آخر قد يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئاً

(١) «الإحكام في أصول الأحكام»، ج٢، ص ٢٥-٣٠.

ويشهده بعض من كان غائبًا عن المجلس ويبلغونه لمن أمكنهم، فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء، وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم أو جودته، وأما إحاطة واحد بجميع أحاديث رسول الله ﷺ، فهذا لا يمكن ادعاؤه قط^(١).

السبب الثاني: أن يكون الحديث قد بلغه، ولكنه لم يثبت عنده إما لأن محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده أو متهم أو سيء الحفظ، وإما لأنه لم يبلغه مسندًا بل منقطعًا، أو لم يضبط لفظ الحديث من أن ذلك الحديث قد رواه الثقات لغيره بإسناد متصل بأن يكون غيره يعلم من المجهول عنده الثقة، أو لا يكون قد رواه غير أولئك المجروحين عنده، أو قد اتصل من غير الجهة المنقطعة.

وهذا أيضًا كثير جدًا وهو من التابعين وتابعيهم إلى الأئمة المشهورين من بعدهم أكثر من العصر الأول أو كثير من القسم الأول.

السبب الثالث: اعتقاده ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره مع قطع النظر عن طريق آخر سواء كان الصواب معه أو مع غيره أو معهما عند من يقول «كل مجتهد مصيب».. ولذلك أسباب: منها أن يكون المحدث بالحديث يعتقد أحدهما ضعيفًا ويعتقده الآخر ثقة ومعرفة الرجال علم واسع.. وقد يكون المصيب من يعتقد ضعفه لإطلاعه على سبب جارح، وقد يكون الصواب مع الآخر لمعرفته أن ذلك السبب غير جارح، إما لأن جنسه غير جارح، أو لأنه كان له عذر يمنع الجرح، وهذا باب واسع.. ومنها: أن لا يعتقد أن المحدث سمع الحديث ممن حدث عنه وغيره يعتقد أن سمعه لأسباب توجب ذلك معروفة.. ومنها أن يكون للمحدث حالان.. حال استقامة، وحال اضطراب مثل أن يختلط أو تحترق كتبه، فما حدث به في حال الاستقامة صحيح وما حدث به في حال الاضطراب ضعيف، فلا يدري ذلك الحديث من أي النوعين وقد علم غيره أنه مما حدث به في حال الاستقامة.

(١) استشهد ابن تيمية بعدد كبير من الأمثلة تدليلاً على ذلك، ص ص ١٣ - ٢٥، الطبعة الخامسة، المكتب الإسلامي، بيروت.

السبب الرابع: اشتراطه في خبر العدل الحافظ شروطاً يخالفه غيره، مثل اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة، واشتراط بعضهم أن يكون المحدث فقيهاً إذا خالف قياس الأصول، واشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره إذا كان مما تعم به البلوى إلى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه.

السبب الخامس: أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه.

السبب السادس: عدم معرفته بدلالة الحديث تارة لكون اللفظ الذي في الحديث غريباً عنده مثل لفظ «المزبنة» و«المخابرة» و«المحاكلة» و«الملامسة» و«المنايذة» و«الغرر» على غير ذلك من الكلمات الغريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها.

وتارة لكون معناه في لغته وعرفه غير معناه في لغة النبي ﷺ وهو يحمله على ما يفهمه بناء على أن الأصل بقاء اللغة، كما سمع بعضهم أثاراً في الرخصة في النبيذ فظنوه بعض أنواع المسكر لأنه لغتهم، وإنما هو ينبذ لتلحية الماء قبل أن يشد فإنه جاء مفسراً في أحاديث كثيرة.

وسمعوا لفظ «الخمير» في الكتاب والسنة فاعتقدوه عصير العنب المشتد خاصة بناء على أنه كذلك في اللغة، وإن كان قد جاء من الأحاديث أحاديث صحيحة تبين أن الخمير اسم لكل شراب مسكر، وتارة لكون اللفظ مشتركاً أو مجملاً أو متردداً بين حقيقة ومجاز فيحمله على الأقرب عنده وإن كان المراد هو الآخر.

وتارة لكون الدلالة من النص خفية، فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جداً بتفاوت الناس في ادراكها وفهم وجوه الكلام بحسب منح الحق سبحانه وتعالى ومواهبه. ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ولا يتفطن لكون هذا المعنى داخل في ذلك العام. ثم قد يتفطن له تارة ثم ينسأه بعد ذلك وهذا باب أوسع جداً لا يحيط به إلا الله.

السبب السابع: اعتقاده أن لا دلالة في الحديث، والفرق بين هذا والذي قبله أن الأول لم يعرف جهة الدلالة والثاني عرف جهة الدلالة، لكن أعتقد أنها ليست صحيحة بأن يكون له من الأصول ما يرد تلك الدلالة سواء كانت في نفس المر صواباً أو خطأ،

مثل أن يعتقد أن العام المخصوص ليس حجة أو أن المفهوم ليس بحجة أو أن العموم الوارد على سبب مقصور على سببه أو أن الأمر المجرد لا يقتضي الوجوب أو لا يقتضي الفور أن المعرف بالألف واللام لا عموم له، وأن الأفعال المنفية لا تنفي ذواتها ولا جميع أحكامها، أو أن المقتضي لا عموم له فلا يدعي العموم في المضمرات والمعاني إلى غير ذلك مما يتسع القول فيه، فإن شطر أصول الفقه تدخل مسائل الخلاف منه في هذا القسم، وإن كانت الأصول المجردة لم تحظ بجميع الدلالات المختلف فيها، وتدخل فيه أفراد أجناس الدلالات وهل هي من ذلك الجنس أم لا؟ مثل أن يعتقد أن هذا اللفظ المعين مجمل بأن يكون مشتركاً لا دلالة تعين احد معنياه أو غير ذلك.

السبب الثامن: اعتقاده أن تلك الدلالات قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة، مثل معارضة العام بخاص، أو المطلق بمقيد، أو الأمر المطلق بما ينفي الوجود، أو الحقيقية بما يدل على المجاز إلى أنواع المعارضات، وهو باب واسع أيضاً فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم.

السبب التاسع: اعتقاده أن الحديث معارض بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله إن كان قابلاً للتأويل بما يصلح أن يكون معارضاً بالاتفاق مثل آية أو حديث آخر أو مثل إجماع، وهذا نوعان: أحدهما أن يعتقد أن هذا المعارض راجح في الجملة فيتعين أحد الثلاثة من غير تعيين واحد منها، وتارة يعين أحدهما بأن يعتقد أنه منسوخ أو أنه مؤول ثم قد يغلط في النسخ فيعتقد المتأخر متقدماً، وقد يغلط في التأويل بأن يحمل الحديث ما لا يحتمله لفظة أو أن هناك ما يدفعه.

السبب العاشر: معارضته بما يدل على ضعفه أو نسخة أو تأويله مما لا يعتقده غيره أو جنسه معارضاً أو لا يكون في الحقيقة معارضاً راجحاً، كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن اعتقادهم أن ظاهر القرآن من العموم ونحوه مقدم على نص الحديث، ثم قد يعتقد ما ليس بظاهر ظاهراً لما في دلالة القول من الوجوه الكثيرة، ولهذا ردوا حديث «الشاهد واليمين» وإن كان غيرهم يعلم أن ليس في

ظاهر القرآن ما يمنع الحكم بشاهد ويمين ولو كان فيه ذلك فالسنة هي المفسرة للقرآن عندهم.

وللشافعي في هذه القاعدة كلام معروف.

ولأحمد فيها رسالته المشهورة في الرد على من يزعم الاستغناء بظاهر القرآن عن تفسيره بسنة رسول الله ﷺ، ولقد أورد فيها من الدلائل ما يضيق الموضوع عن ذكره، من ذلك دفع الخبر الذي فيه تخصيص لعموم الكتاب، أو تقييد لمطلقة أوفيه زيادة عليه واعتقاد من يقول ذلك أن الزيادة على النص كتقييد المطلق نسخ وأن تخصيص العام نسخ، وكمعارضة طائفة من المدنيين الحديث الصحيح بعمل أهل المدينة بناء على أنهم مجمعون على مخالفة الخبر وإن إجماعهم حجة مقدمة على الخبر، كمخالفة أحاديث «خيار المجلس» بناء على هذا الأصل وإن كان أكثر الناس قد يثبتون أن المدنيين قد اختلفوا في تلك المسألة، وأنهم لو أجمعوا أو خالفهم غيرهم لكانت الحجة في الخبر، وكمعارضة قوم من البلدين بعض الأحاديث بالقياس الجلي بناء على أن القواعد الكلية لا تنقض بمثل هذا الخبر. إلى غير ذلك من أنواع المعارضات سواء كان المعارض مصيباً أو مخطئاً^(١)... (انتهى كلام ابن تيمية).

وعقد الحازمي في كتابه (الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار) فصلاً عن وجوه الترجيح تضمن خمسين وجهاً من وجوه الترجيح تلحظ عند الترجيح بين الأحاديث المتعارضة، أو المتفاوتة، فالرواية باللفظ تفضل الرواية بالمعنى، والراوي الحجازي يفضل الراوي العراقي، كما أن مما يرجح رواية ما أن تكون موافقة للقرآن، أو عمل بها الخلفاء الراشدون، أو تكون معززة بفعل النبي ﷺ، ورواية التحديث تفضل رواية العنونة إلى آخر وجوه الترجيح الخمسين التي أوردها الحازمي وعقب عليها، «فهذا القدر كاف في ذكر ترجيحات وثمر وجوه كثيرة أخرى أضربنا عن ذكرها كيلا يطول هذا المختصر»!!

كما كتب ابن قتيبة كتابه «تأويل مختلف الحديث» الذي أوضح فيه الوجوه المختلفة لما يبدو من تعارض الأحاديث، والمعنى الخاص لكل حديث.

(١) "رفع الملام عن الأئمة الأعلام" لابن تيمية، من ص ١١ إلى ص ٥٢ بتصريف.

والنسخ عامل هام في موضوع الدلالة، وقد يثير الدهشة إن لم يلهج المحدثون بموضوع النسخ كما لهج المفسرون، مع أن النسخ في الحديث أقرب وقوعاً من كافة النواحي، فالحديث أقل إحكاماً من القرآن، وما روي من الأحاديث يفوق ما نزل من القرآن والحديث يعالج التفصيلات والحالات الخاصة المتفاوتة.

على أن موقفنا من النسخ في السُّنَّة هو موقفنا من النسخ في القرآن؛ لأن النسخ، وإن لم يكن مستبعداً - من ناحية المبدأ - في السُّنَّة (على خلاف ما هو في القرآن) إلا أنه في الوقت نفسه - وباستثناء حالات معدودة بوجه فيها الرسول ﷺ إلى المسلمين كافة لتقرير مبدأ - لا ضرورة له لأن حكم حديث ما قد يكون في حالة معينة وليس له طابع العموم الذي للقرآن.

ولعل أخطر ما يعرض في صدد الدلالة أننا قد لا نعلم على وجه التحديد الملابس التي قيل فيها الحديث والأسباب التي جعلت النبي ﷺ يقوله؛ فمن المحتمل أنها ملابس خاصة بشخص أو بموقف أو بحالة، وليس شرطاً أن تسري على الجميع وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يجيب على كل مستفت بما يناسب حالة وأن بعض فتاواه كانت رخصاً خاصة أو عامة^(١).. وهو ما يوضح التفاوت في بعض الأحاديث ما بين التشدد والترخص، وقد روى عن نصر بن الليث عن رجل منهم أنه أتى النبي ﷺ فأسلم على أن يصلي صلاتين لا خمساً فقبل، وعن وهب قال سألت جابراً عن شأن تقيف إذ بايعت فقال اشترطت على النبي ﷺ أن لا صدقة عليها ولا جهاد وأنه سمع النبي عليه الصلاة والسلام يقول «بعد ذلك سيتصدقون ويجاهدون» رواه أبو داود، وعن أنس أن رسول الله ﷺ قال لرجل «أسلم»، قال «أجدني كارهاً» قال ﷺ: «أسلم وإن كنت كارهاً».

وروي أبو داود عن أبي هريرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم فرخص له، وأتاه آخر فسأله فنهاه، فإذا الذي رخص له شيخ وإذا الذي نهاه شاب.

(١) السيد محمد رشيد رضا في الوحدة الإسلامية، ص ١٤١، وانظر مقدمة المغني والشرح الكبير، ص ٢٨ و ص ٢٩، ج ١.

وتحت باب «باب إجابته عليه السلام السائلين على حسب قوابلهم وتوزيعه الخطب على حسب الحال والمقام»، قال أحد الكتاب: «من تأمل أجوبته عليه السلام لأسئلة السائلين وأفراد المستفتين يرى أنها كانت تتنوع بحسب الأحوال والأشخاص والمعاملات والأعراف وذلك كالذي سأله - كما في الصحيحين وغيرهما - عن أفضل الأعمال فأجاب كل سائل عن فضيلة، قال النووي في شرح مسلم أجاب ﷺ كلا من السائلين بما رآه أنفع وأخص به، فقد يكون ظهر من أحدهما كبر وانقباض عن الناس، فأجاب بإطعام الطعام وإفشاء والسلام، وظهر من الآخر قلة مراعاة ليد له ولسانه فأجابه بالجواب الآخر، أو يكون عليه الصلاة والسلام تخوف عليهما ذلك، أو كانت الحاجة في وقت السؤال كل منهما أمس به فجواب به، وقال الشيخ عبد الله السنوسي في (مكمل كمال بالإكمال) قال بعض الشيوخ وفي اختلاف الأجوبة عن السؤال الواحد دليل على أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والأعراف، وحتى في الفتاوى كما ذكره المتأخرون^(١).

وفي ضوء ذلك يمكن تفهم الترخيص بالصلاة في الرحال في يوم ممطر وعدم الترخيص بالصلاة في المنزل لكيف ما دام يسمع الأذان.

على أن وجود هذه الملابس لا تعني استبعاد الحديث - حاشا - وإنما هي تغني أن حديثاً ما قد لا يكون للعامّة، وإنما ينطبق على آحاد أو فئات، أو في ظروف معينة، وينبغي على هذا أن يكون كل شخص أدري بمدى انطباق حديث ما عليه إذا توافرت فيه الأمانة والمعرفة، كما ينبغي عليه أن سؤال العلماء والفقهاء قد لا يأتي بالرد السليم المطابق، ومن الخير عدم الإكثار منه أو اللجوء إليه، وقد يكون استفتاء القلب أهدى سبيلاً، وكل امرئ على نفسه بصيرة وقد نهى النبي ﷺ الصحابة عن أن يسألوه هو نفسه «دعوني ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم».

(١) كتاب التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر، والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدينة الإسلامية في المدينة المنورة العلية، للشيخ عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الحسين، (فاس)، (١٣٣٦).

وقد يحدث في الرواية بتر يغير المعنى، كأن يحضر الصحابي مجلس النبي ﷺ وهو يحدث، فيروي ما قال دون أن يسمع ما سبق من حديث رسول الله، أو قد ينصرف - لعارض - قبل أن يتم حديثه، مع أنه قد يكون في ذلك مما يستثني من الأول، أو يضع له شروطاً.. إلخ.. كما روى عن عبد الله بن عروة عن أبيه قال سمع الزبير رجلاً يحدث عن رسول الله ﷺ فلما فرغ الرجل من حديث قال له الزبير هل سمعت هذا من رسول الله، قال نعم قال صدقت، ولكنك كنت يومئذ غائباً ورسول الله يحدث عن رجال من أهل الكتاب فجئت في آخر الحديث ورسول الله ﷺ يحدث فحسبت أنه يحدث عن نفسه، هذا ومثله يمنعنا من الحديث عن رسول الله ﷺ (١).

وقد روى أن النهي عن كراء المزارع إنما جاء في ملابس معينة لم ينتبه لها رافع ابن خديج بينما وعامها وأل بها زيد بن ثابت.

وقد استشكل بعض المحدثين أن النبي ﷺ عندما بعث معاذاً إلى اليمن أمره بدعوتهم إلى الشهادة والصلاة والزكاة دون ذكر الصيام والحج مع أن بعث معاذ كان في آخر الأمر، «وأجاب ابن صلاح أن ذلك تقصير من بعض الرواة، وتعقب بأنه يفضي إلى ارتفاع الوثوق بكثير من الأحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان» (٢).

وقد يأتي الحديث خبراً لواقعة معينة، فيجب ان ينظر إليه في ضوء هذه الواقعة، فعندما قال النبي ﷺ «لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، فإن هذا القول إنما صدر عن النبي ﷺ تعقيباً على خبر وصله هو أن فارس ولوا ملكهم امرأة، فالدقة هي بناء الحديث - رغم ما قد توحى به الصياغة من إطلاق - على الواقعة التي تعلق بها الحديث بالذات خاصة وقد أثبت التاريخ فيها صدق حكم النبي ﷺ فتهافت فارس، كما أن التاريخ أثبت ازدهار الأمور في ظل بعض الملكات كالمملكة كاترين الثانية في روسيا وإليزابيث الأولى في بريطانيا، فثبت بذلك سلباً وإيجاباً أن الحديث خاص وليس عاماً، وأن النبي ﷺ لم يكن يطلق حكماً عاماً، وإنما كان يعقب على حالة بعينها، ومن ثم لا يسوغ اعتبار الحديث كما لو كان مبدأً سياسياً مطلقاً، وحتى الذين يأخذونه على

(١) الكفاية في علم الرواية، ص ٤٢٦، طبعة الهند.

(٢) انظر "الفتح الرباني في مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني"، ص ١٩٠، من الجزء الثامن.

سبيل الإطلاق فلا يجوز لهم أن ينزلوا بتأويل «الولاية» عما قصد بها الحديث، فالولاية التي بني عليها الحديث هي الولاية العظمى أي «الملك».

أما الرواية بالمعنى فلا ريب في أنها تكون على حساب دقة المضمون، لأن الألفاظ ليست مترادفة تماماً وإحلال لفظة بلفظة أخرى في معناها قد لا يؤدي المعنى الدقيق الذي أراده النبي ﷺ، خاصة إذا تعلق الأمر بتشريع تجبى بمقتضاه الأموال أو توقع العقوبات.

ومع أن الرواية بالمعنى ليست هي الأصل وأن العلماء لا يجوزونها إذا كان الحديث من جوامع الكلم مثل «لا ضرر ولا ضرار»، و«البينة من ادعى واليمين على من أنكر».. إلخ.. أو إذا كانت ألفاظ الحديث مما يتعبد به مثل الأذان والتشهد والتكبير والتسليم، أو إذا كان معنى الحديث غير ظاهر للراوي فلا تجوز له رواية هذا المعنى الذي خفي عليه بألفاظ من عنده، ومع أننا نعلم أن هناك رواه متمسكين كانوا يروون الحديث بلفظة حتى أن بعضهم لم يكن ليبيح لنفسه أن يصلح لنا «فيحدث به على لحنه» إلا أن شاهد الحال ينطق بأن الأغلبية الساحقة من الأحاديث قد رويت بالمعنى لأن هذا التعبير كان من باب أن يبذل قام به نهض وجلس به قعد وعرف به علم، وأراد بقصد وأوجب بفرض، وأن هذا لم يلحق تغييراً في المعنى وأن تمسك ابن سيرين برواية الحديث الملحون قد يكون نوعاً في المعنى من الرواية بالمعنى أكثر مما هو رواية لقول النبي ﷺ نفسه لأن النبي لم يكن ليلحن، فتمسك ابن سيرين بالرواية اللفظية التي معها عن روي عنه الحديث يدل على تمسك ابن سيرين برواية المحدث له بالمخالفة لقول النبي ﷺ وكان ابن سيرين وجد نفسه في مأزق فأخذ بالأسلم وعلى من حدثه أن يتحمل المسؤولية.

وقد اعتمد الذين أجازوا الرواية بالمعنى على عدد من الأحاديث تجيز هذا «إذا لم تحلوا حراماً.. أو تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى»، كما احتجوا بأن القرآن يُقرأ على سبعة أحرف، وأن من الجائز ترجمة الحديث، أي نقل معناه دون لفظه.

لهذا، ولأن الرواية باللفظ عسيرة، ولأن المسلمين لم يروا من الواجب المحتم حفظ كلام النبي ﷺ كحفظ القرآن الذي ادخروا له وحده ذاكرتهم، فقد أصبح المعول

تقريباً هو الرواية بالمعنى، وروى عن أبي سعيد قال «كنا نجلس إلى النبي ﷺ عسى أن نكون عشرة نفر سمع الحديث فما منا اثنان يؤديانه غير أن المعنى واحد».

وروي عن أنس أنه كان إذا حدث حديثاً عن رسول الله ففرغ منه قال: «أو كما قال رسول الله ﷺ».

وقال سفيان الثوري: «لو أردنا أن نحدثكم بالحديث كما سمعناه ما حدثناكم بحديث واحد»، بل إن هذا الحديث عن سفيان الثوري قد روى بالمعنى بأكثر من رواية تختلف ألفاظها ويتحد معناها فقبلت حيناً «إن قلت لكم أي أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني»، أو «إذا ذهبت أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني».

المشكلة التي يكون علينا أن نجابهها هي أنه قد يكون من المقبول أن يروي الصحابي عن النبي ﷺ الحديث بالمعنى لحدائثة العهد، ولما يُفترض في الصحابة عامة من الأمانة، ولأن من المعروف أن النبي ﷺ كان يتحدث بأناة ويكرر كلامه حتى يفهمه السامع، وأن الصحابة أنفسهم كانوا يراجعونه أكثر من مرة؛ حتى لا تفوتهم لفظة من حديثه وتعبير بعضهم «نقوم كأنما زرع في قلوبنا»، وقد وصل حرصهم على حديثه إلى ما أخرجه أبو نعيم عن أبي إمامة أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه عند صلاة العشاء فقال: «احتشدوا للصلاة غداً فإن لي إليكم حاجة، فقال رفقة منهم: دونك أول كلمة يتكلم بها رسول الله ﷺ وأنت التي تليها لئلا يفوتكم شيء من كلام رسول الله ﷺ»، ولكن أن تتطرق الرواية بالمعنى من راوٍ إلى راوٍ حتى عهد التدوين فهذا يمكن أن يؤثر على دلالة الحديث ولا يكفي أن يقال أن القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين كانوا يحدثون كما سمعوا دون تجوز، لأن المهم هو هل من سمع منه هؤلاء روى لفظ النبي ﷺ، أو أنه تصرف في اللفظ دون المعنى، ومن ثم تحدث مفارقة رواية ابن سيرين للفظ الملحون.

وكما ذكرنا فإن مثل هذا التجوز الذي قد يرفضه بقوة اللغويون والنحويون قلما يغير دلالة الحديث، ولكن تظل الرواية بالمعنى - وليس باللفظ - ثغرة في الدقة الواجبة والتثبت المطلوب.

وقد يذكر في هذا الصدد ما يطلق عليه المحدثون «الإدراج» ويصدون به عبارة أو جملة بذكرها أحد الرواة في صلب المتن لغرض الإيضاح أو التعليق، فيظن بقية الرواة أنها جزء من الحديث ويروونه كذلك، ولكن الإدراج محدود، وقد كشفه ونبه عليه معظم المحدثين.

وأخيراً، فإن تفهم دلالة الحديث ومدى انطباقه العملي يتطلب قدرًا من الفقه والمعرفة بأصول الإسلام، ومن يعوزه ذلك فقد يفتات على الحديث بحكم لا ينطبق على دلالة الحديث بالضرورة، فكثير مما يتناوله الناس من أحاديث الوعيد التي توقع لعنة الله على البعض، أو تخلدهم في النار أو تحرم عليهم الجنة لذنوب يقتربونها، يجب - كما أوضح ذلك بن تيمية^(١) - الاعتقاد بأن فاعل هذه الأفعال متوعد بذلك ولكن لحوق الوعيد به فعلاً متوقف على شروط، وله موانع فلا يجوز أن نعين شخصاً ممن فعل بعض هذه الأفعال ونقول أنه قد أصابه هذا الوعيد، فقد يكون قد تاب أو كفر من ذنبه أو تداركه شيء من مسقطات العقوبة.

وهناك أحاديث يغلب عليها طابع التشديد وأحاديث أخرى يغلب عليها طابع التيسير ولم يكن مفر من وجود هذا وذاك ليس فحسب لأن هناك نفوساً لا ترتدع إلا بالتشديد وأخرى يكفي فيها الإيماء، لكن لأن الشخص الواحد يحتاج إلى هذا وذاك تبعاً للمواقف المتغيرة.. وعلينا أن نتفهم أن مثل هذه الأحاديث معالجة نفسية، وليست عملية حسابية، وأنها بالتالي تتسم بالمرونة والتفاوت والتعدد والتغير حسب الملابسات ومن الخطأ الاقتصار على الأولى وتجاهل الأخرى.

(١) رفع الملام، ص ١٣٤.

الفصل الخامس قضية الثبوت

تظل قضية الثبوت أهم ما يثار بصدد السُّنة... ذلك لأنه إذا لم تثبت نسبة الحديث إلى الرسول ﷺ فإنه يسقط ولا تعد له حجية، ولا يعد لمضمونه دلالة شرعية. ومن هنا كانت قضية الثبوت هي ساحة معركة الحديث ومجال الكر والفر، والدفاع والهجوم، وأقام المحدثون فيها خطوط دفاعهم.

ومع أنهم - بصفة عامة - انتصروا وأصبحت نسبة الحديث إلى الرسول ﷺ تبعاً للأصول التي وضعوها - مقررّة - إلا أن الهجوم العنيف على هذه الأصول أحدث فيها ثغرات عديدة.

ولا يخالجا شك في أن رجال الحديث - هم بالدرجة الأولى - من حماة الإسلام وأنهم دخلوا المعركة بدافع إيمانهم العميق بأن السُّنة هي الركن الركين للإسلام لأن القرآن - على قداسته - لم يعالج إلا الكليات، أما التفاصيل التي يعيش عليها الناس يوماً بعد يوم فهذا ما تعالجه السُّنة وقد اعتقدوا أن لو استبعدت السُّنة لما استطاع الناس معايشة دينهم تبعاً لما وضعه الرسول ﷺ، ولتفرقت بهم الأهواء وذهبوا كل مذهب.

ولكن هذا لا ينفي أن المحدثين - كالمفسرين - وقعوا خلال قيامهم بمهمتهم النبيلة تلك في نوع من اللبس، وأصبحوا في كثير من الحالات أسرى البناء الذي أقاموه بأيديهم، وأن رؤيتهم وأحكامهم لم تكن موضوعية تماماً، وإنما تأثرت بمنطلقاتهم، وهو أمر غير مستغرب، بل هو الدأب المألوف من المتخصصين الذين يحكمون على الأمور من منطلق تخصصهم، وكان نبل الباعث يدفعهم للمضي قدماً غير ناظرين إلى ما يقدمه المعارضون، بل أنه كان يطبع ما يعرضه المعارضون بطابع الزندقة أو الهجوم على الإسلام.

وسنجد شواهد عديدة لهذا الاتجاه، عند معالجة الجوانب المتعددة لقضية الثبوت.

كما أننا نعتزف أن هؤلاء الأئمة توصلوا إلى وسائل للبحث تعد منهاجاً جديداً ومتكاملاً للتوصل إلى الحقيقة، فوضعوا للأحاديث درجات ودرسوها من ناحيتي المتن والسند، وأوجدوا للرواة قواعد ومعايير نقدية وتقييمية أطلقوا عليها الجرح والتعديل وواصلوا هذا البناء قرناً بعد قرن، وجيلاً بعد جيل، حتى أصبح صرحاً ممرداً، وكانوا في هذا كله رواداً مبدعين لم يسبقوا إليه، ولم يتابعوا عليه، لأنه إنما نشأ لما آمن به المحدثين من قداسة حديث رسول الله، ولأن المفكرين الإسلاميين المعاصرين لم يقدموا هذا المنهج إلى الفكر العالمي ومذاهب التاريخ والنقد الحديثة ليكون إسهاماً يستفاد به.

فنحن أبعد الناس عن انتفاض رجال الحديث، أو نكران فضلهم، أو تجاهل تلك السلسلة الذهبية التي كانت كلمة «حدثنا» تصل صاحبها بالرسول ﷺ.. وكانت مطمح كثير من السلاطين الذين احتازوا الدنيا.

ولكن هذا كله لا ينفي وجود جوانب لقضية الثبوت يكون من الخير معالجتها في ضوء جديد.

(أ) فمن الجوانب الهامة في قضية الثبوت تأخر تدوين السنة؛ مما سمح بانتشار الوضع أو التحريف في الرواية:

واقعة عدم تدوين السنة أيام النبي ﷺ أمر ثابت، بل من المعروف أن النبي ﷺ نهى عن كتابة الحديث، فقال: «لا تكتبوا عني غير القرآن، ومن كتب عني شيئاً فليمحه»، ولا يقدح في هذا - أو يعارضه - ما روي أن النبي ﷺ خطب عام الفتح فطلب أحد المستمعين من رجال اليمن كتابتها فقال: «اكتبوا لأبي شاه»، لأن من الواضح أن هذه حالة فردية، وأن حكمها لا يسري إلا عليها، ومن التعسف إطلاقها، ولو كانت الكتابة أمراً مألوفاً، لما كان هناك مبرر لا للطلب ولا للإجابة الخاصة.

كذلك لا يقدح في هذا ما ثبت أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب حديث الرسول ﷺ، وكانت له صحيفة يسميها «الصادقة»، وما روى عن علي بن أبي طالب كانت له صحيفة في قراب سيفه، وأن عبد الله بن مسعود وسعد بن عباد وابن عباس كانوا يكتبون، لأن هؤلاء جميعاً كانوا يكتبون آحاداً أو عشرات الأحاديث والحديث بعد ينص على أنه «من كتب عني شيئاً فليمحه».

وقد أشار إلى هذه النقطة ووضح أسبابها أحد كبار الكتاب الإسلاميين الذين عرفوا بالغيرة على الحديث فقال: «.. ولا يختلف أحد في أنها (أي السُّنَّة) لم تدون تدويناً رسمياً كما دون القرآن، ولعل مرجع ذلك إلى أن الرسول ﷺ عاش بين الصحابة ثلاثة وعشرين عاماً، فكان تدوين كلماته وأعماله ومعاملاته تدويناً محفوظاً في الرقاع من العسر بمكان، لما يحتاج إليه ذلك من تفرغ أناس كثيرين من الصحابة لهذا العمل الشاق، ومن المعلوم أن الكاتبيين كانوا من القلة في حياة الرسول ﷺ بحيث يعدون بالأصابع، وما دام القرآن هو المصدر الأساسي الأول للتشريع والمعجزة الخالدة لرسول الله ﷺ فليتوفر هؤلاء الكتاب على كتابته دون غيره من السُّنَّة حتى يؤديه لمن بعدهم محرراً مضبوطاً تاماً لم ينقص منه حرف واحد.

وشيء آخر أن العرب لأميتهم كانوا يعتمدون على ذاكرتهم وحدها فيما يؤدون حفظه واستظهاره، فالتوافر لحفظ القرآن مع نزوله منجماً على آيات وسور صغيرة ميسور لهم وداعياً إلى استذكاره والاحتفاظ به في صدورهم، فلو دونت السُّنَّة كما دون القرآن، وهي واسعة كثيرة النواحي شاملة لأعمال الرسول ﷺ التشريعية وأقواله منذ بدا رسالته إلى أن لحق بربه للزم إنكبابهم على حفظ السُّنَّة مع حفظ القرآن، وفيه من الحرج ما فيه، عدا خوف اختلاط بعض أقوال النبي ﷺ بالموجزة الحكيمة بالقرآن سهواً من غير عمد، وذلك خطر على كتاب الله يفتح باب الشك فيه لأعداء الإسلام مما يتخذونه ثغرة ينفذون منها إلى المسلمين لحملهم على التحلل من أحكامه والتقلت من سلطانه»^(١).

وناقش الكاتب قضية نقطة النهي عن كتابة الحديث والآثار التي تدل على كتابتها فقال: «وأعتقد أنه ليس هناك تعارض حقيقي بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن إذا فهمنا النهي على أنه نهى عن التدوين الرسمي، كما كان يدون القرآن، وأما الأذن فهو سماح بتدوين نصوص من السُّنَّة لظروف وملابسات خاصة، أو سماح لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون السُّنَّة لأنفسهم»^(٢).

يؤيد هذا ما روي عن ابن عباس أنه قال: «كنا نكتب العلم ولا نكتبه»، أي لا يسمح لأحد بكتابه عنه، وما روي عن أبي سعيد الخدري عن رفضه كتابة الأحاديث

(١) الشيخ مصطفى السباعي - رحمه الله - «دفاع عن الحديث النبوي»، ص ٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٥١.

خشية أن تختلط بالقرآن، وقوله لمن يتطلب كتابتها «لا نكتبكم، ولا نجعلها مصاحف، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا عن رسول الله»، وما روي عن تحريق بعض الصحابة للرقاع التي كتبوا فيها أحاديث، أو إحماء ما فيها، وروي هذا عن ابن مسعود عن زيد بن ثابت وعن علي بن أبي طالب وعن عمر ابن الخطاب.

وبالإضافة إلى عدم تدوين السُّنَّة، فإن الاتجاه العام طول فترة الخلفاء الراشدين كان هو الإقلال من الرواية، فروي عن أبي بكر أنه جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: «إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئًا، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه».

وروا عن عمر بن الخطاب أنه أراد أن يكتب السُّنَن، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله، فأشاروا عليه لكتابتها فطفق عمر يستخير الله شهرًا ثم أصبح يومًا، وقد عزم الله له فقال: إني كنت أردت أن أكتب السُّنَن وإني ذكرت قومًا، كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأحبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدًا.

وروي عن عثمان بن عفان أنه قال على المنبر: «لا يحل لأحد يروي حديثًا لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا في عهد عمر، فإني لم يمنعني أن أحدث عن رسول الله أن أكون أوعي أصحابه، إلا إني سمعته يقول: من قال على ما لم أقل فقد تبتأ مقعده من النار».

وكان كبار الصحابة يتورعون عن الحديث ويخشون أن يغلبهم النسيان أو تخونهم الذاكرة، فلا يكاد يروي عن بعضهم كأبي عبيدة - وهو أمين الأمة - وعن سعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل - أحد العشرة الشهود لهم بالجنة - شيئًا.

وأخرج البخاري والدارقطني عن السائب بن يزيد قال: صحبت عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص والقداد بن الأسود فلم أسمع الواحد منهم يحدث عن رسول الله.

وأخرج ابن ماجة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: قلت لزيد ابن أرقم حدثنا عن رسول الله، قال: كبرنا ونسينا والحديث عن رسول الله شديد.

وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث: وكان كثير من جلة الصحابة، وأهل الخاصة برسول الله ﷺ، كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقولون الرواية عنه.

ورويت أخبار عديدة عن ضيق عمر بن الخطاب بكثرة الرواية من بعض الصحابة وعلى راس هؤلاء - أبو هريرة الذي نهاه عن التحديث وقال: «لنتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس»، وتردد أنه حبس ابن مسعود وأبو الدرداء وأبو نذر، وجاءت الإشارة إلى ذلك في كتاب (الإحكام) لابن حزم، ولكن ابن حزم قال عن هذا الخبر: إنه ظاهر الكذب والتوليد، وهو ما تميل إليه إذ إن عمر لم يحبس أبا هريرة رغم أن أبا هريرة كان أقل شأنًا - كصحابي - من أي من هؤلاء الصحابة، وكان مع هذا أكثر منهم رواية، ومع هذا كله فقصارى ما تهدده به أن يلحقه بأرضه (دوس)، وكان عمر شديد التقدير لهؤلاء الثلاثة، وكانت عقوبة الحبس غير مألوفة وقلما استخدمت وقتئذ، فالخبر مدسوس دون ريب.

فهذه الأخبار كلها تدل على أمرين الأول: عدم تدوين السنة أيام الرسول ﷺ وأيام الخلفاء الراشدين، والثاني: أن رواية الحديث الشفوية كانت محدودة ولم يكن هناك استفاضة فيها.

وقد أفرد مؤلف كتاب «الحديث والمحدثون» فصلاً مسهباً للرد على الشيخ رشيد رضا - رحمه الله - الذي رجح النهي عن تدوين الحديث، بينما ذهب المؤلف عكس ذلك، وقد عرض المؤلف أولاً أقوال صاحب (المنار) ثم حاول تفنيدها نقطة فنقطة، ولكننا نرى أنه رغم ما قدم من نقد وجهد لم يصل إلى طائل، لأنه اعترف بعدم تدوين الصحابة للحديث كما دونوا القرآن، ولكنه عزي ذلك إلى أنه «لم يكن لنهي النبي ﷺ عن كتابه الحديث، وإنما كان خوفاً أن تختلط بصحف القرآن فيلتبس على الناس أمر دينهم في وقت لم يجمع القرآن فيه إلا نفر قليل من الصحابة»، وأورد قصة عمر عندما عرضت له فكرة كتابه السنن ثم قال: «فهذا الأثر يدل على جواز كتابة الحديث بدليل أن الصحابة - رضي الله عنهم - أشاروا عليه بذلك، وأن عمر - رضي الله عنه - رأي أن يأخذ الحيطة لكتاب الله ويتوثق لصيانتة، وذلك يستدعي أن تكون الكتابة قاصرة على القرآن وأن يكتفي في الأحاديث بالحفظ لئلا يختلط الأمر على الناس، فما كان للصحابة أن يشيروا على عمر

بكتابة السُّنَن إذا كان النهي عنها هو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، بل لو كان النهي عن كتابة السُّنَن باقياً لما جاز أن يسكتوا عن الإنكار على عمر عزمه على كتابة السُّنَن، فضلاً عن أن يثيروا عليه بكتابتها».. نقول أن المؤلف الفاضل ينسى أن هذه القصة كلها تتم على عدم التدوين في عهد النبي ﷺ بصرف النظر عما إذا كانت هذه الحقيقة لنهي النبي ﷺ أو لغير ذلك من الدواعي والتحوط، وأن التدوين كأن شيئاً طارئاً، ولو لم يكن ذلك لما احتاج عمر إلى المشورة، ثم انتهى الأمر بعد هذا بعدم التدوين، فالقصة تدل على أن عمر صراحة: «.. إني ذكرت قوماً قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً»، فليس هو الخوف من الخط ما بين السُّنَن والقرآن فإن هذا أمر مستبعد، ومجرد النظم واللغة يكفي للتمييز بين الحديث والقرآن، ولكن السبب الحقيقي كان خشية عمر أن يكبوا عليها ويتركوا كتاب الله، وتلك إحدى الإلهامات العمرية التي اخترق فيها حجب الغيب، فرأى ما سيكون إحدى الإلهامات ونأى بنفسه أن يكون عاملاً على ذلك وسبباً فيه.

بل إن المؤلف يعترف بمحو بعض الصحابة لما كتبوه أو أمرهم بذلك ولكنه يقول: «فليس لأن الكتابة منهي عنها على وجه البقاء، بل لخشيتهم أن يشتغل بها الناس عن القرآن ولا يحفظوه بعد، أو لأنهم رأوا أن الأولى التعويل على الحفظ استنهاضاً لعزائم الناس وهمهم على تنمية ملكه الحفظ التي فطر عليها العرب، أو لأن هذه الصحف كانت منقولة عن أهل الكتاب فخافوا أن يشتغل بها الناس عن دينهم»، وهل ذكر أنصار النهي عن التدوين شيئاً أكثر من ذلك؟

أما مناقشة المؤلف للأحاديث فقد سلك فيها مسلكاً تقليدياً بعيداً عن فهم روح هذه الأحاديث وما توحى به، فعندما يقول النبي ﷺ لشخص ما بعد سماع هذا الشخص خطبة معينة وطلبه بكتابتها «اكتبوا لأبي شاه»، فيجب أن يحمل الأمر على الكتابة لهذا الشخص وحده وللخطبة وحدها، فهذا هو المعنى الصريح واللغوي للنص، وهو ما توحى به المناسبة، ولا يجوز بعد هذا المؤلف أن يقول: «ومن المقرر عند العلماء أن دعوى الخصوصية بلا دليل غير مقبولة، فإن أراد بالخصوصية أن قوله ﷺ: اكتبوا لأبي شاه، خاص بخطبته عام فتح مكة، فذلك صريح الحديث، ولكنه لا يدل على منع الكتابة في غير خطبته هذه أو لغير أبي شاه، لأنه فارق بين خطبته في هذا المقام وبين سائر أحاديثه في

وجوب العناية بحفظها ووجوب تبليغها، كما أنه لا خصوصية لأبي شاه عن غيره من سائر الصحابة - رضي الله عنهم -، بل عن جميع المكلفين، فإن قيل يحتمل أنه كان سيء الحفظ قلنا: ويحتمل أنه أراد أن يضم الكتابة إلى الحفظ، والاحتمالات واسعة فالمصير إلى احتمال معين ودعوى أن ما عداه باطل محض تحكم، نقول: إن هذا تحايل لا يستقيم، وتطرق إلى ترخصات، وفتح الباب لتأويلات واهية، وأقيسة باطلة، واحتمالات لا يحتملها النص، والحق أبلج ولا يحتاج إلى هذه الدفوع والتفريعات، والأمر النبوي واضح فهو لشخص بعينه عن واقعة بعينها، وصرفه عن ذلك محض تجوز.

وناقش المؤلف ما ذكره السيد رشيد رضا عن أقوى حديث في التدوين، وهو ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص إن رسول الله ﷺ - وأوماً لي فمه - اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق، وعن إشاراته إلى إن الحديث «جاء من طريقتين الأول: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال مشهور للمتقدمين من علماء الحديث ولكن هذا المقال لم يمنع بعض المتأخرين من الاحتجاج به وهو تساهل منهم، والطريق الثاني: عن عبد الله بن المؤمل وعبد الله بن المؤمل قال أحمد إن حديثه مناكير، وقال النسائي والدارقطني ضعيف»، وانتقد المؤلف ذلك وذهب إلى أن الطريق الأول يحتج به، ولكنه في الوقت نفسه أورد في صفحتين الشبهات التي عرضت للحديث، وقد لا يقل الشيخ رشيد - رحمه الله - سوى أنه «فيه مقال مشهور للمتقدمين من علماء الحديث، ولكن هذا المقال لم يمنع بعض المتأخرين من الاحتجاج به، وهو تساهل منهم»، وهذا منه منتهى الإنصاف والأمانة العلمية.

ومن أغرب الأمور أن يقول المؤلف: «إنه على تقدير التعارض بين أحاديث الإذن والنهي فقد كان آخر الأمرين من رسول الله هو الإذن بالكتابة، بدليل ما أخرجه البخاري عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لما اشتد به الوجع قبيل الوفاة: «أئتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده»، ويقول: «ووجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ هو قبيل وفاته أن يكتب لأُمَّته كتاباً يحصل معه الأمن من الاختلافات، وهو لا يهم إلا بحق»، فهل كتابة النبي ﷺ لمثل هذا الكتاب - لو حدث - إذن بتدوين حديثه.. وكيف يتأتى هذا؟ ولماذا إذن لم يستشهد المؤلف بكتاب النبي ﷺ إلى الملوك وغيرهم؟ وكيف يفوته أن هناك فرقاً بين أن

«يكتب» النبي ﷺ بنفسه شيئاً، وأن يكتب عنه الآخرون من تلقاء أنفسهم، وهو محل المساجلة.

ومع أن محاولة المؤلف تفنيد ما ذهب إليه صاحب (المنار) قد استغرقت أكثر من عشرين صفحة كبيرة^(١)، فإن القارئ يخرج منها بما ذهب إليه صاحب (المنار) فعلاً، وأن محاولات تفنيده كانت واهية تتعلق بأبعد الاحتمالات، وأن أحاديث النهي غلبت أحاديث الإذن، وإن واقع الحال - هو أن الصحابة - باستثناء عدد محدود يُعد على أصابع اليد الواحدة، لم يدوّنوا، بل لم يحدثوا إلا القليل وأن الأسباب التي كانت وراء ذلك من رغبة في التركيز على القرآن وخوف الخلط بينه وبين السنن وتسلل روايات أهل الكتاب.. الخ.. هي أسباب وجيهة تبرر عدم التدوين وقتئذ - أي في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين - بل من وجهة على أسس موضوعية لا ترتهن بهذا الوقت فحسب، وشاهد الحال يؤيدها قديماً وحديثاً.

* * *

وقد كان من نتيجة عدم التدوين حتى منتصف القرن الثاني أنه عندما بدأ التدوين كان الحديث كالبحر الزاخر الذي يمج بمختلف التيارات من الدس المتعمد الشرير، إلى الرغبة الساذجة في التأثير، إلى استغلال الحكم والسياسة، إلى الخطأ والغفلة والتحريف بالقليل النادر من الحديث الصحيح الذي أصبح «كالشعرة البيضاء في الثور الأسود»، خاصة في العراق الذي وصف بأنه «دار ضرب الحديث»، وأشار إليه الزهري: «يخرج الحديث من عندنا شبراً فيرجع إلينا من العراق ذراعاً»، وقال الحجازيون: «نزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوه ولا تكذبوهم»، ولم تقتصر أسباب الوضع على كيد الإسلام، أو الدس فيه، أو التقرب إلى الحكام.. بل أصبح الباعث عليه في بعض الحالات ما تصوره الوضعاء من خدمة الإسلام، فكل ما يرقق القلوب أو يثير الرهبة أو يحفز على العمل الصالح أو يثبط عن السوءات، أو حتى يأخذ شكلاً أسلوبياً جميلاً كان يمكن صياغته في حديث، ووضع سند له «تقرباً إلى الله»، أو «حسبة»!، أو كما قالوا «نحن نكذب له»، أي للنبي ﷺ لا عليه»، وأجاز التساهل في رواية مثل هذه

(١) كتاب «الحديث والمحدثون»، للشيخ محمد أبو زهو، الصفحات من ٢٢٠ إلى ٢٤٢.

الأحاديث عدد من الأئمة منهم أحمد بن حنبل وعبد الله من المبارك، وقال ابن عبد البر: «أحاديث الفضائل لا يحتاج معها إلى من يحتج به».

وصور مؤلف «الحديث والمحدثون» انتشار الوضع فقال: «ولما انقضى عهد الخلافة الراشدة وانشق المسلمون بعضهم على بعض ظهر الكذابون والمنافقون من أهل الملل الأخرى الذين لم يتجاوز الإيمان حناجرهم، فلما أن شاعت رواية الحديث كما رأيت بين أهل الأقطار الإسلامية ظهر هؤلاء الدجالون من أرباب الفرق المختلفة بوجوه في نهاية التبجح والقحة، فأخذوا يكذبون على الصحابة ويدعون أنهم رووهم الحديث، وربما لم يكونوا قد رأوهم ولا سمعوا منهم.

أخذ هؤلاء الكذابون يأتون بالعظائم مما لم يأذن به الله ولا رسوله، فهذا جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي الرافضي المتوفى سنة ١٢٧هـ يقول: «عندي خمسون ألف حديث ما حدثت منها بشيء»، ويقول فيه سفيان: «سمعت جابراً يحدث بنحو ثلاثين ألف حديث ما استحل أن اذكر منها شيئاً وإن كذا وكذا».

وهذا همام يقول قدم علينا أبو داود الأعمى فجعل يقول حدثنا البراء وحدثنا زيد بن أرقم فذكرنا ذلك لقتادة، فقال كذب ما سمع منهم وإنما كان إذ ذاك سائلاً يتكف الناس زمن طاعون الجارف، أي عام سبع وثمانين، ويقول همام دخل أبو داود الأعمى على قتادة فلما قام قالوا إن هذا يزعم أنه لقي ثمانية عشر بدرياً، فقال قتادة هذا كان سائلاً قبل الجارف لا يعرض لشيء من هذا ولا يتكلم فيه، فوالله ما حدثنا الحسن عن بدري مشافهة ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدري مشافهة إلا عن سعد بن مالك»^(١).

على أن الوضع إنما يمثل الاختلاق والكذب الصراح ودون ذلك صور عديدة من التلاعب تخل بالدرجة الواجبة للحديث من الثبوت كالاختصار أو التقديم أو التأخير، فضلاً عن أن المسلك العام للمحدثين كان أميل للتساهل منه للتحرز، وقد تضمنت كتب الحديث نفسها ما يدل على ذلك، فابن قتيبة يقول: «وقد يصيبهم الطعون بحملهم الضعيف وطلبهم

(١) «الحديث والمحدثون»، ص ص ١١٥-١١٦.

الغرائب وفي الغريب الداء ولم يحملوا الضعيف والغريب لأنهم رأوهما حقاً، بل جمعوا الغث والسمين والصحيح والسقيم ليميزوا بينهما ويدلوا عليها»^(١).

وأورد ابن قتيبة أمثلة لما دلوا عليه من الوضع أو الضعف خمسة عشر حديثاً، وأين هو من عشرات الألوف.

ويستطرد ابن قتيبة: «وربما نسي الرجل منهم الحديث قد حدث به وحفظ عنه ويذكر به فلا يعرفه ويخبر بأنه حدث به فيرويه عن سمعه عنه ظناً بالحديث الجيد ورغبة في السُّنة»^(٢).

كذلك: «على أننا لا نخلي أكثرهم من العدل في كتبنا في تركهم الاشتغال بعلم ما قد كتبوا والتفقه بما جمعوا وتهافتهم على طلب الحديث من عشرة أوجه وعشرين جهة.. وقد كان في الوجه الواحد الصحيح والوجهين مقنع لمن أراد الله عز وجل بعلمه»^(٣).

ويفهم من هذا تهافتهم على طلب الحديث وقد بدأ هذا التهافت في وقت مبكر جعل ابن عباس يقول: «أنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه»، ومن الطبيعي أن يستمر هذا التهافت ويزداد بعد ابن عباس مع امتداد الفتوح وظهور التخصص و بروز الحديث.

وقد كان هذا التهافت والحرص على الرواية مخالفة صريحة لأدب الرعيل الأول من الصحابة الذين كانوا يتقون الرواية ولا يحدثون إلا أحاديث معدودة، بل لقد ضاق به ابن عباس نفسه، وهو من المكثرين، وما قدمه ابن قتيبة عذراً أو تبريراً لا يعد شيئاً - فضلاً عن أنه - وهو المدافع عنهم - لم يخلهم من العدل، وحقيقة الأمر أن هذا التهافت وجمعهم «الغث والسمين الصحيح والسقيم» بأي عذر أساء إساءة كبرى إلى كل مقدسات المسلمين، وسمح بتسجيل روايات عن صفات الله تصل إلى حد الكفر، وروايات تمس صحابة الرسول ﷺ وزوجاته، وتمس دقة الرسول ﷺ في التبليغ، وهي قمة مسئولية الرسل وما تميزهم على الناس كافة، وقد قدمنا عند الحديث على أسباب النزول عرضاً لحديث الغرائيق يصور خنوع القوم أمام الرواية.

(١) «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة، ص ٧٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٨١.

وأنا لا أسيغ أن يروي محدث حديثاً كالذي رواه أبو داود عن عائشة: «أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها»، فالحديث إسناده ضعيف ومضمونه من الخصوصية بحيث لا يمكن أن تحدث به عائشة، ولكن التهافت على الرواية أفقد كثيراً من المحدثين الحس السليم وملكة التمييز وسمح بدخول ما يدسه الوضاعون أو يزيّدونه في الأحاديث.

وهذا التهافت هو ما يمكن أن نفسر به وجود مئات الألوف من الأحاديث المستبعدة، وأن مالك جمع في الموطأ عشرة آلاف حديث من مائة ألف ثم لم يزل يعرض بعضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار حتى رجعت إلى خمسمائة، وقال عتيق الزبيدي يحكي عنه: «وضع مالك الموطأ من نحو عشرة آلاف حديث لم يزل ينظر فيه كل سنة ويسقط منه حتى بقي هذا ولو بقي قليلاً لأسقطه كله»، وروي أن البخاري خرج صحيحة وهو قرابة سبعة آلاف حديث من قرابة ستمائة ألف حديث، وأن أبا داود اختار أربعة آلاف وثمانمائة حديث في سننه من خمسمائة ألف حديث، وأن أحمد بن حنبل وضع مسنده من سبعمائة وخمسين ألف حديث^(١).

وقد أمكن لعلماء الحديث وأئمة الجرح والتعديل التعرف على مئات الوضاعين والضعفاء، كما رتبوا الرواة مراتب ودرجات بلغت غاية كبيرة من الدقة، ولكن لما كان

(١) ومن هذا أيضاً ما روي عن يحيى بن معين أنه قال كتبت بيدي ألف ألف حديث، وقال البخاري أحفظ مائة ألف حديث وماتني ألف حديث غير صحيح، وقال مسلم صنعت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث، وقال الحاكم في المدخل كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث وما قاله الإمام الصرصري في لاميته عن الإمام أحمد:

حوى ألف ألف من أحاديث أسندت وأثبتها حفظاً بقلب موصل
أجاب على ستين ألف قضية بأخبرنا لا من صحائف نقل

وقد عقب أحد الكتاب على ذلك لأنهم «كانوا يريدون بهذه الأعداد العظيمة ما يشمل السنة وأثار الصحابة والتابعين أو أنهم كانوا يريدون طارق الحديث المتنوعة وقد يكون الحديث واحداً ولكن طرقة تجعله مائة لأنهم كانوا يقولون لم نكتب الحديث الواحد من عشرين وجهاً ما عرفناه».

ويستطرد هذا الكاتب: «وفي صيد الخاطر للحافظ بن الجوزي في فصل ١٧٥ جرى بيني وبين أصحاب الحديث كلام منقول الإمام أحمد صح عن رسول الله ﷺ سبعمائة ألف حديث، فقلت له: إنما يعني الطرق، فقال: «لا المتون»، فقلت: هذا بعيد التصور، ثم رأيت لأبي عبد الله الحاكم في كتاب «المدخل إلى كتاب الإكليل» كلاماً فعجبت كيف خفي هذا على الحاكم وهو يعلم أن أجمع المسانيد الظاهرة مسند أحمد وقد طاف الدنيا مرتين حتى حصله وهو أربعون ألف حديث منها عشرة آلاف مكررة»، كتاب نظام الحكومة النبوية المسمى الترتيب الإدارية، تأليف عبد الحي بن عبد الكبير الكنانى الإدريسي الحسنى الفاسى، ص ٢٠٤، ج ٢.

الأمر أكبر منهم ولم تكن هناك ضوابط مانعة قاطعة جامعة، وأن مرد الأمر إلى الاجتهاد الفردي، فقد اضطربت معايير ضبط الحديث، وتأثر كثير من أئمة الجرح والتعديل بمؤثرات تجعل بعضهم يرفع رواية وفقهاء إلى عنان السماء، بينما ينحط بهم البعض الآخر إلى الدرك الأسفل كالذي رواه ابن قتيبة عن عمرو بن النضر أنه قال: «مررت بعمرو بن عبيد فجلست إليه فذكر شيئاً، فقلت ما هكذا يقول أصحابنا؟ فقال ومن أصحابك؟ قلت أيوب وابن عون ويونس والتميمي، فقال أولئك أرجاس أنجاس.. أموات غير أحياء»، في حين أن هؤلاء في رأي ابن قتيبة «غرة أهل زمانهم في العلم والفقه والاجتهاد في العبادة وطيب الطعم، وقد درجوا على ما كان عليه من قبلهم من الصحابة والتابعين»^(١)، وحتى عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي الورع الدقيق وصحيفته «الصادقة» وجد من الرواة من يقول: «ما يسرني أنها لي بفلسين»^(٢)، ووصف ابن حزم الإمام الكبير الترمذي بأنه «مجهول»!!، وتحدث بعض أئمة الجرح والتعديل في بعض أئمة الفقه والحديث «كقول الثوري في أبي حنيفة، وقول ابن معين في الشافعي، وقول الكرابيسي في أحمد، وقول الذهلي في البخاري»^(٣)، وسلقوا أبا حنيفة بالسنة حداد، وعده بعض المحدثين من أعداء الإسلام الألداء على غير هذا مما لا يتسع له هذا الموجز، وما كتبت عنه المجلدات، وهو في إجماله يدل على أن القوم كانوا يتمتعون بقدر كبير من الحرية في النقد، وأنهم اجتهدوا غاية الاجتهاد مما أدى بهم - كما هو دأب الحرية والاجتهاد - إلى كثير من الخلاف، وبالتالي ينتفي إيجاب الالتزام ويفتح باب الاختيار أو الاجتهاد.

(ب) ومن النقط الهامة في قضية الثبوت بعض المبادئ والقواعد التي وضعها المحدثون، واعتبرت جزءاً لا يتجزأ من «علم الحديث»:

وهذه القواعد عديدة ولا يتسع هذا الموجز لها، فضلاً عن أن المقصود ليس عرض المبادئ المقررة، ولكن تقديم فهم جديد، وفي هذه النبذة سنعني بما يسميه المحدثون الإرسال وبالذات بالنسبة للصحابة، لأنه كما يمكن أن يقال إرسال من المنبع يسري على كل ما بعده، وأنه لم يكن محل نقد المحدثين.

(١) «تأويل مختلف الحديث»، ص ٧٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٧.

(٣) راجع هذه الإشارة من كلام الشيخ محمد زاهد الكوثري في تعليقه على شروط الأئمة الخمسة للحازمي، استشهد بها الشيخ محمد أبو زهو في كتابه «الحديث والمحدثون»، ص ٣٩٦.

وقد كان الصحابة لا يستطيعون ملازمة النبي ﷺ رغم حرصهم الشديد على ذلك، فضرورات الحياة المعيشية تنتزعهم وتجبرهم على الانصراف إلى حرفهم ومهنتهم، فعهدوا إلى تناقل أخبار الرسول ﷺ في الفترة التي تغيبوا فيها ممن حضرها وقد يصور ذلك تصويراً دقيقاً ما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب: «كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جنته بخبر ذلك اليوم، وإذا نزل فعل مثل ذلك». والواقعة تصور لنا ثلاثة أمور الأول: أنه إذا كان عمر بن الخطاب لا يستطيع أن يواصل ملازمة النبي ﷺ فغيره أعجز (باستثناء أهل الصفة الملازمين ليل نهار المسجد)، والثاني: حرص الصحابة على تعرف أخبار النبي ﷺ أولاً بأول، والثالث: أنه ليس كل ما عرفه عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ سمعه منه شخصياً، ولكن بعضه أبلغ به ونقله إليه صاحبه.

وهكذا، لم يكن الصحابة يروون كل أحاديثهم عن النبي ﷺ بحكم سماعهم لها منه، ولكن بحكم سماعهم ممن سمعها من النبي ﷺ، ولم يكونوا يذكرون اسم الصحابي الذي سمع من النبي ﷺ (كما لم يذكر عمر بن الخطاب اسم صاحبه)، لأن الصدق كان غالباً على القوم، والأمانة سائدة بينهم، خاصة بالنسبة لهذا الأمر العظيم، أمر الحديث عن النبي ﷺ.

روي عن البراء بن عازب قال: «ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ ولكن سمعه بعضنا وحدثنا أصحابنا ببعضه»، وقال أنس بن مالك: «والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضاً».

ولم ير المحدثون أن حذف اسم الصحابي الذي سمع الحديث بالفعل ولقنه صحابياً آخر يمس سلامة الرواية في شيء على أساس أن الصحابة كلهم عدول، وخلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل^(١)، إنما كان للجهل بحال المحذوف، وهو ما لا يتأتى هنا.. ويقول ابن الصلاح في مقدمته: «مرسل الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث

(١) هو ما انقطع إسناده بأن يكون في روايته من لم يسمعه من فوقه، إلا إن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي، أما ما رواه تابع التابعي عن النبي فيسمونه المعضل، وهو أقل مرتبة من المرسل.

الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوا منه في حكم الموصول المسند لأن الصحابة كلهم عدول»، وقال السيوطي في التريب: «إنما مرسل الصحابي كإخباره عن شيء فعله النبي ﷺ أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره لصغر سنه أو تأخر إسلامه فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم، وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة وكلهم عدول ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة، بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات».

وقال الإمام النووي: «ما نقدم من الخلاف في المرسل كله في غير مرسل الصحابي، أما مرسل الصحابي كإخباره عن شيء فعله النبي ﷺ، أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره لصغر سنه أو لتأخر إسلامه أو غير ذلك، فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أصحابنا وجماهير أهل العلم أنه حجة، وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بأن المرسل ليس بحجة على الاحتجاج به وإدخاله في الصحيح.. وفي صحيحي البخاري ومسلم من هذا ما لا يحصى، وقال أبو اسحق الإسفرايني لا يحتج به بل حكمه حكم مرسل غيره إلا أن يتبين أنه لا يرسل إلا ما سمعه من النبي ﷺ أو صحابي، قال لأنهم قد يروون عن غير صحابي، قال النووي: والصواب الأول وأنه يحتج به مطلقاً لأن روايتهم عن غير الصحابي، والصحابة كلهم عدول»، ولو وقف الأمر عند رواية صحابي عن صحابي^(١) لهان الأمر، لأننا نستبعد منهم الكذب، ونثق بتقديرهم لقداسة الحديث النبوي، ولكن الأمر لم يقف عند هذا، قد جاء التابعون، وجاء تابعو التابعين، وفي حياة الصحابة أنفسهم اندس في وسطهم أشخاص من مسلمة يهود، أو فارس أو غير ذلك حملوا رواسب أديانهم وحضاراتهم السابقة، وروى الصحابة عن بعضه لأن رواية «الأكابر عن الأصاغر» جائزة، ومن هنا بدأ الاختلاط.

وقد يصور ذلك أن السند لم يكن مطلوباً أول الأمر ما بين الصحابة بعضهم بعضاً، وظل ذلك حتى بدأت الفتنة في عهد عثمان، قال ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سمو لنا رجالكم»، وأخرج مسلم عنه «لقد أتى على الناس

(١) بالمعنى الذي سنذكره، وليس بالمعنى المطلق الذي ذهب إليه المحدثون.

زمان ما يسأل عن إسناد حديث، فلما وقعت الفتنة سئل عن إسناد الحديث»، وفي سنن الترمذي عنه «كانوا في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، أن الرجل ليحدثني فما أتهمه، ولكني أتهم من هو فوقه».

وانتهت هذه المقدمات إلى نتيجة مذهلة، تبدو وكأنها مفارقة، فأكثر الذين رويت لهم أحاديث هم أصغر الصحابة سناً وأقلهم صحبة، وأقل الذين رويت عنهم هو أجل الصحابة وأطولهم صحبة، وقد أشرنا إلى زهد كبار الصحابة في التحديث عن النبي ﷺ بما يصدق الشطر الثاني من هذه نتيجة، وقد يؤكد هذا - بلغة الأرقام - أن نقول أن الأحاديث المروية عن أبي بكر ١٤٢ حديثاً، وعن عمر ٥٠ حديثاً، وعن عثمان ١٤٦ حديثاً، وعن علي ٥٠ حديثاً، وعن أبي بن كعب (وهو عقبي بدري) وكان من الذين جمعوا القرآن ٩٢ حديثاً.

أما الشطر الثاني فيظهر عند ذكر عدد الأحاديث المروية عن أبي هريرة، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله.

أبو هريرة الذي أسلم سنة ٧ من الهجرة وصحب النبي ﷺ ثلاث سنوات ٥٣٧٤ حديثاً.

أما أنس بن مالك وأبو سعيد الخدري اللذان قالت عنهما عائشة: «ما علم أنس بن مالك وأبي سعيد بحديث رسول الله ﷺ وإنما كانا غلامين صغيرين»، وعمر أولهما (أنس) بعد وفاة الرسول ﷺ ٨٣ عاماً وعمر الثاني (أبو سعيد) ٦٤ عاماً فقد بلغ عدد الأحاديث التي رواها أنس ١٢٨٦، والأحاديث التي رواها أبو سعيد ١١٧٠.

ويمكن أيضاً أن يقال مثل هذا على جابر بن عبد الله الذي خدم النبي ﷺ غلاماً وبلغ عدد الأحاديث التي رواها ١٥٤٠ حديثاً.

أما ابن عباس الذي قبض النبي ﷺ وهو ابن ثلاث عشرة سنة على أحد الأقوال، وقال الآمدي في كتاب الأحكام في أصول الحكام أنه لم يسمع من النبي ﷺ سوى أربعة أحاديث، وقال ابن القيم في الوابل الصيب أن ما سمعه لم يبلغ عشرين حديثاً، وعن ابن معين والقطان، وأبي داود في السنن أنه روى تسعة أحاديث، مع هذا كله فقد روى له ١٦٦٠ حديثاً.

من أين جاء ابن عباس بهذه الأحاديث الكثيرة التي يرفعها إلى النبي ﷺ...؟ قد نجد الرد في هذه الرواية لابن عباس: «لما قبض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار هلم فلنسأل أصحاب النبي ﷺ اليوم كثير، قال: وأعجب لك أترى الناس يفتقرون إليك، قال: فتركت الرجل، وأقبلت أسأل فإن كان ليبلغني الحديث عن رجل فأتي بابه وهو قائل فأتوسد رداي على بابه يسفي الريح عليّ من التراب فيخرج فيراني، فيقول: يا بن عم رسول الله ما جاء بك هلا أرسلت إليّ فأتيك، فأقول: لا أنا أحق أن أتيتك فأسالك عن الحديث، فعاش ذلك الرجل الأنصاري حتى رأني، وقد اجتمع الناس حولي يسألونني، فقال: هذا الفتى كان أعقل مني».

(ح) ومن النقط الهامة في قضية الثبوت (تعريف الصحابة وعدالتهم):

رأى المحدثون أن كلمة (صحابي) تنطبق على كل من لقي النبي ﷺ وهو مميز مؤمناً به ومات على الإسلام، طالعت مجالسته له أو قصرت روى عنه أو لم يرو، غزا معه أو لم يغز، قال البخاري في صحيحه «من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه».

وذهب جماعة إلى اعتبار كل من رأى النبي ﷺ، ولو لحظة صحابياً وذلك «لقوة نور النبوة وسرعة سريانه بمجرد اللقاء»، وزاد بعضهم فأضاف من آمن به من الجن، وكذلك جبريل.

ويُعد من الصحابة أيضاً الذي يفهم الخطاب، ويرد الجواب، كالحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب، وعبد الله بن الزبير.

وإذا ادعى معاصر النبي ﷺ الصحبة «فالظاهر صحة دعواه ولا تقطع به» والأصوليون يختلفون عن المحدثين، لأنهم يرون أن اسم الصحابي من حيث اللغة، والظاهر يقع على من طالعت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له على طريق التبعية له والأخذ عنه.

والصحابية - بتعريف المحدثين - كثيرون جداً ولا يعرف عددهم على وجه التعيين، وقد روي البخاري في صحيحه أن كعب بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة تبوك: «وأصحاب رسول الله ﷺ كثير لا يجمعهم كتاب حافظ»، وقيل لأبي زرعة: «أليس

يقال حديث رسول الله ﷺ، قال: هذا قول الزنادقة، ومن يحصى حديث رسول الله ﷺ قبض رسول الله عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روي وسمع عنه وسمع منه، فقيل له: هؤلاء أين كانوا؟ وأين سمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع كل من رآه وسمع عنه بعرفة».

ولهؤلاء الصحابة جميعاً - بتعبير أحد كتاب الحديث - «خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم وذلك أمر مسلم به عند العلماء لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة»^(١)؛ والآية التي اعتمد عليها المحدثون في هذا «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا».

أما الأحاديث فهي معروفة، ولكنها تنص على عدم سب الصحابة، أو اتخاذهم غرضاً، أو تأخذ طابعاً عاماً، «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم».

وعندما نحلل هذه القواعد - التي وضعها المحدثون - بمعايير الحق والموضوعية والمبادئ التي وضعها القرآن والرسول ﷺ، فلا ريب أن تحديث صحابي عن النبي ﷺ في حين أنه لم يسمع عن النبي ﷺ، وإنما سمع عن صحابي آخر سمع عن النبي ﷺ فيه تجاوز للدقة الواجبة والأمانة التي يفترض أن تلحظ في كل ما يمس حديث الرسول ﷺ، ومن غير السائغ أن يمالئ المحدثون الصحابة على حساب الرسول ﷺ نفسه، والأصول الموضوعية، صحيح أن الصحابي يقول: «عن رسول الله ﷺ»، ولا يقول حدثني أو سمعت، وبهذا يخلص من مأزق الكذب الصراح، ولكنه لا يخلص من مأزق الإيهام؛ لأن مقتضى الحال عندما يحدث أحد عن النبي ﷺ أنه سمعه، فإذا لم يكن كذلك فإن دقة التبليغ كانت تقتضي التصريح بذلك، خاصة وأن الصحابة على ما يرى المحدثون بعشرات الآلاف.

(١) الحديث والمحدثون، ص ١٢٠.

أما قصة عدالة الصحابة وأنه «لا يسأل عن عدالة أحد منهم»، فنحن نرى أن مجرد الصحبة لا تعطي لفرد ما حقاً خاصاً أو وضعاً مميزاً، وإذا كانت لحمة النسب - وهي أخص بمراحل من علاقة الصحبة - لا تغني عن الله شيئاً، وكان النبي ﷺ يقول لابنته الحبيبة: «أعملي، فإني لا أغني عنك من الله شيئاً»، وكان عمر يحذر سعد بن أبي وقاص: «.. لا يغرنك أن يقال خال رسول الله»، وقال القرآن «ضربَ الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً وقيل ادخلا النار مع الداخلين»، «ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي وإن وعدك الحق وأنت الحكم الحاكيم * قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح فلا تسألني ما ليس لك به علم إنني أعظك أن تكون من الجاهلين»، فأولى ثم أولى أن لا تعني الصحبة - في حد ذاتها - حقاً مقررًا أو حصانة من المساءلة.. فالعمل والتقوى أو غير ذلك مما يقوم به الإنسان احتساباً وابتغاء رضوان الله هو ما يجعل له فضيلة وميزة حقاً، أما مجرد النسب والحسب والجاه والصحبة فإنها لا تغني، وادعاء العدالة لكل الصحابة بلا استثناء، ولمجرد صحبة، أو قل الرؤية أمر لا يستقيم، قد يقال: ولكن الآية قد شهدت لهم، فنقول: إن الآية تشهد لمحمد «والذين معه»، فهل يمكن أن ينطبق تعبير الذين معه على مجرد من رأى النبي ﷺ أو حج معه لمجرد الطلعة أو البركة أو ابتغاء المغانم؟ وكيف يمكن أن تسبغ الآية هذه الصفات العظيمة؟ «أشياء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجدًا.. سيماهم في وجوههم من أثر السجود» لمجرد رؤية النبي ﷺ، أو صحبته ساعة من نهار.

الآية لا تنطبق إلا على الذين لازموا النبي ﷺ وناصروه وأيدوه وضحوا معه بالنفس والنفيس واكتسبوا ثمرة لهذه الصحبة هذه الخلائق الكريمة الممتازة التي وصفهم بها القرآن، والآية بعد تتحدث عن المجموعة ولا تنسحب ضرورة على الأفراد.

ذلك لأنه رغم أن هذه المجموعة محدودة، وقد تفاوت ما بين بضعة مئات وبضعة ألوف على الأكثر، فإن منهم من انفضوا من حول الرسول ﷺ وهو يخطب وتركوه قائماً عند ما سمعوا بنبأ التجارة، ومنهم الذين أنبهم القرآن «يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل»، ومنهم الذين انكشفوا عنه يوم حنين، ومنهم الذين قال

الله فيهم «وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ»، وهذه الصفة الأخيرة يمكن أن تمس عدالة من قصد بها من الصحابة بالنسبة للتحديث بوجه خاص، لأنها تدل بالطبع على سرعة التصديق والتأثر بما يقال.

أما الأحاديث فإنها أيضاً عن «أصحابي» ومن التعسف أن يطبق أحد الصفات العظيمة التي وصف بها النبي ﷺ «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَثَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ» أصحابه - على كل من رآه.. أو سمعه، فضلاً عن أن حديث «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اقتديتم»، فيه كلام وقيل أنه موضوع.

إن هذا غلو وسرف وتعسف ياباه الإسلام وتأباه الأصول والمبادئ السليمة، بل وترفضه الكلمة نفسها، فلا يسمى الإنسان صاحباً إلا بحكم انطباق صفة الصحبة، وهي لا تتأتى بمجرد الرؤية أو اللقاءات العابرة.

ومن المحتمل أن الذي جعل المحدثين يصفون صفة العدالة على الصحابة جميعاً، استبعادهم الكذب على رسول الله ﷺ، ولكن هذا - حتى لو سلم به - فإنه ليس الشرط الوحيد للعدالة، عندما تكون بصدد التحديث، لأن الفطنة وقوة الذاكرة وحسن الفهم ودقة الأداء كلها أمور لا تقل أهمية عن الصدق، وهي مما لا يتوافر للجميع، أو تتفاوت نسب توافرها تفاوتاً كبيراً، ومن قيل قيل عن بعض الناس: «أرجو دعاءه.. ولا أقبل شهادته...».

(د) ومن النقط الهامة في قضية الثبوت تلك الشبهات التي أحاطت ببعض كبار رواة الحديث من الصحابة، أو التابعين مثل أبي هريرة وكعب الأحماس ووهب بن منبه:

ولدى علماء الحديث - قداماء ومحدثين - حساسية مرهفة حول أي نقد يمكن أن يتطرق إلى مثل هؤلاء أو يمسه، واتجاه لرمى كل واحد يتعرض لذلك بهدم السنة ومجارات أعداء الإسلام، إن لم يكن هو نفسه من أعداء الإسلام، وليس هناك داع لهذا، لأن مناط الأمور ومبرر النقد والقبح هو ما تتضمنه الدعوى من زيف أو نقص، أو تحريف أو تحيز.. إلخ.. فإذا لم يكن هناك شيء من هذا فلا داعي للظن (فضلاً عن

الإتهام) فإن الظن أكذب الحديث واتهام الأشخاص ينقل الدعوى من الموضوع إلى الذات ويسمح بتطرق العوامل الخاصة والنفسية والذاتية إليه، ولا يغض من قيمة أحد أن يحاكم إلى الحقيقة أو يقيم بمعاييرها، فبالحق يعرف الرجال، وقد عرض النبي ﷺ للقصاص ورفض شفاعته حبه أسامة؛ لأن المعيار هو المعيار الأصولي والموضوعي وليس الشخصي والذاتي، وهذا هو جوهر الإسلام.

والقضية بعد ليست محدثة فإنها تعود إلى عهد الخلفاء الراشدين، وتستند إلى مسلك لعمر بن الخطاب نفسه، فلا يمكن القول أنها من ادعاءات المستشرقين أو أعداء الإسلام، أو غيره من «الشماعات» التي يروق للبعض تعليق الاتهام عليها والتخلص من المناقشة الموضوعية.

وقد أثارت رواية أبي هريرة هذا العدد الضخم من الأحاديث، الذي يجعله أكثر الرواة على الإطلاق للتساؤلات، وقد كان مذهب الخلفاء الراشدين وثقات الصحابة الإقلال، وقد أسلم أبو هريرة في السنة السابعة من الهجرة ولم يصحب النبي ﷺ سوى ثلاث سنوات، ولم يكن من كبار الصحابة، ولم يستعن النبي ﷺ به أو يستشيريه أو يكل إليه أمراً، وإنما كان أحد رجال الصفة، وصحيح أن عبد الله بن مسعود كان من أهل الصفة، ولكن عبد الله بن مسعود كان من السابقين وقد هاجر إلى الحبشة وشهد مع النبي بدرًا وأحد والخندق وبيعة الرضوان وبقية المشاهد، وكان أبو بكر وعمر يعرفان له قدره، وعندما ولاه عمر الكوفة كتب إلى أهلها يقول أنه آثرهم به على نفسه، وهذه الفضائل كلها لم تكن لأبي هريرة، ومع هذا فإن مرويات ابن مسعود ثمانمائة حديث، ومرويات أبي هريرة خمسة آلاف.

وهذه الملابس كلها ألفت ظلماً من الشبهات على دقة رواية أبي هريرة، فأحر بالكثير أن يختل معه الضبط، وأن تكون الكثرة على حساب الدقة، خاصة إذا روي عن آخرين تعلق بهم شبهات مثل كعب الأحمار، فإذا أضيف إلى هذا كله طول العهد وبعد المدة (إذ إن أبا هريرة عمر بعد الرسول ﷺ خمسين عاماً)، فإن هذه كلها تكون مبررات قوية للشك في بعض حديثه، إن لم يكن الكثير من حديثه، وتدعو إلى مزيد من التحرز حرصاً على سلامة حديث رسول الله ﷺ، وقد قال النبي ﷺ نفسه فيما رواه مسلم عن حفص بن عاصم «كفي بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»، وقال عمر بحسب المروء

من الكذب أن يحدث بكل ما سمع (رواه مسلم أيضاً)، لأن الذي يروي كل ما سمع - ولو من النبي ﷺ - حقيق بأن يخلط، وأن يقع فيما يخالف الحقيقة - أي الكذب.

وقد أنكر عمر بن الخطاب على أبي هريرة كثرة الرواية وتهدهه، كما أنكر عليه علي والزبير وابن مسعود وعائشة وابن عمر أحاديث له، وعزف أبو حنيفة عن الاحتجاج به لأنه «يروى كل ما سمع من غير أن يتأمل في المعنى ومن غير أن يعرف الناسخ من المنسوخ»، وساور الشك في دفته إبراهيم النخعي والأعمش، وقال ابن الأثير «أما رواية أبي هريرة فشك فيها قوم لكثرتها».

وتعرض السيد رشيد رضا - رحمه الله - لأبي هريرة في مواضع كثيرة فجاء في بعضها «كان إسلامه في سنة ٧ هـ فصحب رسول الله ثلاث سنين ونيفاً، فأكثر أحاديثه لم يسمعها من النبي ﷺ وإنما سمعها من الصحابة والتابعين»، فإذا كان جميع الصحابة عدولاً في الرواية، كما يقول جمهور المحدثين فالتابعون ليسوا كذلك، وأنه كان يسمع من كعب الأخبار وأكثر أحاديثه عنعنة على أنه صرح بالسماع في حديث (خلق الله التربة يوم السبت) وقد جزموا بأن هذا الحديث أخذه من كعب الأخبار^(١).

وفي موضع آخر قال: «أنه انفرد بأحاديث كثيرة كأن بعضها موضع الإنكار، أو مظنته لغرابة موضوعها، كأحاديث الفتن وأخبار النبي ﷺ ببعض المغيبات التي تقع بعده، ويزاد على ذلك أن بعض تلك المتون غريب في نفسه، ولو انفرد بمثله غير صحابي لعد من العلل التي يثبت بها في روايته - كما هو المعهود عند نقاد الحديث أهل الجرح والتعديل - ولذلك نرى الناس مازالوا يتكلمون في بعض روايات أبي هريرة^(٢)».

وفي موضع ثالث قال فيه وفي ابن عباس: «أن أبا هريرة وابن عباس ما وضعها أساس الشريعة، ولا أركانها ولا أصولها ولا فروعها، وإنما روياً كغيرهما من الصحابة الكرام الكثير الطيب من سُنَّة الرسول ﷺ وهي ثابتة الأسس والأصول، وقد خرج البخاري لأبي هريرة ٤٤٦ حديثاً في صحيحه وأخرج لابن عباس ٢١٧ حديثاً، وهذا القدر من روايتهما للأصول الموصولة من الأحاديث لم ينفرد أحداً به، وإنما شاركهما في رواية

(١) ص ٩٧، مجلد ١٩، مجلة المنار.

(٢) ص ٩٧، مجلد ١٩، مجلة المنار.

الكثير منه غيرهما، ولو أحصينا ما انفرد بروايته أبو هريرة وحده من أحاديث الأحكام الشرعية لوجدناه قليلاً جداً وعلماً أنه لو لم يروه لما نقضت كتب الأحكام شيئاً كثيراً، وأن ما عسى أن تنقصه يمكن أن يعرف حكمه من قواعد الشريعة الثابتة وأصولها القطعية كقاعدة رفع الحرج العسر واثبات اليسر وترجيحه، وقاعدة كون الأصول براءة الذمة، وكون الأصل في كل الخبائث والمضرات الحرمة، وفي كل الطيبات الحل، وكون الضرورات تبيح المحظورات وغير ذلك»^(١).

وقال عنه وعن كعب الأخبار ووهب بن منبه: «وما يدرينا أن الروايات - أو الموقوفة منها - ترجع اليهما، فإن الصحابة - رضي الله عنهم - لم يكونوا يذكرون ما سمع بعضهم من بعض ومن التابعين على سبيل الرواية والنقل، بل يذكرونه بالمناسبات من غير عزو غالباً وكثير من التابعين كذلك، بل أكثر ما روي عن أبي هريرة من الأحاديث المرفوعة لم يسمعه منه ﷺ ولذلك روي أكثره عنه بالنعنة أو بقوله قال رسول الله ﷺ وأقله بلفظ سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا، وقد روى عن بعض الصحابة وعن بعض التابعين، وثبت أنه روى عن كعب الأخبار، ومن هنا نجزم بأن موقوفات الصحابة التي لا مجال فيها للاجتهاد والرأي لا يكون لها قوة المرفوع، كما قال المحدثون إلا إذا كانت ليست من قبيل الإسرائيليات»^(٢).

وقد وثق علماء الحديث كعب الأخبار، ولكن ما قيل في مدحه هو نفسه ما يثير الشك فيه، فقد نقل أن أبا الدرداء قال عنه: «أن عند ابن الحميرية لعلماً كثيراً»، وقال معاوية: «إلا أن كعب الأخبار أحد العملاء أن كان عنده علم كالبحار، وإن كنا لمفرطين»، وفي رواية أخرى: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب».

بل إن ابن عباس وأبا هريرة اللذان روياً عن كعب الأخبار كذبا، فقال ابن عباس: «بدل من قبله فوقع في الكذب»، أما كلام أبي هريرة فقد تضمنه حديث طويل بمسند

(١) ص ١٠١، مجلد ١٩، مجلة المنار.

(٢) ص ٤٧٦، مجلد ٩، من تفسير المنار.

الأمام أحمد بن حنبل يتضح منه مغالطة كعب الأحبار لأبي هريرة بطريقة خبيثة وتكذيب عبد الله بن سلام لكعب^(١).

ومما لا يكاد يفهم أو يُساغ أن يتصدى المحدثون للدفاع عن كعب الأحبار ويتعصبون له، ويستبعدون كل هذه الشبهات المتكاثفة، فليس لكعب الأحبار سابقة في الإسلام أو نصره أو مشاركة في مأثرة، وقد أسلم في خلافة عمر، وكل ما جاء به أحاديث سداها ولحمتها إسرائيليات، وكان واجب التحرز لحديث رسول الله، والذب عنه يوجب عليهم استبعاد كل من تعلق به شائبة خاصة بعد ان اكتشف عمر بن الخطاب تليفقه، ونهاه عن التحديث وتوعده إن لم يفعل ليلحقنه بأرض القردة، وضربه بالدرّة، وقال: «دعنا من يهوديتك»، أفلا يصلح هذا كله جرحاً في رواياته.

ويقارب كعب الأحبار إلى حد ما وهب بن منبه الفارس اليميني الأصل الذي اجتمع له علم عبد الله بن سلام وكعب الأحبار، وروى عنه: «قرأت في اثنين وسبعين كتاباً من كتب الله تعالى اثنان وعشرون منها من الباطن وخمسون من الظاهر أجد فيها كلها أن من أضاف إلى نفسه شيئاً من الاستطاعة فقد كفر..»، وقد أخذ كثير من المحدثين بهذا الهراء ووقعوا ضحية له، وروى عنه أبو هريرة وابن عباس.

ويقدم المحدثون لتبرير الإسرائيليات أقاويل هي مزيج من السذاجة والتحليل، فمع وجود الآيات الصريحة في القرآن عن تحريف الرهبان والأخبار للكتب المقدسة، الأمر الذي يستتبع البعد عنها، لأن الترخص في هذا يمكن أن يدخل على الإسلام هذه التحريفات وأن المسلك الأمثل هو الاقتصار على ما أورده الكتاب والسنة، وفيها مقنع ورضا وكفاية، فقد سمح المحدثون لأنفسهم بتلقي العشرات والمئات من القصص والأحاديث

(١) جاء هذا الحديث في ص ص ١٥-١٦ من الجزء الأول من الفتح الرباني في مسند الإمام أحمد بن حنبل ونصه كالآتي: "عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قدمت الشام فلقبت كعباً فكان يحدثني عن التوراة وأحدثه عن رسول الله، حتى أتينا على ذكر يوم الجمعة، فحدثته أن رسول الله ﷺ قال: إن في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم فيسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه إياه، فقال كعب صدق الله ورسوله هي في كل سنة مرة قلت: لا، فنظر كعب ساعة ثم قال: صدق الله ورسوله هي في كل شهر مرة، قلت: لا فنظر ساعة فقال: صدق الله ورسوله في كل جمعة مرة، قلت: نعم فقال: كعب أتدرى أي يوم هو؟ قلت: وأي يوم هو قال: فيه خلق الله آدم وفيه تقوم الساعة والخلائق فيه مصيخة إلا الثقلين الجن والأنس خشية القيامة، فقدمت المدينة فأخبرت عبد الله ابن سلام بقول كعب فقال كذب كعب.. إلخ..".

الإسرائيلية بحديث «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» الذي رواه عبد الله بن عمرو بن العباس وأدرجه البخاري مسنداً وموصولاً، وقد لا يكون ثمة غبار على سند الحديث بالمعايير التي وضعها المحدثون.. وإن كان ثمة شبهة تأتي من أن عبد الله بن عمرو بن العباس أصاب يوم اليرموك «زاملتين» من علوم أهل الكتاب فكان يحدث منهما، وبفرض صحة السند، فإن آيات الكتاب الكريم وأحاديث أخرى عديدة تعيد الأمر إلى القرآن.. وليس إلى الكتب المجهولة والرواة المشبوهين.

وكأن هذه النصوص لم تكن كافية، فقد رأى المتأخرون من المحدثين - كالزرقاني أن: «ما روي عن الصحابي بما لا مجال للرأي فيه موقوفاً عليه، فإن له حكم المرفوع وأن احتمال أخذ الصحابي له عن أهل الكتاب تحسیناً للظن به»، وهذا كلام أقل ما يقال فيه أنه تفریط وتزييف على الحقائق ومساس بمقام الرسول ﷺ وكلامه وهو يفتح الباب على مصراعيه لدخول تحريفات أهل الكتاب وكل أنواع الأهواء، وهل هناك فرق بين هذا وبين عبادة الآباء والأسلاف والأخبار الرهبان واتخاذ كلامهم شرعة مقررة، ولسنا في حاجة عند تنفيذ ذلك لأن نقول كما قال السيد رشيد رضا - رحمه الله - : «إن علماء الأصول اتفقوا على أن طروء الاحتمال في المرفوع من وقائع الأحوال يكسوها ثوب الإجمال فيسقط بها الاستدلال»، لأننا لا نعتمد في الاستدلال على قواعد علماء الأصول وإنما على البديهة السليمة والملكة المستقيمة والمبادئ الكلية وهي المعايير التي كان يعتمد عليها الصحابة.

وقد يصور المسلك التقليدي للمحدثين تجاه الإسرائيليات ما ذكره أحد الأساتذة: «..كما لا ينبغي أن يتخذ من رواية هذه الإسرائيليات وسيلة للطعن في روايتها من أمثال كعب ووهب ممن أثنى عليهم الصحابة وزكاهم أهل البصرة بالتعديل والتجريح، وذلك لأنهم حكوا عن الكتب غير مصدقين لها على الإطلاق، بل كانت عقيدتهم فيها كعقيدة الصحابة ما جاء وفق شرعنا صدقوه.. وما خالفه كذبوه، وما لم يوافقه أو يخالف شرعنا ردوا فيه العلم إلى الله عز وجل، وما مثلهم فيما ينقلون ويحكون إلا مثل رجل أمين أراد أن يطلعك على كتاب مؤلف بغير لسانك فترجمه إلى لغة تفهمها لتعرف ما فيه أن صدقاً أو كذباً، والصدق أو الكذب حينئذ يضاف إلى الكتاب لا إلى الناقل، وليس أمثال ابن

مسعود وابن عباس وأبي هريرة وابن عمرو بالقاصرين عن تمييز الخبيث من الطيب حتى يقال إن نقلها إليهم يشوش على أفكارهم وعقائدهم»^(١).

ومن حسن الحظ أن هذا الاتجاه التقليدي المتميز الذي لا يزال يسلكه المحدثون المعاصرون إتباعاً للأصول التي تقررت في «علم الحديث» ولا يجراًون على مخالفته، ليس هو اتجاه عدد من العلماء المحدثين الذين لا يمكن الطعن في أمانتهم أو غيرتهم، ومن أبرز هؤلاء السيد رضا - رحمه الله - الذي قال عن كعب وهب: «إن شر رواة هذه الإسرائيليات أو أشدهم تلبيساً وخداعاً للمسلمين هذان الرجلان، فلا تجد خرافة دخلت في كتب التفسير والتاريخ الإسلامي في أمور الخلق والتكوين والأنبياء وأقوامهم والفتن والساعة والآخرة، إلا وهي منهما مضرب المثل - في كل واد أثر من ثعلبة - ولا يهولن أحد انخداع بعض الصحابة والتابعين بما بثاه وغيرهما من الأخبار، فإن تصديق الكاذب أمر لا يسلم منه أحد من البشر ولا المعصومين من الرسل، فإن العصمة إنما تتعلق بتبليغ الرسالة والعمل بها، فالرسل معصومون من الكذب ومن الخطأ في التبليغ، ومن العمل بما ينافي ما جاءوا به من التشريع»^(٢).

وقال: «وأننا بعد اختبارنا ثلث قرن قضيناه في معالجة الشبهات ومناظرة الملاحدة وأمثالهم من خصوم الإسلام والرد عليهم قولاً وكتابة، قد ثبت عندنا أن في روايات كعب وهب في كتب التفسير والقصص والتاريخ كانت شبهات كثيرة للمؤمنين لا للملاحدة والمارقين وحدهم، وأن المستقلين لا يقبلون ما قالوه، وإن ظهر لمن بعدهم فيه من أسباب الجرح ما لم يظهر لهم»^(٣).

وقال - رحمه الله -: «رأينا الشيء الكثير في رواياتهما بما نقطع بكذبه لمخالفة ما روياه مما كان يعزوانه للتوراة وغيرها من كتب الأنبياء فجز منا بكذبهما، وهو ما لم يكن يعلمه المتقدمون لأنهم لم يطلعوا على لا كتب أهل الكتاب، والطعن في روايتهما يدفع شبهات كثيرة عن كتب الإسلام ولا سيما تفسير كتاب الله المحشو بالخرافات، وانتهى السيد رشيد رضا - رحمه الله - فيما روى أحد المؤلفين: إلى أن كعبا كان من زنادقة

(١) الحديث والمحدثون، الشيخ محمد محمد أبو زهو، ص ١٨٧.

(٢) من ص ٥٤١ حتى ص ٧٨٣، ج ٢٧، مجلة المنار.

(٣) ص ٥٣٩، ج ٢٧، المنار.

اليهود الذين أظهروا الإسلام لتقبل أقوالهم، وراجت سياستهم حتى انخدع بها بعض الصحابة فتناقلوها بدون إسناد حتى ظن التابعين، ومن بعدهم إنها مما سمعوه من النبي ﷺ فأخلوها في الموقوفات التي لها حكم المرفوع.

وما يقال على كعب ووهب يكمن أن يقال بدرجة أقل على تميم الداري وابن جريج وعكرمة والكلبي وقتادة وعدد آخر تحوم حولهم شبهات عدم الدقة والرغبة في الغرائب.

وهكذا نرى أنه بالرغم من محاولة تتبع الرواة بالجرح والتعديل وأن عددًا من أئمة هذا الفن كانوا يتهمون الراوي لأنه: «بال قائمًا» أو «أكل في السوق»، فإنهم بصفة عامة لم يكثرثوا بما أبداه كثير من الصحابة من نقد لبعض أحاديث أبي هريرة ولنهي عمر بن الخطاب إياه عن التحديث، كما لم يلحظوا الشبهات المتكاثفة حول كعب الأخبار وتعصبوا للرواة على حساب الحقيقة، عندما حكموا بعدالة من قال جمهور المحدثين بعدالته «حتى وإن ظهر لمن بعدهم من أسباب الجرح ما لم يظهر لهم»، وهو تعصب يرفضه الإسلام الذي يعلي الحق، ولا يعلي أحدًا فوق الحق أو يعطيه حصانة تجاهه، ولم يجدوا في حادثة السن وقت صحبة الرسول ﷺ، وطول العهد بعده ما يتطلب تحفظًا وفاتهم - أو أغفلوا - أن الحدث لا يحسن الرواية أو فهم الحديث دائمًا فإذا أضيف إلى ذلك بعد العهد بهذه الفترة القصيرة من الصحبة وقت حادثته، ومرور خمسين عامًا عليها، فإن هذا المسلك يدعو للتحفظ والتثبت لدى كل واحد يزن الأمور بموازين العقل السليم والفكر الصحيح.

وقد يوضح ذلك إيضاحًا لا نحتاج معه إلى تعليق هاتان الفقرتان والأولى تدافع عن صغر السن والحداثة عند الرواية، والأخرى عند بلوغ أرذل العمر!

وقد جاءت الفقرة الأولى في كتاب «جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة للخوارزمي» فعندما كان بصدد الدفاع عن سماع أبي حنيفة عن بعض الصحابة ومنهم عبد الله بن أبي أوفى لاحظ الخوارزمي أن سن أبي حنيفة عند وفاة ابن أبي أوفى كان سبع سنين، وعلى قول ابن عليّة خمسًا وعشرين سنة وهو بالكوفة، فلا مانع من صحة روايته عنه، ثم يستطرده - وهذا هو الشاهد - «ومذهب المحدثين أن سماع ابن خمس سنين صحيح فلا وجه لمنع صحة رواية أبي حنيفة عن عبد الله ابن أبي أوفى»^(١).

(١) جامع مسانيد الإمام الأعظم للخوارزمي، طبع حيدر آباد الدكن، ١٣٣٢، الجزء الثاني، ص ٣٤٨.

والفقرة الثانية جاءت في تعقيب أحد العلماء عما أثاره الشيخ الكوثري حول هرم أنس ابن مالك وأثر ذلك على روايته إذ قال: «وزعمه أنه هرم غير قويم، لأن الهرم أقصى الكبر ولم يبلغ أنس أقصى الكبر، أما من جهة كبر السن، فقد قيل أنه لم يجاوز المائة وقيل جاوزها بثلاث سنين وغلطوا من قال أنه جاوزها بسبع سنين، وقد كان في عصره من قومه وغيرهم من عاش فوق ذلك، فبلغ حسان مائة وعشرين سنة، وكان سويد بن غفلة يؤم الناس في قيام رمضان وقد أتى عليه مائة وعشرون ثم عاش حتى تم له مائة وثلاثون، وبلغ أبو رجاء العطاردي مائة وسبعاً وعشرين سنة، وبلغ أبو عمرو سعد بن إياس الشيباني مائة وعشرين سنة، وحسان صحابي من قوم أنس، وسويد وأبو رجاء وأبو عمرو كلهم ثقات إثبات مجمع على الاحتجاج بروايتهم مطلقاً، ولم يطعن أحد في أحد منهم بأنه تغير بآخر، وإما من جهة قوة البدن فلم يزل أنس صالحاً حتى مات لم يعرض له وهن شديد، وأما من جهة كمال العقل وحضور الذهن فلم يزل أنس كامل العقل حاضر الذهن حتى مات»^(١).

وكما ذكرنا فإن هذه الفقرات لا تحتاج إلى تعليق، ولا بد أن استغراق المحدثين في فهم فد أنسهم كثيراً من الأصول والقواعد العامة، وقد تعد مفارقة أن يصحح صاحب جامع مسانيد أبي حنيفة سماع حديث ابن خمس سنين، في حين أن أبا حنيفة كان في كثير من الحالات يشترط في المحدث أن يكون فقيهاً، كما قد يعود هذا المسلك إلى الحرص على الحديث والحرص من الطعن فيه، وأن ما رووه لم يكن فيما اعتقدوا ليخالف العقل وأنه يمكن أن يختلب اللب ويؤثر على القلب أو غير ذلك من المبررات التي أعطوها من الأهمية أكثر مما لها بميزان الحقيقة الموضوعية، وليس هناك ما يبرر ثورتهم على كل من يمس أبي هريرة أو يتعرض له، لأن الأمر قد يكون حرصاً على حديث رسول الله ﷺ وتحريراً للحقيقة وهو لا يقضي على أحاديثه وأحاديثه بالألوف، ولأبي هريرة دون ريب حسنة التخصص التي كان مؤهلاً لها بحكم ظروفه والتي عوضت قصر مدة صحبته، ولكن هذا لا يحول دون أن يلحقه المكثرين بالضرورة، ولم يكن أبو هريرة بعد

(١) ص ١٠١، «طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، تأليف عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (مطبعة الإمام ١٠ الدماشة عابدين مصر)، وهو رد على كتاب كان قد أصدره الشيخ محمد زاهد الكوثري بعنوان «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب»، والخطيب هو الخطيب البغدادي مؤلف الموسوعة المشهورة «تاريخ بغداد».

بمنأى من النقد في حياته، فقد «أكذبه عمر وعثمان وعائشة» على ما جاء في كتاب ابن قتيبة «تأويل مختلف الحديث»، وهو تعبير أفسى مما وجهه المعاصرون إلى أبي هريرة وتعرضوا للنقد والذم والنيل من إيمانهم وفي الأحكام للآمدي «أنكر الصحابة على أبي هريرة كثرة روايته وذلك لأن الإكثار لا يؤمن معه اختلاط الضبط الذي لا يعرض لمن قلت روايته».

(هـ) ومن النقط التي تتعلق بقضية الثبوت أحاديث الأحاد و«الظنية» بالنسبة لها:

اختلف العلماء في مدى حجية خبر الواحد، فاشتراط الإمام مالك في قبول خبر الواحد أن لا يعمل على خلافه الجمهور والجم الغفير من أهل المدينة، إذ إن عملهم بمنزلة روايتهم عن رسول الله ﷺ ورواية جماعة أولى بالقبول من رواية فرد عن فرد.

واشترط الإمام أبو حنيفة في قبول خبر الواحد شروطاً منها:

- (١) ألا يخالف السُّنَّة المشهورة سواء كانت فعلية أو قولية عملاً بأقوى الدليلين.
- (٢) ألا يخالف المتوارث بين الصحابة والتابعين في أي بلد نزلوه بدون اختصاص بمصر دون مصر.
- (٣) ألا يخالف عمومات الكتاب أو ظواهره، فإن الكتاب قطعي الثبوت وظواهره وعموماته قطعية الدلالة، والقطعي يقدم على الظني، أما إذا لم يخالف الخبر عاماً أو ظاهراً في الكتاب، بل كان بياناً لمجمل، فإنه يأخذ به حيث لا دلالة فيه بدون بيان.
- (٤) أن يكون راوي الخبر فقيهاً إذا خالف الحديث قياساً جلياً، لأنه إذا كان غير فقيه يجوز أن يكون قد رواه على المعنى فأخطأ.
- (٥) أن لا يكون فيما تعم به البلوى، ومنه الحدود والكفارات التي تدرأ بالشبهات، لأن العادة قاضية أن يسمعه الكثير دون الواحد أو الاثنين، فلا بد والحالة هذه من أن يشتهر أو تتلقاه الأمة بالقبول.

- (٦) ألا يسبق طعن أحد من السلف فيه، وألا يترك أحد المختلفين في الحكم من الصحابة الاحتجاج بالخبر الذي رواه.
- (٧) وألا يعمل الراوي بخلاف خبرة كحديث أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا فإنه مخالف لفتوى أبي هريرة، فترك أبو حنيفة العمل به لتلك العلة.
- (٨) ألا يكون الراوي منفردا بزيادة في المتن أو السند عن الثقات، فإن زاد شيئا من ذلك كان العمل على ما رواه الثقات احتياطاً في دين الله ولا تقبل زيادته.

أما جمهور المحدثين والفقهاء وفي مقدمتهم الإمام الشافعي - رحمه الله - فعلى أن صحة الحديث تثبت برواية الثقة عن الثقة حتى يبلغ به رسول الله ﷺ ولو كان الراوي واحداً فقط ولم يقيموا لغير ذلك من الشروط وزناً، فإذا صح الحديث على هذا الوصف كان أصلاً من أصول الشريعة لا يقدم عليه عمل، وقد أطل الشافعي الحجاج لهذا المذهب في «الأمم» و«الرسالة»، ورد على المخالفين، وقد نال بهذا الدفاع وغيره حظاً كبيراً عند أهل الحديث الذين كانت لهم الكلمة العليا، ولهذا أطلق عليه أهل بغداد «ناصر السنة»^(١).

ومراجعة دفاع الإمام الشافعي توضح أنه يدور أساساً حول حالات أرسل النبي ﷺ في كل حالة منها فرداً ليلبغ رسالة فأجيب بالسمع والطاعة ولم يعترض أحد على أنه شخص واحد، ولكن الواحد الذي يرسله الرسول ﷺ في حياته برسالة معينة شيء، ورواية فرد ما عن النبي ﷺ شيء آخر، فضلاً عن أن يرويه واحد عن واحد، لأن وجود النبي ﷺ يضيء صفة لا تتوفر في حالة الراوية بعده وهذه لصفة توجب الأخذ ويستبعد معها الاختلاف، كما أن الحالات التي ذكرها الشافعي كانت وقائع محددة «غيرت القبلة» أو «حرمت الخمر»، أما الاستدلال بالكتب التي أرسلها النبي ﷺ وحملها رسول واحد فمما لا يصلح للاحتجاج به في هذا الصدد أصلاً، وصحيح أن أبا بكر وعمر ومعظم الصحابة كانوا عادة يأخذون بأخبار الآحاد ويتركون اجتهاداتهم الخاصة، ولكن من الصحيح أيضاً أن أبا بكر وعمر رداً عدداً من الأحاديث، واستخدما أساليب للتثبت عندما

(١) الحديث والمحدثون، للشيخ محمد أبو زهو، ص ص ٢٨١ - ٢٨٢.

تكون الرواية من واحد، وهناك حالات عديدة «توقف الرسول والصحابة عندها في خبر الواحد حتى تأكدوا من صحته، فمن ذلك حديث ذي اليمين حين أخبره بأنه سلم من ركعتين، فإنه سأل عن ذلك أبا بكر وعمر فلما وافقا على صحة الخبر أتم الرسول ﷺ الصلاة وسجد للسهو، ولم يكتف بمجرد خبر ذي اليمين وحده، وردَّ أبو بكر خبر المغيرة في ميراث الجد حتى أخبره معه محمد بن مسلمة وردَّ الحكم ابن أبي العاص وطلباه بمن يشهد معه بذلك، وردَّ عمر خبر أبي موسى الأشعري في الاستئذان حتى شهد له أبو سعيد الخدري، وردَّ على خبر أبي سنان الأشجعي في قصة بروع بنت واسق، وقد ظهر معه أنه كان يحلف على الحديث، وردت عائشة خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببياء أهله، وقد رد الجمهور على هذا الدليل بأن التوقف الذي حصل في هذه الحوادث إنما كان لأسباب خصوصية قارنتها فاحتيج للتثبيت والنتيجة الواضحة أن وجوب العمل بخبر الواحد يتوقف على غلبة الظن بصدقه وللمجتهد أن يثبت من ذلك حسبما يريه الله، وهؤلاء الخلفاء الراشدون - رضي الله عنهم - كانوا يتوقفون حينما يرون موجباً للريبة في الخير، أما إذا لم تكن ريبة فلا، ولذلك قبلوا خبر أبي بكر في الإمامة بالإجماع من غير أن يحتاج لشاهد معه على صحته»^(١).

نقول: إذا كان عمر وأبو بكر وعلي - رضي الله عنهم جميعاً - وهم من هم صحبة وحكمة وعقلاً وورعاً، والعهد حديث بالنبي ﷺ ومظنة الكذب بعيدة واحتمال النسيان ضئيل يتثبتون هذا التثبت بالنسبة لرواية الآحاد، أفلا يكون واجباً وقد تطاول الأمد وبعد العهد وتفشي الوضع وتطرفت الشبهات إلى الرواية اللوآذ بالمزيد من التثبت والتأكد من صحة الحديث رواية ودلالة سنداً وامتناً!!

وقد قرأنا للشيخ محمد شلتوت رحمه الله في كتابه «الإسلام عقيدة وشرعية» عرضاً لظنية أحاديث الآحاد فيما يتعلق بالعقيدة وقد رأينا أن نثبته على طوله:

قال الشيخ شلتوت: أول ما يجب التنبه له في هذا المقام أن (الظنية) تلحق السُّنة من جهتي ورود والدلالة، فقد يكون في اتصال الحديث برسول الله ﷺ شبهة فيكون ظني

(١) ص ٢٤١، كتاب أصول الفقه، للشيخ محمد الخضري.

الورود، وقد يلبس دلالاته احتمال فيكون ظني الدلالة، وقد يجتمع فيه الأمران الشبهة في اتصاله والاحتمال في دلالاته، فيكون ظنيًا في وروده ودلالاته، ومتى لحقت (الظنية) الحديث على أي نحو من هذه الثلاثة فلا يمكن أن تثبت به عقيدة يكفر منكرها وإنما يثبت الحديث العقيدة وينهض حجة عليها إذا كان قطعياً في وروده وفي دلالاته.

التواتر والآحاد:

ولكي يتضح مناط (القطعية والظنية) في ورود الحديث ينبغي أن نبين ما قرره العلماء في (التواتر والآحاد) ليكون مناراً يهتدي به من يريد الوصول إلى الحق.

قسم العلماء (السُّنَّة) إلى قسمين: ما ورد بطريق التواتر، وما ورد بطريق الآحاد، وضابط التواتر أن يبلغ الرواة حدًّا من الكثرة تحيل إعادة معه تواطؤهم على الكذب، ولا بد أن يكون ذلك متحققاً في جميع طبقاته.. أوله ومنتهاه ووسطه، بأن يروي جمع عن النبي ﷺ، ثم يروي عنهم جمع مثلهم، وهكذا حتى يصل إلينا وهو عند التحقيق رواية الكافة عن الكافة.

ويقول بعض علماء الأصول: (الخبر المتواتر) هو الذي اتصل بك من رسول الله ﷺ اتصالاً بلا شبهة، حتى صار كالمعاین المسموع منه، وذلك أن يرويه قوم لا يحصى عددهم، ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتباين أماكنهم، ويدوم هذا في وسطه وآخره كأوله، وذلك مثل القرآن والصلوات الخمس، وإعداد الركعات، ومقادير الزكوات^(١).

الآحاد لا تفيد اليقين:

هذا هو التواتر الذي يوجب اليقين بثبوت الخبر عن رسول الله ﷺ، أما إذا روي الخبر واحد، أو عدد يسير ولو في بعض طبقاته، فإنه لا يكون متواتراً مقطوعاً بنسبته إلى رسول الله ﷺ، وإنما يكون (أحاديًا) في اتصاله بالرسول ﷺ شبهة، فلا يفيد اليقين^(٢).

(١) البيزودي.

(٢) ولا فرق في ذلك بين أحاديث الصحيحين وغيرهما، انظر مسلم الثبوت والتحريير.

إلى هذا ذهب أهل العلم ومنهم الأئمة الأربعة: مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وقد جاء في الرواية الأخرى خلاف ذلك، وفيها يقول شارح مسلم الثبوت (وهذا بعيد عن مثله فإنه مكابرة ظاهرة)، وقال البزودي: (وأما دعوى علم اليقين - يريد في أحاديث الآحاد - فباطلة بلا شبهة، لأن العيان يردده، وهذا لأن خبر الواحد محتمل لا محالة، ولا يقين مع الاحتمال ومن أنكر هذا فقد سفّه نفسه وأضل عقله).

وقال الغزالي: (خبر الواحد لا يفيد العلم وهو - أي عدم إفادته العلم - معلوم بالضرورة، وما نقل عن المحدثين من أنه يوجب العلم فلعلهم أرادوا أنه يفيد بوجود العمل إذ يسمى الظن علمًا، ولذا قال بعضهم: خبر الآحاد يورث العلم الظاهر، والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظن).

وقال الآسنوي: (وأما السُّنَّةُ فالآحاد منها لا يفيد إلا الظن)، وقال البزودي تفریحاً على أن خبر الواحد لا يفيد العلم: (خبر الواحد لما لم يفيد اليقين لا يكون حجة فيما يرجع إلى الاعتقاد لأنه مبني على اليقين، وإنما كان حجة فيما قص فيه العمل).

وقال الآسنوي: (إن رواية الآحاد إن أفادت فإنما تفيد الظن، والشارع إنما أجاز الظن في المسائل العملية، وهي الفروع دون العلمية كقواعد أصول الدين).

وهكذا نجد نصوص العلماء من متكلمين وأصوليين مجتمعة على أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين، فلا تثبت به العقيدة، ونجد المحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضروري لا يصح أن ينازع أحد في شيء منه، ويحملون قول من قال^(١): (إن خبر الواحد يفيد العلم) على أن مراده العلم بمعنى الظن كما ورد، أو العلم بوجود العمل، على أن الكلام إنما هو في إفادته العلم على وجه تثبت به العقيدة، وليس معنى هذا أنه لا يحدث علمًا لإنسان ما، فإن من الناس من يحدث العلم في نفسه بما هو أقل من خبر الواحد الذي نتحدث عنه، ولكن لا يكون ذلك حجة على أحد، ولا تثبت به عقيدة يكفر جاحدها، فإن الله تعالى لم يكلف عباده عقيدة من العقائد عن طريق من شأنه ألا يفيد إلا الظن، ومن هنا يتأكد أن ما قررناه من أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات، قول مجمع عليه وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء!

(١) ابن حزم في كتابه «الإحكام».

ندرة المتواتر:

وإذ قد عرفنا الفرق بين مناط القطعية في الورد وهو التواتر، ومناط الظنية وهو الأحادية، فهناك بحث آخر يتصل بالتواتر ولا بد من النظر فيه، هذا البحث هو: هل يوجد المتواتر في الأحاديث المروية في الكتب المدونة؟ وقد اختلف العلماء في الجواب عن ذلك، فذهب قوم إلى أنه لا يوجد حديث متواتر فيما روي لنا من الأحاديث ودون في الكتب، ولعل هؤلاء بنوا رأيهم هذا على اشتراط عدم الإحصاء في رواة المتواتر، وهو مذهب لطائفة من العلماء كما تبين مما نقلناه في تعريف المتواتر، وقال ابن الصلاح: (لا يكاد يوجد المتواتر في رواياتهم، من سئل عن إبراز مثال له فيما يروي من أهل الحديث أعياء تطلبه، وحديث «إنما الأعمال بالنيات» ليس من ذلك السبيل وإن نقله عدد التواتر وزيادة، لأن ذلك طراً في وسط إسناده لم يوجد في أوله، نعم حديث «من كذب علي» نراه مثلاً لذلك، فإن رواته أزيد من مائة صحابي وفيهم العشرة المبشرين بالجنة، ولا يعرف حديث يروي عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا الحديث الواحد).

وذهب آخرون إلى أن المتواتر كثير في هذه الكتب، قالوا: (إن هذه الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً مقطوع بصحة نسبتها إلى مصنفها، فإذا اجتمعت على إخراج حديث، وتعددت طرقه تعددًا تحيل العادة معه تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط، أفاد ذلك العلم اليقيني بصحة نسبتته على قائله، ومثل ذلك في الكتب كثير)^(١).

وليس بنا حاجة إلى أن نعرف مدى هذه الكثرة التي يراها هؤلاء، ويذكرونها في مقابلة القول بالعدم، أو في مقابلة القول بالندرة وإعياء تطلب المثال، وإنما يهمنا أن نلفت النظر على أنه لا يحكم لحديث بالتواتر - حتى على أكثر هذه المذاهب توسعاً - إلا إذا اجتمعت فيه الشروط الآتية:

- (١) أن تخرجه جميع كتب الحديث المشهورة المتداولة.
- (٢) أن تتعدد طرق إخرجه تعددًا تحيل العادة معه التواطؤ على الكذب.
- (٣) أن يثبت هذا التعدد في جميع طبقاته: أوله وآخره ووسطه.

(١) انظر «مسلم الثبوت والتحرير»، و«مقدمه ابن الصلاح».

وإذن: فالحديث الذي لم تخرجه جميع الكتب المتداولة المشهورة، أو أخرجه جميعها ولكن لا بطرق متعددة، أو أخرجه بطرق متعددة ولكن لا في جميع الطبقات، بل في بعضها دون بعض، لا يكون متواتراً باتفاق العلماء أجمعين!

الإسراف في وصف الأحاديث بالتواتر وأسبابه:

وبجدر بنا بعد هذا أن نعرض لظاهرة غريبة شاعت في الناس، وأن الحق ليتقاضى فيها واجبه من العلماء المسؤولين أمام الله وأمام الرسول ﷺ: تلك الظاهرة هي أنه على الرغم مما قرره العلماء في شأن المتواتر تحديداً ووجوداً، وعلى الرغم من هذا التحفظ الشديد في الحكم لحديث مما دون في الكتب بالتواتر، نرى بعض المؤلفين قديماً وحديثاً يسرفون في وصف الأحاديث بالتواتر، وقد يقتصدون فيخلعون عليها أوصافاً أخرى كالشهرة والاستفاضة والذيوخ على ألسنة العلماء، وتلقى الأمة إياها بالقبول والثبوت في كتب التفسير وشرح الحديث أو في كتب التاريخ والمناقب.. إلخ.. وقد يشتط أناس في سلوك هذه السبيل، فنراهم يتتبعون مع هذا أسماء الصحابة والتابعين والأئمة والمؤلفين الذين جرى ذكرهم على ألسنة النقلة في رواية الحديث، وهم يعلمون أنها روايات ضعيفة لا تصبر على النقد، وأن هذه الأسماء التي يحرصون على جمعها توجد في كل حديث حتى في الأحاديث الموضوعية، ولكنهم مع ذلك يجمعونها، ويجتهدون في عدها وإحصاءها وذكر الكتب التي اشتملت عليها، لأنهم يريدون أن يخطفوا أبصار العامة، ويستغلوا عاطفتهم الدينية، ويزعموا لهم أن هذا الحديث أو تلكم الأحاديث قد وردت عن نبيكم في هذه الكتب الكثيرة، وعلى لسان هذا الجم الغفير من الرواة بين صحابة وتابعين، فهي متواتر ولا شك في تواترها، وهي متصلة بالرسول ﷺ لا شك في اتصالها ومن حاول الطعن فيها، أو الحط من درجتها فقد ضل ضلالاً بعيداً، وحاد عن سبيل المؤمنين!

ولهذه الظاهرة أسباب:

منها، وقد يكون أقلها خطراً، اشتهاار الحديث في طبقة أو طبقتين فتسحب الشهرة على جميع طبقاته، ويحكم عليه حكماً عاماً بالتواتر أو الشهرة من غير تحقيق ولا تمحيص، وقد لا يصل الحديث إلى حد الشهرة في طبقة ما، ولكنه جاء في (الخلافيات)

فقهيّة أو كلامية فتعصب له إتباع المذاهب وخلعوا عليه وصف الشهرة أو التواتر تأييداً لمذهبهم، وتناقلته الكتب، موصوفاً بذلك منسوباً إلى جمع من رجال الرأي والمذهب فيخاله الناس مشهوراً أو متواتراً وهو ليس بمتواتر ولا مشهور!

ولقد كان للقائمين (بالترغيب والترهيب) ونقل الملاحم والفتن وغرائب الأخبار التي تميل النفوس إلى التحدث بها والاستماع إليها، أثر عظيم في خلع أوصاف الشهرة والتواتر على أنواع خاصة من الأحاديث التي ليست بمشهوره ولا متواترة، بل ربما كانت غير صحيحة^(١).. وقد تأثرت بذلك طبقة من الخاصة لم تعن بتحقيق الرواية، ولا معرفة درجة الحديث، واكتفت بنقل ما يقوله هؤلاء وإجرائه على أسنتهم وفي كتبهم حتى شاع واشتهر.

وإنما استباحوا ذلك معتمدين على ما قرره بعض علماء المصطلح من (جواز التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع)^(٢) من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ والقصص فضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب مما لا تعلق له بالأحكام والعقائد^(٣).

وبذلك رووا الأحاديث الضعيفة بل الموضوعية، ثم توسعوا فوصفوا الآحاد بالتواتر، والضعيف بالصحيح، وتناسوا مقاييس الصحة والضعف، ومن هنا رأينا من يصف (المعجزات الحسية) كانشقاق القمر وتسييح الحصى وكلام الغزالة وحنين الجذع بالتواتر مع أنها غير متواترة، وإنما هي أحادية، كما قرره علماء الأصول، وكذلك رأينا من يصف أخبار المهدي والدجال ويأجوج ومأجوج، وما إلى ذلك مما يذكر باسم (اشتراط الساعة) بالشهرة أو التواتر.

بقي بعد هذا أمر لا بد من تقريره: وهو أن تلك الأحاديث كيفما كانت ليست من قبيل المحكم الذي لا يحتمل التأويل حتى تكون قطعية الدلالة، فقد تناولتها أفهام العلماء

(١) وقد روى عن الإمام أحمد أنه قال: أربعة أحاديث تدور بين الناس في الأسواق ولا أصل لها.. إلخ.

(٢) وفي نخبة الفكر عن بعض الكرامية والمتصوفة «إباحة الوضع في الترغيب والترهيب»، انظر مسلم الثبوت.

(٣) انظر «مقدمة ابن الصلاح».

قديمًا وحديثًا ولم يجدوا مانعًا من تأويلها، وقد جاء في شرح المقاصد - بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث اشتراط الساعة أحادية - ما نصه: (ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة.. وأول بعض العلماء النار الخارجة من الحجاز بالعلم والهداية لاسيما الفقه الحجازي، والنار الحاشرة للناس بفتنة الأتراك، وفتنة الدجال بظهور الشر والفساد، ونزول عيسى ﷺ باندفاع ذلك وبدو الخير والصلاح.. إلخ).

ومن ذلك نرى أن السعد لا يقرر وجوب حملها على ظواهرها حتى تكون من قطعي الدلالة الذي يمتنع تأويله، وإنما يقرر بصريح العبارة (أنه لا مانع من حملها على ظواهرها) فيعطي بذلك حق التأويل لمن انقح في قلبه سبب للتأويل، ثم يحدث عن بعض العلماء أنهم سلكوا سبيل التأويل في هذه الأحاديث فعلاً، ويبين المعنى الذي حملوها عليه، ولا شك أن هذا لم يكن منه إلا لأنه يعتقد - كما يعتقد سائر العلماء الذين يعرفون الفرق بين ما يقبل التأويل وما لا يقبله - أن ما تدل عليه ألفاظ تلك الأحاديث ليس عقيدة يجب الإيمان بها، فمن أداه نظره إلى أن يؤمن بظواهرها فله ذلك، ومن أداه نظره إلى تأويلها فله ذلك، شأن كل ظني في دلالاته^(١)... انتهى.

وأخيراً.. السهو والخطأ

وأخيراً، فإن قضية الثبوت لا تتم إلا بالإشارة إلى احتمال السهو والخطأ، فكل بني آدم خطاءون.. وقد جاز السهو حتى على الرسول ﷺ نفسه، وفي الصلاة نفسها، فاحتمال السهو والخطأ أمر لا يمكن استبعاده، وقد قالت عائشة - رضي الله عنها - معقبة على رواية لعمر ابن الخطاب وابنه عبد الله وهما من هما «إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين، ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ»^(٢)، وقال عمر أنا ابن حصين «والله أن كنت لأرى إني لو شئت لحدثت عن رسول الله ﷺ يومين متتابعين، ولكن بطأني عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت يحدثون أحاديث ما هي كما يقول، وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون (وفي رواية يخطئون) لا أنهم كانوا يتعمدون».

(١) كتاب «الإسلام عقيدة وشريعة»، تأليف الشيخ محمود شلتوت، من ص ٥٤ حتى ص ٦١.

(٢) «الفتح الرباني في الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، ص ١٢٤، الجزء السابع.

وقد استدرك على عبد الله بن مسعود وهو من هو صحبة وجهاداً وفقهاً الكثير، وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية نقلاً عن صاحب التنقيح تعقيباً على عدم رفعه يديه في الصلاة وما أولَّ به ذلك من نسيان «ليس في نسيان ابن مسعود لذلك ما يستغرب، فقد نسى ابن مسعود من القرآن ما لم يختلف المسلمون فيه، وهي المعوذتان، ونسى ما اتفق العلماء على نسخة كالتطبيق، ونسى كيف قيام الاثنين خلف الإمام، ونسى ما لم يختلف العلماء فيه من أن النبي ﷺ صلى صلاة الصبح يوم النحر وقتها، ونسى كيفية جمع النبي ﷺ بعرفة، ونسى ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد على الأرض في السجود، ونسى كيف يقرأ النبي ﷺ «وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى»، وإذا جاز على ابن مسعود أن ينسى مثل هذا في الصلاة كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين»، نقول إذا جاز أن ينسى ابن مسعود، وهو علم الأعلام وهذا فما أعظم ما يمكن أن ينساه من هم دونه.. صحبة.. وفقهاً.

وقال ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث»: وربما نسى الرجل منهم الحديث قد حدث به وحفظ عنه ويذاكر به فلا يعرفه ويخبر بأنه حدث به، فيرويه عن سمعه ظناً منه بالحديث الجيد ورغبة في «السُّنَّة» وضرب أمثالا عدة لذلك من ثقافات الرواة.

وهذه الشواهد كلها تدل في إجمالها على أن رواية الحديث لم تخل من السهو.. ولولا أن ذاكرة العرب الأوليين كانت قوية لاقطة.. وأن ملكتهم سليمة لتضاعف ذلك.. على أن هذه الملكة فسدت مع توالي الأجيال ودخول المدنية والعناصر غير العربية.

على أن احتمال وقوع السهو والخطأ لا يكون من شأنه الشك في السُّنَّة ككل، كما ذهب إلى ذلك بعض المتطرفين، وإنما يجب أن يكون هذا الاحتمال ضابطاً من الضوابط عند النظر في أحاديث تخرج عن المؤلف أو تشذ عن السياق، وقد كان من عادة التجار أن يطبعوا على الفواتير عبارة «ما عدا السهو والخطأ».. وبهذا المعيار يجب أن يوضع احتمال السهو والخطأ، لا أن يعد حجة لإنتكار السُّنَّة.

خلاصة الباب

- من العرض السابق للجوانب المختلفة للأصل الثاني العظيم - السُّنَّة - يتضح أن للسُّنَّة حجيتها التي لا شك فيها والتي تتطلبها - بوجه خاص - الطبيعة الشاملة للإسلام واقتصار القرآن على الكليات.. ولكن حجيتها تأتي بعد القرآن، بنص القرآن، وبمقتضى الأحاديث النبوية التي وضعتها بعد كتاب الله، والادعاء أنها كالقرآن سواء بسواء هو «حكم الصنعة» وما يدفع التخصص، إن لم يكن التعصب - أصحابه من المحدثين لإنفاق سلعتهم وإعلاء صنعتهم - وإلا فإنه يخالف مخالفة صريحة وباتة نصوص الكتاب والسُّنَّة نفسها، كما أن عدم تدوين السُّنَّة وعدم الإلمام بالملابسات التي صدر عنها الحديث وهل هو خاص أو عام، فضلا عما يعثور قضية الثبوت من شبهات أشرنا إليها.. كلها تكتنف حجية السُّنَّة وتنزل بها عن حجية القرآن.. ويفترض أن يكون محل التقدير عند التطبيق..
- كان عنصر الأصالة والإبداع في السُّنَّة هو النهج المثالي لما تكون عليه القيادة، ودور البطل في التاريخ، والسلوك الأمثل له في أداء دوره، وهذا كله ما أبرزته في صورة لم تسبق السيرة النبوية، التي كان يجب أن تكون جوهر السُّنَّة، ولكن الجانب الوحيد الذي عني به من هذه الحياة الخصبية هو العبادة، التي أصبحت محورا تدور عليه أشد صور الإلتباع وأغفلت تقريبا بقية جوانب السيرة النبوية الباهرة.
- يتطلب تفهم متن الحديث ومدى وكيفية إعماله توافر قدر كبير من الفقه والعلم باللغة والمعرفة بفنون الحديث ليتمكن التوصل إلى الترجيح أو إعمال هذا الحديث دون ذلك، فضلا عن تحرى الملابس التي وقع فيها الحديث، ومن أخطر الأمور الاستشهاد بالأحاديث على علاقتها ودون توفر المعارف التي أشير إليها آنفاً.
- مع أن الرواية بالمعنى قد لا تكون هي الأصل، إلا أن الشواهد والوقائع ترجح أن تكون معظم الأحاديث مروية بالمعنى دون اللفظ.. صحيح أن ترادف الروايات

والألفاظ المتقاربة، أو ذات المدلول المتقارب أو حتى الواحد، تعطي المعنى المطلوب، إلا أن هذه النقطة يجب أن تكون محل التحقيق في الأحاديث التي تبعد عن المألوف أو تشذ عن السياق لأن من المحتمل أن اللفظ الذي وصل إلينا لا يتفق بالضبط مع اللفظ الذي نطق به الرسول ﷺ.

- من فقه السنة أن لا يحكم على شخص ما ارتكب ذنباً معيناً أنه استحق وعيداً نصت عليه أحاديث جزاء لمن يرتكب هذا الذنب، لأن من الممكن أن يكون قد كفر عن ذنوبه أو تاب أو غفر الله له، وبالمثل فإن من الخطأ الاقتصار على أحاديث التشدد دون الترخص أو العكس، إن جودها يتطابق مع اختلاف نفسيات الناس واختلاف ما تعالج به أو تتجاوب معه، فلكل حديث حالاته ورجالاته، ولكل نفس حظها منه، وقد كان النبي ﷺ «يتخول» أصحابه بالموعظة خشية السأم والملل.
- اقتضت الملابس التي أحاطت بالسنة أن تكون قضية الثبوت هي ساحة معركة الحديث، ومجال الكر والفر، لأنه إذا ثبت صدور الحديث - فإن حجبه تقوم - ولو في إطار مقتضيات الدلالة التي أشرنا إليها.

وقد وضع المحدثون بحكم الحماسة، والتعصب، والسذاجة وما يحمل التخصص أصحابه عليه قواعد اعتبرت، من القرن الرابع الهجري حتى الآن أصولاً مقررّة اعتمدها وأخذ بها العلماء، المعاصرون للأسباب التي حملت الأولين، وهي أسباب لا تتفق دائماً مع السلامة الموضوعية، وبعضها يجافي الأصول الإسلامية.

من هذه القواعد القول بأن كل من رأى النبي ﷺ يُعد من الصحابة الذين «لا يسأل من عدالتهم»، واستبعاد شبهات متكاثرة اكتنفت بعض التابعين، والتعاضي عن الإسرائيليات، والسماح بصور من الترخص تخالف ما يفترض من الدقة في مثل هذا الأمر الجليل - الرواية عن الرسول ﷺ وتقويله ما لم يقله - كالتدريس وغيره.

- مع التسليم بالجهد الكبير الذي قام به المحدثون في تمييز الرواة وجرحهم، أو تعديلهم، فإن الشواهد والوقائع توحى بأن الخرق اتسع على الرائق، وأن قرنين من عدم التدوين جعلوا الحابل يختلط بالنابل، فضلاً عن أن المعايير التي وضعها المحدثون لم تكن موضوعية تماماً، ولذلك تفاوتت الأحكام.

ويمكن القول أن الاتجاه العام الذي تحكم في المحدثين كان الخوف من استبعاد حديث يحتمل الصحة، أكثر مما كان الخوف من إدراج حديث يحتمل الشك، وأن هذا سمح بدخول أحاديث عديدة ضعيفة الدرجة.

- وهناك خلاف مشهور ما بين الفقهاء والمحدثين حول مدى ونطاق الأخذ بأحاديث الأحاد.
- وبعد هذا كله، فإن الحديث يخضع - كأى رواية يتناقلها الرواة - للسهو والخطأ الذي لا يمكن الادعاء بالعصمة منه، وإن كان هذا لا يعد مبرراً للشك في الحديث وإنما هو الاحتياط الواجب لحديث الرسول العظيم الذي يمكن إعماله عند الاقتضاء.

* * *

وفي التحليل الأخير، فإن الخدمة المضنية للحديث، والجهود التي أفنت أعمار أجيال وأجيال من المحدثين تعرض مفارقة كبرى.

فقد تصدى المحدثون للحديث واعتبروا أنهم يخوضون معركة مقدسة للحفاظ على تفاصيل الدين وجزئياته التي لم يتعرض لها القرآن، وأنه لولا قيامهم بهذا لضاعت معالم الدين وانطمست قسماته، ولكن هذا الحرص الشديد الذي استقصى كل شاردة وواردة أوجد مفارقة هي أن الحديث أعطى كل واحد حجة يؤيد بها مسلكه، ففي الصلاة سواء ذكر البسملة، أو يذكر رفع يديه عند الركوع أو السجود، أو لم يفعل، جهر أو لم يجهر، أطال أو قصر.. إلخ.. فسيجد سنداً من حديث، وقل مثل ذلك في بقية الفروع والمجالات، ووجد المحدثون أنفسهم بعد البحث الطويل عن الطريق القصير، الذي كان يمكن البدء به دون حاجة للطواف والعناء لأنه طريق البداهة والفطرة السليمة والنية الخالصة، فالرسول العظيم بوحى من الله أوجد الفسحة والسعة للجميع، وجعل سنداً بكل ما يمكن أن تسلكه النفوس المؤمنة أمام الخيارات المتعددة والظروف المتغيرة، وهذه النتيجة وإن كانت مفارقة إلا أنها توضح سعة الإسلام، وأنه يجعل لكل ضرورة مندوحة ويتقبل من كل نفس

هداها، وأن في السُّنَّة آيات للمتوسمين، وأن الحديث لا يوجد - كما تصور البعض - مشكلات عديدة، على العكس أنه يحل المشكلات، إلا عند الذين يغرمون بالمشكلات ويريدون أن يفرضوها على الناس وكل واحد طاهر النفس برئ الضمير متفتح للهدى القرآني والنبوي يستطيع أن يتبين السبيل السوي وسط مآهات « مصطلح الحديث » وغابة الروايات المتشابكة.